


شرح قواعد پرس هوکیمین الدعا

بازرسی شد  
۶ - ۳۷

۷۷۴۶

۹۶۴۴-۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: شرح قواعد عدلیه مؤلف: مائتف الخط (شیخ جعفر بن شیخ خضر)	شماره ثبت کتاب
موضوع: شمار قضا	۸۶۵۸۱
شماره قفسه: ۹۵۴۶	

بازدید شد  
۱۳۸۴

غیر فهرست شده  
۹۶۴۶





بسم الله الرحمن الرحيم  
شهد لله الذي أحكم قواعد الدين • وشهد أعلام الهدى بالمجرات والبراهين  
وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين • وخاتم النبيين • وعمرته الأوصياء  
المنجيين **أما بعد** فإنه لما دأبت نفقة شيطان عمرى مع كثرة تشويشي  
واصطال بالعمري عزمت على أن أشعر بتأليف كتاب موجز المقال مختصر على  
معظم الأقوال مشتمل على ثلاثة الشئخ فكتبه مبسطاً راجعاً إلى الجمل وحسن العلامة  
التهامة والمنتهى المذكورة **ع** والأرشاد وأربعة ما عدا الآخر وسنة الق  
الخمسة مع المختلف وختم الشهد الأول دروس بيان ذكرى لمعد القدر ربي  
ما عدا الآخر ثلاثة ما عدا ما قبله أيضاً ثلاثة المتعلق شرايع نافع معتلة ثلاثة  
الشهد الثاني مسائل شرح اللعنة وروايات بيان وعن الشهد الأول والشهد  
وعن الثاني بالرب والى ما جفرت من مجمل الدليل مشتمل على نقل الشريعة  
والأجاء بلا تطويل حاوي للذكر ما يلزم من الأحكام • جامع لبعض أقوال  
أهل الخلاف من ذوي الأسلام • مختصر على الفوائد كائن بمنزلة الشرح للقوا  
وعزى فيه بحول الله تعالى أن أذكر من القواعد فيه وأصنف فيه البعض  
شئت عن من الأحكام وأقام على الزيادة مع الحاقها في المتن • فقول والله  
الترقي • فبيده أتمته التحقيق **قال الصنف** أعلاه من الشرح ووقع درجته  
**كتاب العبادات** مصداقاً لكاتبه وأخوه الكتب والكتابات وجعل بمقتضى المكتبة  
ما يكسب فيه وأخذ من الكتب بمقتضى الجمع كما في شرح الأرشاد والشهد  
والآخر • وختم الأول بالعبادة الأخير ولو أخذ من كتب بمقتضى الجمع  
والأول أظهر وأشهر والمراد هنا طائفة من النقوش والالفاظ والمعارف  
أو المركب من الأشيخ الثلاثة وأضافته إلى الطهارة بعبارة صفة **الطهارة**  
في اللغة أنزاهة كما صرح به أهل اللغة وكما في المع وكري والبيان • وشيخ  
المع والهدى وشيخ المؤخر • ودلائل الأحكام وحاشية الألبيرة وكذا  
في طوكره والمنتهى والسرار والتعريف بالآخر • وغيره من الأقوال في نظام  
وعند أهل الشريعة أو المتشرع غسل بالماء أو مسح بالتراب متعلق بالبدن  
على وجهه صلاحته التأثير في العبادة وقد يقال على نفس الحالة الحاصلة

هذا هو الكتاب  
الذي كتبه  
الشيخ

لنقد

من تلك الأعمال وهي حاله وجوده أو ارتفاع الحدث وهو امر عدي وقيل  
على ارتفاع الحدث وغسله أو حاله الحاصلة بعد رفعه وقيل برأيهما أو  
طهارة الحدث والنجس وإطلاقاً على ذوال الوسخ ونحوه لغوي كالمعروف  
الطهارة برأيهما رفع الحدث ونقل الشئخ على ذلك الشهيد في شرح الأرشاد  
وفي البيان أنه المعنى الذي ستر عليه علماء الحنابلة وعلمه فذكرهم للطهارة  
من النجس بهذا الكتاب استطراداً ولو قيل بأن شرايط المنع من رفع الحدث أو  
النجس لم يكن وجودها أو عدمها أحد من التعريف دخول الطهارة النجسة كما  
يدخل بعبارة الطهارة مع ما من من الوجود بها الدخول في النجس مع أنه صريح على أن  
مسألة النجس معتبرة في التيمم ولا يكفي مجرد الأرض مع أن جوازها في الاضطراب وأجزاء  
العبادة التي لا بد لها من التيمم مع أن في خروج وضوء الخائف والنجس يد  
والغسل المندوب وبناء على عدم الاحتياج بحجته ما كان هو الحق استحالة وجوبها  
فأصنف بالادخل وفي إدخالها تكلف وفي حاشية الشرح على الشرائع في النجس  
وجمع من الأحكام بعد من طهارة وتعرفت الشرائع بانه الوضوء والغسل  
التيمم على وجهه وهو مختار للمع وفريقين ما في كرهه ومنها ما في العزيمة ما في  
أنواع الطهارة في تعريف بعضها وبغير بيان يكون دوناً وفي طوكره أو فساد  
والسرار أو إيقاع أفعال في النجس خصوصاً على وجهه وضوءاً في طهارة  
الصلوة وفي التهامة والمختار ما يجنب بالدخول في الصلوة وقريباً مما في  
التعريف والبيان والألفاظ من مقتضات معها في حاصل المختار وفي المع  
طهور مشروط بالنية ومثلها الدورين ورد عليه في الوضوء انقضاء الطهر  
الأغسل المندوب ونحوها ثم أرفغ الحديث وطهارة النجس لو نذر وصامع النية  
وكلما لم يردن لبس عمله كالأحذية وغيرها كرى سألته ما أوردته في ضربي  
أخرج ما لا يقصد به العبادة من الطهارة ما يلزم من نية ما يلزم  
حاشية على بعد مع أنه يرد عليه رفع النجس • وغير ذلك وفي كرى  
الماء أو الصلابة بالعبادة هذا وعبارة أنهم فود الله ما لم يرد في غايته  
الاحتياط ولا يجد سبباً منها سالماً من البراءة والباعث لهم على ذلك عند



الاغتسال باصلاح المياحة <sup>التي</sup> اغتارهم افعال المعاني وهذه تغاريف الغفلة  
 لا تخل بها هذه الا براد الجبروت والظهور هو الظاهر الظاهر كانه مصابا  
 السند والمع وكروه وفيه الاخر نقل الاجماع صريحا وفي الدين قبله نقله  
 ظهور لا ندر نسب لخلاد فيهما الى العامة واستدل على ذلك بوصف الماء  
 به في مقام الاغتسال واعلاه اذا اعتبر الوضوء بان فوكة ميا لغز وحصل  
 غير قابل للشدق والضعف فتعين ارادة الوصف لغيره كما سئل عن ماء  
 البحر يتضاء به هو الظهور وما في هذه الا انه ليس في الاجماع اشكال في  
 الوضوء يجب للواجب فيفسر كافة ط والمتمنى التبرؤ من مائة الميع والواجب  
 والشرائط والاهلية وقواعد الشهد وحاشية الفقيه والكاتب وجميع ما  
 الغالبات الموجبة مما استدركه واليات الرد عليه وفي ايات الجواهر وكرو  
 الجنان والبيان وحاشية عدي في محل الفصل ذكرى والامالي الاجماع عليه  
 بل يلج من قولنا عد الشهد ايضا حاشية فال السرى والبيلة والطهارة معدة  
 من الواجبات في الصلوة مع الاتفاق على جواز فعلها قبل الوقت والاتفاق  
 على ان غير الواجب يبرء عن الواجب بل يمكن تحصيل الاجماع من سيرة الفقهاء  
 حاشية لم يرد الواجب خلوت في الطهارة في سلك شرائط الصلوة دون الواجب  
 الا صلبه لهذا لا بعد وهما في الواجب القربة بل الا عوام فضلا عن العلماء  
 لم يرد الواجب شيئا من الشرائط لم يرد الواجب الخطب عن امة من هذا الا  
 تبعوا وراك التعريف لها عند الوضوء وعند خلق الموت بين شاهد على ما ذكر  
 وكون التبرؤ مع بدلية عنها وانما يخرج عن الطهارة الماشية عشرين مع اية  
 انما يطلب للصلوة اجماعا بقضية اطلاقا وتبيننا ايضا استصحاب ان براد  
 وامر الشيع بالوضوء التكليف عند خلق الوفاة ومن بيننا ايضا اننا لو قلنا  
 الوضوء النية وحصلنا احداث لا قطع ولم يتوضأ حتى مات عوب بعد هذا  
 ولو توضأ بعد الاخر من مال لم يكن عقاب على ما قبله فيخرج الواجب حكم الوجوب  
 واعتدرا بان الواجب طبعه الحدث ولا تكرر فيها او القول بحكم التداخل  
 في الوضوء لللاحق بعد على القول بالوضوء النية وما يؤيد ذلك اية على نية

انظر زيادة في

ذلك يلزم ان لا يكون وضوءه وب رافع الحدث اصلا كوضوء الجاهل والزيادة  
 وخوها من الاسباب الا اذا قلنا بان الوضوء والتدب مختلفان باختلاف المقصد  
 المؤيدان ايضا ما يشيطن من مضامين الخبايا ان الوضوء من الامور المرغوبة  
 كحدثان من وضوءات كان بمنزلة ثلاث مصلبات وكاد على حجة من وضوء  
 دخل المسجد وترك زار الله ثم وما دل على ان من احب الله لم يتوضأ فقد جفا الله  
 وضوءا ولم يقبل ركعتين فقد جفا ايضا وما دل على ان من مات على وضوء  
 مات شهيدا وامثال ذلك ومثله ما دل على ارتباط الوضوء بالصلوة كما ورد عن  
 ابن الحسن ان القوم كان اذا جاء مع واد العود وضوءا للصلوة ومثل ذلك ما  
 دل على استحباب الصلوة عند ذكر الوضوء كما انبأ القصة عن سؤال من سئل  
 عن رجل يعرف وهو على وضوء بانه يغسل اثار القدم ويقبل ويحذف ذلك ما دل  
 على ان الوضوء ليس من الواجبات الا صلبه ولا رغب على فعله بوجوبه ولم تحذف الصلوة  
 عند طلائع ولا يسه الوضوء وضوءا وان لم يكن لها وبعد ذلك كله فالحج لنا  
 بعد الاجماع المنقول بل المحصل ان اصل عند الوضوء الا في مورد البقعة وفي  
 يقطع هذا اصل ما ذكره من الا دلالة الدلالة على امر بالوضوء بحج دحضها  
 اذ شانهما كاشان او امر الله به وغسل الثياب الا وفيه وعلم الشرع ان كونه  
 الصلوة او الكحل في الشرب مثلا وكذا او امر بقدر ما ان الحج والجهاد وغيرها والشرع  
 ذلك شيع الشرطية وظهرها وما في من هذا القبيل كما تقدم ما دل  
 عليه مع ان هذه الا دلالة في بعضه لفظ الوجوب ولعل المراد بوجوب البتة وايضا  
 ليعمل بهذه الا دلالة كما رث فورية الطهارة ولا فاعل بذلك مع ان فهم  
 الوجوب الخيري منها اقرب من فهم التوسعة كما لا يخفى لنا ايضا قوله ثم اذا فرغ  
 الى الصلوة فاعلوا الا يترجم ذلك على تعليق اصل الوجوب بعد الوضوء على  
 القيام الى الصلوة ومفهوم الشرط معتبر على الاخرى ولا فرق بين ان يراد القيام  
 التزم كما نقل الاجماع عليه في المنهى البيان وذلك عليه وتغير ابن بكر او يراد  
 بالقيام الارادة بما لا ينافي ظاهره ان المراد ان الوجوب شرط بالصلاة  
 هذا امر بغيره كلن لخرية بمواقع الكلام وادخال القيد في المنطق ينبغي في  
 المنهى كان يجعل المراد فاعلوا للصلوة حتى يكون المنهى لا يقتلوا الصلوة

فاعلوا حتى يبارك



بمعظم ظاهر العرف والاعتقاد دعوى ان المصنف في هذه المسئلة كما نقول ان نزل  
الامام فكن عارفا بجملة ظاهرة البطلان وعموم المذهب مما يحكم به العرف فيعرف  
ان المصنف عند علم القيام له وجوب الوضوء في بعض الاحكام ونطبقه على ما كان مشهورا  
غلط وكيف كان قد لا يميز ظاهرة ولا ايضا صحيح زاده اذا دخل الوقت و  
الطهور والصلوة التعليل في الجمع لا في الجمع كما هو حق الزاوية الثانية عن العامل  
وايضاً بمصير الحديث لولم يربط وجوب الوضوء بالوقت بمنزلة قولنا اذا دخل الوقت  
وجب الحج والصلوة مع انه على ارادة المجموع يلزم ان المتوجه قبل الشروع في الصلوة  
لربك انما يشترط من انوار الواجب بغيره ولنا ايضا ما دل على ان مضمض وضوء  
التأخر ينقض ما اذا هذا الصودون مضمض وضوء الغرض واشغله لا يفي  
ويؤيده ايضا ما رآه الكليني فيما فرض على البدن الى ان قال والوضوء للصلوة  
ثم الاخبار الدالة على ان وجوب الغسل غير واجب على ما هنا بطريق اول  
شأنه ان صغر داخل في الأكبر مع زيادة في الأكبر وايضا كمال قال يوجب الغرض في  
الغسل قال هذا دون العكس هذا مع اننا لم نجد بهذه المسئلة مخالفا لغيره  
ما نقل عن بعض العامة وما ذكره الشهيد في كبرى بعد ان تعرض للحج في كبرى  
وجوب الغسل واختار الوجوب الغرض من قوله وقد قيل بطريق اخر ان في كل  
الطهارة ان كان الحكة ظاهرة في شرعيتها مستقلة كانه اشارة الى قول  
العامة ان كان ظاهر اول عبارة في الجملة على وجوب الغسل للغرض فضلا عن الوضوء  
ولذلك العبارة هي التي دعت حجتنا الكفاية والذخيرة والمقابلة لاعد الوجوب  
الغرضي مشهورا والتقية فوكا ودعت حجتنا المذاهب التي جعلت التقية في لا بعد  
جعل الغرضي هو المعروف من مذهبه في حجتنا من الصلوة بالقراءة من الذين  
نظر لكتنا بلين والاشياء المتوازنة عن الأئمة الظاهرين والجماع المتفق  
المرتبين كما هو منقول في حاشية عدد وكري وبنابة للع والودعي والذخيرة  
وغيرهم والمواظبة الصلوة ذات الامكان ولا يستلزم انية منها والظواهر  
اجماعا نقله في كره وقت وعد والبيان ولك واختار الحق ودلائل في  
حكام شرح القواعد والمنهاج في الكفاية والشرح والمفاتيح وشرح الارشاد

الادوية

للادوية وظاهر كروي وك وان نقل هذا ذلك عن المنهجي وجامع على  
ذلك فخرى طوس والمع والشرائع والمجتمعة والتافع والتميز والاعتناء  
وغيرها وقد يفهم في هذه من بعضها دعوى الجماع ايضا والجماع في المقام بعد  
الاجماع واصل شغل الذمة المستدعي ليقين القرع وعموم المنزلة  
من قوله الطوائف بالبيت صلوة المجرى منه جعل الامام لا اخبارا لغيره  
منها المعنى نفسه المعبر بالجماع كثره وسهولة وفي اعتبار الظاهرة الاضطرار  
كطهارة المتخاضة وفي السكس غوها اشكال يحجب في محله ومن كتابه  
القرآن كما ذكره والمتن في الترتيبات الع والارشاد والاعتناء وكري  
وبسبب الغيرة والكافة واحكام الراوي في رتبة سجدة الصلح وفي  
والتيان وجمع البيان والمع وذلك اشكال احكام والكفاية والشرح والمفاتيح  
المفاتيح والذخيرة على الظاهر في بيان الجواهر وفي الثمانية الأخيرة نقل  
وفي الاربعة السابقة عليها نقل الاجماع في صريحها وفي البيان تلويحا في  
البيان وجمع البيان ظهورا خلافا لما في ابدان البراج وابن الجوزي  
لا نذكره للحجب فينا اولي وصالح المذاهب على ما يلزم من ذلك ودليل في  
ابانته وشرحها في الاول لنا بعد اجماع المصنف في الآية الكريمة التعليل  
على ان في المتن المراد به الغرض اذا لو ان جملة معناه الخبر لم يخلف ولا اذ بالمتن  
المكلفون دون الملتزمة وبالطهارة المصنف السابق وان لو نقل بالشعيرة  
والتي في تفسيره راجع الى القرآن لا الى اللوح وان لو حصل من المقام المتعلق  
مدح القرآن دون اللوح كل ذلك يستفاد من قوله ابراهيم بن عبد الحميد  
عن ابي الحسن المصنف لا يمتنع على غيره ولا جبا واستدلوا في لا يمتنع  
مقضى اصحابنا وما ذكره في البيان وجمع البيان ان الغرض في شعيرة  
راجع الى القرآن ولنا الروايات ايضا منها رواية ابي بصير عن القم وهو  
داود بن كوش وجمع بين القاسم وكلاهما ثقة على ان في المسئلة على  
الحسن بن الحسن الذي تفرع على ابن الحسن الشيخ المفيد وفي الكافة  
له القم من حاكم القم وروي عن ابي حنيفة والجماع كذا في غير  
مسكان وابن ابي نصر بن عبد الرحمن واخبارهم مع انه كثير الرواية



فالتعديل اقوى وان نسبة الشيخ الى الوصف وفيها انتهى عن مسكننا <sup>القرآن</sup>  
وصحيفة جريز وفيها اتحاد الناصية عن متن الكتاب كذا وكذا وقوية ابراهيم  
عن المتن لتعديله ومتن الخط ولعل العمل ببعضها ممكن وصحيفة علي بن  
جعفر وفيها انتهى عن الكتاب وكذا قال به فجل على ان السرفرة ان من ان الكتاب  
من لوازم المتن غالبا وفي الفقرة كذا متن القرآن ذاك كذا او على غير وضو  
ولا ينبغي الشك في ذلك لانه في الاخبار فان انكار كون المتن للقرآن لا ينبغي  
بتفريق واحد كما حقق في الاصول اما العامة فالمعروف بينهم التحريم قال يريش  
وقال كذا واحد واحدا بالواجب ورواه عن علي بن عمر وعطاء بن الحسن و  
طايوس والشيخ والقاسم ابن محمد واستدلوا بما ذكره ويقولون لانه في  
كتاب عمر بن حزم ولا متن القرآن الا وانك على طهر في الفهم داود فحكم بالكتاب  
للاصل لان الآية كذا في المتن قل يا اهل الكتاب هم محدثون ولا  
مراهم لانهم من المتكلمين من الكتابية غالبا فيلزم من المتن القرآن وهم  
بالكفا وغيرها عليهم بطلان كذا في المتن المعبر بطلان الاحكام والآخرة في حكم  
الجب في كره هل عجز المتن باطن الكفا ويقع اجزاء البدن اشكال واطلق  
المتن في المتن في الترتيب وكذا في المتن ونهاية الع وغيرهما الكتب على نحو ما  
في الروايات ويقرب القول بالتجيم اما الصدق المتن عا والشيخ في الاشارة  
في الدخول متن اية التعظيم وما في المتن الخافض لا تصدير بيد هاهنا في  
ذلك كان المتن ورد مورد الغالب في الخافض ما لا يحل الحيوة من التعظيم  
سببا للشك اشكال بنشاد من يقول ان اطلاقا في كلامهم وفي رواية  
ومن ان خشا محدث كذا في البحث انما يتعلق ايضا بالرجوع وهو بده الشك  
انما ندراج تحت الاطلاقات وينبغي ان يحدد في المتن الشرع عند لزوم عليه في  
عسل الجنابة بعد تعلق الحدث بروية الآخرة في هذا في المتن شك في غيره  
ولا فرق بين مترجمين وصغيرين فالجوز من ما على الدوام من القرآن كما  
في كره والمتن ونهاية الع ودلائل الاحكام والآخرة وظاهر اطلاقات الكتب  
النافية والتمت عليه بعد اطلاق الدليل والدخول تحت التظيم خصوص الشيخ

عنه

مع ان ظاهرهم عدم التكرار ونقل كره الخلاف عن الشافعي الذي رآهم  
القرآن باجروفت والمد والشد يد دون الاعراب كذا في الدلائل والآخرة  
والنظام كذا في آلهما ويتركون الكلام من القرآن اما باختصاصه او  
الترتيب والآخرة كذا في الآخرة لوقوف صدق الاسم على حصول واحد هاهنا  
غير تنبها للكتاب واللامس احكاما ان آلهما الاول ولو شك في الاول  
منسوخ الحكم بساوي غيره ومنسوخ الثلاثة لا باس كذا في المتن  
ونهاية الع ودلائل الاحكام ولم ينقل في ذلك مخالفا صلا ولا باس في  
التفسير والفقرة مع اجتناب ما فيها من القرآن ومثله من التوثيق والنجيل  
سائر الكتب لمن لم يعل القرآن كذا في كره والمتن ونهاية الع ودلائل  
الاحكام للاصل وعدم الاندراج وفي الخافض اسم الله المنع قول قال ابو اسحاق  
وصاحب الموجز وشاوره وكذا في الشافعي ايضا الآية وما ذكره وكان  
مدرهم الشيخ وطريق اول وفيه ما فيه ويمنع البصير من متن الكتاب وكذا في  
البر الهني كذا في المعبر كره والمتن ودلائل الاحكام وفي نهاية الع ولا  
يجوز على البصير وينبغي القول منعه والحكم بهذا مشكلا للشك في دخول  
اطلاق المتن في غايل بعض اعضائه بل في على الحديث فلا يمتسح كذا في المتن  
والسرفرة بقاء الحديث وتكرار المسافة بالقرآن الى بلدا الشك في خوف من تمكن  
منه ليس وغيره كذا في المتن والمع كره ودلائل الاحكام ما ذكره ولما روي  
عن ع ابنه قال لا تشافروا بالقرآن الى ارض العدو ولا يمنع الحديث من مجرد  
الثلاثة كما نص عليه في الترتيب ونهاية الع والشرع وس وكذا في كره  
الموجز وشرح الكتابية وكذا في الآخرة والمتن في الخبر نقل الاما على  
ذلك وفي كره نقل الشبهة ولم يتعرض في المتن لان كذا ينبغي لا اشارة  
في ذلك بعد الاصل قول القم كذا في بصر اذا قرئ من الغرام كذا في  
منه ما سجد وان كنت على غير وضو وان كنت جنبا ولا سعدان  
يكون المسئلة اجابة عندنا وان خالف في ذلك كذا في عا  
فلم يرد بسبقه ويحضر وكان خالفه ان نصرت من لفظ السجود فلهذا  
عبارة اللع ولا يسجد الشكر كما مع بر كره وهو الظاهر من سائر  
كتب الفقه وخلو الاخبار مع كذا في ان اشراط الظهارة في نحو الشكر



شاهد على ذلك بل في <sup>ع</sup> بما خلا وفي كل البعض من تلك الأجناس و  
جميع من ألبان بالجزء المنتهية كما ذكره والقرب وكري والروص وهو  
الغشاء لجمع تحت الجوز من كل ما دل على اشتراط الطهارة في الصلوة  
بدل على الاشتراط هنا ولا جزاء <sup>ع</sup> الأصل <sup>ع</sup> في اشتراط الطهارة عن أصل الشغل  
وجبر وسجود التهو <sup>ع</sup> كما في نهاية الع وكرو وسكري وابن ادريس والمعمور <sup>ع</sup>  
والروص وفي ذلك جرة والمفاتيح في اشتراط الطهارة في كل الحوط  
الوجود في الكناية ذلك من ذكر الحوط وفي شرح المفاتيح لأن المصنف  
نقل الشرة والآقوى للأصل والظاهر البديهة وقد يستفاد أيضا من أخبار  
سجود التهو أنها ليست بشا بغير الصلوة التي في بعض الاستنبات وفي التحرير  
عدم الوجوب ولو ستر من المحقق في كتابه لوجب الطهارة فيها وكذا الع وربما  
ظهر من ذلك عدم <sup>ع</sup> كفتان فاحت الأول والوجود معين الغالبات  
كما تقدم فلو لم يجب له يجب الطهارة وهذا القيد معتبر في منتهى الع ونهاية  
والبيان وكرو والآرشاد والقرآن وسكري والشرائع وغيرهم والظاهر في  
الوجوب لم يشترط وجوب الغاية وكان الظهور أنه من كفتان من جهة العقل  
بأن حكم المقدمة من حيث أنها مقدمة أن حالها في الطلب في غايتها وعند  
الدخول في مستحق شرط طهارة بدنية وإنما يقتضيه حوزة الدخول بدنية التي  
التي لا وجوب فعله وهذا يجوز تركه بل بدليل والزم بشرط الوصف لا يقتضيه  
ما دام الوصف ومن أطلق على الطهارة المنتهية واسم الوجوب الشرطي والجزاء  
بالوجوب عن اللزوم بشرط الوصف فلا يباس عليه ويستحب للصلوة والظاهر  
المنتد وبين كناية التهاية والمنتد والآرشاد والقرآن وسكري والبيان وسري  
وك وغيرهم وفي المنتهى وكرو والشرائع والكناية بعد ذكر الغالبات لئلا  
ويستحب عند هذا ما شرطه الوضوء للصلوة المنتد وبين في أمور البنية  
من القربة والأجاء والكناية المنتد واستجابته بين لما ذكرنا من المأذنة  
والأجاء نقله في الدلائل أما الطوائف المنتد في جمانه على اتفاق أما كون  
على جهة التنبؤ فظاهره ع وجو مخالف سوا الجاهل والع في المنتهى نسبة المعلوم

ومسوقان بالاعتقاد ومعلوم أن بمرع أن ظاهرهم عدم وجوب الخالف سوا  
فأشبه أن يكون إجماعا مضمونا مع في الروايات ما يشهد بذلك لصحة  
مسلم ومحمد بن زيد وأبو عبد الله <sup>ع</sup> في غاية الظهور فاستأذنها إلى الطلاق والروايات  
وعمو المنزلة وقوله الطوائف بالبيت صلوة معارض بما ذكرنا ولا يخفى  
كناية النهاية والآرشاد والمنتهى والقرآن والبيان وك والمفاتيح وغيرهم  
بعد فتاؤهم ما روي في المجالس أن من أتى المسجد فطهر طهر الله من دنو  
ولما روي الصدوق عن القم <sup>ع</sup> مكتوب التورية أن <sup>ع</sup> في الأرض <sup>ع</sup> فطهر  
من طهر في بيته ثم زار في بيته وحط على المزودان بك من القرآن وقراءة القرآن  
كناية الكناية الشافعية والنزاهة والوسيلة والجامع وسكري وفي المحلل <sup>ع</sup>  
المؤمنين <sup>ع</sup> لا يقرأ بعد القرآن إذا كان على غير طهر وفيه كناية في جوا  
مسئلة أنه يبول ويستنجي بعد الصلاة لأنه استوصا في شرح الفاضل <sup>ع</sup>  
مرسل عن القم <sup>ع</sup> قراءة القرآن قائما في الصلوة حسنة وفا عا عا عا عا عا  
في غير الصلوة خمس عشرة وعن أمير المؤمنين <sup>ع</sup> مثلها وحمل المصنف كافي  
الكناية الشافعية والجامع لقوة إبراهيم بن عبد الحميد ولا يخفى ولا يعقل  
ولما نسبة التعظيم كناية التهاية وفي المنتهى نقل الإجماع فيه ومن جلد  
وهامش وخبر طه كناية النزاهة وبلوح من الذكرى وقوة إبراهيم بن عبد الحميد  
ولما نسبة التعظيم أيضا والتوم كناية الكناية الشافعية ولولا أنه محمد ابن كروي  
من طهر ثم أوى إلى فراشه بات وفرأش كسبه وفي مجالس البر في زيادة  
ذكر أنه عليه ع وضوءهم من دناره وصلوة الخائف كناية الكناية الشافعية  
ولولا أنه إبراهيم بن عبد الحميد في صلوة الجازة أنه قال <sup>ع</sup> في الحسن أن ذهبوا  
فأشبه الصلوة فقال لم تكن على طهر <sup>ع</sup> والشيء <sup>ع</sup> الحاجة كناية الكناية  
المذكورة والجامع والنزاهة ومحمد بن عبد الله بن سنان عن القم <sup>ع</sup> أنه قال  
من طهر حاجه وهو على وضوء فلم يقض فلا يلزم إلا نفسه زيادة  
المقابل كناية الكناية المنتد من الجامع الرواية التي تشهد بها صاحب <sup>ع</sup>  
وروي جميع ذلك روايات وفي الدلائل قال وفي الخبر نقيد هذا بقوله



وقد هـ بذلك في الجماع وفي شرح الفاضل اظهر محصور ونوم الحب في  
الكتب المذكورة والجماع والترهة وفي الغيبة والمنتهى وظاهر المع وكره  
الجماع وفي الترهة نهم من عليه الفصل لصحة الجلبه بكرة نوم الحب في  
بتوضا وجماع المحلم كما في الكتب السابقة والتهامة والمقدد والوسيلة و  
الجماع والشأن والترهة ولما ورد من النهي عنه مخافة محبة الولد بخونا  
كما في كلامه كمال الاحكام وجماع الحب مطلقا كما في كتاب الجمع بين الاشياء و  
التنظار والمفاتيح لما روي في ان القصة كان اذا جامع اهلها وادان  
بعاد وتوضا كما بتوضا للصلوة واذا اراد ايضا ان يعاد وتوضا وتوضا  
كما في وسط وبه والمهدى الوسيلة والايضاح والجماع والشأن والمهدى  
والسر والسر والمهدى والتهامة الجديده والخبرين وكري والمنتهى ودليل  
الاحكام والذخيرة وغيرهم وفي الاخيرين نقل الشرح وفي الثلاثة التي قبلها  
ما يقرب من نقل الجماع ففي الكبرى بعد نقل التذنب نسبة الى الاماميه ولذا  
في المع والمنتهى جعل الخلاف في محل الجلبوس ظاهره انه تغافل عن التذنب  
قبل الثلاثة نقل الجماع صريحا وفي شرح الفاضل وكثرة لا خلاف فيه انه  
من وجوبه في نقل الجماع والتدبير بعد ذلك حسنة ابراهيم بن هاشم  
عن القصة بنيفي الحاشي ان شوقا الحديث وغيره من الروايات ونقل في  
الذخيرة عن نقل عن ابن بابويه القول بالوجوب والظاهر عدم ثبوت النقل  
ولعل كلامه على فرضه موقوف فان الاجتهاد من القيد ما انما يثبت بالاجتهاد  
في اشراط الجلبوس خاصة ولو كان النقل صحيحا لكان الاجتهاد صحيحا  
او حسنة بابويه عن ابي جعفر في هذا وعلينا ان شوقا وضو الصلوة  
عند وقت كل صلوة ولا يخفى عليك صنعت الاشياء المنها في مقابلته الخبار  
وكلامه الاضاح ان هذا مما يهمل به البلوى فلو كان لتواضع ان حصر  
الواجبات في خمس صلوات من اثنى عشر لم يبق الله له عند عهد الخ ثم  
لفظا الوجوب في عبارة ابن بابويه كثر ما يراى في البحوث فانه قال الوجوب  
عندنا على ضربين ضرب على تركه العقاب وضرب على تركه العقاب لكون على

طهارة كما في التهامة الجديده والمنتهى الا رشاد وكري والبيان وكري  
شرح الفاضل وكثرة لا خلا فيه الا من وجبه التحية بعد ذلك قول رسول الله  
لا نسا كثر من الطهورين بل الله في عرك وان استطعت ان تكون بالليل في  
التهامة على طهارة فافعل فانك اذا مت على هذا مت شهيدا وعمره  
غير وجل من احد ولو يتوضا فقد جئت في وعن اهل المؤمنين عن ان اصحاب  
الله كما في الاثر الوضو مخافة ان تفهم الساعه والجدد كما في  
البيان والمنتهى وكري وبه الجديده وكري والمفاتيح وكري وشرح القا  
لا خلاف والموجوب في المنتهى وكري والمفاتيح فثبت ذلك يكون للصلوة  
وضا كان او نقلا كما نص عليه في الاخيرين وزاد في كره ما كان لسجود الشكر  
والسلامة فحوزه وانكره في كرى وتردد في خوف الطوائف قال وفي الطوائف  
احتمال واطلق الباقر كما صنع المصنفه ولا يبعد ان مراد المطلق  
التعبير وظاهر كلام المعط عن اشراط فضل فعله بصلوة وغيرها في شرح  
وصريح به في كره راد على الشافعي حيث ذهب الى الاشراط وتردد في كره  
ثم قوى ما في كره وبظهر من الصدوق في باب استحباب التثنية في الغسل  
من حملها على الجديده موافقة التدكره ايضا وربما اعتبر بعض المشايخين  
الفصل الزمان في وفصل بعضهم بين من يجمل صدق الحديث من قوله  
وبين غيره فيشرط وظاهره ايضا جواز تعدد الجديده للصلوة الوا  
واستظهر في الذكري خلافا وظاهر الروايات عدم اعتبار شيء من هذه  
الاعتبارات اعتبارا كونها عبادة لا لتفسير غير بعدد كرامة المنهين كما ان  
اشراط كونها في مجلسين بحيث يحصل فصل في الجملة غير بعدد والظاهر  
من القتها اعتباره فخصوا الوضوء دون اخيه وقرب الجلبه اعتبارا  
في الفصل ايضا الحديث الطهور والاب والجماع في استحباب الجديده بعد  
فوتى الاصحاب واية الحصا الوضوء بعد الطهور عشر حشا فظهر  
وعن القصة الطهر على الطهر عشر حشا ولا يخفى عليك ان هذا الحديث  
لو عمل بالظاهر حصل اربعة وجوه وضو ان غسلان مختلفان وتلا



خلاف فاما هم فليس الخيد به الا في الوضوء بعد الوضوء وافعال الحج على ما  
 كان في المنتهى كروي والبيان وبه الجهد به وشرح الفاضل وكذا في المفا  
 والدخيرة وغيرهن والتجرب بعد ذلك قول القم في حديث ابن عمارة ان  
 ان فقهاء المناسك كلها على غير وضوء الا الطوائف فان من صلوته والوضوء  
 افضل مع ما ورد في خصوص بعض الافعال كاللتي والوقوف والركن وغيرها  
 واكمل المحب في المنتهى شرح الفاضل والقول القم عن سبيل عبد الرحمن  
 عن اكل الجنب قبل الوضوء قال ليس فيه به والوضوء افضل فجمع الخليل  
 كان في المنتهى به الع والبيان وذلك في الاحكام وشرح الفاضل وكذا في  
 وما ورد في وصية رسول الله صلى الله عليه وآله في غسل الميت فلا يجامعها  
 الا واثق على وضوء فانه ان فيه بيبسك اوله يكون اعلى القلب قبل البد  
 وجماع غايل الميت قبل الغسل كان في منتهى الع ونهايته وكروي والبيان  
 والعقبة والدلالة في شرح الفاضل وكذا في غسل الجنب الميت كان في منتهى الع  
 ونهايته وكروي والدلالة في شرح الفاضل وكذا في الفقهاء في الحكمين قول  
 القم في الشهاب بن محمد بن عبد الله كان في غسل الميت به ووضوء وغسل الميت  
 وان غسل ميتا في وضوءه ان وضوءه اهل واثق في الشهاب بن محمد بن عبد الله  
 قبل وفاتها كان في الوسيلة والجماع والترجمة ومنتهى الع ونهايته وكروي  
 والبيان والغلبة والدلالة في شرح الفاضل وكذا في المناسك والملاوي  
 كروي وغيره ما وقر الصلوة من آخر الطهارة حتى يدخل وفيها واستند في  
 المنتهى الى استحباب الغرض في اول الوقت ولا يحصل الا بالتحريم وفيه قال  
 للجز في شرح الفاضل لم اعثر على هذا الخبر قال ولا اعرف الا ان استحباب الوضوء  
 على طهارة ولا يغني للشهاب الغرض في ذلك الخبر وفيه ما لا يخفى وقيل في  
 على الاستسكان في البيان والكافة والغلبة والدلالة في شرح الفاضل  
 ابن ابي عمير كل غسل قبله وضوء في دالة السند في الاحكام سهل بل في  
 الشيخ الذي قبله في الاضطرار ان لم يتقها صلوة او حال الميت  
 القم في الترجم والدلالة في شرح الفاضل وكذا في المناسك والقول القم في  
 حديث ابن مسلم بن قتيبة اذا دخلت الميت القم في الترجم والدلالة في شرح الفاضل

لغز في المنتهى  
 صا واطل في المنتهى

كان في المناسك وشرح الفاضل والقول القم من قدم من سفر قد دخل على  
 وهو على غير وضوء فرائ ما يكره فلا يلزم ان لا نفسه وكنا في القرآن كان في  
 الفاضل والترجمة والمناسك وان قربا لوجه في الاخر لغيره في جواب علي  
 ابن جعفر لما سئل عن يكتي لقرآن على غير وضوء قال لا وحمل على ذلك  
 بحمل وامر المذنب سهل ودعوى الوجوب في مقابلته الشبهة العظيمة بل كان  
 تكون اجزاء على وجهها حين وضوء وضوء اضطرار كان في الدلالة في  
 الفاضل والغلبة قال الفاضل خروجا عن خلاف من اوجب له الدخول  
 للوجوب كان في لك وشرح الفاضل والجمع بين الاشياء والتظار والقول  
 ابن جعفر كان في بصر قبل اليك حتى وضوء ولا يغسل اليها حتى وضوء  
 وقيل في كل مطلقا وبعد كان في شرح الفاضل والترجمة للاجتماع وقال في  
 انه خبر الفاضل في الشرح قبل على الكتابين الترتيب وعند الغضب كان في شرح  
 الفاضل قال القم في البنية اذا غصبل حدك فلتوضو وضوء قبل غسل اجزاء  
 كما ذكره الشيخ في كتابه ليعول ابن جعفر كان في بكر الحضرمي غسل كفك في  
 فوجك وقوضا وضوء الصلوة ثم اغسل على الترتيب وضوء الميت كان  
 شرح الفاضل والدلالة في ردود منهم وعليه المشهور وبسبب البحث فيه  
 بحول الله وبما ينبغي ان لا الكتابين لترجمتهما في حصر المندوبات ولا لقاط  
 في الاجزاء كان في الترجمة وكنا بالبرص في المشي بالمقد وشرح الفاضل ونقل  
 في الاولين عن بعض الصحابي ربما يستبطن من الحديث الدال على ندبة الطهارة  
 في المناسك وغيره من الاجزاء ارادة الشارع الكون على طهارة في جميع ما  
 يتعلق بالجماع والله اعلم ولما في الاستسكان بالماء حتى وضوء فانه يتنجس بالماء  
 وتوضو كان في البيان والغلبة وشرح الفاضل والدلالة في المناسك  
 محدث بخار عن القم في حديث مسلم عن فيان بن سهل بصره بالماء وكان  
 استنجى بالثلاث فاجاب باعادة الوضوء والصلوة مع بقاء الوقت ولو  
 وحده لما يستقبل مع فواته والذي من شئت الوضوء في شرح الفاضل  
 ويجوز كون تعيد شئت بالقاء الغواقية ومثله ما به استبقاء البول محدث

لغز في المنتهى  
 صا واطل في المنتهى  
 قبل الغسل في وضوءه  
 قبل الغسل في وضوءه  
 ان لا يكون في وضوءه



سليمان ابن خالد عن ابي جعفر وفيه ان قوضا وفيه غسل ذكره بفعل  
تم بعد الوضوء وعدلها الفاضل متعين في تكفين الميت اذا اراده من قبله  
 كما في التزهر وهو وطو وكتب المحقق والسرائر والجامع والمنتهى وذكره في  
 الخرشاد وعد وكري وس غيرهم وفي التزهر ان يروا فيه وفي القبر  
 الغسل وتقدم الوضوء عليه وليس المصنعة والمراشيم الممنوعة والكافة الا  
 غسل اليدين الى المرفقين والمقول على ما عليه الجمهور اذا امر السوف سهل و  
 جلوس كما ذكره القضاة كما في التزهر فاعلم ان الفاضل وصاحبها اورد في  
 السنن بمكة جعل التكبير منسباً من ويمكن ان يقال انه وافق بين يد  
 الله تعالى وقد علم وضوء الصلوة بان المصلي وافق بين يديه ومن يدين  
 اليه من عند الوضوء ذكره بعضهم ودليلهم من سئل ابن ابي عمير عن التزهر  
 الحسين ذكره بعضهم كما في كامل الزيارات عن يونس بن عمار اذا كنت  
 فيها فاعلم ان لو نصب لغسل فوضا ومن مصاحفة الجوس كما في التزهر  
 وشرح الفاضل وسند روايته عن ابن عمر عنهما انها تنقض الوضوء في  
 الفاضل النقص اما بانها او بالحق وحمله الشيخ على الغسل ويجوز التبرؤ  
 ويجوز الشكر بناء على عدم الوجوب ليجوز الصلاة وهذه الثلاثة من  
 في الدلائل وسند ها ظاهر من الكتاب كما في شرح الفاضل لظاهر قول  
 من من كتابنا فوضا قال وحمله الشيخ على الغسل وحروج المذي كما في التزهر  
 وكوه والمع والنفقة والبيان وكذا الدلائل في شرح الفاضل وظاهر في  
 والمناقب كمال الرضا عن ابن بزيع بالوضوء من العرق والرياحان والظلمة  
 بسبل الدم مع كراهة الطبع كما في التزهر والبيان وشرح الفاضل في الدلائل  
 والمناقب وكوه وبما استنبط في وجه حديث ابي عبد الله الرضا في التزهر  
 الظلمة بسبل الدم اذا استكرهت شيئا منها بنقض الوضوء وان لم يستكره  
 لا ينقض قال الفاضل محتمل ان هذا في ضا ونقض وضوء الضحك كما في البيا  
 وكذا الدلائل وشرح الفاضل في الاستنباط في وجه حديث ابن عمر عن سباع بن  
 ذكر بعض التواتق والضحك في الصلوة والحق والكذب الظلم والاكثار

المنع من الخارج  
 عند الصلاة  
 في التزهر

فترشد الشعر الباطل كما في شرح الفاضل والمناقب وانقض في البيان وك  
 والدلائل على الأخير واشترط في المناقب الثلاثة التي بعد ها كونها اربعة  
 ابيات فما زاد وانجز فيه فويله لعمادهم حيث يسلم عن شهادته الشعر  
 الوجه صاحب الكذب بنقض الوضوء ثم قال ان كان يكون شعرا يصدق  
 فيه او يكون يدين منه ابيات الثلاثة او اربعة فاما ان يكون من الشعر  
 الباطل فهو بنقض الوضوء وخروج كودي بعد الاستبراء وهو الماء الغلط  
 الذي يخرج عقيب البول كما في البيان والدلائل وشرح الفاضل وب  
 وجه لفظ التزهر في مقوله ابن سنان والودي في الوضوء لا يخرج من وراء  
 البول والقبيل بشوّه ومن الفرج كما في البيان والنفقة والدلائل وكذا  
 المناقب وشرح الفاضل وبما استنبط في وجه لفظ التزهر كما في بعض  
 قيل الرجل المزمع شدة او من فرجها اعاد الوضوء والخارج من الذكر  
 مطلقا بعد الاستبراء كما في الدلائل والبيان وكذا المناقب وانجز فيه فويله  
 في كتابنا بنقض الوضوء من الذكر بعد الاستبراء او الرواية التي فيها  
 اليها المذكور في جميع ما ذكره وهذا منها وقبله في الدلائل يكونه فيها  
 وفي الدلائل والبيان ذكر من هذا على ان يطلق وخروج البلى الشربة بعد  
 الاستبراء المتوجه فيله والودي وهو الخارج عقيب البول كما في الدلائل والخ  
 فيه احتمال ان ينقض كالودي والاختيار والحدوده الدالة على ان الغسل  
 اذا استبرأ بالبول ونهجه منه شيء اعاد الوضوء وهذا الظاهر انه لا شك في  
 البول ومن باطن الذكر والاحليل ذكره الفاضل فيما اخر وهو باطل  
 فيما سبق وافق وان كان هذا اتم لوحدة الدليل والغيبة كما في المناقب في  
 الفقهاء والسخارة كما في الشرح الجدي للمناقب لما دل على ان مراد الاستبراء  
 بوضوءه صابة الدم السائل رجا كما كان او عجزه كما في احد وجهه الشيخ  
 فيما مال اليه صاحب المشقة في الزعم والقبيل بخصومه ما حدث اخبره  
 ومن الانسان باطن فيله وديره ووجه احليله وهذا قسم من السابق  
 الا ان الدليل دل بخصومه والدم الخارج من السيلين مع الشدة

ندراج



غالبی

غالبی



هو الذي لما ذكرناه في كونه وجوب الوضوء والامتناء الى الله تعالى  
لان الظاهر عطف الشرطية الثانية على ما في خبر الشرط الاول وبطلانها  
ان اقم الله الصلوة وكنتم محدثين بالاصغر فكذلك وان كنتم حيافا فطهروا  
اذمعا بلية الجنابة للقيام لا وجوبها ولو سطها بين امرين شرط في وجوبها  
الصلوة وكان ربط الجمل يبلغ من فكها والجماع قد تنقل او يحصل <sup>بذلك</sup>  
اذا دخل الوقت المحدث جازية والاصل متش ومائة الكلفة ان الامام  
لا يبيت ليلة وفي عنقه حق بطالبه مع ما روى لصدوق انه قال انا  
انام على ذلك يعني الجنابة وحسن الكلفة عن الله في المونة المنيعة  
المحصى قد جازها ما بعد الصلوة فلا تغسل مضاعفا لما دل على ان  
على الا بد منها من الوضوء ما عكس غسل الجنابة وانما عجز عنه كما في قوله  
ويحيي ظهور ان من الغسل مما يدل على وجوب الوضوء في البدلية لا شك  
ان الوضوء واجب غربي ومثله ما دل على ان غسل المحصى الجنابة واحد  
ان غسل المحصى واجب غربي واجبا عا وكذا الوضوء قبله لازم حيث يلزم والوضوء  
انما يلزم للصلوة وايضا حدث المحصى اعظم من الجنابة كما في رواية ابن عباس  
والعوي لا ينفقان ينقص عن الضعف وما استدلوا به من طلاقات الوضوء  
فقد روي انه طلاقات سائر الاغسل بل غسل الجنابة وقد تكرر في بعض الوضوء  
مفصلا وفي الوضوء نقل الاجماع على عدم وجوب غسل الجنابة من الاجزاء  
بقوله خلاف ذلك وذكر انه لا خلاف في وجوب غسل الاغسلات لنفسه وفي  
كوفي بعد ان نقض عليهم بما دل على وجوبها في الاغسلات قال وفيما ذكرناه في  
وجوب الوضوء غيبة وثمرة البحث بعد جماعهم على عدم الوجوب الغوري فيه  
شبه بعض المشركين كما نقل الشافعي في البناء والفاضل في شرح القواعد  
وغيره وهو يذهب الى انهم مما لو لم يبق قبل الوقت فعل يكون واجبا  
فتوى الوجوب الا يوجب الوجوب فظهر الثمرة في البتة وفيما لو حلنا ونذكر  
ان كما في غسل مندوب واجبا في الوجوب بغيره وبين بان الاغسل  
حيث يكون الماء مشركا وفي لزوم الغرض بذلك مع التاخير وعدمه على رأي

الوجوب

واجب ذلك في الموضع وفي الزمان فورا مع طين الوفاة قبل دخول الوقت وفي  
الذخيرة ايضا ان القائلين بالوجوب الغربي قال طعون بغير التنب قبل الو  
قال وفي كوفي فسر الوجوب الغربي بما وجب بعد دخول الوقت ونقص عليهم  
في دخيره بقطع من الحج قبل وفتر مع حكمهم بالوجوب ايضا انتهى واقول  
في ان الوقت قد يكون وقت وجوب لا وقت اذا كانا كلف المحض لا  
بعد موته ان يفعلوا فان الموجب له ان يجاب قد ارتفعنا وبقي لزوم الفعل  
ونحوه كسيرة او امرنا ومنه ما يقتضيه من ان الاجابة انما اذا كان  
المطاع اذا جاء وقت الظهور كلفكم بتكليف كذا ان تؤدوه في ذلك الوقت  
ففي الاصل قبل المقد ما قبل وقت الا اذا وفي التاخير يجب بعد ذلك ما  
نحو من هذا القبيل المحدث اذا دخل الوقت واذا اودى للصلوة فوجوبها  
وامر الحج والصوم من القسم المتقدم ولو كان قيام الدليل في الصلوة لا ستر  
الاقسام وبطور اخر يقول وقت الواجب حيث ينقسم للمقدمة يمكن انتهى  
عن فعلها قبله فكيف لا يمكن رفع وجوبها ثم لو اعتبر سبقها على الفعل  
كما في غسل الثوب او لا يتبع لها وقت الا اذا كان في قطع من الحج وجب لها  
قبل الفعل عظما يتبعها وبعد ذلك كلفة فظاهر ان الواجب لها طين  
الوقت لفعل من حيث لا يسع وفيها فعل معتد ما هنا وجب قبله  
الطلب لا وكوفي يسمي بالخطاب لتعلقه الا مر بعد قيام الدليل  
سهل والمعنى بالغسل الا في الحديث وهو اقسام كما ان الذي يجب  
عدة امور وتفصيل المقام ان غسل الجنابة واجب للصلوة الواجب  
بالضرورة والسنة المؤثرة والكنائس الاجماع ومنقولة في الوضوء  
ومنقولة في هذا المقام كما في نهاية الع والدلالة على وجوبه من  
اشراط الوجوب فيها وفي غير هاتر مثله في الوضوء والطواف الواجب  
كما في ط والمتمنى وبركوه والبيان وغيره من الحج فبعد ما ذكره  
مباحث الوضوء من الاجزاء والجماعات المنقولة في مطلق الظهارة  
وفي خصوص الوضوء والاصغر داخل في الاكبر والجماع المنقول هنا  
كما في برالع والدلالة على الذخيرة والمفاتيح واظهر من انما خرج

فت



الضمير في فضل عن الإجماع المفضل هذا كما في هراغ والدلالة في التوبة  
والمنافع وانظر من الأثر في معنى الضمير في فضل عن الإجماع في الخبر  
بعد ذلك كله صريح على أن جعفر بن أبي الحسن من طائفة وهو جعفر بن  
في استثناءه أنه يقطع ولا يعتد بما صنع وأضربها ومن كتابه القرآن في  
الاستثناء في بحث الوضوء والجماعات المنعولة منه ويختص بالمعنى أيضا  
كرواية الفقه المنعقدة في الوضوء كما في الروض وشرح الموجز والجماع  
وشرح المختصر في الفاضل وفي الروض وشرح الموجز وهرالغ وكوه والمع  
والمنتهى في الخبر اتفاق علماء أهل السلام وفي التي قبلها أحمد وأبو  
في التي قبلها نفي الخلاف وابن الجوزي كره وهو يوجب بأنه لا يردنا أول  
كلامه في كره على إرادة التحريم وهو غير بعيد في استثناءه ما قبل اسم  
الله ثم كما في المنتهى كره في الملغ وحاشية عد وشرح الفاضل على ما يلوح  
وشرح الموجز والسرار في الملغ والفتنة والدخلة وفيه اعتبار من  
الاسم وفي الخبر من نقل الشهرة الشامة وفي الأول من أن عمل الله  
وفي عد والشرار وفي الترائف والبيان وط والفرقة المنعقدة في  
والفضل والفضل ويختصره والجماع في التوبة والفتنة وهرالغ والكتابة  
ما يترتب منه وفي الخبر نقل الشهرة بل عمل الأصحاب وفي المتن قبلها نقل  
الجماع وفي جبه من تحريم ما عليه الاسم وفي حاشية عدان على عد مؤا  
حاشية عن ما عليه الاسم المحرم من الاسم فانه لو حرم ما عليه الاسم في ما  
عليه القرآن بطريق أولي وأصلب للدلالة على التراجع الآخر ذكر كلام الأصحاب  
وقال بعد من بعد القول بتحريم ما عليه الاسم التروية مع أنه ذكر أن اعتبار  
نفس الاسم هو المشهور والفاضل ذكر أن المشي باعتبار ما عليه الاسم  
في بعض ما تقدم أسماء الله ثم كشرح الموجز والسرار وفي الفتنة اسم الله  
وفي بعضها اسم الله ثم كما في البولي في يلوح من الترائف تسمية الحكيم في السائر  
الاسم في اللاحق احتمال ذلك مع احتمال إرادة خصوص الاسم العظيم  
وفي خوفه وصافه وعدمها احتمال وهذا يظهر في جبه من الروايات  
وشكك في ذلك في هذا الحكم والحق في قوله لا ذكرناه في الوضوء من

والفصل

ولما تقدم من الجماعات في فضل التسمية والرواية ابن عمار الجوزي بعد  
الأصحاب عن التسمية لا يترتب في هذا ولا يثبت على اسم الله في أصا  
رواه خالد بن أبي الربيع عن التسمية في الرجل يمس اسم الله واسم رسول  
قال لا بأس برواية ابن عمار عن أبي برهم ثم إن الجوزي الخاضع  
الذي هم البصير فلا بد أن ما من طريقتا أو جملتها على ميسر المحل دون الكمال  
في أن الظاهر في الحكم اعتبار الاسم الأعظم كونه المنع وإن كان لا يخط  
الاستثناء بل تصفاته في المنع عن محل الكتابة قوة وإن كان لا يوجب  
الاسم ويلوح من شرح الفاضل أن هذا الحكم خاص بالشخص ومن  
خلاف ذلك لنقل الفقيه وقد مر الكلام في أن المس خاص بل هو العلم  
وأسماء الله نبيا أو نعمة كما في لك والمع والسرار والجوزي أيضا في  
الموجز وكري والشرار والبيان والمنع وجل الشيخ ومعهما ويختصر  
وط والمهذب الوسيلة والجماع وأحكام التروية والسرار  
عد وشرح الملغ والكتابة والفتنة وفي الخبر نقل الجماع وفي الثلاثة في  
بيلها نقل الشهرة وفي المغز كره والدلالة وك نسبة ذلك إلى الشخص  
مع التروية في الحكم وفي التروية المنهى حكم بالكتاب في الجماع المؤيد في  
غيره ولا بد في اعتبار الاسم من نفسه كما صرح به في الدلالة في شرح الفتنة وفي  
هو ظاهر في دخول المساجد كما في شرائع الحق وكري والناصح والمع بلفظ  
الدخول وفي الثلاثة الأخيرة استثناء الجنان وفي الملغ والفرقة وفي التروية  
وف والجوزي والفتنة والشرار والكتابة بلفظ اللك وفي عد والسرار  
والشرار بلفظ الجلو في لغ وشرح الموجز وكوه والمختصر بلفظ المستطاع  
ومر الجوزي حد وهو اللك وفي شرح الفاضل والكتابة وكوه ولغ والمختصر  
وك والآخر نقل الشهرة وفي المنتهى نفي الخلاف من عد سائر ومثل شرح  
الفاضل وترتب منه ما في لغ والفرقة وفي الفتنة وفي الروض صرحا فيهما  
نقل الجماع وسائر على الكواحة وفي الفتنة المنع نفي الباس عن أشياء  
التي عد منها نومة المسجد وتأول بعضهم على ما إذا احتل الاحتلام  
لكنه بعد ما يجز على المختار بعد ذلك التوبة الكريمة وهي قوله ولا جبا

أو



الأعاري سبيل بضمهم ما ورد عن الباقر عليه السلام من أن المراد بالصلوة هو  
بعض المساجد ذكر ذلك الثقات والعق وصححه زرارة وابن مسلم عن الباقر  
الحائض والجبل بدخلان المسجد الحرامين أن الله يقول ولا يجزئكم  
سبيل وصححه ابن حمزة عن أبي بصير عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
في منها وصححه محمد بن جرير عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أما رواية محمد بن القاسم عن الرضا في الجبل فإسناده ينام في المسجد إذا  
توضأ فيه وكذا عندنا مع اشتراك محمد بن القاسم بين الشجرة وكذا في  
الذخيرة وكذا باس بن بلال بن خزيمة في كتابه النافع والسرور وس والفرج وكرو  
وبه الملع والمنهني وفي الروايات الجواز ذلك وفي الذخيرة نقل الثقات  
والجبل فيه بعد ذلك كونه بضمهم تقدم من قبيل الباقر مع ما روت عليه  
وصححه ابن حمزة وحسنه جبل وحسنه محمد بن مسلم وغيرهم ولا يجوز ذلك  
كلية به وحاشته عد وحاشته ربع العلة الأخوال والدلائل وظاهر الملع وذلك  
ومصرح الرضى والذخيرة وظاهر كتابنا المستمل على استثناء الأجناس من  
النافعة عن اللبث أقاما فيها اسم الجبل في خبره على الغالب الجبل بعد ذلك  
أنه في الدلالة على تحريم ما عدا العبوة مع صححه زرارة ومحمد بن حمزة في الأحكام  
وصححه ابن حمزة وصححه محمد بن جرير والحسن بن حمران وفيه استثناء الجبل  
المرد وما وجد في بعض الأجناس من النهي عن الجبل في المشافهة على الغاء  
حاشا للآب جليسا لسانا في ك من يجوز ظاهرا ظاهرا خلافا في ك  
دخول من باب حرمه من آخر كلية الذخيرة ومن الأشكال لا يخلو من قوة  
كأنه ابتداء من العبوة والجناس ولا يجوز له وضع في مكانه البان و  
الملع والسرور والفرج والجبل والنهاية ومع النافع والسرور والمخ  
وكرو وكروى وشرح المغيرة وشرح المفاضل والكفاية وفي السبعة الجبل قبل  
الشجرة وفي ك والذخيرة والدلائل والمنهني والغنية وظاهر الملع نقل الثقات  
في شرح الملع والدلائل ولك استثناء تفاوت بين الوضع من داخل وخارج  
وتروية في ك والذخيرة مع احتمال قوة اعتبار الدخول وفيه ترك الجبل  
وفي شرح الموجز اعتبار الدخول وفي شرح الملع ولك والدلائل والذخيرة

سواء استلزم الوضع للثبات وهو الظاهر من حاشيته عد حيث استلزم  
اللبث فيها إلى لبث كافي في الذخيرة ومنه إلى بعض المتأخرين وبهارة شرح  
الموجز احتمال ذلك فيما قريب على ذلك لا يكون الوضع عرفا الجبل في  
الحاشية ولعل الظاهر في الفرع السابق اختيار ما في الموجز وعليه في  
احتمالات الأخبار وكلام الأصحاب في الثاني لا شك في التعميم كما هو  
من كلامهم والجبل بعد ذلك في تحريم أصل الوضع صححه زرارة ومحمد بن  
الحسن الحائض إماما يأخذان من المسجد ولا يصح فيه شيئا ولا باس  
بأخذ شيء منها كلية كره وس شرح الملع وظاهر الدلائل ولك والذخيرة  
وبه من أخذ شيء منها وكذا في بهو الفرج والسرور بلفظ أخذ ما فيها وكذا  
في المنهني بلفظ ما به من شيء ونقل علماء الأجماع وهذا الحكم مصرح  
بما مر وهو الظاهر أيضا من كل من تعرض للوضع وترك كذا في الملع  
أن الملع بالعبارات واحد وإن كان بعضها أعم من بعض الجبل بعد ذلك  
ما مر من صححه زرارة ومحمد بن الحسن الحائض إماما يأخذان من المسجد  
بشيء فيه شيئا وفي الحاشية شاهد والقول في المفسر في كروى  
نقل عن المعتمد وابن الجبل وتعرض لهذا الحكم في الذخيرة وفي ك وفي  
إلى الشهد بن نور الله في خبرهما وقد قفا فيه وذكر أن مستندهما الشما  
الضريح على المسجد به و زيادة الشرف قلت وكلامه ما جدد لأن الظاهر  
أن هذه الأماكن المشرفة جعلت مواضع الصلاة وصالات والمسجد  
مقاهل على ذلك ووردت في المقام روايات تصح أن تكون مقبرة ذلك  
أن لم يركب شيئا ومقتضاها صنع ذبح الجبل في بيوتهم إجماعا منها صححه  
بكر بن محمد في بصائر الدرجات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيها أنه دخل جماعة من  
فقال ثم أصاغت بالابا محمدا لا ينبغي مجلاد من دخل بيوت الأئمة  
فرفع أبو بصير دخل أصحابه ومسلروى في قربا كذا ولفظ لا ينبغي  
لم يبدل على القوم إلا أن أدخل الجبل على أبي بصير منعه عن الاعتناء به  
الشرح الذي هو أعم من ترك المذكورين في ذلك مضاعفا إلى أن في  
الكشي زيادة واحد لنقل إلى أبي بصير ذكر ما في السابق ثم ذكر أن أبا



يصح قال عوذ بالله من عذاب الله وعقوبته واستغفر الله ولا أعوذ في  
 هذه الآية ما يدل على منع الدخول فضلا عن المكث لكن الحكم بعضها منها  
 في غاية الاشكال للقطع بان دورهم كان فيها البحث الخاص فكذا  
 اللهم ان نفرت بين الداخل والخارج ومن دخل السؤال عن الحال  
 وغيره او يقول ان لهم في دورهم محلا يجلسون به لبيان الاحكام ويعت  
 الحلال والحرام وفيه بعض المنع وهذه الآية باضا فلو لم يكن حرم  
 الميت حرمه الحي بئس المطلوب لا يجوز له الاجتناب في المسجد من مسجد كرام  
 ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كرامة وكري و لا رشاد وبع  
 والجعفر بن محمد الكاهن وشرح الموجز والمع والمفاتيح وغيره من ربي  
 كره والمع والغفيرة وشرح الفاضل والدلائل فاما الجواز فدل  
 جماع فيه ايضا وفي شرح الفاضل انه قول المعظم والمستر من المعظم  
 والمفيد وسأله الشيخ في جملة افقاده ومعهما ونقصه والكثير من  
 ادريس لا يستند هذا التيمم واطلعت على اجازة المشايخ في طاعة  
 في سلك المكروهات لكنهم رتبوا صريح بعد عدل المكروهات قال ولا يدخل  
 التيمم على حال وكهت كان فالحق هو الثاني لما مر مما دل على وجوب  
 التيمم لغيره من وجوبه حول الله تعالى ولو اراد الخروج محبة التيمم فيها يخرج  
 كذا في الترتيب وبع والارشاد وكره وبع والفتنة والجامع والتابع وابناء  
 زهره ووجه وادريس المنهني المع انه مذهب علمائنا وفيه والدخيل  
 وشرح الفاضل نقل التيمم ان الفاضل استظهر الاجماع في اصل التيمم  
 وفي المفاتيح من قبل القول بتدنية التيمم الى الشدة وذو في الدلائل في  
 الى ابن حزم فقط واختلف كلامهم منهم من اعتبر الاختلاف في الترتيب  
 بحيث الغسل والمنهني فيه ايضا والمفاتيح والمع وفي اولها ظهور في بيع  
 تعليق المورور فيها والتابع والمفيد والشيخ وابناء زهره ووجه و  
 ادريس غيرهم ومنهم من اعتبر الاجتناب فيها واطلق في الاختيار والاضطرار  
 كذا في عد في بعض الغسل صريحا وانما فيه الا انه على ذلك جرمه قطع  
 الجنب لها على الاجتناب والترتيب في اولها ظهور والمنهني في اولها صريحا وكره

ومنهم من اعتبر خروج الجنب واطلق في الاختيار والاضطرار صدق الجنب  
 فيها او خارجا كما في سنن ذلك والاشارة والجمع بينهما واول التيمم  
 ان غيرهم ان الجنب المأتم عليه الاجتناب الى استظهار وجوب عليه التيمم  
 مرة يعبرون بخصوص الاختلاف لا يتردد النقص مرة يعبرون بالاشارة  
 والظاهر ومنهم من اضطر الى الدخول فيها او اللبس في غيرها كما في سنن  
 الفاضل واطلق في الآية وكري حجة لدخولها ولعل هذا مراده و  
 التيمم بعد الاجماع حجة على من يخرج عن الجعفر في هذا ان من احل التيمم  
 او مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاصلا بينه وبين التيمم ولا يترد المسجد الا متبعا ولا يلبس  
 يترد سائر المساجد وشاهدا واهل من فخره عن ابي حزمه عن ابي حزمه هذا  
 المضمون في تقليل الحكم بالاشارة والتمسك من المروية في المسجد وشاهدا  
 ابن شاهد على التعميم فيما ذكرنا من ان المسئلة على وفق الاصول  
 فيه كفاية وفي الرضا استنباط عموم غير المأتم من كفاية وان العبد  
 التيمم وكذا في كرى سادى بين المأتم وغيره كالرجل والمروية وفي الحاشية  
 القليلة الدلائل اشكل الحكم وجعله بعض فباس كذا في الدلائل وكذا  
 النجفة قلت في هذا استظهرناه من كلام الاحكام من اشعار الرواية  
 كذا في مضافا الى ان المع والحق في المنهني والمع بعد نقلها الاجماع على  
 جعل ادليل المسئلة هو حرمه المورور غير خصوصية كذا في عليه اجماعهم  
 وكذا استدلوا ذلك التيمم غيرهم كذا من بين من الرواية والجهل  
 ان مدركهم في حرمه الاجتناب ما مر من الرواية مع انهم لم يأتوا في اطلاق  
 التيمم ونحوه في هذا الحكم ابن حزمه وهو محجج بما مر ولو نقص مان  
 الغسل عنه او ساء له لزم الغسل كذا في سنن رويان وشرح القليلة  
 للشيخ على كره وظاهره والمع كذا في سنن دلائل تعدد الغسل وكذا  
 الى الظهارة المأتم ولك والنجرة والفاضل حيث حشر بعد نقله  
 عن الشهيد واختاره في كرى مع المسارات واحل مع عد معارف  
 الروض بعد ان اخبر تعدد الغسل مع الروية للتيمم ونقصه عن ابنا  
 خصصنا به ذلك فتضاء الدليل لعدم الغسل مطلقا لعدم الغسل



في طهارة التيمم من غير قرض لذكر الغسل بنحو لا يثبت في السراويل والغترة والطاق والارشاد والقرن واللبنة وعد ولما وغيرهن وضع بعضهم الغسل على كمال كفاية الحاشية العلية على عدد العلية على اربع والدلائل وكذا في بيان اعتبار الغسل الى القبل في الخلاف على ان الحكم بتعدي وجاري على القاعدة من توقف ما يتوقف على الطهارة المباشرة على التيمم مع فقد هاتوان المورد غير متوقف على الطهارة ولعل الاخير هو المتيقن من كلام الاصحاح العلية الحكم بعد التمكن من استعمال الماء ولهذا سرقا المسئلة في الاختلاف وعجزه والجلالة في احوال المسجد وخارجيه فضية التعبد بغيره بقصر الحكم على مورد النقص طلاق الرواية على الغالب في نعمة الماء او شرط مع ان المورد للنجاسة وهو لا يخلو من القرب غابا وشو لا كثر في غلبة النعمة ما لو استلزم ثلوث المسجد كما في ذلك وشرح الا لينة وكوه وض وشرح الفاضل والذخيرة الحكم بذلك معلوم نفعه عن الدليل ولو قدر ان ما ان المورد عن زمان التيمم بان يكون قريبا من اياها خرج بلا تيمم كما قال المجتهد الخاتم في شرح الفناج وتامل فيه في الذخيرة وقرب في كوي ونحو وان زاد من غير على زمان المورد ونقل عن الفاضل لو يورده عليه متعارفة الدلائل في ترتيب الوجوه ايضا والذي يقو في النظر الى ان الحكم بانما كان لا يكتبه ان يخرج من مقدار اللب التيمم والمورد ليس للتعبد فقط وعليه في نفي الغسل مع المساء وعكس الزيادة مع ان فيه اللب اعظم من فيه المورد والحاصل شرية الحكم في سائر المجندين وتزج الغسل بغيره ما قلناه والله اعلم ولا فرق بين الرقيل والموتة كما في كوي والدلائل لو جوده العلية كان الحكم متعلق بالرتال غابا فبشر الحكم وجب عليه عرق الرقيل بطرف في كوي كما في المنتهى وكوي والدلائل والحاشية العلية على اربع وعد ذلك وض الذخيرة تعبد وجو الخرج بامكان وصول الماء خارجيا ومع عدمه كان له ان لا يخرج قال في حيزي وذلك للجمع بين ما هنا بين الحكم بوجوب الخرج وما هنا لوه من ان التيمم يحتاج الى زهره والحاصل بغيره ان قلنا هذا

واطلاق بعضهم وجوب التيمم من غير قرض لذكر الغسل بنحو لا يثبت في السراويل والغترة والطاق والارشاد والقرن واللبنة وعد ولما وغيرهن وضع بعضهم الغسل على كمال كفاية الحاشية العلية على عدد العلية على اربع والدلائل وكذا في بيان اعتبار الغسل الى القبل في الخلاف على ان الحكم بتعدي وجاري على القاعدة من توقف ما يتوقف على الطهارة المباشرة على التيمم مع فقد هاتوان المورد غير متوقف على الطهارة ولعل الاخير هو المتيقن من كلام الاصحاح العلية الحكم بعد التمكن من استعمال الماء ولهذا سرقا المسئلة في الاختلاف وعجزه والجلالة في احوال المسجد وخارجيه فضية التعبد بغيره بقصر الحكم على مورد النقص طلاق الرواية على الغالب في نعمة الماء او شرط مع ان المورد للنجاسة وهو لا يخلو من القرب غابا وشو لا كثر في غلبة النعمة ما لو استلزم ثلوث المسجد كما في ذلك وشرح الا لينة وكوه وض وشرح الفاضل والذخيرة الحكم بذلك معلوم نفعه عن الدليل ولو قدر ان ما ان المورد عن زمان التيمم بان يكون قريبا من اياها خرج بلا تيمم كما قال المجتهد الخاتم في شرح الفناج وتامل فيه في الذخيرة وقرب في كوي ونحو وان زاد من غير على زمان المورد ونقل عن الفاضل لو يورده عليه متعارفة الدلائل في ترتيب الوجوه ايضا والذي يقو في النظر الى ان الحكم بانما كان لا يكتبه ان يخرج من مقدار اللب التيمم والمورد ليس للتعبد فقط وعليه في نفي الغسل مع المساء وعكس الزيادة مع ان فيه اللب اعظم من فيه المورد والحاصل شرية الحكم في سائر المجندين وتزج الغسل بغيره ما قلناه والله اعلم ولا فرق بين الرقيل والموتة كما في كوي والدلائل لو جوده العلية كان الحكم متعلق بالرتال غابا فبشر الحكم وجب عليه عرق الرقيل بطرف في كوي كما في المنتهى وكوي والدلائل والحاشية العلية على اربع وعد ذلك وض الذخيرة تعبد وجو الخرج بامكان وصول الماء خارجيا ومع عدمه كان له ان لا يخرج قال في حيزي وذلك للجمع بين ما هنا بين الحكم بوجوب الخرج وما هنا لوه من ان التيمم يحتاج الى زهره والحاصل بغيره ان قلنا هذا

لكنه

لا يثبت كون التيمم صحيحا اذا لم يصبه فقد روي في الرواية انما هو الذي لا يمكن قطع المسجد باقل منه فلو زاد عليه كان مما كان من كفاية التيمم في الزمان وهو الجدل الماء في حق غير الجدل في حق القطع نعم وجده بالتيمم حيث انما يباح له القطع فالحال من زادنا والماء للطهارة ودونه فان منقطع بحيث يتوقف اخذ الماء على لمس خطه في العلية في حاشية عدته على فرض عدم التعبد ينبغي ان لا يقال بخبري اربا الحرف فيه مانع واما الحكم الثاني اعني ان وجو الخرج مقيد بوجود الماء فاجابنا انه اما على التيمم مانع او على انه مبيح مطلقا ولو قلنا انه مبيح للصلاة وبعض مانع على انه جواز ليس منقطع على الاصل من حرمه اللب في المصالحات وجو الخرج مطلقا كما في اطلاق الرواية لكن صاحب الروضة لب القول بعد دخول التيمم المساجد الى غير المحققين فقط ولا بعد القول بعد ملزوم الخرج في هذا المورد الثاني واستنادا الى اطلاق بدلية التيمم واطلاق الاخرى الخرج بصيغة نكرة الفرد واستشكل في التيمم في اصل وجو الخرج ويستقيم ما عدا الخرج مما يتوقف على الطهارة اذا صادف بعد الماء كما في الحاشية العلية لشرح انه لينة وشرح الفاضل والدلائل وكوي والذخيرة ومنع من ذلك في الحاشيتين العليتين على اربع وعدد سكك المناقون عن التعرض لهذا الفرع على القاعدة المعروفة من عموم البدلية قوة بتوحي الاول وفي ذلك دلالة على ما ذكرنا من اعتبار انفس الزمان وتحررنا في الطرف ونزول الاثنا وكلام الاصحاح على الاتم اغلب وعلى ما اقرناه فلا يوجب عليه مبادرة الخرج مع نعمة الماء كما في ذلك وحاشية التي تعبد وهو ظاهر وفي اشراط تراب غير المسجد وجوبا في فعل ذلك في به وكان السرايا ما يحصل من العلوق من التيمم اخراجه من اوما في يدان الجنب من حيث فلا يستتراب ويظهر ان الجنبين نظر في استحباب ذلك في غيرهما وجعفر في كوي ونقله في الصغير ونظر فيه في الدلائل وفي الذخيرة نفي عنه بوجوه والحق عدم التيمم لا



زيادة جزء من اللب مخطورة نعم لو انفق في الطريق كان احتيالا ثم ان قطع  
 الباقية غير مخطورة فلا ضرورة فكيف يباح الحرام اجبة اللب لا تحال المند  
 ولا شحبا بدونه كما في ضنا عن عبد لعم البديلة والله اعلم وبسوى تمام  
 الحب والبغض وسطح المجد واوضه راب ذلك في تعليل على التدوير  
 وفي الحكم الاول تأمل يستوي في الحكم الا مام والريبة كما هو المعروف  
 كلامه الا حجاب لكن وردت روايات ذكرها في الحديث قد علمنا ان ذلك  
 ذلك عليهم لكن العمل عليها مشكل بحالها كلام الفقهاء مع ان مضاهيها  
 غريبة والله اعلم ويجب لقراءة الغرام كما في طوهر الشيخ والتمهات والفرود  
 للوجزوس واليشا والجعفرية والافترديع والتنافع والارشاد وغيرهن  
 في الفتن والمنهى والمع والدلائل وكوه وكوي وحق الكفاية وك وشرح  
 وشرح الخاتم ايضا فنقل الاجماع والمراد بها التواتر والاعتناء والتجديد  
 تنزيل وهم السجدة لخصوا ايات السجود كما في التهاية والقرآن ونهاية الشيخ  
 شرح المع وغيرهن واجماع المنهى وكوه وف وشرح الموجز والفتنة والمع  
 حق والكفاية والدلائل والشرح والخلاف على خصوص هذه السور الا ربيعة  
 واطلق بعضهم لفظ الغرام وماراه ذلك فقد الحكم بالسوم مشهور في تلك  
 البحث لا ينبغي وفي الا نقتصر ولا فتاح والفقير والمفتع والهداية وغير  
 والحمل وطوهر المسحاة وتخصر وغيرهن اطلاق لفظ الغرام قال  
 وفي الكفاية والخبرة ان الحكم في السور مشهور في الاخر لمعول فيما منه  
 كفيكان فلا ينبغي التامل في ان الكل ارادوا السور وقال بعض حال السور  
 كما في الموجز وشرح جروس وبه وكوه والمنهى وشرح الفتنه وغيرهن وكوي  
 وظاهر من الاجماع على ذلك ايضا والمشارك بينهما وبين غيرها بعين بالنية  
 حتى البسملة وبعضها اذا قصد حالها وهذا الحكم لا تأمل فيه ايضا لان  
 المشارك لا يعين كما بالنية والمهم لا يقع وهذا ظاهر فثبت الى المتأخرين  
 كما في الكفاية والخبرة ان اريد بذلك في البحوث فليس في محله والحق في

هذه

في زيادة جزء من اللب مخطورة نعم لو انفق في الطريق كان احتيالا ثم ان قطع الباقية غير مخطورة فلا ضرورة فكيف يباح الحرام اجبة اللب لا تحال المند ولا شحبا بدونه كما في ضنا عن عبد لعم البديلة والله اعلم وبسوى تمام الحب والبغض وسطح المجد واوضه راب ذلك في تعليل على التدوير وفي الحكم الاول تأمل يستوي في الحكم الا مام والريبة كما هو المعروف كلامه الا حجاب لكن وردت روايات ذكرها في الحديث قد علمنا ان ذلك ذلك عليهم لكن العمل عليها مشكل بحالها كلام الفقهاء مع ان مضاهيها غريبة والله اعلم ويجب لقراءة الغرام كما في طوهر الشيخ والتمهات والفرود للوجزوس واليشا والجعفرية والافترديع والتنافع والارشاد وغيرهن في الفتن والمنهى والمع والدلائل وكوه وكوي وحق الكفاية وك وشرح وشرح الخاتم ايضا فنقل الاجماع والمراد بها التواتر والاعتناء والتجديد تنزيل وهم السجدة لخصوا ايات السجود كما في التهاية والقرآن ونهاية الشيخ شرح المع وغيرهن واجماع المنهى وكوه وف وشرح الموجز والفتنة والمع حق والكفاية والدلائل والشرح والخلاف على خصوص هذه السور الا ربيعة واطلق بعضهم لفظ الغرام وماراه ذلك فقد الحكم بالسوم مشهور في تلك البحث لا ينبغي وفي الا نقتصر ولا فتاح والفقير والمفتع والهداية وغير والحمل وطوهر المسحاة وتخصر وغيرهن اطلاق لفظ الغرام قال وفي الكفاية والخبرة ان الحكم في السور مشهور في الاخر لمعول فيما منه كفيكان فلا ينبغي التامل في ان الكل ارادوا السور وقال بعض حال السور كما في الموجز وشرح جروس وبه وكوه والمنهى وشرح الفتنه وغيرهن وكوي وظاهر من الاجماع على ذلك ايضا والمشارك بينهما وبين غيرها بعين بالنية حتى البسملة وبعضها اذا قصد حالها وهذا الحكم لا تأمل فيه ايضا لان المشارك لا يعين كما بالنية والمهم لا يقع وهذا ظاهر فثبت الى المتأخرين كما في الكفاية والخبرة ان اريد بذلك في البحوث فليس في محله والحق في

هذه الأحكام بعد ما تم بولغته زياره ويحمد عن ابي جعفر في الحاشية والبحث  
 بقران غير السجدة وروى هذه الرواية في الحاشية بطريق صحيح  
 ابن هاشم بل صحيح عن ابي جعفر في الحاشية والحب بقران ما عدا السجدة  
 والرواية ان معمر بن النخعيان فيهما الصحيح الحسن الموثق والدلائل ظاهرة  
 انحال لفظ السجدة محال بين من قبل التوبة التور وفي فقه الفقهاء  
 كما في على ان اية السجدة قل من يعزها من الا عوام مع ان اطلاق لفظ  
 السجدة على الاية غير في فقه الرضا عليه السلام لقراءة وان جبال الغرام  
 الى السجدة في اورد اسمها الا ربيعة فتشكك المداوك صانحة اوردى ثم  
 لا يخفى ان الفاعل لا يقره الحب سورة البقرة اوردى سائل فيهم من النبي  
 ولوعن الشريعة ولا مية لتعلق الغرام على الا عوام بحيث لا ينبغي كل ذلك  
 حرم ولا جرم وراية ما سواها كما في طمع جعل عدم زيادة على السبع و  
 السبعين او في بالاجتاط والعزب والتنافع والارشاد والمع وكوه  
 الشارح والبيان ولف والفتنة وس وغيرهن وهو من هذا المصنفين  
 والمفيد وهو ظاهر ايضا من كل من نقص على الغرام وسكت عن غيرها  
 في هذا الباب وفي الاستصا والفتنة والمنهى والمع وف وبه واحكام الرا  
 نقل الاجماع على ذلك ايضا وفي الذخيرة والدلائل وك نقل الشهادة وفي  
 المفاتيح نسبة خلاف ذلك الى الشاذ ونقل عن سلافة في الا بواب  
 الغرام مطلقا وعن ابن القراج فيما زاد على سبع ايات وهو ظاهر الشيخ  
 في به وفي المنفعة وكتايب الاخبار وفي باب رجبها وفي الا سبعا اثباتا  
 وفي التراتر وبعض اصحابنا لا يجوز الا ما بينه وبين سبع ايات وسبعين  
 اية وفي المنهى قال بعض اصحابهم ما زاد على سبعين وقريب منه  
 به واما العامة فشا فيهم وما اليكم اطلاق المنع وحيثهم جوز ما دون  
 الاية واورداهم جوز اية او كوي والزول واحد من فصل في بعض الاية  
 ابن السبكي واد اطلقا يجوز والحسن البصري والحق والشرع على كرا  
 وروى ما عن علي بن ابي حمزة والرافع فيهم كتابه عبد الله ابن ربيعة  
 وانصرا بها والحق في المنهى ما في اية السجدة ولا طلاق الا في الغرام  
 في الكفاية الستة خصوصا ما دل على استثناء السجدة وبعضه الفضل عن  
 جعفر في الا باس ان يلو الحب الحاشية وصحة الحجة فيما عن التفتيح ان

ونك

هذه

في زيادة جزء من اللب مخطورة نعم لو انفق في الطريق كان احتيالا ثم ان قطع الباقية غير مخطورة فلا ضرورة فكيف يباح الحرام اجبة اللب لا تحال المند ولا شحبا بدونه كما في ضنا عن عبد لعم البديلة والله اعلم وبسوى تمام الحب والبغض وسطح المجد واوضه راب ذلك في تعليل على التدوير وفي الحكم الاول تأمل يستوي في الحكم الا مام والريبة كما هو المعروف كلامه الا حجاب لكن وردت روايات ذكرها في الحديث قد علمنا ان ذلك ذلك عليهم لكن العمل عليها مشكل بحالها كلام الفقهاء مع ان مضاهيها غريبة والله اعلم ويجب لقراءة الغرام كما في طوهر الشيخ والتمهات والفرود للوجزوس واليشا والجعفرية والافترديع والتنافع والارشاد وغيرهن في الفتن والمنهى والمع والدلائل وكوه وكوي وحق الكفاية وك وشرح وشرح الخاتم ايضا فنقل الاجماع والمراد بها التواتر والاعتناء والتجديد تنزيل وهم السجدة لخصوا ايات السجود كما في التهاية والقرآن ونهاية الشيخ شرح المع وغيرهن واجماع المنهى وكوه وف وشرح الموجز والفتنة والمع حق والكفاية والدلائل والشرح والخلاف على خصوص هذه السور الا ربيعة واطلق بعضهم لفظ الغرام وماراه ذلك فقد الحكم بالسوم مشهور في تلك البحث لا ينبغي وفي الا نقتصر ولا فتاح والفقير والمفتع والهداية وغير والحمل وطوهر المسحاة وتخصر وغيرهن اطلاق لفظ الغرام قال وفي الكفاية والخبرة ان الحكم في السور مشهور في الاخر لمعول فيما منه كفيكان فلا ينبغي التامل في ان الكل ارادوا السور وقال بعض حال السور كما في الموجز وشرح جروس وبه وكوه والمنهى وشرح الفتنه وغيرهن وكوي وظاهر من الاجماع على ذلك ايضا والمشارك بينهما وبين غيرها بعين بالنية حتى البسملة وبعضها اذا قصد حالها وهذا الحكم لا تأمل فيه ايضا لان المشارك لا يعين كما بالنية والمهم لا يقع وهذا ظاهر فثبت الى المتأخرين كما في الكفاية والخبرة ان اريد بذلك في البحوث فليس في محله والحق في



المحب بأكل ويشرب ويقرأ القرآن ويدعو باسم الله تعالى وهو ثمرة سبعة  
 المنع عن الزنا على السبع ورواية زرعة عن المنع عن الزنا على سبعين  
 لا يعادل مع الترخي الذي جعل على الكراهة لا خلاف من أنها لو ثبتت  
 أو النسخة أو الطرح منه وبكره ما زاد على سبع كذا في المنه والارشاد والرواية  
 وكري وظاهره من المع وشرحه ذلك والحاشية القليلة على القواعد والبيان  
 وكره فيه السبع وقال ما زاد هو اشد والنافع سبع والمع لا اشتباه في الخبر  
 الى الرواية ولكن خروجها عن الخلاف والفرق ولف مع نسبة الكراهة في الآية  
 الى السبعة مطلقاً وفي الذخيرة اشكل في نسبة المشهورين المتأخرين  
 وفي كوي اتيه ونسب المشهورين المتأخرين ايضا وفي الكراهة والصدق  
 في خصا وسلا في مراسمه وابن سعيد كراهة القرائة مطلقاً اسناداً  
 الى خبر السبعة سبعة لا يقرؤون القرآن الزايع والساجد وفي الكفني وفي  
 الحام والجنب النساء والحائض ويمكن الاستناد في الكراهة ايضا الى  
 حديثي مما مع قرينة التأويل قبل الحمل الا صحاب لها على الكراهة مع انباء  
 بحكاية ابن رواحة ونقلهم عن علي بن ابي طالب كان يحجب عن القرائة  
 مع الخروج عن الخلاء الى ان هذا كله لا يقابل ما دل على استحباب القرائة  
 والله اعلم ويستند فيما زاد على السبعين كذا في الارشاد وبيع والعقود والكفا  
 وغيرهن وظاهره ومنشأ الخرج هذا اقوى والذي يظهر من كلامهم  
 ان مراتب الكراهة على مقدار الكراهة كذا في ذلك على عبارة البيان وغيرها  
 ولو لم يلق القرآن من الغرائم او غيرها مع عد قصد التلاوة فاشكال في  
 في هرو لوقر السبعة او السبعين ثم قال سبحانه الذي يحزن لنا هذا وما كنا  
 له صرنا من على قصد ستة الركوب كذا في بقصد القرآن وكذا لو جزم على ان  
 ايات من الغرائم لا بقصد القرآن لم يحرم نعم يحرم مع قصد التعلم وقصد  
 انتهى مضمون ما فيها ونظر الفاضل في ذلك والنظر في حمله اما القسم الاول  
 فلان الظاهر ان اية الركوب بما مذبت على انها اية واما القسم الثاني  
 فان كان فيه اشتراك بين القرآن وغيره او الغزوة وغيره فلا بأس  
 مع القصد اما مع التعيين فشكل ولو كرهت اية سبعة في حق كل واحد  
 ففي المسالك اعتبار التكرار وفي الحاشية القليلة على عد فيه

الكفاية قرب

الغرائم

وفي الرواية

وفي الرواية وشرح المع والذخيرة اشكال في ذلك ولا يعبد بين الحكم مع  
 التكرار الشفيع الظاهر كذا يعتبر في الكراهة فلا يحصل فصل في القرائة  
 لم يزل كذا في لك وسلطان المع والذخيرة والخبرة ذلك طلاق الدليل  
 للصواب اضاف الدليل الى الغرض كذا في مبطل الشيخ وبنائيه والنافع و  
 الحاشية وبيع وسن الارشاد والفرق وهو المع وغيرهن وفي الغيبة  
 وكذا نصاً والمنتهى وكره وشرح الفاضل والحاشية القليلة على عد وض  
 والسر ان نقل الجماعة عليه ايضا في الادب عليه والحوادث وبنائيه والنافع والشر  
 الذخيرة والدلائل والكفاية والمناجيع وبعض شريح المختصر ملابذة  
 وشرح بب السند وغيرهن نقل الشيخ وقال الحق انه رأى علمائنا الاشيا  
 ونقل عن الصدوق في المنع عند الوجوه واليه مال المحدثين لا رد على  
 الاول لما تقدم من الجماعة مضافاً الى اصل الشغل والروايات وهي  
 منها صحاح الزينلي عن ابي الحسن وابن ابي يعقوب عن القصة ومعتز بن  
 ابي عمار عن القصة وابوصلم والحلي عن زرعة وهذه الصحاح الخمسة مضافاً  
 الى ما تقدمت اية بصير عن القصة وفي الجمع كذا في الغطاء او في الكفاية على  
 تعد بقا الجنازة الى السبع في بعضها ان ذلك عقوبة وفي بعضها لا عقوبة  
 انه حسن ان لا نذكر كراية الى غير ذلك من الروايات المتفرقة بكثرة هذا  
 وشبهه مضمونها بل الجماعة الموافقة لها اما الصدوق فروي في  
 عن حماد عن القصة ما فيه الاذن في البقاء وان البتة كان يؤخر الغسل  
 الغير منه علم مذكور وهو حجة ولم يروى ايات اخرى بل على قدر بعضها  
 نقل حال البتة عن عائشة وكه كان هذه الجماعة كاشرة ما كانت  
 لمعادلة تلك الجماعة المؤيد المشكك مضافاً الى ان جملة على التهمة  
 لموافقتها جميعاً العامة سيما قرينة البتة ذلك الى البتة وان كان ذلك  
 التخصيص اخر الدليل مع ان البقاء ان كان لم يحرم فلا اقل من الكراهة فارتكبا  
 سباً على وجه الاستدلال كما يظهر من رواية الصدوق انه كان يبيع ذلك  
 ثم ما استدلل به المحدثين من التهمة ليس لهم ذلك بعد استعلام الغيبة  
 فان الرواية يجب انظروا تحليل ما كان محرماً وهو الجماع في الليل من حيث



ليل وهو لا ينافي الصوم من حيث هو أصالة النهار هذا تمام الكلام عند  
 المؤلف أما المخالفون ففي كونه وكراهة أن يهودهم على الجواز فائنا  
 منهم أبو هريرة وسأله ابن عبد الله والحسن البصري وطاوس وعروة و  
 الحسن سالم بن يحيى النخعي في الغرض خاصة لعولهم من أصبح جنباً فلا  
 صوم له ولا فوف في الصوم بيننا فائنا وعليه ظاهره في صحاحنا وإجماعات  
 بنينا معها والشمرة المنقولة والقرآن المرسو فليها منصبة على ذلك لأنهم  
 ذكروا ذلك فيما يلزم لصائم إختنا بعد عدمه أنه كل والشرب ونظائرها  
 وفي المنتهى التعميم في الصوم إلى أنه صاحب في بعدان عند ما يجل الغسل  
 قال ولصوم الجنب إذا بقي لطلوع الفجر من يوم يجب صومه انتهى أريد بذلك  
 أن حراز من التيمم فائنا وإن شرط فيه لكن وجوب المدة متابع لوجوب الغاية  
 وفي طبعان ذكر امر القضاء مع عدم ذكر حكم التذرعين بل في كثير من  
 الكتب أيضاً ذلك بعدان يذكر في المقطرات يذكر أن كفارة ومضات  
 فضاء كذا والتذرع كذا في وجوه مضاً إلى ما ذكرت من أنهم ذكروا  
 مذاهب الحنفية صالح بن يحيى من غرضه عن الحكم بصوم الغرض وجعله مخالفاً  
 لهم كما في كراهة وفيها أيضاً بعد ذكر من وافقنا من أهل الخلاف أن تجهل أن  
 من أصبح جنباً فلا صوم له إلى أن الظاهر من قوله يتم صومه ونحوه أن الإلتزام  
 في الحكم هو الصوم حتى في مثله الاستثناء أو رده شيئاً في شهر رمضان  
 بل إذا مل ثم الظاهر أن حال الصوم في اقتضا حال الصلوة في أقسامها  
 ولا شك أن ما ثبتنا فضاء في بعض الصلوة يجرى فيها بل حكم الواجب  
 إلى المندوبات وبالعكس يجب بلوح أن ذلك أصل وجاعلة وسرها أنه  
 بفهم من سائر شرائط والموانع لها شرائط جعفر الصلوة دون الإختصاص  
 وهذا يرك بل إذا مل هذا ولم يزد من علمنا من يظهر من خلاف ذلك  
 سوماً في المعجب قال ولقال أن يخص الحكم بمضادون غيره في المنتهى  
 التردد في ذلك من جهة أن اقتضار على مضاً من الإختصاص ونعيم المحاب  
 وفيه والذخيرة والمناجحة والكفارة استلها بالخاق قضاء شهر رمضان  
 دون غيره بل ظاهراً لها ضلوعاً وتوقف على الإختصاص بالانابة عند

وسجله نسبة في الكفاية إلى غيرها أيضاً وكذا في الذخيرة والشرب فيها  
 واستظهر ذلك صاحب الأضواء من غير لصحة الإنسان في حصول القضاء  
 وفيه ينبغي القطع بعد توقف الصوم المندوب ولو أبت جيباً كشمي عن الصوم  
 في المطر بالصور فبذلك الثلاثة الأيام وأعلم أنه يجب فابق إلى الفرجان  
 يتم انتهى وجب تدبر في بقا رسول الله صلى الله عليه وآله في الجنب إلى الفرجان وفي  
 ابن بكير عن الصوم في الرجل يجب ثم ينام حتى يصبح أو هو ذلك اليوم فظنوا  
 فقال النبي بالجنابة وما بين وبين نصف النهار لكن الخروج عن كلام الأحناف  
 بهما بين الروايتين تماماً وجعله أصلاً والشارح الخاتم قريباً للتدوين ما تو  
 وفي رواية ابن بكير أيضاً إلى أن الجنابة مانعة عن الصوم يكشف عن قوله  
 اليس هو بالجنابة وفيه نسي وإن كان نقلاً في رواية ابن بكير صحة بالجنابة الهلا  
 وفي شرحه على المشهورين الأحكام في القطوع صحيح أصح جيباً بل  
 لا يعلم الخلاف في ذلك سوماً بغيره في كلام الشيخ المصنف المصنف انتهى ولا يخفى  
 عليك ما فيه ولو قيل بأن الإختصاص بالجنابة الإختصاص تماماً ولا بأس بجدد  
 التذرع بغير رواية ابن بكير لو كان وان لم يكن فظاهر العمل في قبول  
 وينبغي الوجوب بهذا الغسل مع سبق الفجر ومع السعة اشكال وهذا كله  
 على الوجوب الغرض إذا مع النقص فالوجوب قوي الأرواية بغير الوجوب ولو  
 أزل اللبس ولو قيل بالوجوب الغرض واحتمل الفاضل وقرره في ذلك لا يخل  
 وفيه استند إلى الشيخ المقدس ولو ترفضه وأقول قول المقدس لا يخلو من  
 إذا قضى ما في الأذلة وجو الإختصاص فظهر في الأطلاق دلالة على الإطلاق  
 الوجوب ولم المسئلة عندنا هي عند شرائط بنية الوجوب وبنية المانع عنه التذرع  
 أوفى بالاختصاص ولو جرح عن الملة يتم كما هو ظاهر الفقهاء من الطهارة  
 الماضية بغيره لا من إختصاص مع تعدد لها على الإطلاق وصريح الحاشية  
 القلبية وقرب ذلك في الذخيرة بعد جعله أحد احتمالين وعكس ذلك في  
 مضعفاً بجهة الأطلاقات والحق الأول لما ذكرناه وفيه لزوم أن لا ينقص  
 جيل ولو أصغر احتمال ذكر في الذخيرة احتمالين وقوى حجة التفتي كما في  
 الحاشية القلبية وعكس في ذلك والحق هو السابق بناء على أن التيمم



لا رافع كما عليه المعظم واستثنى والغصم الى ارتفاع التكليف بالنوم فلا  
خطاب ضعيف وبذلك ضعف قولهم الجنب في الشايد والثالث مع  
البقاء على الجنازة واستدعاهم وغسل الجنب يجب للصلوة والطهارة  
في خط وهر وس وكره ومما ذكر كتب لفظة الاماقل وفي القرب والممنوع  
والذخيرة وغيرهم نقل الاجماع وان كان في بعضها ان الجنب مانع عن ذلك  
لكن لا شك ان مرادهم ان حد الجنب مانع من الجنب بعد ذلك القدر  
في الاول والاجماع المحصل فضلا عن المنقول وفي الثاني بعد ما ذكر في بيان  
الوضوء من الاجماع والجماعات ايضا ومن كتابته القرآن كما ذكر في الوضوء  
الى الاجماع نقل في ك والمنع والحرى ومن وغيرهم وان كان ذلك في الجنب  
لان انظاره ان مرادهم بالمانع حد الجنب لا نفسه بل هو هذا اسم الله تعالى  
الانبياء والائمة هم هنا ايضا كما في وكري وس وشرح المع والدلائل  
الى المعظم وما دل على ان حد الجنب اعظم من الجنازة وما مر في الوضوء بذكر  
هذا واللب في المشاور وضع شرفها والنجاسة في المسجد من كرمه ذلك  
كما في شرح المع والحرى وكري وض وكره في الاحكام الثلاثة وفي من  
جماع الثلاثة وفي المع والحرى وكري والجماع على ذلك وهذا كله على مذهب  
ليث الخائف لكن نعلم ان المانع من ذلك هو الحد كما دل عليه عباراتهم  
مضافا الى ما دل على ان حد الجنب اعظم من الجنازة وعن زرارة ومحمد بن  
الباقر في الصحيحين ان الجنب والخائف لا بد من خلع السجد ذمى فيهما عن الوضع  
الا بخلافين ونهى عن الوضع وفي صحيح عبد الله بن عثمان عن النعمان ان  
الجنب والخائف باخذان من المسجد ولا يصحان شيئا ومثله في الفقه الا ترى  
ومثلهما في زرارة ومحمد بن ابي حمزة الثمالى لم يحرر ذلك على الخائف في الجنب  
وبه والمع وكري والارشاد وكثير من كتب الفقه وفي المع والمنع ومن والذخيرة  
وكري نقل الاجماع ولما دل على شدته الجنب والروايات كوثقة زرارة عن  
الباقر في الخائف واجب بقرآن ما عدا السجدة ومثلهما في العلى  
باب جهنم ابن هاشم وكيف كان فلا كلام في ثبوت الحكم للخائف في السجدة  
على ما يظهر للاستحسان في هذه المقامات وجوب الدخول في الصورة كما في

وكري والحرى والمنع كما في ك والذخيرة نقل وفي شرح المع نسبتهم الى النذر  
وكري وجد في مباحث الجنب ما يلائم قول الفاضل وفيه اشكال بما نقله  
في ك لكون العبارة المنسوبة الى المنع في ك والذخيرة صريحة وكأنيما اخذها  
من كتاب الصور وليس عيب وكذا في من ايجابه للدخول وفي ك وشرح الفاضل  
والكشاف والذخيرة والتردد في الحكم مع الجنب في الاجرة بين الى يوجب عكس ذلك  
والذخيرة بعد ما ورد في المع وكري وحكم بالعد في به وشرح المفاتيح في  
الذخيرة الى اجازة من المتأخرين والاشكال فيه ولعل القول الاول اقوى للاجتماع  
واستظهر المانع هو الحد ومنه في ك وهو بيان مضافا الى استحسان الحال  
الثاني مع عدم الحكم بزوال علته للثبوت في العلة ما هي مع ان حد الجنب  
اقوى كما في الرواية السابقة في المباحث لما فيه لان حد الجنب مانع الصور  
بخلاف الجنازة فكان احرى بالادلة وكثير من هذه الوجوه لا يخلو من بيان  
انها باضافة مؤثرة الى بصر عن النعمان ان طهرت بلبس ثوبا  
ان تغسل في وضوءه اصبحت عليها وضوء ذلك اليوم وليس سند هاتين  
العكسين بن فضال وابن سنان وهما موثقان بل في المنع ثبوت الاجماع  
بالشعر وابو بصير عن ابي عبد الله ع وآتى بين المراد في وجهه كذا وهما  
واحدان غيرهما بعد وطريق التهذيب الى ابتداء ظاهره الفقه في الدخول  
السند هو ادعى به وما دل على انها ظاهرة الزوم الفضا حيث لا يصلح  
الذخيرة ذلك انها الى المقصود ما عرفته وغسل النعاس ما يغسل الجنب  
فما مر من الاحكام للثلاثة بين الجنب والنعاس سائر الاحكام سواء ما استنبط  
كان نص على ذلك الشيخ في هذا بترطال فيها علمنا بغير النفساء ما على الخائفين  
بعين من ترك الصلوة والصوم وامتناع دخول الجنان ومن القرآن وما في اسم  
وعنه ذلك لا يختلف الحكم فيه وقال في مبسوطه يعلق بالنعاس جميع ما يعلق  
بالجنب على السواء من الحيض والمكروه وكيفية الغسل لا تختلف حكمها  
ومثلهما في المصا وفي الترتيب حكمها حكم الخائف في جميع الاشياء الا عند  
الاقول وفي به حكم النفساء حكم الخائف في جميع المكروهات والمباحات  
وما يجب علمنا وما يقطع عنها لا فرق بينهما الا في اقل اجماعا وفي كذا  
على الخلاف الى اخر ما ذكر وفي الارشاد ما دل على كل من الاحكام الا اقل



وجعل في كرى الفارق بينهما الاقل والاكثر والاكثر على البلوغ وانقضاء  
 العدة وسأوى بينهما في المع والطلق وفصل في شرحهما وكذا في الموضع وشرح  
 استثناء شعبة مع التفصيل وكذا في البيان مع استثناء ثلاثه وكذا في من  
 مع استثناء احكام ذكرها وفي الحاشية العلية بعد ان ذكر احكاما غير عال  
 فيما سئل ذلك سواء في الخبرية لك مما لا يمكن حصره وفي الغيبة نقل الاجماع على  
 المساوات الا في الاقل وفي المنيح المع بعد اثبات المساوات لا تغر خلافا في  
 بين اهل العلم وفي كره لا تعلم فيه خلافا وفي لك عد بعض في الشرايع من قولها  
 ان حكم القضاء حكم الحائض الح وفي الحاشية العلية على مع اطلاق الا تحاكون  
 التفاسير بحكم الحائض استثنى امور وفي كره انه من هذا لا تحاكون الكفاية  
 وعند الاصح ان حكم الغشاء حكم الحائض في الحيض والمكروهات والمستحبات  
 المباعدة ان ظاهرهم ان دم القياس من دم الحيض كما في لف مضافا الى  
 رواية صفوان في الصحيحين عن اسحق بن عمار عن القاسم حيث سئل عن حال  
 الحائض في التهي فاجاب بان اسماء سعت مع انها كانت نفسها وفي المقام  
 مباحث جليله تذكرها في محلها بحول الله ثم غسل الاستحاضة المستحقة منها  
 لها في موجب الوضوء لا تنبأ حال بلا خلاف فيجب لما يتوقف على الطهارة  
 ويحجب الكلام فيها في الاطحات بحول الله ثم وجب للصوم كما في الجامع ومع  
 اتنا في شرحه وصوم بهر والا صيا والبيان وس وكري و بهر والحرر وشرح  
 الموجز وفي طرواه اصحابنا وفي المنيح والمع نقلوا ما في طرواه وفيها ذلك  
 وفي الذخيرة هذا من هذا لا تحا و ربما يجد في تفاقم وفي كره ذلك في نقل  
 الشبهة والحق فيه بعد اصل بقاء الشغل صحيح على ابن عمر ان الاستحاضة  
 ما لم يعمل اعمالها في شهر من ماضيا بلزمتها قضاؤه ولا تنقض صلاتها واشيا  
 الزيادة على ما لا نقول به من عدم لزوم قضاء الصلوة لا ينفي مجتها انما  
 مفصلا واشيا في الرواية على مثل ذلك غير محتمل وربما فرئت ولا كراهة  
 الهرة بعد ذلك في الصورة الكفاية بغير صحتها فكتبت في كرهه وامرنا طر  
 بان تأملوا وشاذا وتحت قضاء الصلوة تنقض صلاتها وكما كان خلافا بين  
 العمل بهذه الرواية المجترة في نفسها المجترة بعلى الاصح وفي المقام مباحث  
 شرعية في محلها بحول الله ثم وفي وجوب لقائه الغريم ولو لم يسجد

والاحتياط في المسجد بن و على الزوج اشكال يجي بعمل بحول الله تعالى  
 المسحوب لغايات الوضوء فقط لا من حدث فاض للوضوء كما ينبغي فيجب  
 الله ثم ولا دليل يدل على وجوب كراهة ذلك ويجوز بحول الله ثم فاما  
 للجمعة كما في حقه والفرقة والبرز وهو الذي الحق في ثلاثه واول الشهد  
 في دروسه وذكره وبيان في ثلثه الشهد في روضه والمهنة وغيرهن وفي  
 المنيح كره ولف وظاهره في اتنا في وصريح في شرح الفاضل ذلك  
 البخار والموجز والمهنة والدلائل والذخيرة نقل الشبهة ايضا وفي الغيبة  
 كره وفي نقل الاجماع فيه وفي كره مما قرينة الخلاف الى الصدوق وبلغ  
 منها في الخلاف منفره وفي اثبات الاجماع سابقا ولا يخاف ان يخرج  
 معلوم النسب في محل بلوغ من الصدوق انه من دين الامامة لا في نقل  
 سبعة عشر موضعا ثم ذكر في بعضها وندبته بعض وذكر غسل الجمعة من  
 العلم اثباته وجعل في ذلك من دين الامامة على جرحه بلوغ منه كون كل من  
 العدد والوصف من دينهم ثم لكم بشبهة يكون في رجايات مثل هذا  
 الفصل الذي يجانب من له فردة الكلاخ وغيره من الرجال والنساء في كل  
 اسبوع مرة اولي بظهور الحال من غسل الجنابة في كل البواقي هذا اعم و  
 من الاصل الخاصة بالنساء في بعض الاما وفات فلو كان على الزوج الحظر  
 ثم كبت هذا الموضع العظيم على كراهة والاساطين ثم دخلوا الموضع اعظم  
 فذا رأت الخطيب الوصايا وما فيه حصر الواجبات بالصوم والصلوة وغير  
 مع ان غسل الجمعة ليس بعد مائة سنة ضمتها في سلمها ابن شاذان في الخلا  
 لم يفسخ غير الصدوقين من دين الامامة مضافا الى ان الزوج في لسان  
 الله تعالى لم يظهر كونه حقيقته في المحل الجديد بل الشيخ في باب قسم الوا  
 الى ما في تركه عقاب ما فيه عقاب على ان كثيرا ما يكره الصدوقان و  
 الكليني يقع على قوله لا يراد روايته في كل الا يحتمل ويدل على ذلك  
 العدد به كصحة ابن يقطين عن الكاظم في غسل الجمعة والا يحتمل  
 سنة وليس في رواية وصحة زياره عن القاسم غسل الجمعة سنة في  
 والحكمة ان يضاف على نفسه لقدر من سنة بولس الفصل في سبعة عشر

هر

ترا

خيار



الفرض ثلاثا ثم غسل الجنابة والمشي الا حرام مع ان الارض ليس في القرآن  
 وفي النهي عن الرضا في كتابه الى ما موثقه ثم عدا غسلا مستحب وقال  
 بعد ذكرها هذه الاغسل الجنابة وغسل الجنابة وغسل الجنابة ثم غسل الجنابة  
 جعله سنة خالطة مع السنن وفصله عن الاخرين كغيره ورواه الباقون عن  
 القم عن غسل الجنابة واجب قال سنة قلت فاجتمع قال سنة وصححه عن  
 ابن خالد عن النكاظم كهن صار غسل الجمعة واجبا قال ان الله تعالى  
 الفريضة بصلوة التطوع وصيام الفريضة بصيام النافلة ووضوء النافلة  
 بغسل الجمعة في موضع آخر وضوء الفريضة بغسل الجمعة وقد رواها الكشي  
 الصدوق والبرقي في الحسن والشيخ مع وجودها في كتب عدة وصححه زرارة  
 على الاصح عن الباقر عليه السلام غسل الجمعة فانه سنة وشتم الطهارة ان كان غسل  
 الجمعة واجب لاذكرن بجمعة الغنم وهي بنا اولى وصححه ابن الحكم عن القم  
 ليعز بن احمد كره يوم الجمعة يغسل وتطيب وفيها اشعار في العلة والنعيم  
 بعد ذكر فضل يوم الجمعة فغسل الغسل تعظيما لذلك اليوم وتفصيلا له على  
 انما قام وزاد في التواضع والعبادة وليكون له طهارة من جمعة الى الجمعة  
 ورواه الاصح عن ابي المؤمنين ع انه كان يقول في التوبخ انك لا تسلم  
 ما ركب غسل الجمعة فانه يزا في طهور الى الجمعة الاخرى ورواه الصدوق  
 والمصنف في العلة والمصنف ورواه المصنف عن القم عن غسل الجمعة والفريضة  
 في الحضر والسفر ورواه الصدوق عن الباقر ع ان غسل الجمعة طهور وكفاية  
 من الذي توب من الجمعة الى الجمعة وفي موضع آخر ذكره عن غسل الغسل عن  
 واتها في ذي النعاص من راحة الناط ورواه العلة وفيها تعقيب في غسل الجنابة  
 في السفر بغسل الماء ورواه ابن بكير عن القم ع في اغسل ابائي شي ومضان  
 اليس هو مثل غسل الجمعة اذا اغسلت بعد الفجر كفاك ورواه ابن جهم  
 المنتهى الى الجبزي عن القم ع عن ابيه عن جده عن ابيه في وجوب تطيب  
 اغسل في كل جمعة ان قال فانه ليس من التطوع اعظم منه ورواه كتاب  
 ابن المشي عن القم ع ان يغسل غسل الجمعة في الايام اذ عا ان علم لزوم  
 ومثلها ورواه في من القم ع وفيها ما روي مضافا الى ما في ذكر الغسل

عن ابي جعفر عليه السلام  
 انما هو من العبادات  
 واجبة على العالمين

الاذان من شتم الطهارة وهذه الاذان بعضها صريح وبعضها ظاهري  
 ولا يفتى لا رادة السنة في مقابل الفرض فان عرض الناس غيره فليفت على  
 عن الكون في القرآن وقد مع ان بعضها صريح في ارادة رفع الوجوه كما في ذلك  
 ذلك مقابل غسل الجنابة في حرام مع ان مثل ذراره واضرار كغيره  
 عليهم سنة في القرابة او كما في مكان فالحكم بالنسبة لا يخص غيره وما في بعض  
 اخباره من ضعف خبر بالشهرة والعل مع انما في مثل ذلك لا يقابل ذلك  
 ما اخذنا من الغنم هو سنة ومنها الاذان المشتملة على صيغة الوجوه كغيره  
 ذراره وصححه ابن مسلم وحسنه ابن المغيرة وفوته محمد بن عبد الله ورواه  
 التكاوي في الزاد ورواه سماعة وفوته محمد بن عبد الله ورواه  
 كغيره يفتي عن النكاظم ع النكاح عليهن غسل قال نعم وصححه زرارة  
 القم الغسل على الرجال والنساء في الحضر على الرجال في السفر وفيها ما  
 على الاكر كغيره محمد بن مسلم عن احمد عا اغتسل يوم الجمعة ان تكون من  
 او تخاف على نفسك ورواه الجاهل للشيخ عن ابن عمر عن رسول الله ع من  
 جاء الى الجمعة فغسل وموثة ابن بكير ورواه سماعة وغيرهما ما دل على  
 الاكر بالفضاء ورسالة عن ابن ابي ارم عن ابي من غسل يوم الجمعة في  
 وفيها مع الامر بالعادة ذكر اللاتيدبر ومنها ما دل على انك لا تترك  
 الشيخ جعفر ابن احمد القمي عن القم ع في كتاب له من لا يترك غسل الجمعة الا  
 قاضي وهذه الاذان لا يقول عليها الضعف لولا ان في  
 كثر منها وهو ما دل على الوجوه لما ذكرنا من عدة ثبوت الشرعية فيه مضافا  
 الى ما ورد من ان غسل عرو واجب وغسل الزبارة في غسل دخول  
 البيت واجب غسل الباهلة واجب غسل الاستقاء واجب غير ذلك  
 بعضها الاخر من ضعف سند ما ذكرنا من عدة ثبوت الشرعية فيها لغيره  
 العمل بل كاجماع الطائفة مع انه عرض على الجلاء فلم يزلوه الا على التذنب  
 فلم يبق في ذلك لانه وثوق لا سطوهار التاويل بعد ثابوا ولم يوافقوا  
 الاحكام ووقت من طلوع الفجر الزاوية فيه في كره والقول هو المراد في  
 سائر الكتب الفقهية فلا يجزئ خلافا للاذان في غير المتفق وشرح العجز  
 من وغيرهم وقت الحضر وكافة اخر من خالف العوذ الى الزوال كما في



المتنجس به والفرج يورث البهتان والشرائط والروض وشرح الموضع ويجوز ان  
 وغيره من ذكره والموضع نقل الاجماع بل في المجمع اجماع التماس في الجاه  
 والكفا به نقل الشبهة فيه وفي شرح الموضع على ان الاجماع ان من الجهر الثاني الى  
 الزوال وفي محل اخر من الخلاف جعل الغاية صراحة المجمع ووجه تطبيقه على الشبهة  
 بان ادراك المجمع منفصلا بقضية التقديم سيما للمعبد والدليل على الحكمين معا  
 مع اجماعات الاجماع اما ما دل على اعتبار المبدأ وانه لا يجوز التقديم على الغرض  
 يجوز بعده فكل ادل على اضافة الغسل الى اليوم بدل على ذلك وردته بغيره  
 التمس اذا اغتسل بعد الجهر اترك ومثلهما رواية اخرى وتظهرها ما ورد في  
 التداخل اذا اغتسل بعد طلوع الجهر اترك الجاهلية والمجمع واما ما يدل  
 على اعتبار المتنجس فيها حسنة زياره عن اليافقه لا يمنع غسل المجمع ان قال  
 وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال وموثقة بما عمن التمس في الرجل لا  
 يغتسل يوم الجمعة في اول النهار قال يعقوب من آخر النهار فيها ظهور على  
 الوضع الجهد للقضاء صراحة وموثقة عبد الله بن بكير عن التمس عن رجل  
 فانه الغسل يوم الجمعة يغتسل ما بين وبين الليل فان فانه اغتسل يوم السبت  
 في الهداية عن التمس ان يشب الغسل او فانه لعله فاعقل بعد العصر يوم  
 السبت مسائر الاجماع الذي لا على ان الغسل من اذاب صراحة المجمع كقولهم  
 من جاء الى الجمعة فليغتسل ومثله ما دل على ان الغسل من وضوء الصلوة ومثله  
 ما دل على ان حكمه الغسل تاذي الناس برأحه الا باط ومثله ما دل على قضاء  
 الصلوة مع عدم الغسل الى غير ذلك مما يدل على ربط الغسل بالصلوة يدل على ذلك  
 لعدم التعاقل بان وفتر يتبع وقت الصلوة في موضع من محال فعمل  
 اخر واما قول كذا على نحو عام والوقايات مشهورة على ان اجزاء الصلوة غالبا  
 بالقديم اما ما رواه ابن بطيخ في كتاب الاشارة عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عند الوقوف فلعن المراد به الوقوف الى الجمعة ولو اراد به الغسل او من الزوال الى  
 الليل كما قرره الغرض واما ما يوجب فلا يشق له لانه لا يوجب الا في حاله  
 وبما لا يوجب في شراحه ولو وجد قائل بالاداء في تمام اليوم  
 القول بغيره بعد واقول بل هذا يقتضي ان الغسل في آخر التمس كما في الخبر مع  
 الجرم بانه قضاء لو ان يوم السبت استغفر بته الغسل لو ان يوم الجمعة

طلوع  
 ٣

ظ  
 ظ  
 خلافة مختلفة

الجمعة وفيه وكرة انه يقضى بعد الزوال لو غاب يوم الجمعة ففرض يوم السبت وفيه  
 والبيان وفي ذلك قضاءه من بعد وقت القضاء كما في آخر التمس  
 في شرح الموضع زيادة ان اول وقت القضاء اخر من اخره وفي شرح الموضع ان  
 دخول ليلة السبت القضاء الى الاصل والظاهر ان ذلك نسبة القضاء بعد الغسل  
 يوم الجمعة يوم السبت الى الاصل يظهر من ان دخول الليلة منهم ايضا في  
 الذخيرة والكفاية نسبة القضاء الى آخر الجمعة يوم السبت مع التمس عن غيره و  
 ليلة السبت في وجع المنصوص في الشرع يوم السبت مع التمس عن غيره و  
 ظاهره اطلاق القضاء مع الغوات في كلامهم عند الفرق بين المعبد وغيره  
 ونص على المساءات ايضا وفيه وكرة في الجاهلية نقل الشبهة  
 عليه واستشكل في الخبر وفيه وكرة الى آخر التمس في صلح هذا  
 للناس في الموضع ويقضى للترك ضرورة الى آخر التمس في صلح هذا  
 من سلة حزين عن الباقر لا بد من غسل يوم الجمعة من الغسل من الغسل  
 ورواية عن التمس عن الرجل لا يغتسل يوم الجمعة ولا يغتسل يوم السبت  
 من آخر النهار فان لم يجد فليغتسل يوم السبت وموثقة ابن بكير عن التمس عن رجل  
 فانه الغسل يوم الجمعة يغتسل ما بين وبين الليل فان فانه اغتسل يوم السبت  
 فانه ايضا من روايته محمد بن سهل عن ابي بصير عن ابي الحسن فبين يدع الغسل يوم  
 الجمعة ناسبا فقال ان كان ناسبا فقد تمت صلاته وان كان متعذرا فليغتسل  
 الى وان هو حصل فليست ففعل الله ولا يعزب عنه ذلك تاويل ولو تم ذلك على قضاء  
 العام بدل تراويل وعلى اطلاق القضاء وكما كان فلهذا الاجماع كما ترى فتم  
 المعبد وغيره كما عليه المشهور اما الليلة فغير داخل في لفظ ودعوى ذلك  
 والدلائل فيهم التمس في روايته نقل الاجماع يظهر من روايته محمد بن سهل مع ان  
 روايته ذبح المانع من الغسل تعبا لان النية على ما عليه الاجماع بل بما  
 فيهم منهم الاجماع لا يوجب شيئا في المندوبات حيث انها لا يوجب في اجزائها يقول  
 فضلا عن احوال واما الذي هو من الغسل الى سبعة الغسل للاداء فذكرهم اخرها  
 ذكره بعضهم من ان اول اوقات الغسل افضل فليغتسل في السابعة والا فليغتسل  
 واشعار روايته سماعة وموثقة بكير الدلائل على ان السبت من ثمة ثمانية لا  
 عليه ولا يقتضي بعد التمس كما في المعنى وفيه شرح الفاضل وغيره صرحوا  
 المنع من سائر وقت الغسل بمقتضى جعلهم احوال التمس غايته والدليل على بعد  
 الاصل والجماع في الخبر في الرجل هل يقضى غسل الجمعة قال

ل



وفي الغرة الرضوية في ذلك الغسل يوم الجمعة وضعت يوم السبت وبعده  
من أيام الجمعة والعل عليها في مقابلة الرواية المعتبرة وكلمات الأصحاب لا وجه  
ويمكن تأويلها على أن المراد أن ذلك في جمعة فلا يفتك في السبت الجماعي  
المستقبل ولو قبل أن الغرة أو ما بعد ذلك انفساء الشيطانية وروايتها  
واردة عقبه بحكمه وأمر السن ههنا كان وجهها وكذا في الروايات كالأفضل  
كأن في القربى والشرار وس والبيان ومع وشيخ الموجز وكري والمفتي وبه  
وك ومن ذلك مع الاستئذان في أنه لا يجوز في الغرض بقوله في الروايات  
التنبيهين والمكش واستشكل في التنبيه في هذا الحكم من أصله وأصله بعد  
ما ذكرنا في الروايات في فقهه وبذلك إذا غسلك بعد طلوع الفجر وكلمات  
قرب من الروايات أفضل مع أن أمر السن سهل وخالف في عوارضه يوم  
الجمعة كأن في القربى والبيان وس والترار وكري ومن ومع الموجز إلا أن  
في بعضها في الغرض وبعضها في التعذر وبعضها في عوارضه وكذا في  
في خوف عدم التمكن وفي المنع في اعتبار القن بدل الخوف وكذا  
المنع في هروا اعتبار خوف التعذر في يوم الجمعة وفي البيا ومن اعتبر خوف  
الأداء وعيارة الترار ومع والموجز والتحريم حاملة للبعين ومن من غسل  
يوم الجمعة قبل الفجر لم يجز في غسل الجمعة إلا إذا كان أياما من وجود الماء  
فيجزي غسله بعد يومه ولو كان يوم الخميس فيه ذلك لا يضر على الخاف يوم الجمعة  
بذلك هو أولى ونقل الأصحاب في ذلك وفي ذلك أن الخاف ليلة الجمعة  
الموجز أشعار بذلك واختاره في ك واستشكل في التنبيه والجمعة وشيخ القائل  
وفي الكفاية حكم بعدم تحقق ليلة والأصل في هذا الحكم ما رواه الشيخ من سلا عن  
أنه قال لا صحابة تاتون غدا من لا يمشي ماء فاعملوا اليوم لغدا فاعملوا  
الجمعة فيادوا الكلي والشيخ ويرى في بعض نصوصهم لما كانوا في البيا ورواها  
لهم يوم الخميس هذه الروايات مع وجودها في الكتب المعتبرة المشهورة بلغة الأخبار  
جيزة بالمشهور الظاهرة في سلا ونقلها في الجار والتنبيه وعندها في بعض النسخ  
أن علمين في ذلك صحاح مع الأصحاب المنقول وفيه غير مع أن أمر السن قد عرف  
حاله ويوجب منها أن المدا على نحو الغوات وجب الماء أو كذا في من وس والبيان

فيما  
منها في الغرة  
سقط في الغرة  
في الغرة

والك دون مجرد اعوان الماء كما عليه أكثر علماء الأئمة واختاره في التنبيه والكفاية  
وك ونحو ليلة السبت قد يفهم أيضا في الأصحاب عتبه واعتبار خوف  
الغرض في تمام اليوم كما هو في أكثر علماء الأئمة غير بعيد والمسئلة بعد وضوح  
مد وكذا غير خفية التفاصيل والله الموفق فلو وجد في أعاد كذا في المنع في  
كره وبه ومع اعتبار الوجان قبل الزوال وهو ظاهر الخبر وهو الموجز وظاهر  
الصدوق اعتبار التمكن في مطلق اليوم وهو ظاهر كذا في التنبيه وصريح الكفاية  
واستند في كره والمنع وبه وكري كالأصل الحكم بأن البذل إنما يجري مع تعذر  
المبد واستند في ك ذلك لأن التنبيه إلى عموم الأدلة وكذا في وجان  
في مطلق اليوم كان ولا مشأ إلى العوارض وقد وثق في ذلك كذا في التنبيه  
والفتوى أولى من القضاء فلو علم التمكن بعد وثق في ذلك كذا في التنبيه  
كأن في الموجز والبيان ومن وكري وفي التنبيه التمسك بقرب التجمل في الجمعة  
وأمر ضربه سلا وفيما في القربى البعد قال أنه ان جعل كلامه على ضرب من الشاويل  
انتهى الظاهر في كلام الفقهاء بتقديم التجمل أيضا لأنه علقه على التعذر في  
وقت الأداء ومطلق اليوم وعلى الأخير يقدم على بعض أقسام القضاء في التنبيه  
وبه لو خاف الغوات يوم الجمعة دون السبت احتل السجدة بتقديم للمعروف لأن  
فيه مسارعة إلى فعل لطاعة وعدم كذا في القضاء أولى من التقديم كذا في الليل  
لأن المسافر انتهى أقول وظاهر الإطلاق يقتضيه تقديم التجمل بلا ريب  
اعلم وأخر من التجمل جزء من أوله بعكس القضاء كذا في من البيان ومن في  
القربى في وقت الفضل وفي التنبيه أن منعه غير معلوم ولو أخذ بعده لم يطل  
بل يتوضأ فقط كذا في به والخبر مع الاستئذان في الأولى فائدة في الماء هو يخرج  
العهد انتهى أقول لا ريب في ظاهر الإطلاق مع خلو الأجسام عن العادة في  
مثلها مع شدة الحاجة وهو جار في سائر الأقسام ولا بد من ذكر التنبيه  
كأن في به والمنع في القربى التعرض للشر فقط وهو ظاهر وبذلك في أعاد  
رواه الشافعي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اللهم طهر قلبي من كل ريب  
وبه وبطل بر علي اللهم اجعلني من الشايعين واجعلني من المطهرين وذكره  
في المنع في به وهو مستحب للرجال والنساء الحاضرين والمسافرين البعيدين  
والأصحاء والمرضى في الجمعة وغيره كذا في المنع وكذا في به وفي الخبر ذكره كذا في

نيل



فقط وفي البولية في العارة والاصل واحد وفي كره ان ذلك مذهب  
علمائنا وربما حصل منه اجماع في اصل الاستحباب قد تقرر واول ليلة من شهر  
كل في السراويل وبيع والتأنيط وكوه والتجريب والارشاد وغيرهن وفي  
الملح والغبرة نقل الاجماع وفي النجاسة الظاهرة اجماع النجاسة بعد ذلك  
وفيها من القصة عددها عدة من الاغسل الا ان قال واول ليلة من شهر  
رمضان وعن القصة من غسل اول ليلة من شهر رمضان في نهاره وتصلي راسه  
ثلاثين كفا من الماء طهر الشهر رمضان فابل قال الفاضل وروي في اول  
يوم هوه وعنه من الحسان لا تكون الحكمة في بدنه فليغسل اول ليلة من شهر  
يكون سالما منها الشهر رمضان بل واسنده ابن ابي قرة الى القصة في كتاب اعمال  
شهر رمضان وليلة النصف من كل في المني وكوه وبه والارشاد وبيع والتأنيط  
وغيرهن وهو اجماع الشافعي وفي كره من هذا الثلاثة واتباعهم وفي نحو الشهر  
منه وفي ضيق ذلك والنجاسة انما ليس من نفس على الحيوان وفي البنية نقل الاجماع عنه  
وفي الملح ان ذلك كانت لشرب الليلة وقال الشيخ في المكي الكبريات اغسل بالي  
الافراد كلها وتحق ليلة النصف وان فيه فضلا كثيرا بل هو من به حيث على عدة  
منه وبات ثم قال الروايات من رويته وابن طائوس في اقبال في كتابه في شهر  
رمضان باستاده الى القصة بتجديد غسل اول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف  
ورواه عن المني عن القصة انما تجدد ليلة النصف وفيما يدل على مطلق الافراد  
او مطلق الليالي من ذلك على الا خمسة وسبع عشرة واثني عشرة واحكوا عشر  
وثلاث وعشرين من كل في طوكوه والمني به والارشاد ما عدا الثلاثة وبيع  
التأنيط والارشاد وفي السراويل ما عدا الثلاثة وبيع وغيرهن وفي الملح والغبرة  
نقل الاجماع منه وفي النجاسة انما اتفق بين اصحاب النجاسة بعد ذلك في  
ابن مسلم عن احمد بن محمد بن زيد بن الغسل سبعة عشر من هذه النجاسة وان في  
الاثني عشر النجاسة للجماع وفي النجاسة عشر كذا في الوجد وفي الحادية وعشرين  
وضع عنه وفي موضع واصابة الاوصياء وفي الثلاثة والعشرين رجاء ليلة النجاسة  
ورويته ابن بكير عن القصة ذكرها في النجاسة مع التعرض لكون وقت اول الليل  
واذا قام جاز الشاغل بل ربما يلوح الجواز للختار وفي سكر روي ابن بكير في  
غسل الثلاثة الافراد بعد النجاسة كما يتم استنبطوا ذلك من قوله في جواب مسئلة

ان من

ان من نام اول الليل كيف يضع امره لم يغسل الجمعة اذا اغتسل بعد الفجر  
وفراى شهر رمضان عطفا كما في شئ الموجز وشرح البيان والزهري وفلاح  
الساكن والمصباح ومختصر وفي الاقبال في كتاب الاعمال في الليلة الثالثة قال وفيها  
بتجديد غسل على الرواية التي تضمنت ان كل ليلة مفردة مبيح للشرب حتى  
الغسل والعشاء واخر روي ابن طائوس من سماعه عن القصة ان رسول الله كان  
يقبل في العشاء الاخرة كل ليلة واربعه وعشرين وخمسة وعشرين وسبعة وعشرين  
وسبعة وعشرين من كل في شرح الفاضل والذكر والليل واليومان كل ذلك رواه في  
الاقبال ورواه ابن ابي قرة عن القصة والغسل كل ليلة من رواته في الاقبال  
والغسل في كل ليلة من رواته فعل عليه غير ان ذلك بعد ذكر العشاء واخر روي  
الغسل احتمال وان كان في افراد البنية وقد كرهه في الاقبال ان المراد كل ليلة من الشهر  
وفي الثلاثة والعشرين غسلا في اول الليل واخره في البيان والزهري  
ذلك عن يزيد في الاقبال ويشرح وغسل الليلي سابع من اول الليل الى اخره  
كما في الموجز وشرح وجه الظاهر من اطلاق الليل في الاقبال رويته عن القصة  
وقد تقدمت وذلك في انساب الاثبات سبعة من رويته على التوضيح وليلة الفيل  
كل في خمسة وطوافا للشهد والمحقق في ثلثه ثمانية والارشاد والموجز والزهري  
وغيرهن وفي ضيق ذلك لرواية الحسن والشد وقد ضعف  
وفي الغبرة نقل الاجماع وفي ضيق ذلك لرواية الحسن والشد وقد ضعف  
جس ولما ذكر هذا الغسل جماعة لكن ادلة التنقيح يباع بها انتهى والاصل  
في رواية الحسن والشد عن القصة انما قال ان القاري جاز انما يعطى اوجه بعد  
فراغ بعض من شهر رمضان فابصر قال اذا غرت الشمس فاغسل وروي  
الهدين كل في الجمعة والثلاثين والارشاد والزهري وطو والموجز وغيرهن  
كره والمغ والغبنة وض واثني عشر من الاجماع بل الملح انما هذا لا يتجاوز  
اجمع الا ما حكى عن اهل العلم وفي النجاسة وحيث في اجماع الاتحاد والاصل منه  
صحة ابن مسلم عن احمد بن محمد بن زيد بن الغسل سبعة عشر وطنا وقد روي  
الهدين وصحة ابن بكير عن الكاظم عن الغسل في الجمعة والجمعة واليوم  
الغسل في السنة وليس بمبعض النجاسة ذلك من الروايات ووقت الغسل غلب  
مع امتداد اليوم كل في به وكوي وض وك وهو الظاهر من اطلاق اليوم وعلمنا



الاكثر وفي السراة ووقت من طلوع الفجر الثاني الى قبل الخروج الى المصلي فان كان  
 فلا قضاء عليه وفي المعنى هل يمتد وقت باعد اليوم الا قريبا من تفتيق عند  
 الصلوة لان المقصود من التفتيق للجماع في الصلوة وان كان التلفظ دأما  
 على الامتداد وفي كونه الظاهر ان غسل العبد من امتداد اليوم علما باطلاق  
 اللفظ وتخرج من تعليل الجملة ان صلاة الصلوة او في الزوال الذي هو الخوف  
 صلوة العبد وهو في الامتداد في من وجب جعل عبثا الصلوة افضل اقول  
 الظاهر في قول الثاني علما باطلاق الامتداد وكون عبثا الصلوة في الامتداد  
 ثاملا في بعض المصنفين العيون الرضا ان غسل العبد من الامتداد والجمعة  
 العبد ويطلب المصنف ان يفسر وانما الامتداد في الجماع وفي فقه الرضا فانما اطلع  
 في يوم العبد فاعلم وهو في اوقات الغسل ثم الوقت في الغسل وقد بين  
 في السراة ونظيرها في الجاهل على زيادة الفضلة كما في من ولا يقضي لو كان  
 وفي عدم النقص كما في من وجب والمنع في امتداد ذلك وكذا في السراة  
 في الامتداد والمصنف في ذلك هو الاصل ويحتمل في رواية ابن ابي  
 عن القصة من الغسل بالتميزان لو تولى بنفسه استقاء الماء بفتح وكين  
 الغسل تحت الظلال او تحت حائط والشرع بالجهد فاذا هم بذلك قال الله  
 ايماناً بك وتصديقاً بكتابك واجتماع شريعتك محمد صلى الله عليه وسلم وقيل قال  
 فرغ قال اللهم اجعله كفارة لذنوبي وطهره بغير الله اذهب الدين في ليلة  
 رجب كما في الحجة وثلاثة الشهيد والمحقق وحمل الشيخ ومصنفاً واقتضاه وط  
 والجماع في السراة والتميزان في كونه وفي كونه وفي والذخيرة في  
 ولو رقت على نص في المع ومن لتعليل بشرى الليلة ويوجب من يوجب  
 عند هذا الغسل واغتسل اخرها غسل يوم التبرؤا ان الاول اولى بل  
 وروي في الاول من سلا عن النبي من ادرك شهر رجب واغتسل في اوله  
 وسطر واخوه خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه وفي شرح الوجز بعد عدا شائها  
 في احدى شهر رمضان كلها ليلة نصف رجب يوم البعث غيرهن قال في ذلك  
 لشر في هذه الاوقات للروايات الواردة باستحباب الغسل فيها انتهى واوله  
 والآخر كما في الرواية المرسلة ويوم النصف منه كما في التمهيد ويمكن تحصيله من  
 عموم الوسط وعليه فحصل شرا اوقات اليوم واليلة اولتين وهو طين لوجز

قال في حاشية  
 في حاشية التمهيد  
 في حاشية التمهيد

ليلة النصف من شعبان كما في الحجة والثلاثين والسراة والتميزان في كونه  
 وغيرهن وفي الغيرة نقل الجماع في رواية ابو بصير عن القصة ان قال هو شعبان  
 اغتسلوا في ليلة النصف منه وشاها رواه اخرى وفي السند ضعف لا يخل مع  
 بخلافه يكون المقام مقام استحباب في من ان الرواية والمصنف في الاستحباب انما هو  
 المبعث وهو اليوم السابع والعشرون من رجب كما في الحجة في حمله الشيخ  
 صاحبوا اقتضاه والموجز في كونه وان الحال في ليلة النصف من الشهر  
 وعدم النقص في الغيرة نقل الجماع في رواية ابو بصير عن القصة ان قال هو شعبان  
 ان ذلك للروايات وفي المع علله بشرى اليوم ويوم الغدير كما في الحجة في كونه  
 والسراة ووط والتميزان وغيرهن وفي بيت شرح الفاضل والغيرة ووط في  
 الجماع في رواية الذخيرة ونقل في الجماع والجمعة في رواية ذلك واوله على الحسين  
 العبد عن القصة من صلى فيه وكعب بن يعقوب من قبل ان تروى الشمس نصبت  
 في قوله فاسئل الله عما في الدنيا والآخرة الا فضيت له ويوم المبعث  
 كما في الحجة والسراة والتميزان والموجز ووط وغيرهن وفي الغيرة نقل الجماع  
 في رواية ليلة بعد ذلك واوله من القصة وغسل المياطرة واجبي المراء  
 الذخيرة في رواية فيها الى ما علم استحباب في من المراد ثاكن الاستحباب  
 عم وجوز في الذخيرة واوله في الجماع على عبد الوجز وهو اليوم الرابع من  
 من ذهاب الجحيم كما في ط والتميزان والسراة وكوه وكوي والبيان في الذخيرة  
 وشرح الفاضل في الحاشية عليه عليه في الذخيرة والكتاب نقل الشرح على  
 ذلك وقيل بل الخامس العشرون وهو غير المع وفي الاول وقبل يوم احد  
 عشرين وقبل يوم سبعة وعشرين انتهى اقول ولعل المشهور في يوم رجب  
 كما في السراة ومع والنافع وهو المعنى والروايات والبيان والتميزان  
 وغيرهن من كتب المتأخرين ولو بدكره في ط والاقتضاء والجل والعقود  
 المراسم والوسيلة مع ظهوره في يوم رجب في ط والتميزان في المصالح  
 مختصة في حاشية في كونه في ط في فعال الحاج وفي الغيرة وك نقل  
 في رواية الذخيرة نقل في الجماع والجمعة في رواية ذلك الروايات ومنها خبر  
 سماعه وغسل عن رجا في شهر رجب في يوم عرفة عند زوال الشمس خبر  
 ابن مسلم ويوم عرفة في رواية اربعة عشر وعشر وعرفة يوم عرفة وروي

جماع



ايضا في روضه الواعظين اغسل في يوم عرفة ما كنت وفي كتابه لا شراف فضاء  
 غل يوم عرفة يوم الغفر ويحتمل قول أبي جعفر في رواه اذا اغسلت بعد الحج  
 للعبادة والجمعة وعرفة والحلق والذبح والزيادة وفيه زلف من كتابه المعنى  
 ومبر والنحر وثلاثة الشبهين والمؤخره مصباح الشيخ والجامع والمختار في ذلك  
 وفيه القليل ابن خنيس عن القصة اذا كان يوم النور ففاضل وهو اول حلول  
 الشمس الحلال هو الا هذا الذي كوفي والدلائل في المهدب في الاخيرين  
 نقل الشرة في ذلك وفي الترابيع بعض أهل البصرة انه عاش ارباب وهو يوم نو  
 الشمس اذ انشور وقصر بعضهم سنة الفرس قال الفاضل ولعله اول من ورد  
 القديم وهو قبل انقال الشمس الى الحلال بسبعه عشر يوما قبل اول سنتهم سابق  
 كما في اول وهو بعد حلولها الحلال يومين وفي الدلائل نقل عن بعضهم انه  
 عاش ارباب وفي المهدب ان المشهور عند فقهاء اهل البيت عند ذوال الشمس الحلال  
 وبعضهم انه تاسع من اشباط ويبيده ان المشهور المعروف خلافه وفي رواية المعلى  
 عن القصة المشتملة على فضيلة هذا اليوم انه يوم عيد الغدير وهو يوم توجبه  
 الى فادى الجحيم ويوم الضفر باهل البيت وان قيل ذى القعدة ويوم ظهورهم  
 وذلك انه مريضه الله بالتجبال في صلته على كفاسته الكوفة وانه يوم وقع اليه  
 عهد من الفرج وان الفرس حفظوه وجرهم ضيق وانه اليوم الذي صب نبي الله  
 بغير اسر ليل الماء على قدم وهم الووف حذر الموت فلما اهلهم الله وهم ثلاث الف  
 فغاشوا فضا حلت فيه سنة ما ضيرة لا يعرف الله الراحمون في العلم وهو اول يوم  
 من سنة الفرس قال المعلى وملا على ذلك وكتبته من املاية وفي شرح الفاضل  
 وفي خبر اخر للمعلى انه اليوم الذي اخذ فيه العهد له من المؤمنين فانه كان اثنا  
 عشر ليل في الجحيم من سنة عشر من الهجرة وقيل على انهم فوافق نزول الشمس الحلال  
 في تاسع عشره ولم يكن له لال وفي ليلة الثلثين يمكن ان كان اثنا عشر على  
 الزيادة وقوله في خبر اخر له وهو اول يوم طلعت فيه الشمس هبت في الرياح  
 اللواتح وخلصت فيه زهرة الارض فان هبت الرياح اللواتح وخلق زهرة الارض  
 في ايام الحلال الحلال وقبل ان الشمس خلعت في الشراطين وهو اول الحلال وعنه  
 ان الدنيا خلقت والشمس الحلال قال وذكره في الدين ابن طائوس ان الدنيا  
 خلقت في شهر ربيعنا وسط اول الحلال الى هذا ما ذكره وما استمكن بالزمان

ويحي منها اذ اذ اسر ويوم التوبة كما في المعنى وفيه والمؤخر وثلاثة الشبهين  
 والكن صوا لكفاية والمختار وغيره من الحج فيه صحت ابن مسلم او عن احد هامة  
 المشتملة على ان الفضل في سبعة عشر يوما وعد منها يوم التوبة وبيع النجوى  
 الحمار عشر من كتابه من ابناء الدلائل وكوفي وفي الخبر ذكره انه حلال  
 الارض كل يوم شريف اول ليلة شريفه وعند ظهوره في السماء كما في شرح الفاضل  
 منقول الى رجلي وفي الدلائل قال ابن الجندب بنجب الفضل لكل شمس صلي كان  
 شريف او يوم اول ليلة وعند ظهوره في السماء وعند كل فعل منقرب من  
 الله تعالى وبها فيه ابره وغسل ليلة الجمعة كما في شرح الفاضل منقول الى ابن  
 الجندب الحلال قول وربما يستغن بدحو الدلائل في الاوقات الشريفة والاحوال الفضيلة  
 غسل ما ورد في العلل والشمس عن الرضا ع في غلته غسل الجمعة والعبد من ايتها  
 يوما عظمها فجعل الفضل تغلبه لوقتها لعلها على سائر الايام وفي رواية في الزا  
 والعبادة وكذا رواه زواره عن ابيها في السجدة الى شهر رمضان وبيع  
 ان النجاشي ان ذلك الثاني جعل في الحديث منها حادثة تغلبه في الغل في ذلك  
 وفي الدلائل تامل والله اعلم ويوم مولد النبي ص سابق عشر من كتابه فلاح  
 السائل وفي الحديث لا تعرف خلافة غيره بعد النبي الثاني لبارده طلبا للسلامة في  
 صلوة الليل كما في الفلاح وذكره في خبر من غير حديث العلم ان عليا ع كما  
 يقتل في الثاني لباردة طلبا للسلامة في نافلته وهذا كله مما يجب لزوما اما  
 ما يجب للأفعال وغسل الاحرام الحج او عرفة وعمرة في المعنى ولعن وانسرو  
 الهبة وشرح الفاضل وغيره من وهو صحت في سنة وثلاثة الشبهين والمؤخره  
 شرحه وطول في الزهرة والشرائط وثلاثة المعنى وهو زاي بن البراء وابي القلا  
 وسلاوة المرتضى وابن الجندب وفي الهبة وفي نقل الاجماع وفي المعنى لا تعرف  
 خلافة غيره بعد النبي في كونه ولعن وشرح الفاضل وك والدلائل والذخيرة  
 نقل الشرة وبيع من كل من ذلك الى التواني ايضا ان لم يفسد من نقل الى  
 وجبة التعاين بل نقل المرتضى في الطرقات عن اكثر الامم في نهاية الشيخ في  
 احوال الحرم ولينقل وكان مراده التدب وفي الدلائل انه نقل عن المرتضى في  
 بعض مسائله والحجة للاولين بعد الاجاعات والاصل ما في صحة غمار من خلط  
 الفضل في ضمن المندوبات فانه روي عن القصة انه قال ان انتهت الى بعض

كان هذا شافيا  
 والله العالم

اعيان

جماع



وقد من هذه المواقف فامتنع ابطنك وقلم اضفارك والاطل غانثك وخذ من  
 ثم استك واغسل الخ ورواية سعد بن ابى خلف الغسل في احد عشر موضعاً واحداً  
 من يمينه واليسار في عشرة وفي رواية اخرى ان من شرايع الدين غسل الجمعة  
 الى قوله وغسل الا حرام الى قوله هذه الاغسل عشرة وغسل الجنابة في عشرة ويحرم  
 من الروايات اتفق العلماء على ان يسهل يوش وهو من اصحاب الاجماع فلا يفرق الا وسال  
 المشقة على البقطة الشعر على الاصح فلا يكون في الرواية خلل من جهة ما في المع  
 ولك وفيما ان الغرض من الغسل ثلاث غسل الجنابة وغسل غسل البيت وغسل  
 الا حرام اقول وهذه الرواية لو خلت عن المعارض ولم يكن فيها شيء من الغلبة لكانت  
 لطيفة واذا كانت تكفي للمعارض ما علمت ثم اننا نلاحظ ان بعض الروايات من  
 بالوجه من اربعة من انما لم يثبت في لغة الواجب انما وصف ذلك  
 كثير من المندوبات والطوافات كالحج والجماع والاشارة والمهذب والغنية  
 الكافي ومن المتفق به والاشارة وغيره من اطلاق الاكثر من لفظ الطواف  
 على وجهين طواف الزيارة وغيره وفي من نص على تعميم طواف الزيارة والقباء  
 وفي الكافي والغنية قد عطل الرجوع من شىء والمرى في صحة ابن مسلم عن احمد  
 اطلاق غسل الزيارة والمراد بزيارة البيت بغيره متقابل للقباء وفي الغنية  
 نقل الاجماع وزيارة البيت والاعتراف كما في طو الزهري في التراب  
 الغنية وكرة زيارة الممترعة وفي البيان ومن المتفق به والاشارة والوجه  
 الموجز وشرح المعاني وغيره من تعميم البيت والاعتراف كما في الشافعيين  
 وفي الغنية نقل الاجماع وفي شرح الفاضل قطع به الاستحسان والرواية في  
 ثلاثة وعشرين وعد منها غسل زيارة البيت ودخوله وغسل الزيارات  
 وفي الاقبال عن القم الغسل لزيارة البيت وامر المؤمنين في في الهداية  
 والمهذب في المراسم الغلبة بغير الممترعة ايضا ويمكن ان لا يعمل على العموم لاجماع  
 المتقدم واطلاق رواية الرضا بل ربما قيل بعدم الزيارات وفي سيرة الشيعية  
 وما يوجد في مزاراتهم او اجابهم في مواضع كثيرة كغاية وكيف كان في الروايات  
 في زيارات البيت والاهل والاصحاب والروايات كثيرة ويدل على العموم ما في  
 بعض الروايات من ان الغسل عند لقاء كل امام وهو يوم الموت والحيوة  
 اذ حرمها مواثيقهم اجابوا ورواية سماع عن القم وغسل الزيارة واجب

بجمله وروى في الكامل اذا اردت زيارة موسى ارجع فيهما السلام وحمل على  
 فاغسل وشملت وقال غيره وروى ايضا في زيارة الحسن بن علي عليه السلام  
 ان جلالته وارده واما استك بعضهم في دخول الزيارة تحت الحجاج فكيف كان  
 فالعموم في غاية الظهور وبارك الله بعد ما مع استغاب الاخرى والحكم بما  
 القديس بقصد العبد ولا يستغاب زيارته في ستة الى ان في المنهي بعد الحكم بالبدن  
 قال عبيد بن جهم ابن مسلم الممترعة بالاعتراف وهذه الرواية ظاهرة في  
 الوجهين فلو قلنا به لكان الخطا ط كان قريبا وفي لغاتنا به لاداة ايضا في  
 به الحاق جاهل الزعم بالعامد وظاهر ما نأخذ من الخطاب بالغسل في قوله  
 لا من مقد مات الفضا كما في الترمذي بخلاف كونه الاخرى فظلم حل في ذلك  
 وان زيارت الغسل منوط بالفضاء ونقل في شرح الفاضل على ذلك نحو الاحكام  
 ومن البيان والمقابلة لثلاثة القواعد وفي شرح المع الحاق جاهل الحكم بغيره  
 وكثير في تعدد المندوب غسل الكس اذا وجب في المنع ما في كرم من الى  
 فقط وفي المع والتشريع اعتبار القديس مع اضافته قصد القضاة وكذا في الغنية  
 الغنية واكثر كتب الغنية كما يعلمه كلامنا ولم يذكر في التنازع سوا زيادة الغنية  
 واطلق وفي التراب ايضا ما يرد مع القديس واعتبار اعادة القضاء وانقص  
 في المصباح والمهذب في المنفعة على التعبد ويمكن ان قطع الاكثر القول بالتدبير  
 القول بل نقل في الاجماع عليه تلك القواعد في الاخرى والتعد واداة القضاء  
 شرح الموجز نقل الشريعة وفيه وفي النجاة في الكس المتأخرين وفي الكفاية  
 الحجاب الى بعض اصحاب نقل عن الاكثر اعتبار الاستغاب في جل الشبهة  
 شرح الفاضل وصلاة المشقة والمراسم وفي نظم الهداية وفي الكفاية وصلاة  
 الاقضاء والعقود هو القول بالموجب ونقل عن ابن الرضا في مسائل القديس  
 مسائله وابي الفاضل وسلا وروى الشيخ في نهايه وجمله وخلافه قال وفي موضع  
 الجمل حكم بالندب ولو تعرض في طو لوجه بل يقضيها مع الغسل انتهى ما في بعض  
 كان المع نظر في طوافه صلاة وطوافه طوافه فانه من الغسل المندوب  
 بغيره والغاية في شرح الجمل لاجماع على الوجوه عوارات اكثرهم غسل القديس

سنة



ثم المراد بالاحراق احدا من ضمن فبعض الذين تكلموا في هذه المسئلة  
 والتميز وكثير من كتب المتأخرين ثم الذي يقوى في النظر هو القول بالندب  
 واجماع الغيبة واخبار حصر الغسل المفروضة والوجوب صحت ابن مسلم عن  
 احدهما قال في اخرها غسل الجنابة في وضوء وغسل انكس اذا اخرب الغرض  
 فاغسل ومن سئل عن رجل وهو من الاجلاء مع تقدم حاد عليه وهو من اصحاب الجاهلية  
 وهي نية السند عن القصة اذا انكس الغرق سقط الرجل ولو قبل فليقبل  
 من غدا وليقبل الصلوة وان لم يستيقظ ولم يعلم بانكس الغرق فليس عليه الغسل  
 يغسل ولا يخفى عليك ان مدلول الآية والعبارة ان احراق مطلقا في الغيبة  
 والآية مع التعهد ويدنو والثاني اعتبار القدر واردة الغسل والغسل  
 البتة باعتبار المقتضى من الجمع بين الروايتين مع ان الاصل عدم التعلق  
 عدلهما والروايتان محتملان في الدلالة منطقتان على انهما لا يمتنعان  
 المتبقي فالعمل على الرواية من اجلها لا من قوة الدلالة اوله الحصر والصلوة  
 والمولود كانه سنة فبعد استحبابه من الولادة في هر المقتضى فكل الاصل  
 في نهائيه وقد كثر وتختلف وفي الاجابة مقتضى الجمع بين الأدلة وفي المتن ان  
 القول بالوجوب موقوف واستحبابه في طه وانا في الجمع وفي الاجابة في القول  
 الوجوب لا يشاذقنا وفي بعض احكام الولادة والجمع بهذا ايضا مع التمسك  
 الزهري والغيبة المحكم باستحبابه ايضا وفي الاجابة نقل الاجماع وفي شرح الوجوه  
 شرح الفاضل والكفاية والذخيرة نقل الشهرة وفي من وشرح المع التمسك  
 وفي الدلائل في الشهادتين في عدم السقوط مع التراخي وفي ذلك احمل ان  
 الغسل غسل نيت وعليه لا يلزم شرط الغسل وينبغي عنه تعليل الحكم في الروض  
 بالزوج من محل البحث كما علم في هر المتن وذهب ابن حزم الى وجوب مستند الى  
 موافقة ما عمن القصة بهذا غسل المولود واجب سندها لا بأس بها من  
 الوثائق وفي الروض واجب ابن حزم تحجبا بوايه ضعفه وفي المع والوجه تحجبا  
 تمسكا بالبرائة الاصل واستضعافا لهذه الرواية فان عثمان بن عيسى وسما  
 واقفان لا اتفاق الا على استحبابه بالصلوة الزاجرة انتهى وفي لف وكه نصيب  
 الزاجرة ايضا والاولى التمسك في روايات لفظ الوجوب ثبت الشبهة خبرها

في الاجابة محتملان  
 في البيان وفي  
 مع التمسك

رواية في مقابل الشبهة بل الاجماع فتاوى ثم في الحديث غسل عثره واجب غسل  
 الزيادة واجبة اجزها من المستحبات وابت في بعض النواحي على شرح الفاضل  
 انه ربما اراد ابن حزم ان الولد يجي نظيره الغسل ولا يظهر يدونه الظن  
 الرواية وكلام الاصحاب في غسل على حد خبره من الاغسل والمقتضى من الولادة  
 واقطع علمه والتسليم الى روية المصنوب بعد ثلاثه انما من صلبه وقبل من حوزة لا  
 لغرض صحة شرعا كالتشادة عليه لا فاعزكم بشرط الرواية على رأي وفيه  
 الحرز والارشاد وبه خوراني في الكتاب ان في الاجرة لفظا لغضا بدل السجدة  
 ارفق كره وفي المتن كره رواية ابن بابويه ثم قال والوجه الاستحباب في بيع ما  
 يرب من عبارة الكتاب في من والبيان مثله مع اشتغالهم على قيد العدة في الرواية  
 ولم يذكر الرواية في من هي مرادة وفي كره في ذكر الرواية فقط والمراد في الكل واحد  
 في الغيبة اعتبر المسلم في المصنوب حكم بالندب عبارة الزهري كعبارة الكتاب  
 من وغسل السجدة الى روية المصنوب مع الرواية بعد ثلاثه من صلبه قبل من من  
 ولا شاهد له ولا فرق بين مصنوب لشرع وعثره غدا لا طلاقا ورتما قبل تلحقا  
 الفصل بروية مصنوب غير الشرع من قول يوم المساء والامر الاول بعدها في عثره  
 على التمسك كذا فرق بين المصنوب على الغيبة الشرعية وعثره ولو قبل بغسل  
 لم يستحب لغسل للاصل واول وقت الرواية انتهى وفي شرح الفاضل لفظ الخبر في الروض  
 وهو ظن كتابا كشراف ولقد كره الا كثر في الاحتجاج به بما بعد ثلاثه كق ان الزا  
 عن الخبر بما يجب بعد ها والصلب تنا وضع لا اعتبارا لتاسي تقضي المصنوب بما  
 السجدة في روية قبلها والحق به المصنوب ظنا قبل الثلاثة للتساوي في تحريم الوضع  
 الخفية انتهى وفي الدلائل بعد ذكر الحكم والظن عند الفرق بين المصنوب وبين الواسط  
 لا طلاق النفس انتهى في الاحتجاج عليه عيب قول المق بعد ثلثة المراد بعد ثلثة صلبه  
 وقبل بوجوبه والمستند ضعيف ولا فرق بين صلبه والظن وعلى الصلة بدينا  
 والتمسك بخلاف ذلك لا يعتد به وفي الغيبة نقل الاجماع على الندب وفي شرح الوجوه نقل  
 الشهرة في كذا في الجار وهو مذهب ابن ابراهيم ايضا وقال ابو الصلاح بالوجوب  
 ابن حزم خبره كما استظهره الفاضل منه ونقله في شرح الوجوه عن ابن بابويه ايضا مستند  
 الوجوب ما ارسله الصدوق في هر والتمسك من فصل الى صلوب فقبل البروج عليه  
 الغسل عقوبة وحيث لم يوافقك عبارات الفقهاء وظهر لك انهم متفقون على ان



ثم اعتدوا بالصلح وابن بابويه راي حجة فميسوق بالاجماع ملحوقون مع  
 الاجماع المنقول لا يفتي اصل في اجراء هذه الرواية المرسله على وفق مذاق الفقهاء  
 ولو علم عليها كانت حجة بالقرآن لضعفها مع ان لفظ الوجوه في كلام القضاة  
 مر جال ومع عدم الغرض يقتضيه بها لفظ العترة ثم ظر الرواية كالا فاعتدوا  
 الرواية والعقد شرط من الصلب كما في البحار وكتب المالك في هذا العقد الفرق بين  
 الحق والباطل على الهيئتين وبهذا في الخاف مصلوب الباطل قبل الثلاثة بعد  
افضال اعلم ورد النص وظر الحديث اعتبار الثلاثة من وقت الصلح كما علم  
 وغسل التوبة عن فسق او كفر كما في خمسة مع تعم الفسق والكفر كما هنا ثم في  
 بهو المسمى الفسق من الكبيرة والصغيرة كالعتبة والكفر المزداد في الاصل  
 اغتسل قبل الا سلام او لا فالمرحصول وجوب الغسل حال الكفر فيجب طلق في  
 الا ودا لفظ التوبة ولم يفصل وجبارة مع والبيان والوجوه وشعر على حوما  
 هنا وس والفرق هو الملع والتافع كالا رشاد في ط وغسل التوبة والمكافاة اذا  
 سلم لا يجب عليه الغسل بل يجب ان يكون وجب عليه بجنابة وغيرها فاذا سلم  
 وجب عليه التوبة في الكفر لا يصح غسله بعد صحة التوبة وقرب منه في تعم الفسق والكفر  
 واستثناء من ذلك قبل الا سلام فيجب الذكرى والسرائر ومثل ما ذكر في اطلاق الفسق  
 المذهب والجماع وفي الفتنة وكتاب الشرائع والكتا في الفتنة والفتنة لا يفسق  
 الذبائر وفي الدلائل والفتنة بالكتاب لا يخرج من وجبه ومن ذلك ان مفتضى  
 الفتنة بالفسق يقتضيه عدم الاحتجاب من صغيرة لا تجبر مع التداخل في العمى  
 وموافقا لفتاوى الغسل الذب عن الخرج من دنس واعتد راي المالك بان عمر بن الخطاب  
 الرد على من خفف التوبة الكفر قال ولو قبل عن كفر وعجز كان احسن ورتب منها ما  
 الذخيرة الا انه ادعى لزوم خروج القصة مطلقا ولعله زاد مع عدم الاصرار كما  
 قبله في ذلك ونقل الاجماع على الذب في الفتنة والمفتى ذكره وفيه بره عند المنذور  
 الغسل للتوبة عن فسق او كفر الى ان قال ولو وجد من سبب وجوب الغسل حال كفر  
 وجب عليه بعد اسلامه عند علمائنا لوجود المفتى ولا يخفى غسله حين الكفر انتهى  
 القم ان المراد وهو التمسك على الوجوه بعد وجوب التوبة بعبارة المفتى ظاهرة في  
 الرجوع الى الامرين كانه ذكر عتبه ما في المع والذخيرة والعدة في فتوى الاحتجاب  
 هو مؤذن بالاجماع وفي موضع اخر من المع ان استحباب الغسل المكافاة اذا سلم هذه

الاصل

الاحتجاب والموت من غيرهم ثم الاصل في هذا الحكم ما رواه الشيخ ومرويه  
 عن الصحابة رجل لرجل يفتي فيدخل الخلاء فيطيل الجلس مستعانا  
 بالغسل والتوبة وانت جبر بان الرواية وردت في محل خاص فلا عموم فيها  
 والعدة على فتوى الاحتجاب نعم فتدان كل كان على امر عظيم بفعل ذلك  
 فهي تعم الكبار والصغار اذ في يوم الصغار اربعة اذ في حجرها فان اشعر لا يخفى  
 بالبيع سيما اذا طمنا بان الاستماع صغيرة وبضعف الاخران طم الحديث  
 ذلك كان دافعا لبدل عليه قوله فرماد دخلت الحج ولا صغيرة مع الامر  
 وفي المع مضافا الى ان الغسل ليس يكون مراد ولا تة يغسل التوبة في المعنى  
 الغسل طاعة في نفسه فكان مستحبا في الذخيرة وفي اضافة التفاضل لغسل  
 الذب والخرج من دنس واستدل انية بامرهم بعض الكتاب بالفضل واورث  
 على ذلك في شرح الفاضل بان تيمنا كان سببه فتد ما يكون واجبا واستدل  
 انية بما في اذعية السرا لا يحد بل على كبيرة من اهلك فارادوها والفتنة  
 منها فاطمها بدنه وثبابة والخرج الى تيمنا من ارضه فيستقبل وجهي حيث لا يراه  
 احدهم برفع يديه الى الخ وفي الشرح المذكور وليس التطهير نصا في ذلك ولو سلم  
 انفق بالكتاب وقال المفتي ان الشرائع والغسل للتوبة عن كبيرة على ما جاء  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان قال على فتوى الاحتجاب في الحاشية العلية على مع  
 المفتي الفتى بالكتاب والجبر بدنه وكانه في فتى على ان الاستماع ليس كبيرة وفيه  
 الاصرار تأمل وفي الدلائل قوي كون من الكتاب لانه كالتعاقد الفرق بينهما في  
 والفتنة كبيرة وفسقه هو الحديث انتهى قول كلام لا يخرج من تأمل وسره ظاهر  
 العامة فتاوى المفتي على الوفاق ووجه حملوه على ما لا يوافقون من المنذور  
 الثاني عن كفر باق امر وصلة الحاجز والاستخارة كما في خمسة وثلاثة المصنف  
 ثلاثة الشهد والوجوه وشرائط الفتنة والفتنة والوجوه نقل الاجماع وفي ك  
 والحاشية العلية على مع والذخيرة ليس المراد اي صلوة او قضا المصنف كاحد الامر من  
 بل صلوات مخصوصة ورد النص بتد الغسل قبلها فطلب من قضاها اقول لا يربط في  
 غير انهم هو ان اطلاق كالتعاقد كما ان طم قول الصراحة في خبر سماعه وغسل الخخارة  
 مستحب وقول الرضا هم وغسل الاستخارة وغسل طلب الخخار من الله يعطى التعميم  
 بل يعطى استحبابه وان لم يصل كما يظهر من اطلاق الذكرى الا ان الفتنة فهو اخلاصة



ورواه هو المنيح وقرب ما ظناه في شرح الفاضل والدلائل بل قربا لعدم إسناده  
 الفصل بالصلوة أيضا وفي الروي حتى بعد استحبابها قال للخروج من وضعية  
 بعد الاستحباب انتهى أقول لا يخفى عليك حال أدلة السنن وعدم الدلائل في  
 شأنها وفي الجماع غيبة غسل صلوة الاستسقاء كما في المغيرة وكذا الاستسقاء  
 والمهذب والغيبة وكرويه والمنتهى شرح الفاضل وغيرهما وكذا في ثلاثة الشهد  
 والمعم إلا أن في غير غسل في الاستسقاء فيكون الفصل من تطاير لا يخص بالصلوة كل  
 في الأول وعجالة المخرج وشرح جيب قال وصلوة الحاجة والخارجة في الاستسقاء  
 صلوة أو عجزا بل مراد في آخره الأول وأصل في الصلاة وفي الغيبة نقل الجماع  
 في استحبابه وفي المع بعد ذكر دليله والمراد تأكيد استحباب اتفاق الفقهاء في ذلك  
 بعد أن خبر إلى جماعة من أصحاب منهم السيد وابن بابويه وأصل خبر من  
 ما رواه الشيخ في الموقوف عن معاصره عن الصادق وعلى الاستسقاء واجب المراد  
به المذهب بالاتفاق كما في المع وفي كره الاستسقاء القائل بالوجوب ومن طريق العامة  
ما رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه خرج للاستسقاء فصل كصلوة العهد قال  
الترمذي هذا الحديث يدل على استحباب غسل لصلوة الاستسقاء بشرطه في  
العهد وهي مثلها وفي المنتهى ذكر أن المغيرة في استحباب غسل ما استسقاء  
أو التطهر للصلوة وكلاهما موجودان وغسل قبل الموضع كما في كتابنا في  
الترغيب والترهيب والجامع وس والبيان وشرح الفاضل والدلائل والتعليق والوجوب  
وشرح وفي كوفي رواية وفي المع والمنتهى وغيره قال ابن بابويه روي أن من قبل  
عليه الفصل قال وقال بعض مشائخنا أن العلقة في ذلك أنه يخرج من ذنوبه  
منها أو اقصر في الخبرين على ذلك وفي المع وعندنا أنه ما ذكره ابن بابويه ليس بخبر  
وما ذكره المعلق ليس طائلا لأنه لو صح علقته لما اخضت بالورع انتهى أقول  
هذا الحكم روي في نه والهداه ورواه الصغار في البصائر عن عبد الله بن طلحة  
قال سألت أبا عبد الله عن الورع فقال هو رحي هو مع فاذنك فاعقل  
وفي الهداية والعلقة في ذلك أنه يخرج من الذنوب فيغتسل منها وفي حديث الغليل  
الربيعي مشافهة على كمال فلا ريب في ثبوت هذا الحديث كما في خبر أبي رزاة  
بل فتوى على ما قبل والله أعلم وغسل من أراد ما أهله كما في الأثران والجامع  
ويدل عليه حسنة أبي صروق عن الصادق في كيفة الماهلة قال أبو صروق قلت

في الحكم

كيف اصنع قال اصنع نفسك ثلاثا وانظره قال وصم واغسل الخ وقول الصادق  
 في موثقة سماعة وعلى الماهلة واجب عقلمه وان كان الأول ظهر ولاري  
الجماع فغسل المنيح في الغيبة والغسل لري في الجماع فان صم ما غفله فليغسل في الغيبة  
فأذا قدر على الوضوء لري فليغسله قال الفاضل فصل في غسل  
بريد بغسله غسل العبد وغسل الرمي وذكر هذا الفصل في شرح الفاضل  
الدلائل في الأجره والنج والحق وظن أن الجماع على عدم الرمي ولو وجب  
كما في الخلاف وقيل فيه الجماع ولكل فعل يغرب فيه إلى الله ثم ذكره ابن الجند  
وعرفت عبارة بعد ذكره وليس الميت بعد التقبل كما في الدلائل وشرح  
وقوله كروي عن أبيه الأصل فيه موثقة العظمي عن الصادق يعتزل الذي غسل  
الميت وكل من ميتا غسله الفصل وان كان الميت قد غسل والنظر أن غسل من  
التقبل لا يغسل الأجساد كما أحمله الفاضل في حاشيته على حاشيته في محبة  
حزين أو حسنة عن الصادق في آخرها قلت في أو خلة القبر قال لا غسل عليه إنما  
التجاء ورواه يستدل موثقة سماعة عن الصادق فيها وغسل من ميتا واجب  
لعل المراد من مطلق الرجلان كما في نظائره مما عده مع فبق على عمومه لكنه  
احتمال لا يلحق بالأسد كمال واصلوة الشكر كما في الكافي والغيبة والأشياء  
والمهذب وقوله كروي عن الغيبة وكلمة بوافته والدلائل كالدكوفي في الغيبة  
نقل أن جماع عليه والتقبل الميت وتكفيرة ذكره الصدوق وقوله عن المع فائلا  
أن الرواية صحيحة وقد ذكرها الحسين بن سعيد وغيره عن ابن الجاني فصل في تكفيرة  
نادرا انتهى وفي كوفي وليكن الميت والرواية هي صحيحة ابن مسلم حسنة عن أحمد  
والفصل في سبعة عشر هو لما في قوله وإذا غسلك ميتا أو كفته قال الفاضل قلت  
فلا يتبين لذلك ريب أنه ربما كان السبع المسوي وكلمة التربة المحكية قال في  
على ما وردت من الأخبار ويمكن إدخاله في الحاجة ولعل مراده أن يغسل بالماء  
وروي بها الأخبار وفي فلاح السائل أنه ورد في بعض الروايات ولن اهرق عليه  
ما غاب الغيبة كما ذكره المنيح في الأثران وقوله عن كروي وهو روي بملة  
والأثران من الجواب قال في النهاية أن قرب عند استحبابه عند الأثران من الجواب

غسل



لما قبل ان من زال غلظته انزل فاذا انقأ اغتسل اجنابا وليس اجنابا صالحة  
فيستحب التوافيق غير معلوم ولا التوفيق لما كان منقطة الحديث شرعت الطهارة  
منه ونسبه كرى الى الفاضل وفي البيان الى القبل وكذا في الدلالة وفي هذه  
الحكم كالمعنى بان الاحتياط حكم شرعي يقتضي الدليل ولا دليل فاضل لقول  
الى الجوابه والبيان ان ادرك نسبه في المعنى الى بعض علمائنا ثم رده بقوله  
التدب حكم شرعي يقتضي على الدليل ولم يتم ولا شك في الحديث كوالجواب  
الثوب لمثل كلامه في البيان وظن كرى والدلالة في شرح الفاضل وسوى كرى  
والبيان بين شبه الشك والمحقق من الحديث على القول في قصد الاحتياط في  
الحديث واعادة الغسل المشتمل على نقص اضطراري كالجيرة وغوها في البيان  
والتقية وشرح الفاضل والدلالة في شرح الفاضل جزو جان خلافت من  
اوجبه وغسل الجنازة مع غسل الموت من مات جنيئا كما في شرح الفاضل ادراكا  
واحتياط في كتابه الاخبار ونسبه كرى الى الشيخ قوله والاصل من حديث العيص  
ابن القاسم ولما روى الجماعة بعد الجماع كما في شرح الفاضل لما روى عن الرضا  
في الذبيحة ان الجماع بعد الجماع بلا فصل غسل يورث جنون الولد والجماعة  
كما في شرح الفاضل مستند الى حديثه ان الغسل بعد الجماع يورث الجنون  
الجماع قال الفاضل ولعل الجماعة تعني الجموع ويؤيده ان في الشرائع كتابا  
حرم بلفظ الجمعة واعادة غسل الا حرام لمن اكل او لبس الا يجوز للجموع ذكره في  
الدلالة والمنايع واعادة غسل الا حرام للناجم والمحدث او مطلقا على الخلاف  
في الدلالة واعادة الغسل انما هو من حديث كذا في البلد بن الحارث بن  
المحدثين والزيادة ذكره في الدلالة وفيه وسبغ حال الحديث من جمل الله وتبين  
الغسل المحتمل به ولو عتق الغسل عرفة كما في كتاب الشرائع والتعليق لغير الزنج  
فروي الكليني عن الجلاب عن القاسم انما امرته تطيب لغير زوجها لو قيل منها  
صلوة حتى تقبل من طيبه انكسها من جانيها ورواه الصدوق في مسند سلوة واجب  
لما كان فاعمال منها غسل دخول الحرم ومكة والمسجد الحرام والكعبة والمدينة و  
مسجد النبي ثم كما في غيره وارشاده وس والبيان والشرائ والموجز ولم يتفرع في  
وطا في الحق وكره والمعنى لدخول مكة مع ذكر حديث يستعمل عليه في المع والآخرين  
وفي نه عدم التعرض لدخول المدينة وفي كرى في حصر الحديث مشتمل على

دخول مكة والكعبة والمدينة فقط وفيه والغنية نقل الجماعة في دخول المسجد  
والكعبة وفي الغنية ايضا نقل الجماعة على نه في دخول الحرم ودخول المدينة و  
دخول مسجد النبي ثم وفيه ان الجماعة على نه في دخول مكة على نسخة عند وفيه  
شرح الفاضل نقل الجماعة عن الخلاف على عدم وهو اضبط ونقل الفاضل الجماعة  
على عدم نه لدخول الحرم ولما رده في الاثر والمستند في نه بعد ذلك صحة  
ابن عمار عن القاسم وعنه الجماعة الى ان قال وجب من دخل مكة والمدينة  
ثم قال وجب من دخل الكعبة حصصه ابن مسلم عن احمد بن محمد بن الحسن بن  
سبعة عشر موطنا وعد طائفة منها الى ان قال واذا دخلت الحرم من ثم قال في  
يوم تدخل البيت وصحة ابن شاذان عن القاسم وذكر عدة مواضع للغسل الى  
قال ودخول مكة والمدينة والكعبة وفي رواية ابن مسلم عن فريد بن الربيع  
دخول مسجد الرسول وفيه من بعد ما ذكره في الكتاب من الغسل المكان قال  
للنقص ذلك كله وشملته في شرح الوجز وفي المع وكره ولشبه هذه في مكة و  
قول الباقر في رواية ابن مسلم فاذا دخلت البيت الحرام يجزئ اعادة السجدة  
وربما قبل بعد المسجد الحرام بطريق اولي من مسجد المدينة واستدل عليه  
الفاضل بقول الكليني في ليل ابن عمر اذا اغتسلت ثم تمت قبل ان تطوف  
فاغسلت قال ان لم تغسل اتم الغسل الطواف انتهى وجبه عاشر وشاهد  
الجمعة كما في المعنى وبه والموجز وفي كره وغسل زيارتهم وتقبله بشر  
الا مكره قبل على ارادة الدخول وربما كان مكره بعد اعادة طلبة الشك  
ان غسل الزيادة انما كان لا حرام المكان فتر ودخول حرم المدينة  
ابن مسلم السابعة وفيها دخول الحرم وهو مذكور في الهداية والتعليق  
على الشرائع ابيهم والمدا في الحكم على الدخول مطلقا وخصه المند في دخول  
مكة والمدينة من دخلهما كما في فرض او نقل نقله الفاضل ولا يخفى عن قرب  
ان كان العمل على اطلاق الاخبار وكلامه في عدم التدخل والموجز والآخرين  
انضم اليها واجب كذا في الاخبار مع الاطلاق في عدم التدخل والموجز والآخرين  
مع ضميمة فان انضم اليها واجب كذا في الكتاب قال الفاضل في شرح عبارة الكتاب  
اجبة قوله وان انضم اليها واجب الغنابة او غيرها انقص على سببه ونوى الوجوب  
او غير ذلك او نوى التدب كما في حديثه من اللزاج والوجوب ولم يتفرع في  
للتدب او نوى الوجوب او نوى الوجوب والتدب ولم يتفرع في اللزاج ونوى الوجوب



والندب وأياهما أو لم يرضى للوجوب مع بعض أسباب الندب ونوى الوجوب  
الندب وأياهما أو اعترض عن الوجوب في جميع الغرض والقاضى لأردى  
بعد أن قال لا شك في القول بالداخل في الجملة واستدل بقوله قال  
مراد المصنف بتدليله على أن كل واحد من سبب الكل لكن كونه  
لا حد غير معلوم إذا ادعى أن كل واحد من أجزاء الجنابة عن غيره من الواجب أن  
يترك كلامه على خصوص المندوبية كما هو الظاهر انتهى وفي المناشئة العلمية على التوا  
أن المصنف عدم الكفاية بالفصل الواحد عن الآخر المندوبية وبقوله واجب  
أو كونه في البيان ذلك الحكم بالداخل في جميع انضمام الواجب مطلقا ولم  
يشترط في الاستبانة في المنع وباعتبار الدخول في المندوبات بشرط أن لا ينفذ  
البيان والنجس مع الإطلاق في بنية الآية وعدما ذكره واجبة غشا  
مندوبية فان نوى الجمع اجزئ غسل واحد ولو اجتمع مع ذلك نوى الجمع  
بطل الغسل ونوى الجنابة ارفع المندوبية ونوى الجملة جزء غشا وبقية الجنابة  
في ذلك والذخيرة والمناجاة والكفاية وشرح الرد على اختيار الدخول في الواجب  
فقط والمندوبات فقط والمزوج مع بنية الجمع أو البعض أو الضيق أو القوة الجنابة  
أو غيرها وفي من حكم بالداخل مع بنية الجمع في استبانة الندب ولا كفاية بنية بعض  
استبانة الواجب عن الواجب وقوله لا كفاية بنية الواجب في الدخول في الواجب  
اعتبار الدخول مطلقا أو كونه الظاهر ليس إلى اعتبار استبانة الواجب وحكم الرد على  
الأمعان من الأخطار بتدليل المندوبات وحدها ومع الواجبات مع بنية الاستبانة  
قال عيسى رتبة في بعض الروايات سيما في الأربعين كل دقيقة وكثرة في الآ  
يكنى أن تكون اجزئها عن اجزئها غشا وبقي عن الأربعين كل دقيقة وكثرة في الآ  
لست إلا أعضاء انتهى حاصل كلامه وقال ابن سبيل إذا اجتمع غسل الجنابة و  
وعجزهما من الأغشاء المندوبية والمندوبات اجزئها غسل واحد فان نوى الواجب  
اجزئ عن الندب وان نوى الستة فكلها وعليه الواجب ان نوى الواجب المندوب  
فقبل يجزئ عنها وقبل ذلك لأن الغسل لا يكون واجبا وندبا في الشرائع وحل الجمع  
عليه عشرين غسلات من تسعة وستة وستة اجزئ عن جميعها غسل واحد وعند العشر  
ونحوه إذا نوى بغسله الجنابة والجمعة اجزئها للأجاء وحولها حدها في وساق  
الحديث ثم قال وكذا لو نوى الجنابة لعدم الخبر ولو نوى سبيلها من اجزئها  
اصلا وكذا لو نوى الجمعة لم يجزئ عن الجنابة وكذا عن الجمعة لأن الغرض منها زيادة

اعتبار

في

الندب

الندب لا يصح مع الجنابة ولو لم يكن حال اجتماع المندوبات مع غسل الجنابة  
ونحوه وإذا اجتمع غسل المندوبات مع غسل الجنابة فغسلها واحدة  
ان نوى بنية الجنابة ونوى الواجب خاصة وان نوى المندوبات لم يجزئ  
عن شيء ولم يذكر في الكتابين حكم اجتماع المندوبات خاصة ظاهر السرائر  
إذا اجتمع غسل الجنابة مع غيره ونوى هو غشا اجزئ عن غيره ولو نوى المندوبات  
مع المندوبات بقي الواجب خلافا للخلاف في الاجزئ مع حكم الدخول في المندوبات  
في الواجب والكفى بنية الغرض وفي المانع لا بد في المندوبات من بنية الجمع فلو  
خفى البعض حتى بالغسل أما الواجبات فبنيها كفاية بنية بعضها ومع جملة  
الواجب المندوب فان نوى الجمع اجزئ وان نوى الجنابة قال الشيخ اجزئ وفيه  
استكال او نوى الجمعة قال الشيخ لم يجزئ عن شيء وفي المنع في حيث غسل الجنابة لو اجتمع غشا  
ولو نوى سبيلها لم يجزئ عن شيء وفي المنع في حيث غسل الجنابة لو اجتمع غشا  
مع الجنابة اجزئ غسل واحد وبه قال الشيخ واكثر اهل العلم ان قال اذا نوى هذا  
فغسل لو نوى بالاعتكال دفع الحدث او غسل الجنابة اجزئ عن الوضوء ولو نوى  
غيره كاجزئ على الفحار وهل يجزئ عن غسل الجنابة اجزئ نعم قال ولو نوى غشا  
مطلقا لم يجزئ عن الجنابة ولا الجمعة ولو خفى الجنابة اختص بها الى اخرها قال وفيه  
في حيث الجنابة اجزئ اذا اجتمع غشا واجبة فان اتفقت حكم الكفى بنية واحدة لو رفع  
الحدث أو كونه سببا في بنية الجنابة كان للدخول فيها وان تخللت فان نوى رفع الحدث  
واطلاق اجزئ عن الكل انتهى وان عين فان عين العمل كالجنابة اجزئ عن الجمع ايضا  
وان عين الاضعف كالجف لم يرفع المندوبات وان نوى لطلاق فان اعتبر بنية الوضوء بطل  
والجمعة فان نوى الوضوء ان نوى الواجب ان نوى لطلاق فان اعتبر بنية الوضوء بطل  
والفلا وان نوى الجنابة ارفعته وهل يجزئ عن الجمعة قال الشيخ نعم ثم قال وان نوى  
المنع ولو نوى الجمعة دون الجنابة جاز ولا نفع الجنابة في ذلك بشرطه مندوب الغسل  
الخالص من الحدث الكبري كمن غشا غسل الخوازم انتهى وفي كونه المندوبات مع الغسل  
فاذا حصل جزء من سائر المندوبات لم يرفع بنية الجنابة فلو خفى بعضها اختص به ثم قال  
أما الوضوء المندوب فليس كذلك لضعف البنية ثم قال ان اعتقاد من التمسك بكون النية  
كما لو صلى على بالعمى وفيه دون الست مقام نقل نوى الشيخ ان بنية الجمع من غشا  
الجنابة والجمعة يجزئ عنها وكذا خفى الجنابة وخص الجمعة لا يجزئ عن شيء منها وفي  
على الشيخ ثم قال ونقص بغسل الخوازم الخاضع ثم قال وعلى القول بان المندوبات  
يرفع الحدث يقع وقوعه من كل حدث مخصوص الغاية انتهى مضمون كلامه والاصل في هذا



الباب ما ورد عنهم في الدخول من الروايات فيها ما في الكتاب بطريق حسن  
بل صحيح وان وجد فيه من رواة عن زرارة قال اذا اغتسلت بعد طلوع النجم  
اجزلك غسلت ذلك الجنابة والجمعة من الغسل والحق والذبح والزبارة قال  
اجتمع الله عليك حقوق اجزلك عنها غسل واحد قال ثم قال وكذلك المني  
يجزئها غسل واحد الجنابة او احدا منها وجعلها وغسلها من جملتها وعبد  
وكتب رواها بطريق صحيح يشتمل على علي بن الحسين الشافعي في نسخة بنهي  
زرارة عن احدهما ومن كتاب محمد بن علي بن محمد في اخره قال زرارة حرم  
اجتمع في حرمه من جنسك عنها غسل واحد وما رواه في الكتاب بسند يشتمل على  
ابن حديد في نسخة بنهي في جمل عن بعض صحابته عن احدهما اذا  
اغتسل الجن بعد طلوع النجم اجزئك عن ذلك الغسل من كل غسل بمرتين ذلك  
اليوم وما في بسند يشتمل على علي بن الحسين فقال وينتهي في زرارة عن  
ابي جعفر في اذا احضرت لمرة وهي جنسك من غسل واحد وفي بسند موثق  
ينتهي في ابي جعفر عن القم في رجل احضرت في حاضته قبل ان يغتسل  
فجعل غسلا واحدا عند طهرها وفي بسند موثق يشتمل على القم عن القم في  
القم في المرة المجردة وكما الحنف قبل الغسل قال ان شئت لغسل فقلت ذلك  
فاذا طهرت اغتسل غسلا واحدا للجنس الجنابة وفي بسند موثق ينهي  
تجانب الجناب عن القم في امرته طه بعد الجنابة تغسل مرتين او توتر فغسل  
واحدا قال توتر وتجعله واحدا وصححه عبد الله بن سنان عن القم ورواه في  
في المرة تجنب هل عليها غسل الجنابة قال غسل الجنابة والجنس واحد  
زرارة عن ابي جعفر في البحث لم يغسل غسلا واحدا لهما حرمنا اجتماعهما في  
واحدة وهو سنة الفطرة عن القم ان النساء اذا طهرت من غسل واحد  
كذا الحائض والحب وروي بطريقين اخرين وصلها اخبار عدده في الخبر  
واحدا للجنابة والموت مرتين في الكثرة لبعثة المعبر وفيه من سلا من جماعة  
في الغسل في شهر رمضان حتى يخرج ان اغتسل في اشياء للجمعة حتى صور الخبر في  
الروايات ثم اقول وبالله التوفيق وبالله اذ تتر النجس لا ريب ان تعدد الغسل  
خاص بتعدد معلوك لانه لا سبيل اجتماع اثنين على معلوك واحد ولو فرض وجود  
احدهما وعدم الاخرى فان بقي موقفا لم يكن للعدد وتر عليه او معدوما لم يكن في  
للوجود عليه اما العلل الشرعية والبرية ونحوها ما لم يكن من وجودها ونحو المعلو  
عقلا او شيا فلا مانع من اجتماعها ان القم جعلها على شئ لا استقلالها  
عليه وعدم مجامعها لهما شيلا وقال قائل من بين جذري اعطيت كذا في

سنة اعطيت كذا ومن خدم يستأى اعطيت كذا افضل واحد جميع المطلوب  
وكان العمل من جنس احد بمقدار واحد حكم عليه العرف باعطاء العمل مكررا  
ثلاثا ولو حكم الشافعي بان الزاين بالمحسة بجلد كذا والزائين بغيرها بجلد كذا  
والغاذق بجلد كذا علم ارادة التكرار شرعا وهذا امرين في طرفة العرف  
والشرع فعليه بعض المتأخرين على الباطل وهذا الظاهر ان الاصل في الظن بتعدد  
الاعمال بتعدد عملها لشرعية اعيان الجنابة والجنس ونحوها وقد يقال ان الزا  
الشرع اذا تعلقت باوقات او امكانات او جهات وتعددت بتعدد ما كان المراد  
الذي بان بعد تلك المحسات وهما تلك الاوقات ولهذا تعدد الترافع والنوا  
وصولة الخواص والاشتمالات ونحوها ويوجب اخرنا في كتابنا ان الاعمال  
مختلفة وانواعا شتى على هذا اختلاف ركعة الفجر والنافلة والطهر والعصر  
وركعات الزوال وقصاة نافلة الليل مثلا ولا تأمل في عدم التداخل في نظائر  
ويوجب اخرنا في كتابنا ان الحكم بالجنس على هذا اختلاف والتعاند ظاهر في  
اجتماعها في العمل الواحد وظاهرها عدم الاجتماع الا مع البرهان وهذا  
البرهان مخصوص بذا حل الذب والواجب كذا الا وثابا في بعضها رافع لمحدث  
وبعضها غير رافع فيبعد التقاد وهذا جار في البعض بقرضا فاما الى ان هذه  
لشائرا عما عرفنا فكيف يكون واحدا وان ردت حقيقة ذلك فاعرفوا اخبار  
الاعمال على العرف ترى اهل الفهم في التعدد وبطوار اخرنا لو حلتنا عن  
المكدر فلا اقل من الشك في الاستشال بالاثبات بالعمل مع التداخل والوقت  
في العترة والعبادة في حقيقة وعلم كمال قد عرفت ان الاصل للتداخل كما صدر  
عن بعض المشايخ لا يعرف لها وجهها فممكن ذلك في هذا الجنس كالمحدث الذي  
حيث يدعي ان الحادث فيه وان تعدد امر واحد وان الغايل بعد الاول وكذا  
لا مؤسسا كما في هذا الصنف منه اعيان المتعدد والبول المتعدد وبشبهه  
الحائض المتعدد مع اختلاف النوع بالاثبات والجماع شيلا واتخاذها كاحدها  
مكررا مع ان ذلك لو لا الدليل لما قلنا في انفسه هذا فنقول للمشكلة ذات  
صور ثلاث منها صور فادل عليها الدليل قلنا بانها وما لم يقل لم يغسل  
الصورة الاولى ان تكون الاشياء كلها موجبة ونحوها صور احدها ان يقال  
الموت وهذا لا تأمل في اجزاء فصل الميت عن الاشياء الباقية من الجنابة وما

س

مع



مع بينهما في كونه اذا مات الجنب والمجانين او النفساء كمن غسل الميت وهو  
 من حفظ عنه العلم من علم الامم او في الغيبة من هذا هل العلم كان الغسل  
 الواحد جزئي ام لا وان تعددت الموجبات وتعد من الروايات مملوك على هذا  
 الجنبات وبعض النفاس مع الموت مع ان في بعض الروايات ان غسل الميت  
 غسل جنباته في الحقيقة وهذه الروايات وان دلت على خصوص الثلاثة ان  
 الظاهر اتفاقهم على عدم الفرق مع ما دلت عليه ما ذكر من اقله وهي انما  
 حرمنا اجتماع حرم واحد وانما مع عدم بينهما في القول بالثلاثة غير  
 للأطلاق واجتماع الحرمتين وبما ذكر مع الجنابة ان جعل غسل الميت في الجنابة  
 واجتماع حرمات في الجنابة في كل واحد اما ان ينوي الجميع وظاهرهم الاتفاق على  
 التداخل ونسب المتعلق الى الشئ واكثر اهل العلم ولم ينقل خلافا في تذكره  
 شلها الملع وقد مرت عبارة المؤيد في الاتفاق وصريح في نهى والتعريف والكتب  
 المتأخرين بهذا الحكم بلا نقل خلاف مع اننا سنبين نقل الاجماع في الاخرى من  
 نقل هذه المسئلة والمستند فيها بعد ذلك من الروايات ما تقدم واما ان ينوي  
 الجنابة مع عدم التعريف لغيرها والشهور هنا الاجزاء عن الجميع وعن نقل لغير  
 صاحب المداير والكفاية والفتاوى والبخاريين بل قبل ان تنقو عليه وفيه  
 الا في نقله ودعي عليه الاجماع وفي التواتر نقل الاجماع اجزاء غسل الجنابة  
 سائر الاعمال وفيه بعد اخبار المطلق ان الغسل الواجب ليس لغيرها  
 نحو رفع الحدث وهو امر واحد ومنه يعلم ان مرادنا بالواجبة الامم دون  
 المفردة وبشيء وان يطلق رفع الحدث مع عدم التعريف لمخصوص بعضها  
 وظاهرهم انه كالسابق صرح بربطه المتعلق والتعريف وكروهه والمع وبنيهم ان  
 والفتاوى والكفاية وغيرهم واما ان ينوي غير الجنابة مع المستكوث عن الجنابة  
 فالذي في غير عدم الاجزاء كانت المضعف لا يفرق عن الاخرى مع احتمال اجزاء  
 غسل الجنب كاحتمال امر اخر من الجنابة قال ولو قرن بالوضوء واحتمل الاجزاء  
 وتوقف في المتعلق التعريف في الايمان بالامم مع الوضوء انما يفرق او لا يفرق  
 الم الاجزاء مطلق وهو الذي يفهم من شرائعه ومال اليه كثير من متأخري المتأخرين  
 واما ان ينوي مطلق الغسل مع الغفلة عن بنية الحدث والاستسباح ففيه ولو  
 الغسل اعظم احتمال رفع الحدث وعدمه او بل بشكل رفع الغسل على اليمين لا

الاجزاء

ان  
 الغسل عند بنية والتعريف بشرط الا ان يقصد بها بوجوبه فلا يبقى كامل واما  
 ينوي الجنابة بشرط عدم غيرها او غيرها بشرط عدمها وهذه تنكر في جميع الصور  
 وهي في نظرنا محول الله الصورة الثالثة من صور الموجبات اجتماع ما عدا الجنابة  
 منها وهذا اما ان ينوي الجميع فيرى عن الجميع كاهوط الحزب وكروه صريح الملع  
 مع ويدل عليه ما تر من الروايات واما ان ينوي احدها ويدع الاخر وهذا  
 ان كان مرتبطا كمال الروايات كالمجيب والنفاس فلا يفرق بين الجنابة وبينه الواحد مع  
 الا حوط خلافا والآفاق في حيز على زاي متأخري المتأخرين الاجزاء وفيه اشكال  
 في بنية واما ان ينوي احدها بشرط عدم الاخرى فيجب حكمه بحول الله الصواب  
 التأخير من الصورة الثالثة اجتماع المندوبات وهذا اما ان ينوي الجميع فالظاهر  
 لغير الروايات وقد مر ما فيها من الخلاف واما ان ينوي لبعض دون البعض  
 قد عرفت ما خبر من الخلاف لكن الظاهر عدم الاجزاء الا اعتبارها للأصل وعدم الاعمال  
 بالبنات واما الحكم امره ما قوى الى غير ذلك مضافا الى ان الروايات الدالة على  
 التداخل قد يشتمل منها اعتبارا للشيء في الشك في ذلك كقائه نعم في مسألة الغفلة  
 ما يدل على هذه بطريق اولي لكن ينبغي بحول الله ان لا يعمل عليها واما ان ينوي  
 مطلق الغسل بما يندب له فهذا اليوم والظن جوازه اما لو نوى مطلق الغسل  
 ولو بغيره شيئا فالظن ان اولو نوى عدم اخره ما ينبغي بحول الله الصورة الثالثة  
 اجتماع الواجبات والمندوبات وهذا اما ان ينوي الجميع فيرط مقدم من الخلاف  
 الظن الاجزاء ودعي المتأخرات لما تشتمل بناء على اعتبار بنية الوجبة اقامتها  
 مطلق التعريف فلا وعلى اعتبار الوجبة فاقى ثامن ان يتخاطب بفعل التعريف فيصير  
 الاجزاء باعتبار الجنابة وليس هذا من اجتماع حكمين من الخمس المتفق عند الشيعة  
 بل الفائدة تحقق اثرات مع ان الاعتبار بنية جوازه واما ان ينوي الواجب  
 المندوب هذا ان كان الواجب غسل الجنابة والمندوب بجمعة فقد سمعنا في  
 الخلاف ونقل الاجماع فيرط فيما يعلى كقائه الثاني سائر الموجبات بالجنابة في  
 بالجمعة وقد مر خلاف جمع من اصحاب في ذلك واشكل منه في التداخل ما لو كان  
 الواجب غير الجنابة والمندوب غير الجمعة لعدم قيام صريح الاجماع فيه واما ان  
 ينوي المندوب دون الواجب قد علمت ان اكثر متأخري المتأخرين على الاجزاء  
 عن الجميع وبنيهم والحق عدمه لما مر في خصوص مسألة الغفلة لا يخرج به المصل

جواز



ومعروف النجاسة مع أنها قد ذكر في رواية الفقيه في حيث عدم اجزاء الغسل عن  
 الوضوء الغسل بستره والوضوء فيه من الاجزاء بستره عن فريضة زائل ومنها  
 من الدلالة على ان غسل الذنب لا يجزي عن الواجب كيمكان فظن ان الذنب  
 حق بشرط النية نعم فخص غسل الجنابة مع الجمعة واليت مع غيره ربما قال بل  
 نية الجنابة والموت والصلوة علم بمقتضى الحكم وفي جميع الصور لو نوى امر بشيء  
 عدم غيره فالظن عدم فساد المني وما عجزه فان كان من اللوانم شرعا فبما  
 انك لا تخرج ايضا وان كان مما يمكن اضراره لم يصح وهذا هو المعيار واشتراط علمه  
 ان يعلم ان يجهل كان احد الغسل الجنابة فلا يجب الوضوء لم يجهل في محله من ان يغسل  
 الجنابة بغيره عن غيرهم ففرضه الدخول لست على طريق الترخيم كما يلوح من بعض  
 المتأخرين حيث ينو على تحقق المثال بالواحد من دون حاجة الى الروايات  
 بل بطريق التخصيص كما يلوح من الاخبار ويشعر به لفظ الاجزاء وهو الموقوف للقاء  
 ولا بشرط فيها الطهارة من الحدثين كناية التراب حيث قال فيها قال محمد بن  
 ادریس انه قوي عندنا ان يحصل له ثوب غسل الجمعة وان كان جنباً اذا ناسى فيها  
 وبها روي شيخنا ابا جعفر بان الحائض يتبع منها غسل الاجزاء والجمعة ولا فرق  
 انتهى وفي كونه ولو نوى الجمعة صح عنها وبقي حكم الجنابة اذا لم يدر بها وقع الحدث  
 وهذا صحيح للحائض غسل الاجزاء وفي القربة والاقوى جواز التائبان بها بغسل  
 غسل المندوبين للحائض كالحدث وفيه لا يرفع هذه الغفلة بغسل المندوبين  
 الحديث خلافاً للرخصة لمع غسل الاجزاء الجنب وفي المع بعد ان نقل قول الشيخ  
 ان نادى بالجمعة لم يجزى عنها ولا عن الجنابة ان الحق ان يجزى عن الجمعة ان لم يدر  
 من المندوبين رفع الحدث بل يصح ان تجامع الحدث كما يصح غسل الاجزاء من الجنابة  
 انتهى ووافق ابن سعيد على ذلك وفي الوجوه وشرح ان الحديث السابق على الال  
 جها معاً باقسامها اما المظلل في اثناء الغسل والحدث بعد فغير مناف لغسل  
 الاجزمنة وضمان الغسل ان فقال والامكنة ولعل مستنده ما روي من استحباب الغسل  
 غسل الاجزاء والزيادة ودخول الامكنة وقد ذكره والظن خلاف ذلك ان  
 انظر اتحاد الحديث والادغام والاختار محمولة على الذنب في اعادة المندوب قال  
 فاضل القواعد بعد ذكر ما قلنا واما استحباب اعادة الغسل لاحد الا اذا حدث  
 بعده قبلها فليس من اشراط الطهارة في شيء وفي المنهى ما كان للغسل استحباب ان  
 يوقع الفعل عليه فلو احدث استحباباً غادراً وما كان للوقت كفاؤه وان احدث

بها عبادة النهار وفي المنهى وصحبت لها بغسل الحائض الغسل الاجزاء والجمعة  
 ودخول الحرم وغيرهما من الاجزاء المستحبة علاها العموم وليس شيء منها رافقاً  
 للحدث فلا يصلح الجنب للمنافاة انتهى وقال الشيخ في خلافاً لو نوى غسل الجمعة لم  
 يجزى عن شيء من الجنابة ولا ما نوى اما المندوب فلا يفرق عن منوي واما التائب فلا  
 الغرض من غسل الجمعة التطهير ومن هو جيبك يصلح لذلك وفي كونه والاقرب  
 بناء على ان المندوب لا يرفع الحدث صحة من كل محدث لحصول الغفلة ونقل على  
 اجزاء غسل الاجزاء من الحائض فتوى ابا جحاب وكمكان فالاقوى ما عليه  
 المشهور من جها مع الحدث لا طلاقات الروايات وان كان للاختصاص ط الحوادث  
 بعض الغفلة وان المتأخرين من المطلقات غير المتأخرات وجب وجبه مضاًفاً الى ان قوي  
 احتمال ان الوضوء قبلها شرط في تحقق غائباتها لعدم قول القم كل غسل قبله  
 وشهها روايات اخرى وان رجع بعد خلاف ذلك وقال في كونه المندوب اعادة  
 غسل الغسل بظل الحدث وقد ذكر في وجوبه وكذا التوبة في الاجزاء ولو احدث في الاثناء  
 فالاعادة الاولى انتهى وقد علمت في وقتها ما للفعل الى التوبة كما في غيره وفي المنهى  
 والتحريم غير استثناء التوبة وفيه من وكروى والبيان استثناء ليجعل المصلوب  
 مضاًفاً الى التوبة وشرح الفاضل اضاف اليها غسل قبل الوضوء ومسح اليه  
 الغسل والمولد والافاضة من الجنون واهراق الماء الغالب على النجاسة والموت  
 الجنابة انتهى اقول وكذا ادراك البهتة وثار كصلوة الكسوف حيث يجعلها للحدث  
 دون القضاء واحداً لها قال الفاضل واعتدلتهم يجعل اللام غائبة انتهى وكان  
 المراد باللام ما في قوله وتقدم ما للفعل فان ما عتد التوبة على وموتوات لا غائبة  
 وقال في القواعد لو جددت توبة بعد الغسل ندباً كما ذكرنا انتهى اقول وهذه الروايات  
 مستفادة من متون الاخبار كما لا يخفى وكذا ما للكان كناية المنهى والتوبة وكروى  
 لكن ورد في حصة معوية اذا دخلت المندوب فغسل قبل ان تدخلها او حين تدخلها  
 ان لو يكن التردد من الراوي وفي حصة ربيعة اذا انتهت الى الحرم انتم له فاعطى به  
 حين تدخله وان تقدمت فاعطى من بين يمينه او من يمينه من ذلك بمكة وروى  
 ذريح قال سئلت عن الغسل في الحرم قبل دخوله او بعده قال لا يضر لك اي ذلك  
 وان اغتسلت في بيتك حين تنزل بمكة فلا مانع وافضل الصلوة في بيتك الا ان  
 من بين يمينه او يمينه لم يمك والعل على هذه الروايات لا بأس به لكن الظن ان  
 عرض الغفلة ان الاصل التعميم ولا بناء على المتأخر المتأخر وعليه نقل الاخبار  
 اعلم ان للزمان فيه كما في غيره والمنهى والغفلة ان فيها بدل فيه بعد دخوله وفي

حكم



على نحو الكتاب وكري وما للزمان فهو ظرف من جميع العبادات الى واحد ولا يثبت  
 ذلك اقتضاراً على عدل الجليل والخيار وتكون بلا على اصل العدم وفيه قصداً عاماً  
 على المستثنى اشكال من المنعده وما للزمان فيه ما نفاه امكن استحباب  
 القضاء مطلقاً انتهى وظهر ان الاطلاق يخص ما للزمان وفيه بعض المعنيين في  
 حاشية ان المراد مطلق الاغتسال وكذا فهم الفاضل وهم اطلاقاً وفي الباب  
 قريباً الغناء في جميعها وفي الاجرة نحو من المنعده يخاف الاغواء وفي المجرى ولا  
 يقتضي مع الغوات وهو ثم براهين ولعل الاخرى على ذلك فيما عدا غسل الجمعة  
 لاصل ولا يكون الحكم بغير زمان فلا يتعداه الاجرة وكذلك الاشكال في يد ليد  
 التيمم عليها مع تعدد الماء ففي البيان ان التيمم بدلين الفصل المقصود به رفع اليد  
 وقبل وعرض غسل الاضراس ويمكن اطراده في كل غسل وخصوصاً عند المنيعة  
 القائل بانها من الاضراس انتهى وفيه تطويع للموجز بدلين فخصص الامام دون  
 وفي كرمي لو تعدد الماء ففي شريعة التيمم نظر وقد ذكر في غسل الاضراس والاصل فيه  
 انها للظن لا فقط وان التراب ظهور وعلى قول المرتضى بانها لمنيعة ينقطع على الاحتيا  
 التيمم وتكون بمنع للصلاة انتهى وفيه برهان منقضي ولا عوض بدلين لهذه الاشياء  
 المتدوير فلا يجوز في الوضوء ولا التيمم وان تعدد الماء بل يقطع لان الامر بقابل  
 الفصل فلا يتعدى وقال الشيخ التيمم لان غسل الاضراس عند تعدد الماء انتهى  
 اقول وكان الاخير لا يخرج من قرب والمدرك ظاهر وسبب كشف المسئلة بحول الله  
 ولو حصلت الجناية والحيف لم يصح غسل الجناية بغير كرم وكري والمعتبر  
 هذه المقامات ولهذا تعرضنا لها وكيفية الاغتسال كيفية غسل الجناية في  
 وكري والمنتهى وفيه فلو نذر غسل الجمعة وجب له تيمم مني والاصل في ذلك  
 ما دل من الروايات على كشف حقيقة الفصل وانما حقيقة واحدة كالوضوء  
 جماعة روايات للتدخل والامر بظاهر غسل الاوقات بمقتضى مقتضاها ايها  
 والى ان الماء المستحب كما في غسل الجمعة والعدين وقد تقدم البحث فيها ولا يخرج  
 هذه الاغتسال ولا يخرجها ما عدا الجناية وغسل الميت عن الوضوء كما في كرم  
 المستبره وفيه ولا يخرج عن الجناية عن الوضوء على الاقرب في المأجور وعلى طرف  
 البت في الارشاد ولت وعد ونسب بخلاف في كرم والمنتهى الى السند وفي التامع  
 والمع وافق على عدم اجزاء غير الجناية ونسب الاجزاء الى اكثر وكذا اول السند  
 في عدم الاجزاء في دروسه وبما يبره وكذا وفي الاجرة اتم مشهور بل يكاد يكون  
 اجماعاً ونسب بخلاف الى المرتضى وفي الموجز بعد عدا الاغتسال المتدوير ونحتاج

في هذا الفصل  
 من قول ابن حجر  
 لزمه جملته

الوضوء منهم للصلاة انتهى وعلى ذلك الشيخ في ط وابن ادريس في التيمم  
 والصدق مستنداً بان الوضوء منبسط وغير غسل الجناية شدة ولا يخرج  
 سنة عن منبسطه وكذا صاحب الروض تاسيلاً الى اكثر وكذا ابن زهوه  
 على وجه يليق عن اجماع فانه قال وما عدا غسل الجناية من باقية الاغتسال  
 الواجبه والمسئونه تقديم الوضوء فيها واجب لا سيما الصلاة لانه ليس الشئ  
 ما يدل على استلزامه من دونهم فوي بما على كيفية غسل الجناية سواء  
 في غسل المشغول يوم الجمعة وعلى الاغتسال تحت انها هاتم قال كل ذلك  
 بالاجماع ووافق في هذا الحكم المعتمد بانابا بوبه وسلا و ابن حزم وابن ادر  
 وابو الصلاح وفي المع وافق المشهور في لف وشرح الفاضل وك والحاشية  
 العلية على عدد الدلائل والتكثير والتخيرة والتجارب وكري والمع وفيه وقيل  
 الشهرة فيه وفي الامالي اثر من دين الامير وقد مر ظهور اجماع ابن زهوه  
 كرمي كذا يكون اجماعاً وقيل اقول باجواء الفصل وضاً او فظلاً عن الوضوء  
 عن المرتضى وابن الجوزي ودفعهما من متاخرين لما خرج جماعة منهم صاحب  
 وقال الشيخ الارمني ووافقه على ذلك صاحب التخيرة فهداه في الكفاية  
 المفاتيح وبلغ من التجارب بل لير واستقر هذا النقل عن السند والدرج  
 رتبة في جملة التفصيل فلو ذلك حيث قال فيها ويستحب بالفصل الواجب للصلاة  
 من غير وضوء وانما الوضوء في غير الاغتسال الواجب حجة الاولين بعد اجماع  
 المنقول وان هذا هو الذي لفته براسا طين الفهاء وان الخارج معلوم السب  
 وانه الواجب لا يصلح للاحقة البينة وبتصايب بقاد الحديث عموم الكتاب  
 قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الاية فانه ثمة اوجب الوضوء  
 عند القيام على اي نحو كان وفيه العموم مقابلته بالجناية فيما عداها لا بد  
 من الوضوء وعموم الكتاب لا يخص بغير الواحد مع عدم المؤيدات كما قرره الاصول  
 ثم عمومات السنة كقولهم اذا حدثت فوضوا اذا دخل الوقت وجب الطهور  
 والصلاة وكذا وما دل على التوافيق من هذا القبيل ثم الاخبار انما صفة على  
 منها رواية العوالي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوضوء الا الجناية ومنه  
 عاروفي في الكفاية وبوصا بسند صحيح ينتهي الى ابن ابي عمير عن رجل عن النبي  
 قال كل غسل قبله وضوء الا غسل الجناية وفيه وصا بصحيح ينتهي الى ابن







الوضوء قبل الغسل كلهم تام ثم قال وبعد به بد عز فلا يتم القول بان الوضوء  
لا بد من تقدمه على الغسل وعن المدرك السادس عشر ان روايات المتقدمة  
للاختلاف الساكنة عن الوضوء فيان السكوت قسرت مع قيام الداعي الى الذكر  
وحيث علم بداهته من الترخي ان الحديث يجب عليه الوضوء فالتسكوت دليل الوجوب  
لرجحان بداهته من القبرج بعدم وجوبه هذا كله مضافا الى ان تلك الاخبار موافقة للكتاب  
نحو الفقرة للعامة موافقة للشهرة موافقة للاصول موافقة بالاجماع المعقول لذلك لا بد  
وما اورد من ان سندها من ارسا ومقتضاها صريح في الوجوب نحو ما مر من كونه  
ما قرء من جهة الدلالة لما يعلم بالعرض على الفقرة والعرف وما قبل بان الفقرة  
الجميع تنزلها على التذنب فعليه ان بعد المعادلة وهي مفقودة ويجوز الاجتنان منها  
او من غير انما في الكتاب المتفق والغريب وكوه في الجبض وبع فيروا الوسيلة والجامع  
المع ناسبا الى اكثر والشرائخ فافيا عن الخلاف وفي موضع من ط الاصل وفيه  
الشيخ وكل ما عدا غسل الجنابة من الاعمال فانتهى بقديم الطهارة على او  
تأخرها ونقد بها افضل وفيه من غسل الجبض كغسل الجنابة التي لا يتوضأ قبلها  
بعده وفي البيان وينبغي كل من الوضوء والغسل الوضوء او لا يستحب او لا هما سواء وقد  
الغسل او الوضوء وفي شرح المعبر عن الجواز كذلك وفي الاخر على المشهور وفي الذخيرة  
والكفاية والنجار واكثر القائلين بالوجوب خبروا بين تقديم الوضوء وتأخره في الدلالة  
ما يقرب وفي ط الشيخ في موضع آخر في الحاشية يلزم من تقديم الوضوء على الاظهر من  
الروايات وان لم يشرضا قبل فلا بد من بعد وهو ظاهرا جله ومقتضاها وتخصر الحديث  
والمفرد والمجملين والروايات وتجهيم روايات ابن ابي عمير ورواية الكافي الوضوء قبل  
الغسل وبعده بدعته لا تأبدا لانه على الا بدية الوضوء مع الغسل متعين جعل قبل  
قبل الغسل كلاً ما تأبدا ورجحان كان في رواية ابن مهلبين اذا اردت ان تغسل للجمعة  
فتوضأ وغسل كلاً ما اشعادت به او فقهه على اختلاف الراي بين في الروايات والروايات  
وفي الفتاوى واذا اغتسل لغرض جنابة فانه بالوضوء او قول والعمل بهذه الا دلالة  
باسم به يتما مع ان ظاهرا قصد وعقد هذا الحكم من دين الله ما قهر مع ان اصل غسل  
الذمة معصية لكن الخرج عما عليه المعظم بل الظاهر اجماعي في بعض الاعضاء والجماع  
متقول فيه ظاهر الخرج من تعبد وليس من الجهد تنزيل هذه الروايات المعترضة على  
ان المراد الوضوء للصلاة كمال في الفقرة والخطاب شبه على الغالب ان استحباب

هذا الفصل يدور  
رواية سليمان بن خالد  
الوضوء بعد الغسل بعدد  
رواية الخفاف الوضوء مع

الوضوء بعد بلة الى عضاء لكن الا حوط هو المذكور او كما والله اعلم وكيف كان فظن  
الحكم بوجوب تقدمه اختصاصا بذلك بالغسل الواجب على الجنابة وان كانت عبارة  
ط مطلقة وهو مضطرب الدلالة الاخبار اذا كان الذي يجهل بها اداة الصلوة  
وينبغي به دفع الحديث او الا يستباح لوجامع الغسل من الحدث الا كبر وفيه  
التمني والتخير وينبغي للمقدم من الوضوء والغسل استباحة الصلوة وهل يتو  
به دفع الحديث انهم يخشون ذلك بالمناخ في نظر من حيث ان الحدث لا يرتفع  
التي بها فكان الا قد غير دفع فلا ينبغي به الوضوء وانما مع المناخ كالجزة بخارجت بينه  
وفي الحديث وكان ابي رة يذهب الى الاول وعنه في وقت ولو توجهر النظر في  
التخير وزاد فيه ابن ادريس قال ينبغي بالغسل دفع الحدث لعدم اوثاقه وما  
الوضوء الى استباحة تقدم او تأخر انتهى وفي كوه وينبغي لرفع او لا يستباح مع التقدم  
او التأخر خلافا لبعض علماءنا حيث اوجبوا الاستباحة في المناخ وفي البيان  
ما يشبه المذكورة ونقل في الذخيرة عن ابن ادريس بين الاستباحة في صورة تقدم  
الوضوء ويظهر من نقله الاقتصار على التقدم وكلام السراي صريح في نقل العرف  
وفي البيان وينبغي كل من الوضوء والغسل الوضوء او لا يستباح او لا هما سواء  
الغسل والوضوء وقريب منه عبارة شرح المع وفيه كروي ذكر ثلاث احتمالات احد  
ان الوضوء مقبر في تحقق صحة الغسل نظرا الى ظاهر بعض الاخبار ثانيا  
منها عند السراي ثانيا انها من هذا المشهور من وجوب الوضوء في الغسل وقواه  
سكن عن حكم الرفع والاستباحة وفيه ك تبين حكم الجبض وعنه من ان حدثا في الوضوء  
للووضوء او الغسل عند القائل به هل هو واحد واحد الا كبر لا يرفع ويكون خمسة  
كوي يقيد بالغير مشطية والرفع الغسل كوضوء الجنابة على القول به وفيه ما  
ورد ان غسل الجبض مع الجنابة واحد وتفاوت الوجوب والتذنب سهل وانما دفع  
او جرد دفع الا بالوضوء والغسل احدثان اكبر ما صغرتم ان قلنا بالبعد فقبل الوضوء  
ينصرف الى الا صغر والغسل الى الا كبرام هما معا برفعان الحديث على سبيل الاستبراء  
احتمالات ثلاث وليس التصريح على شيء من ذلك انتهى اقول الذي يجهل به واد  
الراي من الروايات هو ما اختلفت كروي من ان الوضوء مقبر في صحة الغسل وبدني  
لا يقع غسل لكن لما استغربت كلمة فيها شاع على خلاف لم يسعنا البناء عليه فهي من اجز  
على ارادة ان الغسل متاعك الجنابة وحده لا يرفع ما يرفع الوضوء ولا بد من اجز  
الصلوة وهذا حاصل لا مورد احد هذا ان الوضوء دفع مشغل للحدث الا صغر في لو  
يجرد عن الغسل ثانيا انها من جرد الرفع ثانيا انها من دفع صاخرا اجز شقة ما جرد  
ظن من كلامهم ان سبب كبريب الا صغر وكان المراد ان لا يرفع الا صغر مع بقا



الأكبر لا يترتب بثبوت الأصغر ابتداءً فيكون استلزامه ولهذا لا يرضى أن وضوء  
 رافع للأصغر يرفع القول بأن المحدث بالأكبر لو جاء بالوضوء مستقلاً من غير  
 الغسل يرفع حديث الأصغر فيكون الرفع للأصغر هو الوضوء والغسل معاً أو الغسل  
 بشرط الوضوء أو الوضوء بشرط الغسل وعلى كل حال فلا يكون الوضوء مستقلاً  
 الغسل مستقل في رفع الأكبر لذلك لو جاز عن الوضوء رفع الأكبر على ظن كل واحد  
 حال الترتيب يرفع على نفسه مع الحديث فان أخذ عبارة عن الحالة الماضية عن الصلاة  
 كان كل منهما لو دخل في الرفع لعدم أو تأخر فبتر الرفع على زيادة جزء الرفع لا ي  
 فيها وإن أريد بالحدث الحيز المعلق بحدث الأسباب وإذا قدمت حصلت أحد  
 رفع تأخر الوضوء أخفى كل جهة وكل واحد رافع مستقل ومع تقدمه خفض الغسل  
 الجهة الكبرى وبشر كان أو يكون أحدهما أقوى والأخر بشرط فبتر رفع الحديث بالوضوء  
 شرطية أو شرطية وبالعقل جتان استقلالاً بالأكبر وبشرطية أو بشرطية بالأكبر  
 وكيف كان ففي ظني اختيار الوجه الثالث وهو الذي يرفع عن طهرته من كلمات  
 الترتيب والتميز وبني السرائر على أن الرفع للغسل لكن تمنى أن يقول الصلوة غير  
 وضوء أو على أن جزء الرفع لا يهوي به الرفع والغسل لما كان له استقلال في  
 الأكبر وفي الوضوء ليس مستقلاً في رفع الأصغر فتقدم وتأخر هذا كله في الغسل  
 الرفع أما المذهب المندوب فالظاهر أن الوضوء رافع مستقل كما عليه أصحاب  
 وإن كان احتمال الشبهة من الأخبار قائماً إلا أنها مضمومة عن ظاهرها بالاجتماع  
 والتميز يجب للصلوة بالضرورة من المذهب بل الذين والاجتماع من الغناء والتميز  
 والأخبار الصادقة عن المحدث الطاهرين والطوائف الواحدين كما في الإرشاد في  
 الترتيب وترك ذكر الطوائف في غير المنقح صدر الكتابين كما تشرع مع الترتيب في  
 ذكر ما يدل على وجوبه في جعل من الموشى التيمم للطوائف وخطوط مع قوله العزائم  
 وغيره ينفى عن أنه يدل على الوضوء له والغسل في المنقح التيمم مشروح لكل ما يشترط  
 فيه الطهارة وفي المع يجوز لكل من وجب عليه الوضوء والغسل بالاجتماع علماء الإسلام وفي  
 من في شرح مثل هذه العبارة بل الصواب المستحب لما يجب الطهارة بأن يرتب عليه  
 الجنب من المسجد وقرب من عبادة من ماله من والبيان وفي كونه وبسبب الجنب  
 التيمم كلاً بسبب الطهارة المأبئة من صلوة وطواف واجبين أو يدين ودخول مسجد  
 وقرأ المزمع وغيره من ذلك من واجباً ومستحباً انتهى وكيف كان فظ العلماء وعموماً لا يترتب  
 كون التيمم بدلالة عن الوضوء والغسل للطوائف وغيره وعموماً في هذا الكتاب الترتيب والتميز  
 فاحتمل ذلك وذكره الإسلام في شرح الإرشاد أن المصنف لا يرى التيمم بدلالة عن الغسل  
 واختاره بدلالة عن الوضوء من سلكوا الجماع على بدلتهم عن الوضوء وفي هذا وجه

فلو ذكره المصنفين  
 في كتابه من غير  
 أن يذكره المصنفين  
 في كتابه من غير

له معتد بل الظاهر الإجماع وعن الغسل فلو كان وفي الجارية العامة في هذا المقام  
 المحصور لوجب التيمم بدلالة من كل من الطهارة وبين وأمر بسبب ما يحتاج بهما  
 هكذا أصح في كونه وليس يجب وقد عدل شجنا الشهيد في كونه إلى أنه يجب في  
 الطهارة بأن وبغير وجوب الجنب من المسجد وهو الصواب المستحب في التيمم  
 حتى في صور الجنب وشبهه على الأصح تمسكاً باستصحاب منع الصوم إلى أن يعلم التيمم  
 وبعد التيمم تضمن الأذن أيضاً فاقصرت وجب استلزامه إلى الملوح الفهم أن  
 بعض ما لا يمكن رفعه من زمن فلا يخرج انتهى وقرب منها عبارة الفاضل  
 بسبب جمل الله فشرح قوله والمندوب ما عداه وفي الدلائل ولم يقل المصنف  
 يجب للمعتد الطهارة بأن كما ذكره الشهيد وعجزه لا يستلزم في وجوب التيمم  
 الجنب الحائض والنفساء والمتحاض بل قرب عد الوجه في منه الصواب انتهى  
 وسبب يتوقف الله تمام الكلام في مباحث التيمم ويخرج الجنب من أحد المسجد  
 هذه عبارة في نسخة أبيه في أول الطهارة وفي المنقح والخبر في المحض ولو  
 اتفق المحض في أحدهما ثبت الخروج واستند في المنقح إلى رواية الجنب عن  
 الباقية وفيها الترتيب يخرج الجنب بالتميم ثم قال وكذا الحائض إذا أصابها  
 الجنب ففعل ذلك ثم قال وهذه الرواية وإن كانت مقطوعة إلا أنها أصح  
 للذهب لأن الاجتناد للأحرام طهارة وهي مقطرة والتيمم بدل في الصلوة  
 فيبدل في قطع المسجد وإن لم يكن هنا طهارة انتهى وفيها معاشية القول  
 بكراهة الاجتناد لها في غير المسجد إلى الشبهة في أحد قوله وفي المنقح خلافه  
 إلى المنقح والمرحوظ أنه نقف فيه على قول الشيخ عليه جهة وفي من البيان الحاق  
 الحائض بالجنب ويمكن أن يراد منهما أحد المحض ولو بعد أن ينقطع وفي كونه  
 بعد الحكم بما في من مستنداً إلى حديث أبي حمزة قال وفي المص لا يجب الحائض أن  
 استحب لأنه لا سبيل لها إلى الطهارة بخلاف الجنب قال وهو أنها أصح مما ي  
 النص ثم نقل عن ابن حمزة أنه مستحق عن أبي محمد الزام الجنب الحائض إذا  
 اضطر إلى الدخول ثم قال وبعد زيادة منقطعة المحض في الخبر وفي الرواية  
 أن ذكر رواية المص وأراد الشهيد انصر المحقق بأن الرواية مقطوعة فلا يدل على  
 أكثر من الاستصحاب التيمم قال ويمكن كون التيمم صحيحاً وإن كان الحديث باقياً والقلم  
 الحاق النفساء هنا لأنها حائض في المنقح فيقال ولا يلحق بالجنب الجنب بالمسجد  
 لعدم المنقح ولأن قطع المسجد من مشروط بالغسل مع الأماكن بخلاف غيرهما  
 انتهى وفي شرح الفاضل قبل والنقاس كالحوض تكون إياه خفية بخلاف أن  
 مستحاضة لحقتها وخلو النقص عنها وفيها انقضاء انتهى أقول الحاق المحض بالجنب



بغير عذر العزة المحض واشترط في كثير من الأحكام هذا فلو طهرت ثيابا  
مع البقاء فكذلك لو أتت في حرة المدة بطريق صحيح فربما يرسل في الكافي  
مع عل جمع من الفقهاء عليها ويصح تمام البحث في ذلك حول استوفى  
شطر صالح منه والمدوب ما عداه كذا في خمسة وعشرين والبيان  
سوي بين موجبا لطهارتين وموجب بدلهما شرطا وجعله كذا في  
وخص التيمم بوجوب الحب من المحدثين وفي كوفي وجوب لما عداه الطهارة  
فحبها للبدن وفي الصوم نظر لوقوع الحدث به وعدم اشتراط الطهارة فيه  
ومن وجوب غسل المتعدن فلينقل الى بدله لعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم  
المسلم وقوله لا يدرى بكنهك الصعد عشرون وقول الله عز وجل هو خير للماء  
وفي تيمم الحائض لا فائز الوطئ بناء على اشتراط الغسل منه ولو أتت عاتق القم  
وبزبد التيمم بوجوب الحب الحائض وساق الدليل وفي الأئمة ما لا ينسب للصوم  
ولكن جعله أولى لم تيمم من الوطئ وقطع بالرجوع إليها وصوتها في العلة على عدة  
لك وشرح الفاضل ومن اجتاز طريقة الشهيد في البيان في الحاشية البتة  
في شرح عبارة يع لا يعني أن التيمم يحل بعض اللطائف الواجب المستحب  
وقراءة القرآن وصوم الحب الحائض والغسل والمشيح الأكبر على ما فصل  
ثم تيمم بوجوب التيمم كليا بوجوب بدله ويمنع بدله كليا بمنع بدله ومبدله  
العبارة غير جيدة انتهى وفي شرح الفاضل من هذا عبارة المصنف على حصر الموجب  
أنه صلبه قال فلا بد من كذا ظن على أن التيمم لا يشرع لمثل ما ذكرناه ولست  
المشايخ ودخل الحرمين وقراءة القرآن وأبد ذلك بما سيح في الفصل الأخير  
قوله وجب التيمم بجميع أشتبا الوضوء والغسل قال نعم بذلك على عدم الوجوب للصوم  
لا تروا وجب حله وهو بما يقول به فزاده من العبارة أن التيمم بوجوب التيمم  
تيمم مشروعه ما يستباح بالماء في الوضوء كما لا يقال بالمشقة وعنه وقال في الأ  
سلام في شرحه أن المراد بالموجب الأحداث لا الغائبات كاللطائف ولست أذكر  
تيمم التيمم من الحدث الأكبر لللطائف ولا من كثرة القرآن وفي الفاضل واقت  
على أن المراد بالموجب التوافيق ولعل في العبارة معروفي تيمم التيمم كليا  
بالطهارة المائية بوجوب التيمم وفي تيمم المنه التيمم مشروعه لكل ما بشرط الطهارة  
ولصلاة الجماعة استجبا قال أيضا يجوز التيمم لكل ما استلزمه من وضوء  
ومن صحته وقراءة عزمه ودخول حله وغيرها ثم احتمل وجوبه على الحائضين

إذا ظهرت للوطئ وفي التيمم أيضا ويستباح بالتيمم ما يستباح بالماء فيه وفي  
عن الحب الحائض والمستحاضة للصوم على الأقرب في تيمم المذكورة جواز الجمع  
تيمم واحد بين صلاة وطواف وصلاوتين وطوافين عندنا وقال لا خلاف  
أنه إذا تيمم للغسل يعني من الصلوة استباح من المصحف وقراءة القرآن إن كان  
التيمم عن جنابة قال ولو تيمم الحدث لمس المصحف والحب لقراءة القرآن استباح  
ما فصله وفي التيمم في محل آخر من المذكورة إذا أتى الغرضة استباح التيمم  
اجتماعا وكذا استباح من المصحف وقراءة القرآن ووطئ الحائض ولو في هذه  
الأشياء استباح الباقية والغرضة عندنا وفي تيمم به وبالحب به ما يستباح بال  
الماء تيمم قال ويجوز التيمم لكل ما يتطهر له من وضوء أو فائز ومن صحته  
وقراءة عزمه ودخول حله وغيرها ثم استشكل في وجوبه على الحب الحائض  
والمستحاضة للصوم قال ولو انقطع دم الحب وأوجبنا الغسل للوطئ فقد رد  
بأن التيمم كونه الصائم سئل عن المدة تيمم من الحب هل يجزئ له وضوءا وطهرا  
قال نعم والأصل ذلك برأيه من دخل في الدفن والراوي انتهى وفي تيمم به  
بشيء المشايخ بالماء وفي المعرف لاجتماع المسلمين على هذا الضوء ومما عداه  
وفي طهارة التيمم جاز أن يفعل جميع ما يحتاج في فعله إلى طهارة مثل دخول الحجر  
وبجود الصلاة ومن المصحف وصلاة الجماعة وغيرها ذلك وفي كل من الحمل  
العقود والمصباح ومختصره أن كل استباح بالوضوء يستباح به على حدة واحد  
وفي الأقضا ويستباح التيمم كليا يستباح بالوضوء من صلاة الليل والنهار والم  
حدث وفي نهان الذي يجب عليه التيمم من عدم الماء للصلاة أو لم يتمكن منه  
ظاهرة المحرمين ذكره قبل خروج التيمم وأطلق جماعة من المتأخرين وجوبه لكل ما  
يجب بالماء من الغائبات ويعطيه إطلاق ابن سعد أنه يستباح به بالماء وفي  
أن التيمم يبيح كل ما يتطهر به من ذكرات بعض المتأخرين عدل عن هذه العبارة  
إلى قوله يجب لما يتطهر به من الغائبات وهو مشكل إذا المعلوم أنها لما يتوقفت على  
صالح الطهارة فتابرت في على أن خاص بها كصالح وأستند بذلك إلى أنه  
عموم الأدلة إنما جعل القسم الأول وفي الأخير ما يقرب من ذلك وفي الأدلة ما  
يقرب منها وفي الثاني مع وجوبه لسائر ما يجب للغسل والوضوء كصوم  
ومضان واللبس المشايخ وعنه ذلك إنما لم يفتن منها إلا مطلق البدن انتهى  
وكيف كان فالذي يلوح من كلامهم أن المعروف بينهم هو وجوب التيمم بالحب  
الوضوء والغسل وهذا هو المذهب المنصوص للاجتماع لقول في المع بدل يلوح من

ح















هذه الروايات مع ان الغرض منها التظافر الظاهر لا يحصل بالجمع ان  
 الثالث في البدلية في كفاها وان كانت هذه الوجوه كلها لا يستدالي ذلك  
 مبرح وفي بعضها ما يقتضي عدم بدلية في نوم الحب ونحوه اذ المطلوب منه  
 الصورة والاعمال وقد جعل لثلاثة بالهين والتدبر والعهد وهي بعضها عا  
 كره وبه وبعبارة العبارة العزيم والمهني والاشارة وس ومعظم الجمع ما  
 اذا تعلق التدبر بالافعال كل خصوص وفي ذلك والحاشية المبينة الكوكبة والذات  
 من وك والذخيرة اشراط المشقة في المنه ورشل التدبر قال الكوكبي في حاشيته  
 واطلاق بعضهم انعقاد الهين واخبر فاسد ولا يعتمد الهين على الوضوء مع  
 غسل الجنابة وقرب منه ما في ك وانظر عند اشراط الرقع فيها لو نذر واحد ما  
 ولم يعتمد بالرفع خلافا للبيان ووجه عبادة وفاقا للذات وك والذخيرة وفي من  
 وهل يمتنع الرفع للحدث او للمبج للصلاة ام لا في وجهها والثالث لا في من  
 ثم ان اطلاق كان وفيه العزيم يتحقق عند تحقق الوضوء كظاير من اوله التدبر  
 المطلق وان قبله بوقت فالتقوى ويعد ثانيا لا مراعى والافعال على الوجهين فان  
 يعتبر احد الامرين وجب لحدوث وان اعتبرناه اوجب لوضوء لا مشاع فحصل  
 ولا الحد لعدم وجوب تحصيل شرط الواجب لشيء ط انتهى قال في الذخيرة و  
 من وجب عليه لما زعم في كون الوضوء الرفع مستحيا مشرط بل قال انه مستحب  
 مطلق والحدث شرط لوجوده لا لا استحبابه على ان الوضوء المطلق مستحب مطلق  
 والوضوء الرفع فزمنه فلو نذر وجب تكونه فزمن الوضوء المطلق الراجح مطلق ولا  
 بشرط كون الفرض من حيث يحصل او لا يحصل بنقد نذره كالصلاة في موضع لا  
 من شرطه وقال في الاعتذار ان التدبر اذا تعلق بجمع الراجح وعجزه كان مجموع  
 غير راجح ففتنة التدبر راجح بجمع الوضوء والحدث لحدوثه بغير راجح وايضا فتنة  
 الاثبات بالنذر وعلى فعل الحدث وهو مرجح لا فتنه لحدوثه من الزمان من  
 الطهارة انتهى يحصل كلامه احوك والمقرب في نظري لخاصة هو التعبد على الحد  
 الاخير لسلامة وكفها فلا بد في صحة التدبر من الرجحان الاصل فيعتبر في التيمم  
 المأذون في الوضوء راجحة وفي الغسل تعيين السبيل لرجح ولو عين التدبر في وقت  
 فلم يصح اذ رجحنا لا نعتقد وهذا كله ذكره في من والحاشية الكوكبة والذخيرة و  
 السبيل واضح وهل يرتفع البحث بالاثبات بالفرز الواجب كالوضوء والصلاة العزيم  
 او في وجهها ويسكت عن الترجيح والذي نقول لا يبعد عدم التدخل لان الأصل  
 عند من على ما حقق في موضع هذا اذا تعلق التدبر بالافعال اما لو تعلق بجنب

الثالث والم

الطهارة

الطهارة لا يخصص في انواع فالذي في البيان انه سبعين غير التيمم يقال فان كان  
 احدها تعبد وان جزمه طهارة بين الوضوء والغسل وان قيل التيمم بالتميم استلزم  
 علم الماء وان اطلق الطهارة فالأقرب جملة على المائية الواقعة للحدث والمبج للصلاة  
 فان تعبد بغير التيمم انتهى ومثله في ذلك مع الحكم بالتميم عند تعذر المائية والتشكيك  
 الرقعي فقال اما لو نذر الطهارة مطلقا في حق من بين الثلاثة او جملة على المائية فمما  
 او على الزمانية اجمعت عليه ما سلف من الكلام على ان مسؤولية الطهارة على النظا  
 هل هو بطريق الاشتراك والتواطى والتشكيك او الحصة والمجاز فله الاول  
 بمركل واحد من الثلاثة لكن بشرط في التيمم تعذر الاخرين وعلى الثالث خصوصا  
 ذلك انه لا يقتضي ان يترك الفرض الا في حق من بين الثلاثة او جملة على المائية  
 والى الاضعف وهو التيمم لا صالحة البرائة وهو اضعفها وعلى الرابع يمتنع في المائية  
 خاصة قطعاً وقد سبق تحقيره انتهى اقول والذي سبق منه اختيار ان اطلاق الطهارة  
 على الثلاثة بطريق الحصة وضعف كونه بطريق الاشتراك انتهى ثم رجع الى بطريق  
 التواطى بين فودي المائية والتشكيك بينهما مع التماس وفي ك والذخيرة والذات  
 موقوف عبارة الرقعي بينهما مع تفاوت ما في القبر ولو رجحوا شيئا وفي الاصل  
 استشكل في وجوب الزمانية مع نذر المائية وتعدرها وقرب الوجوب وهو مستحضر  
 كافي الحاشية الكوكبة وشرح الفاضل والمجيب بالاجارة فظهرها من الجملة والتميم اخذ  
 شرطاً في عدم لازم العزيم في ذلك والوجه في الاضطرار وعجزه قد مر نظره فلا يعده و  
 شرح الفاضل وورد عن النهاية جملتها في تعذر التيمم والصلاة فيما لو نذر  
 تيممات بعد فاصلات والذي ينبغي لمتقن لها في احكام التيمم كوضع في يده وان لا  
 هو في امر اخر الفصل الثالث في اسبابها اطلق اسم الاسباب عليها واما الاشارة  
 والبيان وكري وفي المهني ذكره والتعريف به وثلاثة الحق والمع اسم الوجوب في ط  
 الشيخ ونهاية وجعل السبب والشرائط اسم التوافيق وكان المراد بالجمع واحد وان  
 الفارق اعتباري فالمراد بالسبب موجب والتوافيق ما من شأنه ذلك من الاجزاء  
 ولا الفضائل المتأخرة عنها وان شملها لا يماثلت باحد ذلك واما الافعال المتقدمة  
 كاستيعاب الوضوء المصوب قبل الوضوء والتوبة فهي من الاسباب ولكنها ليست بمقصود  
 ولا تعد من الاحداث قال في ك وهذه الامور قد يقرر عنها بالاسباب وهي في الاحكام  
 الشرعية بمعنى القربات وقد يقرر عنها بالموجبات نظرا الى ترتيب الوضوء عليها مع وجوبها  
 وقد يقرر عنها بالتوافيق باعتبار طرقها على الطهارة والنظاير منها فافان وعزيم  
 لا يوجب طرده وقال في التوافيق الفاضل في شرح عد على ما يوجب منه وما لا يوجب  
 في حواشي القواعد وصالحه لا لئلا والفاضل الكوكبي في حاشيته وثانيه الشهد بن ذر

خط











وغيرهم الا ان مباديهم تختلف فالكذا هذا الحق وفي بعضها التبرير بالانحاء  
الجنون والسكر كانه الا رشاد والتعريض وفي بعضها المرض لما في من الذكر كانه  
نهاية الشيخ والمفسر وفي بعضها المرض لما في من التعصيل كانه الغيرة وفي  
الترار اعتبار اذهاب العقل ومنع التعصيل ومرد الكل واحد وهو المرض  
المساوي للنوم في الغيرة على العقل من الجنون ونحوه ونقل في باب جنون اجماع  
المسلمين وفي المنهى لا فرق خلافا بين اهل العلم وفي كونه بعد ان يصح  
الخلاف في التكرار الشافعي وفي شرح الموجز بعد ان ادعا اجماع الشافعي على  
نافسية النوم قال وفي حكم النوم ما ازال العقل وفيه نسبة الى علمنا ونوع ذلك  
والدلائل نقل اجماع اصحابنا وفي الخصا ان من دين الله ما صدق ان مد العقل  
ناقض مطرد في الكفاية نسبة الى الاصحاب وما اصل في دليله وفي البخاري ان اكثر  
الاصحاب نقلوا اجماعنا على نافسية وفي المناهج بعد ذكر ان سبب نافسية غلبة  
العقل ولو ثبت على النوم قال كن انا لو انه انتهى التمدد بعد ما ذكر من اجماعنا  
الروايات الدالة على ان المدار في النقض على غلبة العقل وبطلان الخواص في  
خلاصه عن ابي الحسن في رجل يريد ان يترك على المضطرب والوضوء يشهد  
عليه وهو قاعد مستند بالوسائد قريبا اعني وهو قاعد على تلك الحال قال ابو  
قلت له ان الوضوء يشهد عليه فقال اذا جئني عن الصورة فقد وجب عليه الوضوء  
وصحبه زواره عن ابي جعفر ثم واي عبد الله فهذا النوم حتى يذهب العقل وكل النوم  
يكفر الا ان يكون سمع الصوت وصحبه زواره فاذا ناضت العين والاذن والقلب فقد  
وجب الوضوء وفي الخصا ان نقل بالحق في حديث اذا خالط النوم الطلح جيب لرسول  
وفي الدعاء من سلا عن ابي القاسم في حديث في رواية عنه فيها بعض التوافق في قال  
والنوم الغالب اذا كان لا يعلم ما يكون ضروره اليه الصياح اذا كان لا يحفظ  
من حديثنا ان كان فعله الوضوء واذا كان يستيقن انه لم يترك عليه وضوءه  
الروايات على اكثرها فيها من الاشعار بما لا يخفى مضافا الى ما في الدعاء من قوله  
عن امامنا ان الوضوء لا يجزئ من حدث وان المراد اذا ناضت العين والاذن والقلب  
ما شاء من الصلوات ما لم يحدث او يسمع او يلمس او يقر عليه ويكون منه ما يجب عليه  
الوضوء ويستدل في المنهى بالدلائل مثل الدعاء على النوم في جواز صدق واحد من  
وفي كونه الى الشيق والقطع باغلبة العقل في الشك بالنقض وهي مشركه وفي المع  
المنهى قال وليس من القياس بل استدلال بالمعنى وصوب الاستدلال بهد  
في ذلك وما مل فيه التبرير وهو في محله او لا اجماعات وظهور الروايات وعلى

كل حال فالحكم لا شبهة فيه والاشخاصة القليلة كانه كبر الغيرة وثلاثة الحق  
وخمسة الشهيد الاول والفتنة ونهاية الشيخ ومبسوط وجل السيد والفتنة  
الترار والفتنة وغيرهم وفيه بركه والمع وشرح الموجز وظاهر الغيرة نقل  
الاجماع وفي المع وشرح الموجز استثناء ابن ابي عقيل عن اجماع فيها وفي غلبة  
عد نقل اتفاق اصحابنا بعد ابن ابي عقيل وابن الجند في باب نقل اجماع المسلمين  
على اجماع شريفة الطهارة وعد الاستحاضة واطاعتها لكن يلوح من كلامه تفصيل لها  
في شرح تعصيل المنفعة وان مذهبه لتعصيل كل عمل الفقهاء وكما هو ظاهر في الكتب  
المحررة وفي المنهى ولد والدلائل وك والدخلة نقل الشهادة فيه ونقلت فيه  
الحكم انا ابي عقيل والجنون فلم يوجب وطها عليها غسلا ولا وضوءا وثانها اوجب  
الفصل وها نحن جاعلنا من الاجماع مضافا الى الروايات ويحيى حول استنباط  
الفتنة في محله في العبارة شيء وهو عدم الاستحاضة القليلة دون المتوسط مع  
موجبه الوضوء فقط بالنظر في الغيرة والعدوان المراد ما يوجب الوضوء فقط في  
سائر الاحوال لا في بعضها والاكاث كثيرة واختار موجبه فقط بالنظر في الغيرة  
العشاء وحديث بان مراد المصنف دفع اعتراض الشهيد عليها والله اعلم والمستحب  
للتوافق ناقض اما غيره فلا والحكم في التبعين موافق لما في المنهى وبه وكوه  
الفتنة وثلاثة اول الشهيدين وثلاثة الشيخ والمع ويع وغيرهم وفي كونه وبه وط  
المنهى وك نقل اجماع في الحكمين في حكم المصاحف غيره وفي فت والفتنة في  
الدلائل نقل في الثاني اعني عدم النقض في غير المصاحف السيد فيها بعد اجماع  
ان المصاحف للتناقض وان لم ينقض بنفسه لكنه نقض بمصاحبه لا يقال ان الا  
طلاق لا ينصرف الى الاجزاء الصغيرة من الغائط لا نقول بظاهر الروايات كلام  
الاصحاب ان التناقض بطبيعة البول والغائط فلا او كثر اكل اكلهم بجمعا ستر حكم  
وفي اجار الاستبراء ما في كفاية ونقص المصاحف من سلة الكفاية في مثل جت القرع  
اذا خرج مطلقا من الوضوء وشملها موثقة النسخة وما غير المصاحف فالروايات  
الكثرة الدالة على الخصص الروايات تخصص المصاحف وما رواه ابن ابي فضيل عن  
القمر في الرجل يخرج منه مثل جت القرع قال عليه الوضوء فيقول اما على الفتنة او  
الاكثار والاستصحاب قال الغاضل او ان يخرج منه مثل جت القرع وفيه تأمل هذا  
ولقد روى اصل وجهه وكان الحكم على جده الله ولا يجب بغيرها كالمذي والفتنة  
اجماعا فيها نقله في كونه والمنهى الفتنة وفيه يرفخص المذي وفيه يرفخص



وفي الذي جعل معروف من ذهب لا يحجب وفي الدخيرة عدم نقضه شيئا وانما في  
 الذي بعد ذلك هو ما خلاصة التوافق وليس الذي منها والروايات الواردة  
 بخصوص الذي كصحة الشحام وصحة ابن زيغ وصحة ابن سنان وصحة ابن مسلم  
 وصحة ابن ابي عمير وموت ابن عمارة وغيرهم وخالف بذلك الا سكا في فرع  
 ان الخارج عقب الشهوة ناقض دون غيره وظهير بطلان الوضوء مما خرج عن الشهوة  
 ويكون خارجا عن المعهود المعاد لكثرة واحتمال الاستمرار استحبابا وانما لا ين  
 الجند صحة ابن يقطين وموت ابن الكاهل وفيه اية بطلان هذا الفصل بين  
 الخارج بشهوة وغيره وهذه لا تكافي تلك لشبهتها ومخالفة العامة وشبهة العمل  
 بمضمونها مضافا الى ان الذي يتأهل من الشهوة وفي الروايات تصريح بعدم التقي  
 مع الكثرة كحديث بلوغ الفخذ وحديث بلوغ السوف والحكم ظاهر واقا التي قلبي  
 اصحابنا من يقول بنينا فضية ولما خالف فيه ابو حنيفة وغيرهما حمل الخلاف بين  
 الاصحاب ستة احدها الذي وقدر حكمه ثانيا في العلم والمعرفة عدم انقضائه  
 وخالف فيها ابن الجند ثانيا لثبوت العتمة والمعرفة لثبوت النقص المعروف ان العتمة  
 لا تنقض وخالف ابن الجند بغير رابعها الدم الخارج من السيلين اذا شك في  
 خلوه من النجاسة وخالف فيه ابن الجند اربعة خاتمة الحق والخالف فيها ابن الجند  
 وهذه الخمسة لم يفسر على مخالف فيها سواء الا ما مر من ظاهري في الذي سألوا  
 من الفرج باطنا ذهب لبل الصدف والمذكور من ان ذاك باطن فرجه ودخول من  
 باطن فرج الغير في عياضه كانه بالاول وفي ادخاله داخل وانما في ذلك الحليل  
 وان الجند على ان التوافق من باطن فرج نفسه وظهوره في غير محل الا وحرم ما في  
 جماعة من الفقهاء اجماع الشيعة على حصر التوافق الموجبة للوضوء فقط بالستر  
 السابقة كلام المصنف في الغيبة عقب حصر التوافق ولا يوجب هذه الطهارة بعض  
 الوضوء في شيء مما ذكرناه سواء كان خارجا من احد السيلين كالذي والودي  
 انحصار والدود الخاليين من نجاسة او ما عداها من البدن كالتي ودم الفصد  
 الرغاف او لو يكن خارجا من البدن كلس المريرة او الفرج او الغيبة في الصلوة او كحل  
 من الحنجور وما ماست النار بدليل اجماع الامامية الى ان قال وكان الاصل برائة  
 الدم وتغلبها يحتاج الى دليل واعتماد المخالف على العباس اخبارا واحد ولو  
 رواه الجند بها انتهى وفي نقل اجماع على عدم ناقضه للدود الخارج من احد  
 السيلين الخالي من النجاسة والحصى والدم غير الدماء الثلاثة والذي والودي ظاهر

ابنه وما يخرج من غير السيلين كالقي والرعاف والنفث وما شبهها  
 الغيبة سواء في الصلوة وغيرها واكل ما ماست النار واكل لحم الحنجر ودم  
 الششاء ومباشرة من حمار وغيرهن بشهوة او غير شهوة باليد وغير هاتين  
 نقل المخالف بذلك كله من العامة وفي المصنف ما يخرج من السيلين من غير  
 البول والغائط والريح والمخ والدماء الثلاثة لا تنقض الطهارة سواء كان  
 ظاهرا كالدم او داخرا كالدم وكذا لو استدخل دواء كالحصنة وغيرها ان  
 يستصحبها من التوافق فيكون الحكم له ووافق مالك اصحابنا في الدود و  
 الحصى والدم ثم ثبت الخالي الى ابي حنيفة والشافعي وجماعة من العامة وقال  
 فيهم لا يوجب الوضوء وحده في شيء مما ذكرناه ثم ذكر خلاف المخالفين  
 ونقل اتفاق العلماء على عدم ناقضه الذي والودي والفرقة والقي وانشاد  
 الشعر وكلام الغشي والكذب البغية والعدن وذكر عدم نقض ما يخرج من اليد  
 من دم او قيح او نجاسة او رطوبة او صديد والردة واكل ما ماست النار ولحم  
 الابل ومن المريرة فرجها ونبك الخلاف في ذلك كله الى العامة وفي الغيبة  
 البهم والي ابن الجند من اصحابنا وقال لمس الشعر عندنا لا يوجب الوضوء وفي كونه  
 نقل اجماع على القبول وكثر وعلم ما يخرج من غير السيلين كالدم والبصاق  
 والرعاف وغير ذلك والذي والودي واكل ما ماست النار واكل لحم الحنجر ودم  
 البصاق ودم وجو الوضوء لغز السنة المعلومة اجماع البول والغائط والريح والدماء  
 الثلاثة والنجس من مذي او ذي ودم غير الثلاثة او رطوبة او دود او حصى  
 تنطق عند علمائنا ونقله في الذي والودي والدم غير الثلاثة والقي والنجاسة و  
 تعليم الضمير وحلق البول ليس المريرة واكل ما ماست النار والخارج من السيلين مع  
 عدم مخالفة المخالفين في ذلك بل ما وجد من المخالف منها في السنة التي عندنا ما  
 وما وجد من المخالف من المخالفين في السنة البصاق والقي واكل ما ماست النار  
 ومن المريرة واكل لحم الحنجر والردة والودي بالذال الملهمة والمخالف في الاول  
 حنيفة وابن الجند في الثاني الحسن البصري وابنا عمار في الثالث الشافعي وابنا عمار  
 والراجح احد قولنا الشافعي والنجاس من ذهب يوجب طهارة والسادس من  
 اكثرهم وحصر خلاف العامة في الدلائل بهذه قال والى الامور التي وردت في  
 الا حادوث ولا تعرف قائلها اقول سألنا ما يخرج من السيلين ولم يصاحب  
 النجاسة من حصى ودم او غيرهما سوى الدماء المعلومة ابو حنيفة والشافعي على  
 النقص بغير ثابتهما ما يخرج من غير السيلين من دم الفصد والرعاف وقيح وصد

والذي يخرج من السيلين كالقي والرعاف والنفث وما شبهها  
 والغيبة سواء في الصلوة وغيرها واكل ما ماست النار واكل لحم الحنجر ودم  
 الششاء ومباشرة من حمار وغيرهن بشهوة او غير شهوة باليد وغير هاتين  
 نقل المخالف بذلك كله من العامة وفي المصنف ما يخرج من السيلين من غير  
 البول والغائط والريح والمخ والدماء الثلاثة لا تنقض الطهارة سواء كان  
 ظاهرا كالدم او داخرا كالدم وكذا لو استدخل دواء كالحصنة وغيرها ان  
 يستصحبها من التوافق فيكون الحكم له ووافق مالك اصحابنا في الدود و  
 الحصى والدم ثم ثبت الخالي الى ابي حنيفة والشافعي وجماعة من العامة وقال  
 فيهم لا يوجب الوضوء وحده في شيء مما ذكرناه ثم ذكر خلاف المخالفين  
 ونقل اتفاق العلماء على عدم ناقضه الذي والودي والفرقة والقي وانشاد  
 الشعر وكلام الغشي والكذب البغية والعدن وذكر عدم نقض ما يخرج من اليد  
 من دم او قيح او نجاسة او رطوبة او صديد والردة واكل ما ماست النار ولحم  
 الابل ومن المريرة فرجها ونبك الخلاف في ذلك كله الى العامة وفي الغيبة  
 البهم والي ابن الجند من اصحابنا وقال لمس الشعر عندنا لا يوجب الوضوء وفي كونه  
 نقل اجماع على القبول وكثر وعلم ما يخرج من غير السيلين كالدم والبصاق  
 والرعاف وغير ذلك والذي والودي واكل ما ماست النار واكل لحم الحنجر ودم  
 البصاق ودم وجو الوضوء لغز السنة المعلومة اجماع البول والغائط والريح والدماء  
 الثلاثة والنجس من مذي او ذي ودم غير الثلاثة او رطوبة او دود او حصى  
 تنطق عند علمائنا ونقله في الذي والودي والدم غير الثلاثة والقي والنجاسة و  
 تعليم الضمير وحلق البول ليس المريرة واكل ما ماست النار والخارج من السيلين مع  
 عدم مخالفة المخالفين في ذلك بل ما وجد من المخالف منها في السنة التي عندنا ما  
 وما وجد من المخالف من المخالفين في السنة البصاق والقي واكل ما ماست النار  
 ومن المريرة واكل لحم الحنجر والردة والودي بالذال الملهمة والمخالف في الاول  
 حنيفة وابن الجند في الثاني الحسن البصري وابنا عمار في الثالث الشافعي وابنا عمار  
 والراجح احد قولنا الشافعي والنجاس من ذهب يوجب طهارة والسادس من  
 اكثرهم وحصر خلاف العامة في الدلائل بهذه قال والى الامور التي وردت في  
 الا حادوث ولا تعرف قائلها اقول سألنا ما يخرج من السيلين ولم يصاحب  
 النجاسة من حصى ودم او غيرهما سوى الدماء المعلومة ابو حنيفة والشافعي على  
 النقص بغير ثابتهما ما يخرج من غير السيلين من دم الفصد والرعاف وقيح وصد







الغتم أو التجرأ و اجزاء احد هما دون الآخر والاول معلوم البطان والثاني  
باطل بالاضافة فبين الثالث فلا يبقى الا الوجوب الاخر فائدة اذ مع مشابهة  
لا يكون مجزأ ولو اني بعينه اجزأ فيكون وجوده كعدمه وتوضيحه ان الواجب اما  
حتى او من قبلي وغيره والكل مفقود وهذا الوجهان ذكرهما الفاضل  
المجيب والطب فيها وحاصلها ما ذكرنا والفاضل يشرح الكتاب اجزاء واختار  
عدم الوجوب مع الجناية وفيه ما فيه ثلثها الاصل ومقتضاه عدم التكليف با  
الزائد وعدم لزوم تعيين احد هما بخصوصه في الاجزاء عن الآخر وابعينا ان  
مدلول الروايات المرجح للعسل باستباحة جميعها وقد حصل خامسها الروايات  
وهي عديدة وقد تلونا لك شطرا منها في بحث تدخل المندوبات اقول البحث  
عن نقص هذه الأدلة وتضعيفها كما لا يشك في فائدة لظهور ما فيها من اعتبارها  
في الروايات فانها حجة ظاهرية فيها فاقطعوا والدلالة على الشبهة والاجزاء  
يعسل الجناية دون غيره بحكم انتهى فان انقص الوضوء فاشكال ينشأ من ان  
عن الاجزاء ليس الا نقصه عن غسل الجناية وبما الوضوء يساويه ولعمري ما دل  
على ان الخاص اذا اؤتمنت واستل جاز دخولها في الصلوة ولا من ذلك  
لم يكن واجبا كما تقدم نقره ومقتضى الظرف الاخر من الاشكال مع ذلك كله  
اذ لا وجه للباقيات مع ان الوضوء لا يجمع الجناية والعمومات مخصوص بعدم  
المانع والملازمة الأخيرة مردودة بادن تمام هذا وتفصيل المقام ان غسل  
الجناية لو جامع جزء من الواجبات فاما ان يخص هو دون الغير وقد تقدم ما  
يبدل على اجزائه من الاجتماعات ونقص الروايات وان خص جزءه فانظر في مقامين  
احدهما ان انه هل يرتفع ما خصه من الحدث او لا بل يقع لغواظ الغيرة والمنتهى  
الثاني ان اجزائه مما نوى وان البحث في اجزائه عن الجناية ويولوج من السرائر  
الثاني حيث قال واذا اجتمعت اغلنا مع غسل الجناية كان الحكم له والنتيجة  
تم قال اذا اجتمع عليها حبس وجنايته وجب غسل الجناية دون غسل الجفص  
وكيف كان فظاهره ما قلنا وان امكن تنزيل كلامه في شرح الفاضل بعد ان نقل  
حجة الفاضل المجتنب على اجزاء غسل الجفص بانه واجب ولا فائدة له في اجزاء  
اجاب باختار عدم الرجوع وهو ظم في ان النوى شبه الجفص فخطا لا ارادها ويولوج  
الذكرة التردد في خصوص الارث وعدم ثنائهما على القول بانه مؤثر في رخص الجناية  
لو نواه هل يرتفع حدث الجناية او لا لم يند لك ثلاثة اقوال احدها عدم الارثاع  
مطلقا ذهب لغيره التراز ثانيا انما لا يرتفع مع عدم الوضوء ويجعل رافعا منه

علاوة

على ذلك في بركوه والغير والمنتهى وفي الاجزأ من فتن في ذلك من الوضوء  
انتهى وبقي الخبر على مذاق والده وبناء المسئلة على الفرق بين تقديم  
وعدمه من حيث على ان غير غسل الجناية لا يجزئ عن الوضوء اما على القول بان  
الاجزاء صار حال الغسل المجزأ حال الغسل المتأخر للوضوء ومنه الاشكال  
والتوقف لكن في الخبرين في المسئلة على غير قول السيد وقربا لا شك في ان  
الرفع يجرى بالغسل ولانه لا حاجة فيه الى الوضوء ذهب لغيره في المع ومال  
المير السيد حيث قال الفرق بين غسل الجناية وغيره في الاكفاء بحكمه و  
تبعه في ذلك جمهور المتأخرين كالفاضل المحقق وصاحب المذرك والدلائل  
والنسخة وغيرهم قد مر ان طم الأدلة معهم هذا كله ان نوى حدثا متعينا اما  
لو نوى الحدث المطلق في الخبر والمنتهى ما وانه لينة خصوص الجناية في اجزاء  
الغسل الواحد عن قيد الاعمال والوضوء ولو يقع في ذلك في كونه  
في الوجه الصحيح على تعيين غسل الجناية في نوى الاغتسال مطاحيل رفع  
الحدث وعدم انتهى ولو نوى الاغتسال فلا يثبت في الاجزاء وفي غير الوجه  
الاجزاء وفي النسخة انه اظهر ولم ينقل ذلك خلافا ولو نوى الاغتسال في  
ولم يترك الحدث فانظر الاجزاء اليه وزيان قلت عبارة به عليه او على العموم في  
من ينسب الحدث المطلق واستظهر اجزائه في النسخة ايضاً ولو ينقل خلافا وان الاجزاء  
ايضا وبني الاستباحة اخرى اشكالاً قال المجتنب المراد ان عدم الاجزاء بالنية  
البراقى اشكالاً لا يكون الاجزاء اقوى كابدل عليه في العبارة حيث استعمل  
البراقى بغيره جزماً الا ما في اجزائه اشكال استوى طفاه ومقتضاه الانتقال الى  
يجزئ بغيره جازماً الا ما في اجزائه اشكال استوى طفاه ومقتضاه الانتقال الى  
ما يكون جازماً الا ما في اجزائه اشكال استوى طفاه ومقتضاه الانتقال الى  
طائفة لا يحصل ارضاها الا حيث نص الغسل الى الاقوى في الجناية وانصرف  
البرزخ لا مرجع ومقتضى الظرف الاخر عدم ان الاعمال بالنيات ولكل امر ما  
نوى وقد نوى الا حيث فصل له حيث شققت على رفع الاقوى حكمه برفعه  
لعمري ما دل على الاستباحة بالغسل وحده اوسع الوضوء ونقل عن بعضهم ان قوة  
الاشكال هنا التكافؤ الا ان اولى او قوة الاجزاء بخلاف المسئلة المتقدمة فالعدم  
فيها اقوى ولا يخفى ضعفه وتفصيل المسئلة ان النوى اذا رفع حدث الجناية او غيره  
الغير من غير ما عدا النوى او التكون بخلافه او بغير رفع حدث الجناية وغيره ومصر  
رفع الحدث مع عدم التخصيص او بترك التخصيص وبني الفرق بالغسل وعلى العموم  
فانما ان نوى احتيا العبادة او لا على تقدير نية الغير باقيا اما ان نوى بالو  
اولا وكذا لو نوى رفع مطلق الحدث او القرب فاما مع الوضوء او لا فالأصل عليه

غسل



ما يسلم من الشبهة من غير رفع الأحداث بالنفسها وحده الجنبات مع التكو  
 عن غيره وفي البوائق أشكال والحق عدم الفرق بين بينة مخصوص الجنبات  
 وبينها مع غيرها وبينها عن غيرها خصوصاً أصله وبينه رفع الحدث من بينة الزم  
 اخوه واكتفاء بردون الوضوء وتعيين حد معين مع سلبه لا خلاف من  
 أشكال ولعل بطلان العمل لا يخفى من قوة وفاعلاً للفاضل نعم لو قلنا بعد ذلك  
 غير غسل الجنبات عند جعله حدثاً فخرج الحدث الجنب مثلما يقع الوطني وتبقى  
 الجنبات هذه كلها إذا جامعها الأحداث الموجبة للجنبات أمّا الواجبة بدونها  
 فبما انشأها عن غير غسل واحد ولا حاجة إلى التبدل في الحدث صحة  
 التداخل وفقاً للتحقق والعين ومنها وسائر المتأخرين إلى أن المختار في النظر  
 لزوم بينة وضع الاستبابة في فضاء الحدث الجنبات لا صل بقاء غسل الذممة عدم  
 الفراغ المتيقن والمتيقن من الروايات أجزاء الغسل مع بينة الاستبابة لا يصلح  
 بالصواب ويجب التمسك بجميع استبابة الوضوء والغسل قال في المنه والاحتياط  
 من الأحداث الموجبة للنظر بين لا عز وهو مذهب علمائنا اجمع وفي الدلائل  
 الأجماع على ما في الكتاب وفي كونه غير أن ثواب الوضوء والغسل في حق  
 التيمم وهو معتد مثل ما ذكرنا والتسليم فيه بعد ذلك أن التيمم بدو الوضوء  
 والغسل واستبابة الغسل استبابة له على ما يقتضيه نظم البدلية مما كان سبباً  
 لكلهما فلا بد فيه من يمين وما كان سبباً لواحد كالجنبات الجزء من واحد كل  
 ذلك لنظم البدلية ومحموم المزلة والاشارة في الغاية وفي المقام كلام عجب فيجمل  
 بحول الشبهة وكل أسباب الغسل أسباب الوضوء ففي نهاية الشبهة ومبسوطه  
 والمنتهى وثلاثة أول الشبهة وعبر عن تسليم ما يوجب طهارة في ثلاثة  
 اضرب ما يوجب الوضوء فقط وهو السنة المعلوم وما يوجب الغسل فقط وهو  
 الجنبات والموت وما يوجبها معاً وهو أربعة الحصى والنفاس والاستحاضة إلى  
 المستحاضة وعموماً وجوب الوضوء وقضية غسل الذممة وخصوصاً روايات وفي ذلك  
 وظن الفقهاء أن هذه الأسباب تتألف من أسبابها عن أحداث وأنها طهارة بغير  
 عليها الصلوة لذكرها في تصانيف مناصات الطهارة وعدة ما قدمنا منها ونظم  
 الغيبة الأجماع على بطلان الصلوة عليها فكل ما دل على أن الطهارة بشرط الصلوة  
 أو الطواف مثلاً من روايات وإجماعات أو روايات دال على شرط هذه الأعمال  
 فما ذكره السند من أنه لو بقيت على ما مضى من غسل المس في شيء من  
 العبادات لا يعرف وجهه كمن وفي الروايات أنه ما بقيت عن أن غسل المس الغسل  
 الجنبات واستلوه لا يخفى وفي بعضها أنه طهارة بقاء في ما ورد في فترة الرضا

على بعض الروايات  
 هذه الجنبات كلها  
 من العبادات  
 ما يوجب الوضوء

إذا غسلك

إذا اغتسلت من غسل المس فتوضأ ثم اغتسل كغسلك من الجنابة فإن  
 الغسل مذكرة بعد ما صليت فغسل وأعد صلاتك وأيضاً فغسلت طلباً ليعين  
 الفراغ بعد تعيين الشغل فغسل بذلك إلى الجنابة فإن عليها كافي عن غسله  
 فنهائنا في الله مرادهم وأدعى عليه كونه أجماع أهل البيت وفي المع والمنه  
 ثبات كونه ولعل وبه والدلائل في ذلك الذممة والغيبة والجوار والسرور وفيه وكذا  
 وبه نقل الأجماع وفي الأما إلى أنه من دين الأمارة وبه نقل وكذا في ذلك  
 نقل الشبهة في عدم الذممة ونقله عن الشيخ في وفي المنه لا يستحب الوضوء نا  
 خلافاً للشيخ انتهى والفاضل المحقق أسنده إلى الأصحاب في ذكر عبارة المنه في  
 الدلائل وأما عند استحباب الوضوء مع غسل الجنابة فالظاهر أنه أصح وما ذكره  
 الشيخ فلو بلا لرواية الحصري فغير صحيح في أنه مذهب انتهى وفي شرح الفاضل  
 أن نظم الشيخ في المصباح ومختصره وعمل يوم وليلة ونحو الوضوء معتد قال ولعله لم يرد  
 انتهى أقول الروايات في عدم وجوب الوضوء تبلغ حد التواتر وقد مر من الأجماعات  
 ما يفيد عن الدليل بل الظاهر من صوابها من جهة الشبهة وأما الذممة فلم  
 رواية الحصري عن أبيه في الخب في الماء القليل أنه ذكر في الجواب بضعه  
 ابن مسير عن الظاهر في الرجل ينهي إلى الماء القليل أنه ذكر في الجواب بضعه  
 وسواء وضوء وغسل وهذان وإن افترقا الوجوب لكن جعلهما متعينين وأما قرب فيه  
 الذممة قول لأرباب من جعل الشبهة عند المعارضة أقرب إلى الروايات الواردة في  
 العلاج على أن حمل الذممة بخلاف الشبهة بل ما يقرب من الأجماع ولا بعد تأويل  
 الأولى على إرادة صورة الوضوء من الغسل والثانية بلوح منها ذلك والمعروف  
 بين العامة إجماعاً بالوضوء وهو قوي عن داود وإليه في الشافعي في أحد  
 قوليه وإن وافقتنا في القول الآخر وغسل الأموات كان عن فرضه وبه أنه  
 بطل الوضوء مع الغسل كما عليه كبر المخير وهو ظن المعظم نعم في المنفعة وكلام ابن  
 التبراج وتوضأ الميت وذكر كيفية وضوء الصلوة وهو وإن أذن بجموده بالإجماع  
 إلا أن خلطه مع الميتات وعبرها بصنع الدلالة وفي شرح الوجوه أن طهارة  
 إجماعاً وفي الدلائل وكذا في الذممة وبغيره من أن نظم إلى الصالح إجماعاً في الزم  
 بعد أن عد الوضوء ما صار من الميتات قال على ما قال إجماعاً إلى أن قال في  
 من قال بوجوبه وهو الصحيح جازت به أخبار من جعلها جميعاً مستأنفة ولا يرد عليه  
 سكت إجماعاً في جماعة وفي الاستصحاب عند باب في تقديم الوضوء على غسل الميت وأورد  
 الروايات التي دللت على دخولها في الكيفية ثم أورد ما هو خالف عن ذكره فقال هذه لا  
 شأن في الأول كونهما جنبتين على معلومية دخول الوضوء في الكيفية وأما عمارة الظاهر  
 إلى أن قال فاقام ما روي من أن غسل الميت كغسل الجنابة فيفاد ضرورة ما روي من

ثبات











والفاضل المحيى وصاحب الدلائل استشكلوا في المرتبة واوردوا على المنهى ذكر  
 في حكمهم بالعنونه واحتمل المحيى وجوب الغسل بمقدار ما يمكن وقرب في الدلائل  
 اقول والعمل على ما يستحق ظاهرا وباطنا والله اعلم تأييدا لوجه من المذكور  
 تماثل البول والماء والدم من الدود والمحى وعينها لم يجب فيها استحباب  
 وكذا لو دخل شئنا صلا وحضه وعوضها ما لم يحصل نجاسة كما في المنهى والمغ  
 والتحرير والدلائل مخالفة الشافعي في احد قوله قال لعدم انفصاله من وطون  
 غاليا وهو باطل فيمنه على باطل تأييدا لوجه من المذكور في وجوب الغسل بمقدار ما يمكن وقرب في الدلائل  
 لم يجب شئ غسل النجاسة كما في المنهى وبه ذكره والمغ ولعل الخالف بعض العائنة  
 والبعض لا يجب دخول المرتبة اصحها في وجهها كما في الحرير وبه والمنهى ونقل عن  
 بعض الخنفية قول بوجوبه حاشتها من ذالك لا يجب عليه الا غسل موضع البول لا  
 غير كما في المنهى والحرير وبه وفي الاول نقل الاجماع وربما قال بعض العامة  
 بوجوبه ذلك وهو سبب تعرضهم لهذا الفرع سادسها لو علمت البتة وصول  
 البول الى مدخل الذكر ومخرج الولد وجب غسل ما ظهر عند الجلوس على القدمين  
 ذكر ذلك في الدلائل وكري وفيه تأمل والمحى واجب ذلك على البتة والمذاهب  
 على ما يستحق ظاهرا وباطنا والله اعلم وفي العامة المتعد كن ذلك اي يجب غسله  
 بالماء خاصة حكمه بذلك في حقه وفاقا للمحقق في ثلاثة اقسام اول الشبهة في  
 حقه والموجز وبشره والسرار وط والمشتعلة والوسيلة وعجزهن وفي شرح لقائل  
 وكرة والمغ وحسن وكري والغبرة والمناجح والاشياء نقل الاجماع في ذلك  
 وفي الحاشية العلية على الاقضية المتعد لا يظهره الا الماء عند تاويله في المنهى  
 نقل الخلاف عن العامة والاصل في ذلك ان المطر هو الماء ولم ينقص اجزاء  
 الاجزاء الا مع عدم التعك والاراد بالمتعد جوان الحوائث وان لم يبلغ الاية كما في  
 ثلاثة الشهود الثلاثة وكرة وشرح الموجز وشرح الفاضل والحاشية العلية على  
 الاقضية وبه واستظهره في الذخيرة وفي عن بعد ذكر التعك وتبصرة تعدل الحوائث  
 نقل الاجماع وفيه كره نقل تردد الشافعي فيما يتجاوز الحوائث ولم يصل الى الاية و  
 ظاهرا ان اعتبار الحوائث اجماعي وفيه شرح المتقدم في اجماع المذكورة على اعتبار  
 تعدل الخرج لقلت البناء على التجاوز العادي هذا يحصل كلامه في اخبار خلاف ما في  
 كره وفيه كره الدلائل قريبا الرجوع الى المعروف في تجاوزها حيث يخرج عن اسم الا  
 استحباب لم يخرج الماء وبالله المتقاة بين ضمنه فيمنه من ذكر التعك عن الخرج كراهية  
 المغ وكري ونقل الاجماع فيهن ومثلن المنهى والحرير وبه وطوبى والنافع والسرار

والغبرة وفيه نس والبيان والارشاد والمتن اعتبار التعك من دون تقييدا  
 وكثرة مرادهم والظن من معن هذه العبارات ما فهمه الشهيد وعجزه من اعتبار  
 تعدل الحوائث اذ اسم الخرج اذا اطلق لا يقتضي زيادة المدام في تحقيق التعك وعك  
 الخرج لكن كراهية ان الحكم بذلك يقتضي زيادة المدام في تحقيق التعك وعك  
 وهو مناف لاطلاق الاختيار بل لعادة المسلمين بل ما دل ان الناس كانوا  
 يستنجون بالاجزاء حتى جاء الحكم بالماء وبعد اختصاص ذلك ببعض الافراد  
 القطار الامروا وسع من ذلك فلا بعد تنزل عبارات المعظم على ذلك وهو  
 تنزل قريب بوجه استثنائهم خصوصا فيناحش فيمسلة ماء الاستحباب وبالله  
 على هذا واضح لان المستثنى ما يستحب استحبابا وما تجاوز الغادة لا يستحب استحبابا  
 لو قيل انما استثنى امكن الاستدلال عليه بعد ما تجل من الاجماع بالحدث التو  
 بكى احكام ثلاثة اجزاء اذ لم يتجاوز الحائل لكتنا يجب عن مائة الشافعي الى الذين  
 من تجاوز الحائل هو التجاوز على غير حرجي لعادة وكنت كان فالأحوط مراعات  
 ما في الذخيرة وعجزها والقوى على الشافعي والله اعلم حتى ينزل العين والشر  
 كما في حقه والمشتعلة والوسيلة والمغ وبع والسرار وشرح الموجز والبيان  
 وفي نهاية الشيخ والمغ والنافع ولت ومن اعتبار التقاد والمراد به ما تقدم كما في  
 تبصرة عن عبارة المغ وكري حيث قرر هذا مرة وبهذا اخرى وعلى كمال فان قيل  
 بهذه الغاية هو المشهور بين اصحاب بل في نقل الاجماع ان الحد التقاد و  
 كذا في شرح الاكرد بطل قال وكان دليل التقاد الاجماع بظهر ذلك من تنبع كل ما  
 ونسبة الذخيرة الى الشيخ وجاعلة وفي ان المحقق وجمع من اصحاب وقال في حقه  
 لا دليل على وجوب ان الزايل بل على عدم الاستحباب ولا اجماع على انه لا يلزم بل  
 ان يقال انما يظهر بل يعني عنه وهو خلاف كره والمغ والمنهى وفي الذخيرة  
 لم ينطع على رغبة فيها هذا التعك بل بعد حصول ازالة الزايل كما في اخبار من سائر الكلف  
 ازالة العين يستدعي دليلا وهو لم يحصل ازالة الزايل كما في اخبار من سائر الكلف  
 بل كذا ان لا يتفق فكيف يمكن ان الناس هو ما تأمل وما عاده على الاصل هذا وحمل  
 سلاذ غاية العمل حصول الضرر وعجز عن حيلة السرار والمغ ولت والذخيرة انما يخلف  
 باختلاف للماء حرارة وبرودة ولزوجة وشوكة واختلاف الاقضية واختلاف الخراج  
 الحائل خشونة ونعومة اقول قول سلاذ منه على ان الضرر اعادة تعكس النفس على  
 مع الاخذ بالمتكامل فيشرح الفاضل وعند انهم لم ينجسوا حيث نازعوا سلاذ

ان الذخيرة في حقه  
 انما هو على ما في  
 من سائر الكلف  
 من سائر الكلف  
 من سائر الكلف



لظهور ان مراده ان علامته زوال النجاسة عن الموضع هو زوال ما كان به  
 لزوجها وهو واضح انتهى اقول وكيف كان في الموضع هو زوال ما كان به  
 ابن النجاسة على الموضع وعجزها من تحديق الاستحباب بالانتقاء والاثارة الواحدة  
 عالمة بالمثل لا زوال الا بالماء كما انتقاه في ذلك والنجاسة في البنية الكونية  
 ثم في الذخيرة امة ما يتخلل على المحل عند النشوب والمسح والظواهر مراده ذلك و  
 قبل المراد به اللون ونسبة الرقوص ولك ذلك والنجاسة وشرح الفاضل الى  
 القيل وذكر ان سلك ان اللون عمن لا يمان محل بجوهه وليس سلك النجاسة  
 فيجاء بالمراد بالماء ولا يلزم مثل ذلك في الراية لا يتأخذ يحصل بتكثف الهواء  
 فلا يستلزم وجود العين واعترضوا عليه ان لا يلزم من استعداده النجاسة بغير  
 ان يكون بالنجاسة اذ في المحل كفاية ودعوى عدم انتقال الاغراض من موضع  
 في بقاء الراية في المحل كفاية في الغرض وايضا تقطع بقاء الراية في الماء في  
 المجاورة للنجاسة لا نجاسة واعتذر بالعفو وعليه ان لا ينال في العفو عن اللون  
 في النجاسة وانظر وفي حديث اصعبه يثنى ذلك على ذلك في الملامكن للبعد  
 الفرق اجاب في الدلائل بان اللون المعفو عنه ما يتغير بالزوال لا سلك والاستحباب  
 ليس من هذا القبيل انتهى اقول قد يفتن في بعض النماذج الحاصل من شرب بعض  
 دونه فلا تكون النجاسة بطهيرة وقبل ايضاً هو الرسم الدال على النجاسة ولعل المراد  
 به اللون فيرجع الى اللون والاعزاء فيرجع الى الاول نقل هذا القول في الذخيرة ومن  
 يظهر من الاقضية تنزيهه على اللون وقبل ايضاً الراية وعليه لا يرد على زوال النجاسة  
 القيد وقبل ايضاً ان الرطوبة المتخلطة بعد قطع الجرم نسبة في الدلائل الى القيل وزنه  
 هو زوال الفاضل المحي من ان الرطوبة من العين وقبل ان النجاسة الكهبة الباقية بعد  
 العين فتكون شارة الى تعدد الغسل نفس شرح الفاضل الى بعض المنسقين لربك  
 اقول وتفسيره بالاولى والله اعلم ولا عجرة بالولادة كناية السراير وبع والمعة ثلاثة  
 الشهيد وبه القدر والمنتهى شرح الموجز وعجز من بل هو ظم الاصحاب حيث عولوا الى  
 استبعاد على الانتقاء والراية لا متناهية وكذا من يحول على زوال الاثر بعد ازالة الراية  
 بروية كانه من هذا اصحاب لا يعلم من مخالفاً في النجاسة الكونية والدلائل نقل  
 الاجماع عن الشهيد في عدم لزوم ازالة الراية في كمال النجاسة الكونية والدلائل نقل  
 الشهيد امة استشكل بان وجوب الراية بنفسه رفع احداً وصاف للماء فيجب واجاب  
 بالعفو عن الراية قال المحقق في الدلائل نظر انتهى قالوا واجاب اخرى بان الراية مكان  
 محلها الماء بغيره كما ان الماء والنجاسة فلا جرح فيها قال المحقق وصاحب كذا هذا ابو

الدستور

انتهى اقول بل لا جود ان يقال بان وجود الراية في الماء غير مجاوره  
 والنجاسة غير مضمرة ايضاً نعم لو استندت الى اصابة النجاسة الماء لفقت بغير  
 وعلى هذا التفصيل في الدلائل وفي النجاسة المبسرة فيشرح المحقق لا غير  
 بالراية قال لكن يستلزم من ذلك ما اذا كان محل الراية هو الماء لكونه قد  
 تغير بالنجاسة انتهى اقول فيه ما من ان التفصيل قائم في وجود الراية  
 وقال المحقق لو شك في ان الراية في الماء او غيرها فالعفو جاز انتهى اقول  
 وعلى ما ذكرنا لو شك في ان الراية من جواردة البدن والنجاسة او مباشرة النجاسة  
 حكم بالقطايرة ايضاً كانه الدلائل والسند في عدم اعتبار الراية بعد الجماعات  
 الروايات الدالة على ان الغاية التقابل ما دل على ان الواجب الاستحباب هو  
 ازالة ما على موضع النجاسة بغيره بحول الله واستنادك الى المصنف  
 فيه وفي غير المتعد بحري ثلاثة اجزاء كما في رواية الشيخ وثلاثة المحققين  
 الشهيد والغنية والشرار وانتصار السيد وحله وغيره وفي الغنية وفي المع  
 والدلائل وفي شرح الفاضل وفي الانتصار دعوى الاجماع وفي الذخيرة الظ  
 انه لجامعي وفي المنقح نسبة الى اهل العلم الا من شذ كقطا وكيف كان فاجزاء الاجزاء  
 الجملة اجماعاً منصوص بعد نصيحي معنونه في المضامين المؤثرة بحول الله تعالى  
 البحث في العدد والنجاسة والكهبة وشبهها من خرق وخشب جلد كانه شتر وعمة  
 اول الشهيدين وثلاثة الشيخ وثلاثة المحققين والشرار والموجز وشرح الجعفر  
 ومصالح السيد وغيره وفي جملة السيد والشيخ ذكر الاجزاء فقط وكان مراده ما  
 ذكرناه في باقية كنهها من اجزاء غير الاجزاء في الغنية نقل الاجماع وفي النهاية  
 انقول اكثر اهل العلم وفي شرح الموجز نقل الشرة وفي الذخيرة مذها الشيخ وجهه  
 المشاخرين وفي كونه حكم بذلك ونقل خلافة عن داود وزفر من العامة وفي نقل  
 الخلف الا عن سلاسل وكيف كان فالحكم معروف بين الاصحاب نعم خالف فيه سلاسل  
 قال لا يجزى الاستحباب الا ما اصله لا رضى وفسر في البيان والقبلة مراده بالارض  
 بناتها وحكاما يندب ذلك خروجا عن خلافه وعن ابن الجندب انه قال فان لم يحضر الاجزاء  
 تمتع بالكرسف او ما قام مقامه ثم قال ولا اعتناء بالسطابة بالاجزاء والخريف الا اذا  
 البس لمننا اقول بانها لا بد انتهى ولكن هو الاول لنا بعد الاجماع ما دل على ان الار  
 بعد قضاء الحاجات الاستحباب وهو طلب موضع النجوة والالت ما عليه باي وجه كان  
 في الصحاح النجوة ما يخرج من البطن واستحباب موضع النجوة غسله وفي صحيح  
 واستحب غسل موضع النجوة او مسحة ومنه الاستحباب اية ازالة ما يخرج من النجوة

النجاسة في الماء



او مستحضر ومنه الاستحشاء اعني ازالة ما يخرج من البقو اما ما في الغاوص من  
ان الخوض ما يخرج من البطن من روج او غائط واستحشاء اغتسل بالماء منه او  
تمسح بالبحر فيه خلط ما في الفم على راي بعضهم بالفتة وذلك من عادته  
ولما داروي عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا مضى احدكم حاجة فليس بثلثة اشجار او ثلثة  
اعواد او ثلثة حبثات من تراب هكذا نقل فشرح الفاضل وفي كوفي والمنهني  
الهم بالاسطاة بدل التمسح وباق الحديث وقول ابي جعفر في صحيحه  
كان الحسين بن علي عليها السلام يتمسح من الغائط بالكرسف والاشجار  
ينقل وقول القصة في حسنة جميل بل صححه كان الناس يستنجون بالكرسف  
والاشجار ثم احدث الوضوء ومن غفر ذراره قال كان يستنجي من البول ثلاث  
مرات ومن الغائط بالماء والحرق والحرق وما تضمن تحديق الاستحشاء بالبحر  
كحسنة ابن المغيرة وموثق بنون بن يعقوب وغيرهما فلا يبيح في المسئلة كلام  
وليس للحجاء شواصل شغل الذمة وبقاء حكم المحل على حاله والروايات  
المتفرقة للاخبار الشاكرة عن غيرها في مقام البيان وجميع ذلك لا يجد انما هو  
فقد فصلها ما من الأدلة وما الروايات فتجوز على الغالب من احوال الناس  
فان وجد ان الاشجار ليس كوجدان غيره مع ان الاخبار النادرة والاجتماعات  
موضع التعويل على هذا الظهور والله اعلم من يلبس للعين ولا يجيب ازالة الارث كما يبيح  
حسنة وثلثة اشجار الشهيد والمع ويع وط وظم السراش وشرح الوجوه في المع نقل الاجماع  
في ذلك في حق وهو وجلي الشيخ والسيد اعتبار انتفاء كل الروايات والمراد في الجمع  
ذلك لتصل انتفاء بازاله العين كما ينظر عليه في كوفي والنفرة والتدخين بعد ذلك كله  
ان نزال الارث في الاشجار منعذ او متعذر الماء افضل كافي اربعة وكوفي وظلم المع  
وغيره وفي الغيبة وشرح الفاضل والمنهني اهل العلم ولا نقل الاجماع فيه وقد دل  
عليه بعد ذلك صححة ابن الحكم عن القصة بامعش الا يضار ان الله قد احسن التعليل  
فما ان تصنعون قالوا يستنجي بالماء وعن عاصم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستنجي بالماء عن ارض  
كان النبي صلى الله عليه وسلم يخل بخلاص فاجل لراذله فيسجى بالماء وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قد نزل في اهل بيته من رجال يجيئون ان يتطهروا ولا يتم كافوا يستنجون بالماء وفي رواية  
الحسن بن راشد عن ابي بصير عن القصة بالاستحشاء بالماء البارد بقطع البواسير صححه  
زاره عن الباقر عليه السلام من الاستحشاء ثلاث اشجار والاشجار في اقل الواجب واد  
الحسن وصالح لادلائل سؤال الاصل ان كيف يحكم بنديا جدي فزوي لواجب الحرق  
اعتد زابا لاس برجان الفرد العين منها فيكون واجبا عندنا عندنا فيقول  
الوجوب على الذب وخالف في اجزاء الماء عطا في عمره عبدنا سعيد بن ابي جعفر

بالنساء وسعد بن ابي وقاص ابن الزبير فانكروا الاستحشاء بالماء ونقل عن  
البصري انه كان لا يستنجي بالماء وحكي عن قوم من الزيدية والفاطمية انه لا يجوز  
الاستحشاء بالاشجار مع وجود الماء كما ان الجمع بينهما في المعنى افضل كما في الكتب  
وغيره وفيه من المنهني وكوفي والمع والغيبة نقل الاجماع فيه وظم الاجماع في  
الروايات استحشاء الجمع مع التمسح وعد من يقول القصة في مرفوع احمد بن محمد بن  
السنة في الاستحشاء ثلثة اشجارا يكره ويتبع بالماء بل ط في غير المعنى واجماع  
الغيبة وفي المنهني ولا يظن بذلك ايضا ثم يلح من استنادهم الى المبالغة في  
التطهير فدل بالجمع في التمسح وغيره ويدل عليه كلام المع وروى الجوهري عن علي بن  
كثير بن عمرو بن ابي رافع اليوم تطلون لطلطا بغير الماء بالاشجار وغيره في  
الثلثة فيجزي ثلث صحاح ثلثة جهات من حجر واحد عن ثلث الاشجار  
كافي سنة وثلثة الشهيد والفتة والوجوه والمناجج وحاشية علي وشهره  
الجوهري وظم الذخيرة والاشارة والجامع والمهذب وعليه العبد وابن الزبير  
وفي حق وحاشية الاستحشاء نقل الشهادة وفي ثلثة المعنى والسراش وشرح  
المع وشرحهما وط والدلائل وشرح الفاضل والروعي وجعل السيد وشرح  
المع وكوفي وعلم المختار بالجهات وقال ابي الهيثم وفي نهاية الشيخ وخلافه  
والغيبة ان الحد انتفاء والثلثة سنة وفي الغيبة وفي الاجماع في ذلك وهو  
محمل كراهة السنة الواجبة في مقابل الغرض ولا زيادة الذب وان كان بالاشجار  
حجر الاولين مساو ان ذهاب جهات الثلاث للاشجار الثلاثة فيصير انتفاء وكان المراد  
اشجار ثلاث مستحجج كافي في ذلك اضرب ثلثة اسواط اي ثلاث ضربات بوسيط ولا ضا  
انفصلت اجزاء واي عاقل يعرف بين اجزاء الحجر منفصلة ومنفصلة وكان الحجر الواحد  
والجهات الثلاث يجزي ثلثة اشخاص كل شخص عن حجر وهذا نصاري ما كلفه  
في لف واضاف في كراهية البر وانما بعد التطهير يجزي وفي المنهني ولا تروى مع جائط او  
لثوب ثلاث مستحجج اجز وفي كراهية استدلال ابي بصير بان النبي صلى الله عليه وسلم قال فليس بثلثة اشجار او  
في الروي على الوجه الاول او ثلثا بالرفق بين اضربه ثلثة اسواط واضرب ثلثة اسواط  
تحن منه من القبل الاول انني قلت وتبين ان كان لهذا خصوصية في الدعوى دون ما يخرج  
مع اثره كما كان السراش اذ اذناه بالاضرب وهو من غير المساوات واجاب عن حصول  
بان ان اراد حصول انتفاء الشراعي فعليه مع وان اراد غيره فلا اثر عن استبعاد الفرق  
بين المنفصلة وغيرهما بان استحشاء مجموع وعن اخراة الثلاثة دون الواحد بانهم لو  
ضلوا واقفوا الامر فحصل الامثال دون الواحد واجاب الذخيرة والدلائل عن الرواية  
بالضيق قلت والوجه الذي ارفع بغيره والحق بناء على اعتبار تعدد المسح اعتبار تعدد  
المسح لقوله لا يستنجي احدكم دون ثلثة اشجار وقول ابي جعفر في صحيحه ذراره غيرك

التاوسه  
كورة



من الاستحسان ثلاثة اجزاء ويستعمل في اقل الواجب بقوله ثم في صحة زواره ثم في  
 في اثر الغائط ثلاثة اجزاء مضافا الى اصل بقائه المحل على ما كان وان يبين كحل  
 يستدعي فراغا كذلك ولا اقل من الشك نعم لفاصل ان يقول ان كثيرا من الاستحسان  
 فيها مظهر الاجزاء والخزق من الاستحسان فيها مجرد النقاء فبجعل عليها كما فصل عن المخذ  
 والشح وابن حمزة واللع في لف فتكون هذه الروايات ارشادية وعملية على الغالب  
 واجماع الغيرة على ان الثالث ستر يوجب ذلك ففصل هذه اقسامه الدب  
 او على بيان المراد الغالب ان بعض ما من الاجزاء والاصول في ذلك  
 واعرض الحق واللع رحمهما الله على هذه الاجزاء بعضها اجزاء العدم من جنس الجا  
 فلو اردت لزوم العدم لزم من الجنس الثاني بطر الجواز الحزن وغيره فافهم  
 والجواب ان جعل بيان الجنس على الغالب والندب والمثال لا ينصف حل العدم  
 ذلك هذا وقد ظهر من عبارة المتأخرات مورد الخلاف غير النكاح والتوب وعو  
 ان ينجس القطع باجزاء المنفعة الطويلة من جهة هذا الثلاثة انتهى قلت هو  
 بعيد مع الخروج عن العادة على ان الامر مشكل بعد البناء على التعدد ويجري  
 التوزيع على اجزاء المحل اي يجري ثلاث اجزاء موزعة بان يخصص كل جزء ثلاثة  
 محل التوزيع ولا يجوز ان يخصص واحد منها على تمام المحل كما في اربعة وط وكري  
 المع والدلائل والحاشية العلية وكه اللوح وفي الدخلة امر المعروف ففهم  
 صفا وفي ظن منع ذلك وامر بجعل مزار كل حجر على تمام المحل وفي الحاشية العلية  
 احد القولين في المسئلة وكذلك الحاشية البشيرة في المنفعة من التوزيع الى بعض  
 القضاة وكما كان فالظن ثبوت القائل من الاما مبر ونقل في الدخلة عن بعض  
 الاصحاب فظن من عد منع التوزيع قوله الاما مبر ونزل كلام المتأخر على اربعة  
 من العاقر وفي كره والحاشية العلية ان الحوط على التوزيع لظن الجواز في بعض  
 وكذا المبلغ في التظهير وفي المفضل وفي بر حسن وفي التمر وتقول بعضهم ان تلحق  
 فتكون بمنزلة صفة ولا يكون تكملا لصفة للفرق بينهما وقريب من هذا في المنفعة وكما كان  
 فالذي يفتي في النظر من التوزيع ولزوم الامر ان لا يرفع اجزاء على خلافه ثم انظر  
 الاثر لا يكون الشك في غيره واستصحاب الحاشية قائم غير ان فم العظم دخول فرد التوزيع  
 هذا الاثر يوجب الدخول ولو ثبت ان جماع فيها لكان هو الاول في امر الاجزاء  
 تمام المحل ان يضع الحجر على مقدم الصخرة البشيرة في محل ظاهر يعرف الحاشية فيفسح بها الى  
 مؤخر البشيرة ويدخل الى الصخرة البشيرة من مؤخرها الى مقدمها ويرفع الى الوضع  
 الذي بدأ منه ويضع الثاني على مقدم الصخرة البشيرة وتبطل بذلك وتبطل الثالث  
 الصخرة معا والوسط هكذا في غير كرى امر حسن وعلى هذا شرط الوضع في مكان

وكرة

بارة لو وضع على الحاشية لا يفي منها شيئا ويشترها فتعين ح الماء ثم لو وضع في محل  
 ظاهر فاذا انتهى الى الحاشية اذا لم يجر قبله لا يملكه برفع كل جزء منه جزءا من الحاشية ولو  
 امره من غير اذلة لنقل الحاشية من موضع الى اخر فتعين الماء ولو امره ولو نقله فاف  
 الاثر اذ لا تان الا ففصل على الحجر خصه وتكليفه اذ اذلة يخصص بابا لخصه ويجعل على  
 لان الجزء الثاني من المحل يلقى ما يتحقق من الحجر الاستحسان من الغرض يجوز وفيه ما  
 كره والبيان وعن ابن الجبلة انه جعل حجر الصخرة وحجر اللبنة في الحجر انتهى القول في  
 جميع ذلك اشكال اذا شرط هذا الوضع لا يعلم من الاجزاء ان العرب ابن هذه الامور  
 سيما ان التكليف مضاف لما يتنفسه هو الاجزاء بالاجزاء فان العرب ابن هذه الامور  
 فالحق ان اللان لم يفسر الا وضع الحجر وامره على المحل كمكان والله اعلم وان لم يبق بالثلاثة  
 وجعل لوانه كما في كره وكذا القضاة وفيه به والمتأخر والمع وكري والدلائل وشرح القاض  
 وشرح المؤخر في الدخلة وانظر امه اجزاء اصل في ذلك بعد الاجزاء ما دل على  
 التقاء من الروايات ولتوقف بعض الاستحسان الواجب على ذلك وكان المظن من الجنس  
 بما على ما استدل من الامور في حيل زالة والامر في غاية الظهور وسجل لور فلو فاف  
 الاربعة استحب الحجر كالفن والمع والمؤخر وكري والبيان وط ودان في ذلك القاض  
 شرحه السيد فهدا كره وصاحب الدخلة والدلائل ويشتر كوالدفة الاجزاء من الاصحاب  
 والاصل بعدنا وبالفعل وانه ستر بها في دليله ما روي عن الشيخ قال من استعمل فلو  
 فان فعل فدا حسن ومن لا فلا يخرج رواه الشيخ بسند فيه ضعف عن علي عن رسول الله  
 امر طال اذا استباحكم فلو لم يبق الا اذا لم يجد الماء والضعف في محل في اذلة السن وفي  
 المع ان الرواية من المشاهير في الدلائل والاف في الاستناد الى حذر زواره اجمحه بانه  
 ابن هاشم عن ابي جعفر قال ان الله عز وجل لو لم يكن ولا يرفع الا في الحلق وحشر الشجر  
 تعني بدونها وجعل الا كمال كما في المنفعة والغير والارشاد وثلاثة الحق وحشر الشجر  
 والمؤخر وشهر والتلوي وط المنفعة وعليه ثاب في الدخلة والكتابة ونقل الشهرة عليه  
 حاشية وصاحبة الالف وصاحب الدلائل فيها وفي الدخلة والكتابة ونقل الشهرة عليه  
 وفي الدلائل عن المع نقل الاجماع ونقله اخذ من نسخة في اذلة ودوا لك من العاقر  
 قال في الاحتجاج لنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية في اذلة ودوا لك من العاقر  
 فتكون عبارة مؤخره بنقل الاجماع وان صاحب الدلائل عن ما نقله في اذلة ودوا لك من العاقر  
 فصا والوسيلة والمقصد الجامع وصاحب الشيخ وط الغيرة على لزوم الا كمال ونسب  
 السر الى المنفعة وفي الروض الاظم الشيخ في المناهج الى الشيخين وقال البرق كوالدفة  
 والمناهج وشرح الارشاد السيد والارشاد في الكاشية في اذلة ودوا لك من العاقر  
 وفي خلاف الشيخ ونهاية ان المحل التقاء والثلاث سنة وفي ط استعمال الثلاثة عاقر  
 وفي جعل السيد المستوفى في الاجزاء الثلاثة وفي النزهة جعل الشيخ ذكر جنس القطر عاقر الماء  
 من غير تعرض للعد ونقل في الغيرة الاجماع ان الثالث سنة وقريب من اجماع الخلاف ونقل المتأخر

محل



و لم يوج شأ حجة القائلين بوجوب ثلث الأصل على نحو ما ذكرنا وما روي عن النبي  
إذا قلت الحجة فاصح ثلاث سميات وما رواه سلمان قال هذا ما روي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من ثلاث أحجار وما رواه ابن المنذر وعنه أنه قال لا يستحي أحدكم من  
ثلاث أحجار وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا مضى أحدكم حاجة فليبع بثلاثة أحجار أو  
ثلاثة أعواد أو ثلاثة جبات من ثياب وما رواه ذو الفقار عن أبي جعفر ثم يبرئك  
من الاستحياء ثلاث أحجار والأجزاء يستعمل في أقل الواجب وفي صحيح زرارة عن أبي  
جعفر ثم جرت السنة في أثر الغائط بثلاثة أحجار وأورد عليه أنه لو أريد بالثلاث الواجب  
لكان جنس الأحجار واجبا وهو خلاف التحقيق واجبت جعل الجنس مثالا لا مطلقا  
أن العد ذلك احتج الآخرون بصدق الاستحياء مع التقاء بالأقل فحصل الاشتغال  
دل على أن هذا الاستحياء التقاء وفي موثقة يونس بن يعقوب عن القمي أنه قيل ذكره في  
الغائط المجرى ذلك من الاحتياط والقوى العلى على الأول والقوة ولعله كان الشك في الظاهر  
لأن الأصل بقاء النجاسة وظن الاحتياط على أن الثلث مستبرج حتى والغرض مقابل  
للتأويل بأن المراد بالسنة ما يقابل الغرض وإن احتل خلاف ذلك بان برادان المحل  
يظهر بالقل ولكن الأعمام واجب بعدا ونزول عبارة ط عليه قريب كذا جعل رادة إلى  
استحباب هذا مظهر عند المتأخرين حيث اختلفوا في تعيين مذهبهم ولما اختلفوا في  
المشهور ولا يجرى المستعمل بحيث أنه مستعمل ظاهر كان أو كما في طبعه والتابع وثبت  
الشيء والوسيلة والمذهب والجماع والأصابع حيث اعتبر في عدم الاستعمال وكذا لم  
يجهل وقبل بعدم ما نصته الاستعمال بحيث هو استعمال وإنما المراد على عدم النجاسة  
فلو استحي غيره بالجزء الثاني والثالث المستعملين بعد ذوال النجاسة بالقل لم يكن ما  
كان في كره والموجز وشهره وصي وشيخ المع والمخاضين العلقين وما لا يبرئك والذليل  
وفي المع ونهاية الأحكام أيضا تلك الآثار لا تفصل فيما على نحو ما في السابق وفي حجة أول  
الشهيد بن المهدي والأرشاد والغريب وط وغيرهن إلا فصلا على شرائط الظاهرة ويروج  
منها عدم ما نصته الاستعمال لعدم الدورية مع شرائط قاضي بعدم كونه منها عديم  
حجة الأولين بعد الأصل مرجعة أحد ابن محمد عن القمي في نفيد الأحجار بأنها أنكار قال  
في الدلائل رأيا للذليل رأيا بالأبكار الظاهرة وحجة الآخرين صدق اسم الاستحياء  
وتحقق حد التقاء وصدق اسم الأول والآخر وصدق ما ذكر على اعتبار ط الأحجار والآخر  
مرسلة بخلافه لا شرة غير قابل للعلل هذا هو الأقوى في النظر وفي الدلائل وشرح الفاضل  
وك احتل تزييل قول الأولين على الآخر في الغالب المستعمل النجاسة وهو غير بعيد هذا  
كله في الاستعمال ولا يقتضي كافي الكثرة لغيره مما ذكر في الحكم السابق وما لا يذكر  
على الوجوه كجلى السيد والشيخ فذا اطلق فيها الأحجار ونحوها في المنق والآخر والذليل  
الغنية وشرح الفاضل نقل الأجماع في ذلك والأصل فيه بعد الأصل والاحتياط على رتبة

الأبكار والظن فيكون الاستحباب شرائط طهارة الحجر لا باعتبار اللون بل في تنهيا  
للموسم بحجر طاهر أو كذا حتى جفت محله ثم إلى الحجر جاف ومعه لم يجرى وربما يظهر من  
عبارة بعض المتأخرين أن المانع أن اللون والمخبر خلا هذا والبحث في توسيع  
وعلمه إنما هو لغير المستعمل ولعله استحياء آخر أو في ذلك الاستحياء على القول بعدم  
لزوم العدد ثم ما استعمل أحد جانبيه لم يمتنع منه بالآخر في استحياء آخر أو في ذلك بناء  
على أجزاء الجهات أو عدم اعتبار العدد الظاهر عند الجبر في المستعمل ولو كسر الحجر فخرج  
الظاهر وأنفع به الجزء فطحا على القول بالعد في المنق ويحمل على قول الشيخ عند الأجزاء  
محافظة على صورة العدد ولو علمه الجزء في استحياء ثمانية وأجزاء في الاستحياء أو الواحدة في  
من الشكال بناء على اعتبار العدد وظن كره عدم الأشكال فيه عند الكل ولو استحيا بالحق  
للمحجر سوى الماء كما في الروض والبيان وفي الموجز وشرح ابن حجران نجس بذلك  
الغائط فليس عليه سوى ثلاث أحجار مما عدا المختص ولا يدخل في العدد وإن نجس بغيرك  
الغائط الذي استحياه وجب الماء وفي المنق لو نجس بغير الغائط وجب الماء أما به فيحمل  
ذلك أيضا بخصوص نجاسة الحجر فيها ويحمل الكفاية بثلاثة أحجار غير أن اتحاد جنس النجاسة  
وفي برائت افتراضا ثانيا وهو الجدة بالأحجار في نجاسة الغائط وغيره قال في المحل  
متفق فلا يثبت نجاسة أخرى أو قل ولعل الأقرب ما في برغم ذلك بشرط أن لا يستعمل النجاسة  
غير النجاسة بالغائط بنجاسة الحجر للعوامات وإطلاق كلامه المقهارة مع أن الوجه المأخوذ  
من قوة الشك هذا إذا لم يكن في الحجر أجزاء نجاسة تنضاف إلى ما على التبر ما فيه  
الأقوى الثاني ولا ما يروى عن النجاسة ظاهر في غير القالع من الصقيل كالزجاج واللبور  
ونحوها وكذا الخواكيم ولا ما تثار في أجزاء كالأرباب كما في أربعة وشرح الموجز في الموجز  
وبع والمع وكفى وس والبيان اشتراط عدم الصقالة وفي الروض وعدم اللزوجة أيضا وفي  
شرح المع اشتراط القلع وفي نهاية الشيخ وجمل السيد والتابع والأرشاد وغيرهن إطلاق  
الأحجار ومراهم ذلك لأن الاستحياء أن لا ما على محل النجاسة ولا يحصل الأعم هذا وفي برويه  
الأحجار ومراهم ذلك لأن الاستحياء أن لا ما على محل النجاسة من محل إلى آخره ولا جزءه وفي كره وغيره  
وشرح الموجز وثبت بعده الماء أن نقل النجاسة من محل إلى آخره استنادا إلى الحديث السابق المتفق  
في الطلع الجزء على الأقوى وعن الشافعي القول بالآخر استنادا إلى الحديث السابق المتفق  
لثلاث جبات من ثياب أو المصطح على خلافه ولا الرطب كما في المنق وهو وكه وشرح  
المع وظن شرح الأولية واستند في المنق ومبررات الرطوبة تشر النجاسة فتفصل نجاسة الحجر  
وتشبه كلامه أنه لا يبرئ من الاستحياء على خلافه ولا الرطب كما في المنق وهو وكه وشرح  
كلامه الذي يفصل به النجاسة لا يابسا النجاسة واحتل في كرهى اشتراط الجفاف مستدركا  
الرطوبة لأن النجاسة تنقل ويدفع باتهام نجاسة المحل ولا ثما كلامه لا يقتضي تفصل  
قال في من ويشتبه في جواهر بعض الماء بنفسه بالاصابة ويمكن أن تظن أن الرطوبة إن بلغت  
الحد تنقل إلى المحل لم يجرى الرطب والآجزاء وهذا هو الذي قواه في حاشية الأولية

ستر



وجرم بالروث والعظم كما في حنف والشافعي والمالعي ومع الوجز وشعره ولعن وكري  
والبيان والغبرة والمنقى الحزير وغيره من نقل الاجتماع وظل الخلاف ذلك لغيره الخلا  
منه إلى أبي حنيفة ومالك ولم يفتيه إلى أحد من الشجرة واستعمل الأكره في كره للأصل  
وضعت الأضداد ولم يفرق بينهما ابن حمزة وفيه حظ ذكر العظم خاصة حاله بالقبول  
وفي كره قهر الاستحباب بالمطعميات قال والعظم بها وترك الروث وكما كان فلا يفتيه  
الشك في قهر الاستحباب بهما والأصل فيها بعد الاجتماعات قول الصمغ الثالث المراد  
سئل عن الاستحباب بالعظم والروث والبعر والعراة العظم والروث طعام الحيوان  
ان قال فلا يصلح ينه من ذلك وعنه من استحب برجميع أو عظم هزبري من يحمل  
وعنه من لا يستحب بالروث وكذا العظم فانه زاد انما نكح من الحيوان وعن الصمغ بنى  
الله من ان يستحب بالروث والرقم وروى ابن بابويه ان وقد ايجى جافا إلى رسول الله  
نقلا لورقنا فاعطاهم الروث والعظم ولذلك لا يفتيه الاستحباب بهما وزعموا لا يفتيه  
كل في المنقى والحزير وبه وثلاثة الشهد والمع وبه وغيره وفي الغبرة والمنقى وظل  
الروث ونقل الاجتماع منه والدليل بعد الاجتماع ما يقتضيه لعقل من حرمته هكذي  
الحزير مضافا إلى الحيوان المنع من العظم والروث مع الاستحباب إلى تمام الطعام الحيوان وعن الصمغ  
ان لا لعن أصابعي تحت أن خادمي يقول ما اشره صلاي ثم قال تدري لمرادك فقال  
لا فقال ان قوما كانوا على نهار ثار قد جعلوا من طعامهم شبرا سبابا كمن يجر  
فمر رجل فوجد امرأته أخذت سبكتة فنفى بها شيئا فقال انفق الله فقلت كأنك هكذا  
بالفقر أصا ما جرى الثار فان لا أخاف الفقر فاجرى شيئا ثار صفت ما كان عليه  
حبس عنهم بركة السماء فاحسبوا إلى الدنيا كانوا ينجون به صباهاهم فتموه بالوزن وشبه  
روايات واستلزم هشام عن صاحب طلع يكون على سطح الحنطة والشعر فيلوثون به ويصل  
عليه فغضب وقال لو كان علمته من أصحابنا لعنه وعنه من خبر عمر بن جميع دخل رسول الله  
على عائشة فواى كرهه كان يطهنا فاخذها واكلمها ثم قال لعلها آذتكم يوم ارم الله نعم  
عليك فانهما لم يفر من قوم فكانت تعود اليهم وزيارة الحسين ثم وفي كره وبه شرح الفاضل  
تعميم الغبرة في زيارة سائر الأئمة ثم وفي من اقتصر على ذكر الزبيرة الحسينية وفي الموضع اطلاق  
لفظ الزبيرة وكيف كان فالمدار على الاحترام ولذا اضاف في كره وبه ما كت عليه القرآن والعلو  
او اسماؤا الأئمة عليهم السلام وشملها شرح الفاضل وفي كره شيئا الحزير وفي  
الحزير ولا الحزير كجر ومنه والشك انك انما مستلزم لفتك الحزير وللعظيم اللذان عتلا و  
ولا احترام الحزير البدن او جزء الحيوان فلو استجابا كان في بهر الوجز والدليل وفيه شرح  
الموجز نقل الشجرة منه والحق ذلك على القول بعدم لزوم حبس الأجزاء كما هو الحق أيضا وقد  
لا حرمه لتمام الحيوان فيقول الاستحباب بعضه وروى عنه في به وكري ولا القديين والحواهر  
كل في به وكري وفي الأخير ولا احترام في القديين والحيوان الغبرة عندنا ويجوز لو استحب

بما

بما عزم به الاستحباب كما في المنقى وبه والحزير ولعن والجماع وثلاثة أول الشهدين  
ومن ذلك الوجز وشعره والجعفر وبه والحاشرين العائدين ومالك البرية المنافع ولعن  
والدلائل ونقل فيشرح الموجز عليه الشجرة وفي ط والشافعي والمالعي وبه والغبرة وظل  
البيش والنافع العدم وفي الغبرة الاجتماع عليه وفي ط الذبيرة الشجرة منه وفي حاشية  
الغبرة قوى احتلالا للشا وخطا المؤلفين السابقين فقال بصحة ذلك من الجاهل  
بالاحترام دون العالم في مثل ورق المصحف والزبيرة لأن العالم كالأصل يظهر بطلان  
وفي الروث والعظم حكم بالجواز من العالم والجاهل وفي شرح الفاضل احتل وجهارا  
وهو علم الأخير بما توفيه إليه الهبة كالعظم والروث دون غيره من الحزير فانه حرم  
الأولين صدق الاستحباب والعقار وعموم الأحجار الزبيرة والحزير الحزير كاستحباب  
الضريح والمكوب عليها مضافا إلى حصص الغبرة المطلوب وهي انتفاء حيز أهل العوا  
استحباب بقاء المحل على الجاسة وان توفيه الهبة بقية بالمشا الهبة عند من قرب الموت  
وهو الطهارة وهذا هو الحق في الاجتماع في الغبرة وللأستحباب مع الشك في قبول  
أدلة الأحجار ونحوها لذلك بل أظن فيها ما جعل استعمالها والناسط غير متفق وتبين  
بقية يتبين النزاع هذا والأول غير خال من القوة أيضا فليست بالاحتمال والخمسة الأحجار  
وبه ما وظل ولا بناء عليها نعم من بشر على التمسح بالحجر عند الاعتناء به دون التمسح  
على المعصية والتكاسل عن غيره فلا يبعد عدم تأثره الطهارة ولا يجرى الأحجار مع  
الغائط من غير ما يغيره من الجاسات نص على ذلك في كرى وحاشية الغبرة والموجز  
وشعره وهو الظن من به والمنقى بل ظ الكلى فحق الحكم على إزالة الغائط وهو ط الأحجار  
نعم يمكن ان يقال بعدم الاعتناء ببعض الأجزاء الدنوية الكثرة الخروج مع الغائط والبول  
اذ علم من الروايات ان الناس فيما سبق كانوا يكفون بالأحجار ولا يستنجون بالماء  
لكن الخروج عن الأصل بمثل هذا لا وجه له هذا كله في الغاسة المصاحبة وأما المصيبة  
الخارج فقدر من الغابة الاستحباب بالحق صرح في حاشية الغبرة في هذا المقام  
الماء لو أصابت المحل نجاسة خفيفة وهو كذا وفي اعتبار اتصال النجاسات وعدم اتصالها  
فاصله كرى وكوثر الأحجار ما سجد لا موحدا احتمال والحق في عدم هذا من حيث الأصل  
بقا حكم الجاسة محل الشك يرجع إلى الأصل والظن انه لا شك ويظهر المحل بعدة خلاء  
كل في المنقى وكري والمع والزهرة والحزير وغيره وفي الأربعة الأول الاستحباب في نقل  
لا يستحب لعظم ولا رقا نهما لا يظن ان اذ منوهان عنهما مطهر وفي المنقى المع نقل  
الجماع على المعونة بعد الأحجار وفي الطهارة نقل الخلاف عن الشافعي وأبي حنيفة  
اقتصر وظاهرهما عند الفقهاء قولوا وبه وانتفاء انتفاء وان الأحجار بدل الماء ان  
عامرة الناس في الأول كانوا يكفون وليل على ذلك واستحباب بقاء الجاسة ونزل  
أه حجة المطهر في الاستنجين بالماء فدل على ان غيرهم غير مطهرين وقد بنا قلنا



وجب على المخطئ ستر العورة اجماعا بل ضرورة وهي القبل والذراع فقط اجماعا  
 الغنبة وقت وفي السر اجماعا اهل البيت ومروهم بالقبل ما يقع الغنبة في  
 كائن على بعضهم وقلت عليه بعض الروايات تقول ابن ابراهيم من السرة الى  
 الركبة وايضا الصلاح منها الى نصف الساق ضعفت وبجملته البحث في جملتها  
 وهم استقبال القبلة واستدبارها مطم في الصحاري والبيانات كما يقتضيه  
 ثلاثة المحدث وخمس اول الشهدين والموجز وشعر واربع الشجر والسر والذراع  
 ثانيا في الشهدين والخاصيتين والحقن وبرجل السبد وغيرهن وفي الغنبة  
 نقل اجماع فيه وفي كره ولفظ وكري والجار وشرح الحرج والكنايه والذراع مثل  
 السرة من ذنبه في المع الى الثلاثة وابتاعهم وقيل بالكره مطم وذنبه في  
 بعض الاصحاب في شرح الفاضل نقل الكراهة مطم عن المنذر وقال اليه من عاقر  
 المتأخرين السبد هذا ذكره والكاشاني في معناه تجرد الارض بغير شجر وبظهر من  
 الفاضل الحرج اسان في ذخيرته وكفايته المبل اليه وفي شرح المقصود شرح الوجوه  
 هذا القول الى ابن الجند بقى ترك الاستقبال في الاستدبار وفي كره عن مابقي  
 مما في كره جث قال ابن الجند بفتح تحت القبلة وفي كره والنتي نقل الكراهة عن  
 النقوط مع الاستقبال في الصحراء من غير يقرض للبيان وعنه اخذ صاحب ذلك  
 وشملها صاحب من والتجربة غير انهما لم ينقل الحكم بخصوص القائط كالتأبين  
 فالمعروفين المتأخرين نقل كراهة استقبال المنقوط في الصحاري من غير يقرض للبيان  
 والبول عن ابن الجند وقيل بالتحريم في الصحاري والقنوات والكراهة في البيانات نقله  
 في كره عن سلال مع نقل عبارة الظاهرة في ذلك ونقله عنه ايضا الفاضل في شرحه على  
 وصاحب التجربة وفي كره نقل كراهة البيان عنه وان لم يقرض فيه وفي كره  
 بالكراهة في البيان يستدعي اقاخير الصحاري وكراهتها وفي المنهي نقل تحريم  
 عن سلال وسكت عن البيان وكيف كان فاتحه النقل هو الاول وقيل بالكراهة في  
 الصحاري والقنوات والاباح في غيرها وبظهر من ذلك نقله عن المنذر وفي الغنبة نقله  
 عنه من جملته هو الظاهر من كره والدلائل في المنهي والتحريم ونقل تحريم الصحاري  
 عند بلا يقرض للبيان وفي المع عنه تحريم الصحاري وكراهة البيان وفي كره نقل اختلافهم  
 النقل عن المنذر وذكر ان ما في من حمل كلام المنذر على تحريم الصحاري سمعتم عبارة  
 المنع هذه ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولكن يجلس على استقبال المشرق  
 او المغرب الى ان قال واذا دخل الاكثا دارا فدينها معتد للفاظ على استقبال  
 القبلة واستدبارها لغيره ذلك وانما يكره ذلك في الصحاري والمواضع التي يمكن  
 فيها الاخرات عن القبلة اقول انتم صغارته ما نسب اليه الا ولون سيما بعد ان علم

ابن الجند في كره وقال

ان ذكره في الاستقبال بعد المندوبات وغيرها وان القيد ما وجدنا محو في خلاف  
 الامر واليه في غير الغنبة فقد ظهر ان الاقوال اربعة التحريم مطم والكراهة مطم والتحريم  
 الصاري دون غيرها والكراهة فيها والاباح في غيرها وارجع الرابع الى ان  
 يتاويل قريب في به احتمال اخر وهو التحريم في الاستقبال مطم والاستدبار في خصوص  
 المنذر ومخاذهما الاستدبار عامة استقبال بيت المقدس لا يجزئ ضعف هذه خلاصة  
 اقوال اصحابنا واما العائنه فيمن يحرم مطم كالتوري وايضا جيفه واحد في احد  
 الروايتين ومكره مطم كعده ورابعه واد وعمر في الصحاري دون البيانات كاس  
 عباس وايضا المنذر وعمر مالك والشافعي وبين محرم الاستقبال دون الاستدبار  
 كاحد اخذ الروايتين هذا والمص من اقوالنا ما عليه مشهور لنا فوتره عبد الله  
 عن ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزة قال اذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا  
 تستدبرها ولا تستقبل الرجوع ولا تستدبرها وعن علي بن ابراهيم بن عبد الله  
 الكاظم في جوابه في جيفه من مشر وهو غلام ابن بضع الفرب يلد كره قال في  
 اجنب قبة المساجد وسطوط الانهار وساقط القمار ومنازل الزنا ولا تستقبل  
 القبلة فياخذ بالبول وارض ذريك وضع جث شئت وفي من فرقة محمد بن يحيى عن  
 ابي الحسن سئل ما اذا غافط قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الرجوع  
 ولا تستدبرها وفي ضاحي رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجهه عن الصفة ان قال اذا دخلت المخرج  
 فجنب القبلة وفي حديث اخر مني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلة بول او غافط  
 روى الجهم عن ابي ابيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا الى احدكم الغافط فلا يستقبل القبلة ولا  
 ظهره ولكن شرفا او غربا وعن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لمس احدكم على حاجته فلا يستقبل  
 القبلة ولا يستدبرها وروى عنه صلى الله عليه وسلم انما انالك مثل الولد اذا ذهب حذرك الى لغايط  
 فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بول ولا غافط واجتنب في المعبر بعد الروايات الجارية  
 والعائنه يتعظم شعار الله وكذا في كره وشرح الفاضل ولذا يجنب الاستقبال عند  
 وعند الحمام بل لعن فاعلمه قول فلا يسبق في الحكم شك بعد اجماع الروايات المتكثرة  
 القوي بعضها مع اجبارها بعل الاصحاب ولا لها بحكم اذ دلالة المنهي على التحريم لا ينبغي بل  
 بها وبغيره في كراهة كراهة كراهة عليها وخلص المندوبات والمكروهات مع الوا  
 والحرثات غير غير ثم سمع ذلك عند المعارضة فافاك والتجربة لا تعويل عليه غير الجهم  
 بالكراهة الاصل وعدم نهوض الكلاله وخلصها مع الوطائين والمكروهات في عدة روايات  
 وحسن محمد بن اسمعيل عن الرضا عن من قال خذ القبلة ثم ذكر ما عرف عنها اجلا  
 لها الرجم من موضع حجة بعضهم ولا يجزئ ما في الجمع مع عدم المعادلة والحرث في الصحاري  
 البيانات واليه على التحريم ما في على استثناء البيانات ورواية محمد بن اسمعيل ان دخل على

ابن الجند في كره وقال  
 ابن الجند في كره وقال  
 ابن الجند في كره وقال

ج



فوجد في منزل كذا مستقبل القبلة واعترض من علمه ان كان البناء لا يمنع المخرجات  
والى الوضع اما ضيق المكان او غيره اوان الدار مستقيمة ووضعها في السابق على  
هذا القول لا امام يخرج الى ان هذا الوضع يمكن ان يقول ربما اراد مبتدئ الكهنة  
على القبلة بناء على وجه يكون اخذوا الحديث الى جهتها ونجاها لراويها باعتبار وجهه لانه  
لا بد من وضع المذبح على جهة الشرق او الغرب او بلاد بناء بنية الكهنة الى غير ذلك  
الا انها وجوه بعدة والحق ان الرواية وان ذلك فلا تعادل الروايات بل ففهمنا  
ان الامام مستمر على فعل المكون وقد يقال بان الكراهية في البناء متغيرة فينبغي على  
القول الرابع والحق هو الاول لا لا يخفى ويحجبان بخلاف علمنا لما تقدم من ان  
يجب الاستقبال واجب الصحوة والبناء والنظر انهم الاستقبال ابتداء كل عزم واما  
فلم فعله نسبانا ثم ذكر وجب عليه العود الى المخرجات اكراما للقبلة وعلى القول يا  
ختمنا الحكم بالصحوة لا يلزم الاخران وهل لحق الوهاد والانهار وهوها بالبناء  
بالصحوة او لا قال في المنهى في اجماعنا الاول والثاني في قوله المخرجين في البناء  
علم الفرق بين ان يجلس قريبا من البناء او بعيدا عنه خلافا للشافعي ايضا والمدار في  
الاستقبال والاستدبار على العرف فراد الاستقبال بمقادير البدن والاستدبار كما  
اتخذت كل اتم في هذا المقام فينبط في الاستقبال والاستدبار كالمصير فباطل العرف  
والشع في نهايته وجله والحق في ثلاثة اقول الشهيد في اربعة ارباب زهره في غنية  
وسلار وغيرهم وظاهرهم ان الحالة على العرف وهو يفتق بما ذكرنا وفي شرح الفاضل في  
المع والخاصية التي في المدار على المقادير وعكسها وفي من ذلك ان الاستقبال على  
استقبال الصلوة وكذا الاستدبار وفي الخاصية العلمية ان المراد الاستقبال والاستدبار  
بالبدن قال ويوم بعضهم ان المدار على العورة وفي التعريف والسرار وطرحه الاستقبال  
والاستدبار بالفرج وربما قيل على ما هو الحق وفي المنفعة الاستقبال بالوجه وفي النجاسة  
وشرح الموجز حصة الخالف في ذلك الى الجمل وفي الدلائل الى التوجه الى القصور  
رب جند لك ان المتبادر من الاستقبال والاستدبار ما ذكرنا وفي شام للوهم اما ضابط  
نعمه اوراير عاصره عنده لا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها يقول ولا غلط ورواه  
الحاكم ايضا وقول الحاشي في جند ولا تستقبل القبلة بياض ولا بول وهذه الروايات  
لو كانت افادت اجزاء البول والغائط دون العورة ففي الرواية عن النبي لا يسوف  
ورويها في القبلة لعقل الفاضل في شرحه والاولى جملنا على الملازمة انما ذلك  
على ظاهرها كما على المعطوفان التعريف لغيره لا يستقبل بالخرق فلا والله اعلم في شرح  
الاعتناء عن بعض المحققين ان الاستقبال بالشيء مثلا الاستقبال صفة كانه ذهب يزيد  
ويغير تنبيل بعض كلمات الفهماء فمن وجب لحق حال الاستدبار بحال الخلق احتمال

الدلائل ورواه

الدلائل وقوله وفيك بعد عده محققا جمل اولي واحتمل في النجاسة ايضا ويلاحظ  
الميل السوي في كونه وفي وجوب ترك الاستقبال والاستدبارها بعضه في طهارة  
نظر ووجه النظر بان تاويل حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستقبال بالبول  
وراية يستقبل هذا يستعملها في اوله بان الاستقبال لم كان في حالة الشظية فكذا  
يقال على الجواز وقول القم في بعد كل بقعة الغائط بغير المنع انتهى مضمون كلامه  
اقول قصاري ما استدلل على المنع بالاصل اعني استحباب حرمة ما والاطلاق ورواية  
الحاشي اذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ومقبول في غير ذلك  
سئل عن الرجل يريد ان يستحي كيف يتعد فقال لا يتعد الغائط لكن العمل على ذلك  
مع عدم لزوم الغائط فهو كمن لم يمسح ان في قول الحاشي يقول ولا غلط وكذا على ان  
الباءث هو البول والتعوط مع ان دلالة الباطل لا يخفى ضعفها والاصل تركه بعد ذلك  
وضح العلامة الماتر والاحتياط لا ينبغي تركه واستقبال القائم والجالس واستدبارهما  
في المصلي والمستلمة بقرون فبينة المصلحة لا ينبغي اجزاء ذلك في الخارج كما في الحاشية  
العلمية والدلائل واما القادر فاستدلاله في حقيقته الاستقبال ومقابلته لا يتحقق عرفا  
الاحتياط البدن ولا يحصل ذلك في المصلي المستلقي وتوفي في ان الاستقبال في هذا  
العمل واجبة الوجه اقول وقول الشهيد في بعد وهو وفي الاحتياط ولا يجب للشرع  
والتعريف بل اللزوم الاخران كغيره اتفق كما هو الفهم مستلزم انه صاحب اكثر روايات الراجح  
فان لا يظهر منها شواهد في الاستقبال ومقابلته مضافا الى الاصل وحديث الحاشي على  
سند ولا سند صحيح في الدلائل اذ مثل هذه العبارة كثيرا في افعال افراد وشقار  
تروا عتق انتهى عن الاستقبال وسند الفقيه مضافا الى ان التشرع والتعريف لا يرد  
بهما التحقق وفي القرنين مساحته عظمه مضافا الى ان ذلك لا يخرج من فرع ضيق على ان  
وحدث ما بين المشرق والمغرب قبلة واد في قبلة المخير واللفظ لا ينصرف الى الفرد والظاهر  
مضافا الى ما قاله الدلائل انهما اريد بالتشريع والتعريف لموا جهة الاجزاء المشروعة  
الشعيرة والصيغة المربكة كذلك فلا يخرج عنها سوا الموا جهة فالوجه على قوله  
ما بين المشرق والمغرب قبلة انتهى وفي النجاسة نقل القول بالوجوب عن بعض المحققين  
واستدلالهم في كصاحب المدارك وهو الحق بعد عدم ظهور القائل وعدم ان طائفة من الدلائل  
الدليل ولو سلم في محل لا يمكن سوا الاستقبال او سنده شاع له في بعض الشيوخ في طهارة  
على ذلك وظاهره تعميم الحكم سواء وجد مكانا سواء اولا وهو مبطل ورواه في المع على  
ما اذا تدرى به وهو الحق في معنى القول بلزوم ان يقول في طهارة ويلوث نفسه  
للزوم المشقة ولو زاد الامر بين الاستقبال والاستدبار فاحتمل تقديم الاستدبار حكم  
في ذلك وباولوية الاستدبار وكذا باعتبار ان هناك الحرمة في الاستقبال الاستدبار  
مضافا الى ان القبلة محاذي للقبلة حين الاستقبال وحلقة الدبر مضافا الى ان حين







أو الاستحباب وهو غير المخرج وعند النظر إلى ما يخرج منه الله أوزنه الحلال  
الحرام نقل عنهم ثم وعند رؤية الماء يقول الجذ الذي جعل الماء طهورا  
ولم يجعل نجسا كما روي عنهم ثم وعند الاستواء جالس التوضا اللهم اذهب  
الغذاء والأذى واجعلني من المستطهرين وربما أراد الاستحباب ويكون ثابتا وعند  
استحباب ما روي عن الصم عن ابن المؤمنين ثم وهو اللهم حصن فؤدي وأعظم  
استعوري وحرسني على النار قال في الدلائل وفي بعض النسخ وحرصنا على النار  
وعند الفراغ يريد الفراغ من الاستحباب ويمكن ان يطبقوا عليه ما ذكرنا في دعاء التوضا  
من خروج الجذ ثين أو ما ورد في دعاء مع البطن ولعلنا نظم من كلام المحدث  
قال فاذا فرغ من طهر وقال وذكر الدعاء وهو الحمد لله إلى آخر ما سنده كرهه  
الشيخ مع البطن والاستحباب في البول كما في حشره وأربعة أول الشبهتين وثلاثة  
المحقق والمرج وغيرهن فلا يشبه استحباب الندب بين صاحبنا وفيه لفت والدلائل  
وشرح الفاضل وكذا الذخيرة نقل الشبهة فنقل المقام والشبهتين والفاضل المحدث  
وغيرهم القول بالموجب عن الاستحباب ونقل ابن ادریس عن بعض الأصحاب ومن  
الوجهين انهم ابتازهرة وجره وفي الغيبة نقل الأصحاب على الوجوه من الأصحاب والمحج  
ما عليه المشهور للأصل ولأن الظن من الروايات الواردة الأرشاد وكان الوجه ان اريد  
بما بعد فبعد وان اريد بعدم طهارة محل الخل أو به خلافه الأصحاب على انه لا يتبين الوجه  
وان اريد بوجوه الفصل مع خروج المشبه قبله فواتقها فيهم ولو نزل كلامهم على  
الخلاف اتبع الوجهون بطواهرا ثم اوردوا بقوله ثم ان احدكم يعذب في قبره فقال انه لم  
يكن يستبرأ عند بوله وظهوره كما واهم في الأرشاد وضعف الرواية مع إمكان قرينتها  
على من لا يبالى بمخرج المشبه بطل الاستحباب واليهما والاجماع ربما يدعى الندب فلا ينبغي  
في نقله على الوجوب وثوق بعد الضمير فيه كما في كرهه وكريه وس ولعل ستره ان يفسد  
طلب براءة المخرج من دبره البول وذلك لا يحصل على الوجه الذي لا بعد القبول  
وجدنا مجمعا من الناس يدعون قتل قطرة في أشاء المخرج فلا يخرج حتى يصب عليها  
بل ربما أحدث معاملة ذلك وفي الذخيرة ان مستند غير معلوم والراجح من غير  
عن الصم ثم وثوقه الصم عن أبي الحسن ان صاحب الماء حين انقطاع دبره البول  
قلت هذا غير ضاف لما ذكرنا والأمر في غاية الظهور والتحقق ثلاثا كما في كرهه وس  
وكرهه وبه وفي كرهه نقله سائر روافده صاحب المعاد أيضا وعن ابن الجندب فمحمول  
وكيف كان فبعد ما مر من انه من ذهب بعض الأصحاب جعلوا الاستحبابا رويها لأن  
ما أخذهم رواية لم يفرغ عليها وفي استحباب المخرج اتصال في التمايز ولو استظهره

بعض الاستحباب بالمشية جازية كره ولا بشرط المشية في الاستحباب وأخذوا بنظرها  
لا بأس به للرجل يريد أن الاستحباب مشية للرجل وقد استبرأ بالرجل في المكان  
والعزير وهو نظم كثر الشيخ والمحقق والشهيد والسرائر والغبية والموجز وغيرهم  
حيث قرئ الاستحباب بخفض بالرجال يجعل الخيط متعلقا بالعقب حك الفاضل  
المحدث بالاستحباب خصوصا وفيه خلافه إلى الضعف وفيه بدو المنهني بغيره من دون بيان  
كيفية استبرأ بها قال الفاضل في شرحه وينبغي ان يكون عرضا وابن الجندب اثبت لها  
النسخ وفي الروضة والذخيرة ان الاستحباب ثابت للذكر أجماعا والغبية جماعة للأنثى  
فتبرأ عرضا انتهى وعلى القول بالاستحباب قبل مجرى حكم المشبه فيها أولا فرب في  
شرح الفاضل المحدث وفيه من الثبوت والذي عليه العمل عدم تمسك الاستحباب بها الظهور  
الروايات كأقول الغيبة في الرجال والسترية إلى غيرهم على خلاف الأصل والقول بتد  
الاستحباب لها احتياط المخرج من وجهه بان يسمح بالصبر الواسط بقوة من المفعدة إلى  
أصل الغيبة ثلاثا ومنه إلى رأسه ثلاثا ونفثه ثلاثا وهي بعضها عبارة كرهها  
الشراح الفاضل بأرادة المحاجات الست قال ويكون الحاصل انهم ان يسمح بقوة من  
المفعدة إلى أصل الغيبة ثلاثا ويعبر الغيبة من أصله إلى طرفه ثلاثا عاصر مقارنا  
للتبرأ ويكون الحاصل لا يعبر بالجد ولا يجد بلا عسر فاجتمع ست محاجات ثلاثا منها  
غير قوي بين المفعدة وأصل الغيبة ثلاثا منها غير قوي مع جذب الغيبة بتمام  
وهو موافق لكلامه في سائر كرهه وان قال في العزير ثم ينفذ ثم يوافق قول الصدوق  
في الهداية مع ما صعد من عند المفعدة إلى الغيبة ثلاثا مرات ثم ينفذ ذكره ثلاث مرات  
ووافق كلام الشيخين وأبي زهره وجره وأدریس وسعيد انتهى أقول لا ينبغي ان يادكره  
خلاف ظم المتن لظهوره في التسع مضاعفا إلى الذي في المتن فهذا المقام والعزير بحث  
الفصل ثم من إلى رأسه ثلاثا ثم ينفذ ثلاثا ثم ينفذ على المسح من المفعدة إلى أصل  
الغيبة ثلاثا فوافق ما قبل الشرح لأن الأول هو الظاهر أكثر كبره هذا وكلام  
الغيبة ثلاثا فوافق ما قبل الشرح لأن الأول هو الظاهر أكثر كبره هذا وكلام  
تختلف هنا غاية الاختلاف فهم من حكم بالستر عمن المفعدة إلى أصل الغيبة تتر الغيبة  
ثلاثا ثلاثا كما في الهداية ونهاية الشيخ وظم مسو وبه والتأخر والسرائر وفي الذخيرة للمز  
بدل التبرأ في المع بعد ذكر عبارات منها عبارة ط قال وكلام الشيخ يبلغ في الاستظهار  
وعلى ذلك انهم بنو زهره وجره وسعيد كما نقل عنهم والذي قاله ابن زهره في الغيبة  
انه من الغيبة المسح من مخرج البول إلى رأسه ثلاثا مرات ثم ذكر أخطا أخرى ونقل  
الاجماع في الجمع وجهه شمل ما ذكر من كيفية الاستحباب وعبارته ظاهرة فيما نقل عنه  
منهم من يظهر من التسع كما يظهر من العزير والمنهني وعدد ويص ويص والموجز وجعلوا الثلاثة



هي الترتيب في البيان وس وشرح المع وضعت جعل الثلاث في الجذر بعد نقل هذه الرواية  
جمع بين القسامين بان الترتيب يستدعي لعصر في كوي بعد ذكر الاستواء ولكن با  
التع المشهور وهو مؤذن بان التسع قول مشهور كما ترون عبارة الذخيرة حيث  
وصف التسع بأنها مشهورة وقيلها في ك وفي بعضهم الى ط القول بالتسع قال  
في الذخيرة ونقل عنه ابي ط بعضنا فاضل المتأخرين يعني صاحب ك اعتبار المساج  
التسع المشهورة ولا يخفى عدم دلالتها عليها انتهى والذي في ط مسموع من المقصد الى اصل  
القصبة ثلاثا وسمي القصبة بتره ثلاثا والذي يظهر منه اعتبار التسع كما في منا  
ومنه من قال بالاربعة مسموع الى اصل القصبة مرتين او ثلاثا مسموع القصبة من اصل  
الى رأس الحشفة مرتين او ثلاثا ونقله الفاضل الهند عن المحدث ونقل عبارة المحدث  
على هذا النحو والذي في المغنعة يعطى الاخرى بالثلاث فان فيها المسموع الى اصل  
مرتين او ثلاثا وسمي القصبة مرة او مرتين او ثلاثا هكذا رايته في المغنعة ونقله  
في الذخيرة على هذا النحو وكان نسخته الفاضل كانت على نحو ما نقل ومنه ما رايته  
كما لم يزل على ما نقلنا وابن الجندب حيث اكتفى بتره القصبة من اصل الى طرف ثلاثا  
على ما نقل عنه كما لم يزل على ابن بابويه حيث اقتصر على مسموع ما تحت الكونيين ثلاثا  
وبلغ الثالث من المذهب ايضا فان في جندب القصبة اصله الى رأس الحشفة مرتين  
او ثلاثا وبعضها يعني الحشفة وهو قريب من المغنعة وقرب فحك والذخيرة ذلك على  
النحو الذي نقلناه عن المرتضى وابن الجندب وبلوغ من كره العشرة بعد ذكر التسع  
وعصر الحشفة هكذا في نسخته وكما كان كلامه الا صاحب مختلف كل الاختلاف الى ان  
جمع وكذا روي عنهم في بعض حصص ابن الجندب عن القم في الرجل يقول قال تيره  
ثلاثا ثم ان سأل حتى يبلغ الشاق فلا يزال وفيه دلالة على رأي السيدان في رجوع  
الى الذكر وان رجوع الى البول امكن ان يطابق على رأي التسع وبعد اعادة التسع من  
الرجوع الى البول من بوجهات الشارح الفاضل قال وان جعلنا اصل الذكر هذا  
بعض عند المفردة انطبق على رايته وان ارجعناه الى الذكر انتهى وفيه من بعد ما لا يخفى  
وفي مقبوله عبد الملك ابن عمر عن القم قال اذا بال خرط ما بين المقعدة والخصيتين  
ثلاثا مرات وعين ما بينهما ثم استخيا فان سألته بلغ الشاق فلا يزال وهذه  
ظاهرة في رأي علي ابن بابويه قال الشارح الفاضل هذا بناء على نحو ما بيننا الى  
المقعدة والخصيتين ويمكن عوده الى الخصيتين والكتابة عن الذكر فوافق ما نقلنا  
والنسخة طر في الاخرى اما ان يعود الى الرجل فمراد الذكر فبسرته في طريق الاثقال  
في ذكره او الى الذكر فبسرته على الاول فهو طر فوافقا قلنا انتهى مضمون اقول والحمد لله  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

اقول بعد هذا الخبر في  
الخصيتين من غير ان يذكر  
في بعض النسخ ان  
الخصيتين من غير ان يذكر  
في بعض النسخ ان  
الخصيتين من غير ان يذكر

في قول السيد وابن الجندب ان حمل الترتيب على التدب في الجذر بعد نقل هذه الرواية  
قال والحمد لله وجها الاول ان يكون المراد بالطرف في الموضعين الذكر وفي  
الحديث نقل الطريق وقسرا بالذكر واللسان ونقل الجوهري عن ابن الاعرابي  
قوله لا يدري اي طرفه اطول طرفاه لساو ذكره يكون اشارة الى عصر من  
المقعدة الى الذكر ونزول الذكر لكن لا يدل على ثلث الاخر ولا بعد ان يكون  
الثلث على المسموع بان لا بد بالاطراف فيما كانت تكون الخصيتين زان  
الى الذكر اي عصر من المقعدة الى رأس الذكر فدخل فيه عصران ويكون المراد با  
الاخر عصر رأس الذكر فدخل على العشرات الثلاث التي ذكرها الا صاحب الثالث  
ان مراد بالاول عصر الذكر وبالثاني عصر رأسه بضعف هذا والذي قبله ان الز  
هو الجذب بقوة لا مظهر العصر فلا يثبت عصر رأس الذكر مع انه لا يظهر من سائر الجذا  
هذا العصر في رواية ابن الكا في بعض اصل ذكره الى ذكره وروي عن بعض مشايخ  
ان مراد ذكره بضم الدال وسكون الكاف وقسره بالطرف وهو يجعله لان الذكر على  
عن الجذب مولا لا يملك وشكال في الرواية بعد الماد وان لا فائدة فيه مد فعيان  
بالاستبراء رفع قومه خروج قبا بالبول او الماد وضع حصو الحديث وان بقيت الحاشية  
الحديث وقيل ان الرواية عالم بحال الاستبراء وعمل المحل ولم يعلم حال العدم و  
صفي ما فيه انتهى مضمون هذا وقد علمت اختلاف الاخبار والعلاج فيها اصحابا  
قال صاحب الدلائل من العمل بالجمع واخرا في انواع التسع دلت عليها الروايات  
وتفاوتت الفضل بتفاوت الالبسة في الاستظهار اقول ويمكن ان يقال بان الار  
ليس ان طلب برائة الجري من ثياب البول وهذا قد يتوقف على التسع او اكثر منها  
من يتعقد بولر وقد يحصل بحد الحكة بعد الفراغ سيما الحكة الغيرة وقد يحصل  
التدبير في ذلك فتكون المذلة امثلة لذكره كما يفرص ان نظم الفقهاء في  
ان الاستبراء عبارة عن امر محل وافعال مشبهة وقد ثبت على حصول حكم فلا  
يجري الا بعد ثبوت حصول الاضالة العدم والمقدار المتيقن من الاذلة وكلام الفقهاء  
هو التسع والباقي محل شك مع ان الجمع بين ما اوجبه الاذلة يقتضي ذلك اذا دخل  
شي لا ينافي وجوبه وان كان خلاف الظن من الاخبار كما هنا ذال على الاخر  
بما فيها ولو قيل باجزاء التسع لا يجمع الغيرة وتوجه الروايات نحو ما قالنا  
لم يكن بعيدا وان كان الا حوط بل الاقوى هو الذي حققناه ونسبغ ان يكون  
ما بين المقعدة والخصيتين بالوسطى من اصابعه ومسموع ذكره بوضع مسحة تحت  
وايهامه فمرة كما في المغنعة والمع وض وشرح الفاضل وفي بعضها اطلاق الاصبع

يتوقف بر

حل























لا ينافي صحة العبادة اتفاقا ذكره في الدلائل وانما يصدق على من هذه حاله انه متجاهل  
 شرعا لان الطهارة وضوء وجعل وتيمم وقد ثبت حقا بقا في الشرع مضافا الى مقتضى  
 عن الكاظم في الرجل يبول فلا يغسل ذكره في بعض مواضع وضوء الصلوة قال يغسل  
 ذكره ولا بعد وضوءه وصحح عمر بن نصر عن القمي قلت لم ابول واوقضاوا اني  
 استنجاء في شئ اذكر بعد ما صليت قال اغسل ذكرك واعدا صلاتك ولا تعد وضوءك  
 وضوءك في ذلك وحسنه وموثقه ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا بعد السؤال عن شئ  
 الاستنجاء حتى يغسل من شئ ذكره بعد ما صليت انه لم يغسل ذكره فليكن يغسل ذكره بعد  
 الوضوء والصلوة ويحذف في الغسل الا انه ليس فيه عادة الصلوة وموثقه ابن بصير عن القم  
 ان اهرق الماء ونسيت غسل ذكرك حتى صليت فليكن عادة الوضوء وغسل ذكرك  
 وصححه سليمان بن خالد عن ابي جعفر في الرجل يتوضأ ويغسل ذكره قال يغسل ذكره  
 وبعد الوضوء ورواه سفيان بن عيينة عن ابي عبد الله عن القم قال اذا وضعت الغائط  
 فغسلت الخارج فمهرق الماء ثم وضعت فيه شئ من شئ ذكره بعد ما صليت فليكن  
 الاعادة فان كنت اهرق الماء فليكن يغسل ذكرك حتى صليت فليكن عادة الوضوء  
 والصلوة وغسل ذكرك فان البول مثل البراز وفي بعض نسخ الكافي ليس مثل البراز  
 بعد فقد المعاد ولا ذكر في ذلك الاخبار وصحتها وموافقتها للعلل فليكن هذه على الترتيب  
 او يخرج وحملها الفاضل على ان المراد بالوضوء الاستنجاء ويكون عطفا على غسل الذكر  
 فليكن الاستنجاء في الوضوء بطلان على الاستنجاء بقول القم في حسن جهل كان لنا  
 يستحبون بالكرسوف والاحجار ثم اخذ الوضوء قال واهراق الماء بها يجعل ارادة اليقظ  
 الماء للاستنجاء وفي الدلائل يمكن الحمل على من ذكر في استاء الوضوء كما قال ثم يتيه وضوءه  
 او حمل على ما اذا جفت الوضوء وبطلت صلواته ولم يبق له عادة خارجة عن الوضوء والاحجار  
 على الشهور بل كاد يكون اجاعا لما دل على اشتراط طهارة بدن المصلي ولباسه مع  
 ان الظن من الشرط ان تكون وجوبه لا علمه مع ما في موثقة ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا  
 وصححه ورواه عمر بن ابي نصر عن الامام باعاده الصلوة وهو في خارج الوقت وذكر  
 انه ثبت للفظ الاعادة حقيقة شرعية وهذه الاخبار وان اشركت في الدلالة على لزوم  
 الاعادة في نسيان غسل البول لكن الجماعة من تقدم الصدوق ويحذرون عن ذلك على لزوم  
 حكم الاستنجاء مع ان في بعضها ابناء الى ان المدار على نسيان الاستنجاء والمسئلة ان يثبت  
 على مسئلة نسيان الاستنجاء في الصلوة او عامدها فثبت على ما ينبغي وفي الاستا الى ما  
 هنا كفاية وفي الغيبة من شئ ان يستنجي من الغائط حتى يغسله بعد الصلوة وصححه  
 ابن جعفر عن اخيه عن رجل ذكر وهو في صلوة انه لم يستنج من الخلاء قال يضره في شئ  
 وبعد الصلوة وان ذكر وقد فرغ من الصلوة اجوز ذلك ولا اعادة عليه والشئ

في الاستنجاء في الوضوء  
 في الاستنجاء في الوضوء  
 في الاستنجاء في الوضوء  
 في الاستنجاء في الوضوء  
 في الاستنجاء في الوضوء

خير مما على سبيل الجمار قال الفاضل واما نزل كلام الصدوق عليه وكونه انما هو في  
 بين البول والغائط لا يفرق بينهما على احد الا قال من صلى ناسيا الخامسة وقال ابن  
 الجندب اذا ترك غسل البول حتى صلى وجبت الاعادة في الوقت واستحب بعد الوقت  
 كما هو احد الاقوال في مسئلة نسيان الخامسة ومنه ضعف هشام بن سالم  
 الصلوة فمن نسي ان يغسل ذكره بعد البول ان يغسل ذكره ولا بعد الصلوة فيضع  
 من غير ان يتناول من الغسل وحله الشئ على انه لم يكن وجدا الماء لغسله فالتابع  
 الترتيب ولو استند الى قوله عن ابن ابي نصر عن القم في صليت فذكرت ان لو غسلت  
 ذكره بعد ما صليت فليكن في الغيبة ما قر من الخلو عن الغسل وحله الشئ على ان  
 اعادة الوضوء وفي التجربة بعد ذكره في غير ما ذكر الا انما الدلالة على اعادة مخصوصة  
 بالبول فلا تعارض في غير ما ذكره في الاستنجاء على نسيان الاستنجاء من الغائط  
 او حمل ذلك على الترتيب ولكن الاجزاء على خلاف الشئ والمخالفة للاجتماع في الاستنجاء  
 وقد عرفت ضعف هذا الوجه في الاستنجاء الذي في غير ما ذكره في الاستنجاء من الغائط فليكن  
 خصوص الغائط من جملة الغائط والاحجار من جملة الغائط كما في كوفي والدلائل في  
 الغيبة في موضع الخامسة اما موضعها فان يفي على جواز اذا لم يحدث في وقت  
 اجزئ غسل واحد والاصح المتقدم ثم يغسل الحمل عن الحدث ويغسل الحدث وهذا الوجه  
 قبل الاستنجاء ان كان بعد ذلك يمكن زواله عادة قبل انقضاء وقت الصلوة في ذلك  
 في التعرّف فلا يجب الاستنجاء قبله وهذا الحكم ظ على القول بجواز التيمم في التعرّف  
 على القول به مع شرط عك رجا، زوال العذر كما عليه المصنف في المتأخرين ان الغرض من  
 ذلك واما على القول بالشرط الضيق كما عليه اكثر القدماء ويحجب البحث من نحو الله  
 في القول بوجوب تأخره عن الاستنجاء بالضيق الوقت وفيما قيل بالعد نظر الى ان  
 الاستنجاء ويحج من ازالة الخامسة عن التوب والبدن من مقدّمات الصلوة فينبغي  
 وفرة على وقت الصلوة كسر العورة والاستقبال كما هو ظن فانه ضيق بالتميم عليه  
 اطلاق جواز ايقاعه قبل الاستنجاء وفي كوفي ان زمان الاستنجاء كزمان التيمم في الاستنجاء  
 قال في الدلائل وفيه نظر لثبوت الفرق قال والاحسن ان يقال المراد بالتحقيق العاقل  
 ولا ينافي بقاء زمان التيمم في الاستنجاء في موضع يحتاج ان ينقل عنه الى مصلاه ولا  
 فعل الاذان والاقامة كما ذكره العلائي وفيه ان لا ينافي ذلك للزم المرجح اذا احاط العلم  
 بمقدار وقت الصلوة حيث لا يربط ولا ينقطع بل يعدل راعيا ولو سلمه والاحوال هذه  
 اعادة الصلوة خاصة في الوقت او خارجة الا ان يتجدد له التمكن من الماء فينبغي  
 بعد هذا وان كان بعد رجاء زواله في موضع الا عند الضيق فينبغي الاستنجاء قبله  
 لو خرج احد الحدين اختص من غير الاستنجاء كما ينبغي في الخارج من المضاد لعامة  
 الناس وفي الخارج من غير المضاد لهم اذا صار معادا الشخص سواء افسد الاصل

في الاستنجاء في الوضوء  
 في الاستنجاء في الوضوء  
 في الاستنجاء في الوضوء  
 في الاستنجاء في الوضوء  
 في الاستنجاء في الوضوء







جاز ولو خلط بغير ذلك كالصايون والمخ الحلي وهو ما عكس الماء والزهر ان فقير  
 له بحر الوضوء به وان تغير احد وصفاته الثلاثة الا بغيره او لا ثم منها اجماعا كما يظهر  
 منهم وللأصل والعموم اوجه كوني نسب الحكم الى الشهرة وكما لا يجوز عند نقل الخلاف  
 الا بجماع كما يؤذن به كلامه ومنه ما جاز ما لم يفتقر بسبب تغيره صدق اسم الماء عليه  
 الى قد فغير مضافا والعبرة بالاسم وفي مذهبنا لقائحه انه يصير مضافا اذا ساء  
 ما خالط من المضاف وانقص عنه وان الشئ في الدروس حكم بالبقاء على الإطلاق  
 مع التناوب وانما نأظره في ذلك حتى سكت وفي طبعنا خيرا ببقاء على الإطلاق  
 كما نعمل القاضية احاطة بالاشغال والتبعية جميعا وربما يقال بالاجتناب في صورة  
 الشك لتعارضا اصل بقاء المائنة واصلا بقاء الحد وعدم الفراغ وان قوي الاجور  
 على ما قل ان خرج عن اصل الخلقة بجماعة النجاسة اي ملاقاتها ذائبة كانت كال  
 الاغصان او عارضة كالمخيط او براد خصي الاغصان وغيره بالمناجزة على الخلفان  
 خرج بذلك عن صدق اسم المائنة عليه فظاهر والافاضة **الثالثة الاول الجاري**  
 السائل على الارض بالنبع من تحتها والاهو من الزاكد وفي كالتابع عن النجس  
 على وجه الارض من ام لا فشمع الجوز وصرح في الدلائل بدخول الجوز في الجاري وفي كالتا  
 عن البر ولعل الظاهر خروج الجوز بقيد التلاصق لكون الزاكد مائنة فاما من الزاكد من  
 البر واستظهر للغير وبسبب تشابهه في وجهها عن اسم الجاري هو الظاهر من عبارات الصحابي  
 غيرك والنجرة والدلائل لعل دوا اعمنا التبع كافي من احرازها فلا تخاف ان تكلف  
 ولك بشمول الجاري لها تعليل او حجة معتزلة وبغيره انصا الجريان بالملاقات فلو  
 انقطعت المادة ثم لا فاجري عليه حكم الزاكد ولو سئل المانع مني من شئ جدي فوجد  
 اعتباره وكيف كان فالمدار في مثل ذلك على صدق اسم الجاري وانما ينبغي عندنا ان يفرق  
 او حقا الثلاثة اجزاء اللون والظلم والريح التي هي من اثار الطهورة وذو الهاد ذلك  
 مفتين للنجاسة باجماع اهل العلم كافي للوع والمنه في شرح الموجز وعجزه نقل الاجماع و  
 قول القوم في صحته من كمالا غلب الماء ربح الجفة فتوضاء من واشرب فاذا تغير الماء وتغير  
 الظلم فلا شؤنا ولا تشرب في غير الفضل لانه اذا غلب لون الماء لونه البهول الى غير ذلك  
 وذكر الحسن ان الاجتناب اوزن عنهم ان الماء ظاهر لا يجسه الا ما ظهر لونه وطعمه او ريح  
 وروي عن النبي ص الماء كذا ظاهر لا يجسه شئ الا ما ظهر لونه وطعمه او ريح وفي النجرة لا يضر  
 على غير خاص منه ذكر اللون والمستند هذا الجرح العام الجرح على الامر بمقتضى وظهره عن المائنة  
 انتهى وقد عرفت ما عرفت مضافا الى صريح خبر الدعا عن الامر به ويزاد تغير اللون والرائحة  
 حدوث واخر النجاسة او لونه او الالوان الصافية جدا لونه لم يكن الا لغيره للماء في وال  
 طم الماء وحدوث طم النجاسة باعث التجهيز حدث لون النجاسة ورائحتها باعث كل من دو

قوله الجاري من الزاكد  
 في الماء  
 النجس ما شرب من الماء  
 النجس ما شرب من الماء

ذوال شئ فالمراد ذوال ما كان لذات الماء من عند بعض لصفاء او شوبها بالنجاسة  
 باعث التجهيز للماء على ذوال الحالة الطبيعية بالنجاسة وعد منها كذا ذكره الشهيد  
 ويعبر عما يشبه تغيره عرفا فلو حصل ما لا يدركه الحد ان لم يؤثر للشك لا بد من  
 الاسم والعبرة بالتحقق دون التقدير وفي من شرط الذهب هو احاطة الشهيد بالمص  
 على الثاني انتهى وفي النجرة وشرح الفاضل انه مذهبنا كذا ذكره في كالتا فظهر واعتبر  
 الشهيد في كوني ان النجاسة في الاخر ان يكون الماء مستملا على صفته يمنع من ظهور التغير  
 انتهى والذي عليه المص ومنا المذهب اعنا التقدير محتمل بان النجاسة قد وردت  
 الاوصاف اذا لم تكن وجب فقدها وفي النجاسة القليلة وكذا النجرة امر اعادة للغير  
 وفي من هو عين الشانغ واعل رعينه الدلائل بان النجاسة ان لم تغير مع عدم الخلقة  
 لمن ان لا يفسد الماء وان قلنا بالاعتناء لزم التقدير وهو المراد وعليه ان خرج عن اسم  
 المائنة فلا كذا ولا كما يحسن استعمالا في من واجبه الغر لولده بان الماء مقبول النجاسة  
 لا تترك ما لم يكن مقهورا بها لا يتغير بها على تقدير النجاسة ويرجع بعكس النقص الى ثبوت  
 كالتا فظهر على تقدير النجاسة كان مقهورا وردة في كالتا فظهر على تقدير النجاسة  
 فان الخصم يقول بالتغير حال النجاسة ومنه المعنوية حال عدمها واضاف الدلائل الى ذلك  
 ان ذلك ممنوع ان اراد المهورية الفعلية وان اراد المكاتبة سلمنا هاهنا فترد في العلم  
 الاشارة الى قتال على المروج من الملم والمضاف قلنا بغير التقدير هناك بغير هذا بطريق  
 وردة في النجاسة ان المائنة الملم والمضاف على الاسم وفي الدلائل ان ضعف من الغرض  
 او لا ومنع الاولوية وثابتا ومنع ثبوت الحكم في المتبى عليه ثابا ويمكن ان يتكلم في  
 بان اعتبار التغير ليس بمحض بقيد ثبوتها ولو عرض ما يبطل على الطبيعة واقتضا بالملف  
 وتغير احدا وصا الثلاثة فربما تكون الطبيعة منه ما فيه وربما يستدل باعتبارها في  
 الماء واكثر من كثر البطار والعلل ونحوها وفريحت الطهورة في الاوصاف والمبادر من  
 التغير الحس والاصل الظاهره نبيه على القول باعتبار التغير التقدير وفي من النجاسة  
 بين اوصاف الماء والنجاسة هل يعتبر شدة النجاسة او ضعفها او الوسط في النجاسة والماء  
 قوي في شرح الموجز اواخره في كالتا الى بعض المعتبرين بعنوان الاحتمال ونسب في  
 الدلائل الى الفاضل التجهيز وقواه هو في كوني ينبغي فرض مخالفة اشارة الى ان  
 وفي النجرة في كالتا يقول بالوسط الى بعض المتأخرين ثم قال ويجعل اعتبار الأقل  
 ونجاسات النجاسة في نهاية الحكم بعد ذكر اعتبار النجاسة في الوسط ولا يبعد فقير  
 الاوسط وفي شرح الفاضل فقير على قولين اعتبار الشدة والوسط ولا يبعد فقير  
 اعتبار الاضعف ونجاسات النجاسة في نهاية الحكم بعد ذكر اعتبار النجاسة في الوسط ولا يبعد فقير  
 تساوت الحكم سواء كانت ذائبة كالمياه الكبريتية والواجب او العجينة يكون الماء  
 المصبوغ باجر لو وقع فيه الدم فلا يفسد عليه في البيان مستند الى ان التغير حقيقة غائبة

ينها



انه مسنود عن الحسن قطع برهان واستظهر في الذخيرة مستند الى مستند اجمع  
المذكور في البشائر على الاوصاف العرضية كالماء الاحمر وما كان ماء البها والذخيرة  
عامة للصورة وان عارض ذلك صاحب الدلائل بان الماء ان كان على التقييد  
جوي في المقامين وكذا ان بني على الحسن المشرك وان بني على الحسن المميز ارتفع  
وهو مردود بنسبة التغيير الى الدم مثلاً عفا شركة او اختصاصاً او ما شئت من غير  
ضمها خفاء ولا يفتي في تغير المتنجس ولم يفتي في قطع برهان في ذلك والذخيرة في  
الفاضل وفي الاخر نقل الشبهة وسلبه خلافاً الى طوره ودره بالاصل وظن الاختلاف  
وفي الذخيرة للشيخ في خلاف ضعفه وقبحه الا شافى نقل الاتفاق من عند الشيخ  
واورد على الشيخ ان المتنجس لا يظهر من الاخبار اذ قال الشيخ نقل الاجماع على  
التنجس بالتغير بالمتنجس وهو ادعى بما نقل عنه وكيف كان فالقول بالتنجس منقول  
عن ظ طاحت ان فيه ولا يفتي في الماء بالاجزاء الطاهرة وان غيره وعن ظ حمل  
السند كما ادعاه الفاضل ولم يفتي فيها ما يعطى ذلك وعلى كماله فالقول على عدم  
الحاق المتنجس بالنجاسة للاصل على شمول الروايات وظن الاتفاق لان الخارج  
معلوم النية لو علم خروجها وكذا لو تغيرت بجواردة النجاسة كما في المع والمفتي وكوه  
ونهاية الاحكام وقطع برهان في ذلك وقبحه الا شافى نقل الاجماع وان المصحاب  
ضموا مباشرة النجاسة لا نجاء وديها وفي الذخيرة عدم الخلاف فيه فاحتمل فيه بعد  
صل الاجماع في مطلق الصفات كالحراة والوقفة والحكة واضدادها الجلاء اقله  
اكثرها وفي شرح الفاضل كما مر لا خلاف فيه والنجاسة من بعد الاصل والاجماع ما دل  
على حصص متنجس الجاري بالتغير بالاصول والنجاسة كالتلابة الجارية ورواية الدعائم  
وفي كوفي واجمعي وابنا بابويه لم يفتيوا بالاصول والنجاسة بل اعتبروا في اعتبار النجاسة  
للماء وهو موافق في المعنى انتهى بالنجاسة لا المتنجس ملافاة لا بجوارده وقد مر  
في ذلك فلا يفتي في ذلك والاشك في اصل التغير في نظره من خبر غير صاحب البيت  
او القائلين مع احتمال محذور اعتبار النجاسة مطلقاً ولو شك في استثناء التغير الى النجاسة  
او غيرهما فان الحكم بالطهارة للاصل وعموم قول الماء كل طاهر ولو استند التغير الى النجاسة  
النجاسة ونحوها بان يكون كل منها جزء على ترتيب عليه النجاسة ولو علم وجود النجاسة  
وشك في وجود غيرها فاشكال في شأه من اصله طهارة الماء واصل عدم سبب  
التغير وبراء النجاسة ولعل القول اقوى اذ كان كذا فصاعداً فان نقصه عن غيره  
الملافاة كاعلم المصنف في سلكه وفاقاً لظن حمل السند ووافقه في ذلك وكذا في من  
وضعه ليل الير ونسبه الى جماعة من المتأخرين وانكار الاجماع على بطلانه رد على الفاضل

الخبر

الحسن وكذا في ذلك وما في كوفي من عدم الخلاف من سلفه فبعد اشراط الكثرة من  
المصنف نقل عن المصنف بلا فصل القول بالاشراط فاستقر ثابته الشبهة من  
من الذكري مدفوع والمصنف ما دل بعمومه على اشراط الكثرة كصحة عبد الله بن جعفر  
ونزيل اسمعيل بن جابر وصحة وصحة محمد بن مسلم ودلالة الكل واصحة في صحة  
الشرط ودلالة في الاستثناء لا يقال بينهما وبين ما دل على طهارة الماء عموم  
لظهور العموم المطبق بين المفاهيم المذكورة وبين عموم طهارة الماء الا ان يقال  
بخصيص عمومات طهارة الماء بالمحتون القليل وبعده يكون نجاسة في الباقي يحصل  
العموم من وجهه ثامناً ولو قرر العموم من وجهه بالتغير ما دل على طهارة الماء  
كقولهم لا بأس بالبول في الماء الجاري كان وجهاً لكن في الاستثناء اهلها نفسها  
اذ يظهر منها رفع جرح اخر قال وفي ظن طحت والعتبة والمع والمنفى نقل الاجماع على  
المساوات وفي القليلة ان راي المقرة في المصنف في المذهب لا صحاباً وانما قد مر وفي  
الدلائل وعليه يعرض الذخيرة نقل الشبهة فيه وكيف كان فالمدح ماعلي بن حماد  
للاصل في النجاسة واصل اباحة الشرب وعموم طهارة كونه نجاسة يعلم الخلاف والباحث  
كل شئ في النجاسة واصل اباحة الشرب وعموم طهارة كونه نجاسة يعلم الخلاف والباحث  
البول في الماء الجاري مسطوقه او ينقل القلة وما في صحة ابن زياد في ماء البئر  
لا يفسد كونه مادة ويلج من صحة ابن مسعود في ماء الحمام ان يميزه الجاري في  
رواية بكر بن ابي جبيب لا بأس بماء الحمام اذا كان له مادة وفيه رواية ابن ابي عمير  
ان ماء البئر يطهر بعضه بعضاً وفي ماء المطر ما يدل على ان الجريان نائماً وفي الاجماع  
المستند كفاية بل الاجماع يحصل من تقدم على المصنف وتأخره وملا في من عرفوا وعلت  
عشر على شاذ من الاخبار غير معروف وليس يفتي ولا يفتي في الكثرة والله العالم بما  
ذكره المصنف لو لم يجرى في المطر والبئر والحمام بالاولى وكان فسيم الماء الى قليل وكثير  
كل في جلي العلم والعمل ولو تغير بعضه بعض المتغير خاضع دون ما قبله وما بعده ان  
كان الباقي كذا فصاعداً والماضي كله مع تساوي سطح الارض والماضي على على  
طهارته وكذا على المشهور من عدم اعتبار الكثرة اذا استوجب التغير عموم الماء حيث  
يتمتع بقوله على الى الاصل جبراً لا سفل اذ انقص عن الكثرة فلا ولو شك في كون  
الماء من المعصاة لا حكم بالعصاة لا صل بالطهارة لما شك في كون جارية او ما شئت او  
غيرها مع احتمال اسالة عدم المادة مثلاً ما دل فيهما ما ذكره الشيخ الضعيف دون  
الانصاف من المادة والشيخ الكثر اشكال ولو كانت المادة ذرات وشك في وصول  
النجاسة من القصور والجري حكم بالطهارة هذا مع جعل تأخرهما ولو علم تأخر احد  
من الجري والآخر حكم بتأخر الجري والآخر حكم بتأخر الجري والآخر حكم بتأخر الجري



ولا يعتبر في القوي علم اشتراط القدوم في البري خلافا للشبهة اعتمادا على العرف  
وكذا لا قوي لا كفاؤه بالترسخ قالوا بطلان هذا فلو غرق الا عتار كما تقدم وماذا لمطر  
حال نقاطره من السحاب كما يجري في عهد انفاك كما لا ينفجر انكان كذا فضاغدا  
كما يقتضيه الشبهة وكما يجري لما لمع كذا وان لم يبلغه كذا كره والحق والمنطق  
ونهاية الأحكام وفي الارشاد اطلاق انه كما يجري كما هي والباقيون بين  
للظاهرة ساكت عن التفتيد بالكره ومصحح بعد التفتيد كالوخر وعنه فكفا  
فالظن عدم الخلاف ضاها انما سبب وره من المفسر قد حك مقتضات عباراته  
على مجملها وما صاحب لذلك نيل في آخر احكام الجواز هنا يا القليل السابق فيه  
نظر وجهي هنا ما ينبغي عن صحة ما ذكرناه والحق فيه بعد الاجتماع صحة هشام  
الصحة في البرزبان السابقين احد هاهنا والآخر قول فاختلط فاصابا ثوبا لرجل  
لو فيه ذلك وغير محمد بن مرقان ومنزل النكاح له كل ما يراه ماء ما لم يقد طهره ومنزل  
محمد بن اسحق لا يابس طين المطر ثلاثه ايام الا ان يعلم انه نجس شيء بعد المطر  
سئل عن طين المطر يصيب الثوب وفيه العذرة والبول والدم فقال طين المطر نجس  
وهذه الاخبار يعومها تدل على عدم الفرق بين الكرو وغيره بل ربما يستغنى عنها ان له  
خصوصية ولا تظهر الا بالمساوات بين قليله وكثيره وعلى العموم فالقول وجب تقضي بالترجيح  
الى الاصل وهو الظهارة استحبابا وعموم كل شيء ظاهره تعلم وعموم الماء كذا ظاهره  
الا ما عرفت في الاجتهاد ما هو صحيح في ارادة القليل كالمعلل بان ما احسن من الماء اكثر مع  
فالكثرة لا يظهر لها اوجه غالبيا على السطح من ماء المطر وقد تضمن ذلك صحة علي بن ابي  
ودايرة الكافة ولا بشرط البرزبان كالمعروف اطلاق الا كثر وطا احتيا المع وشرح المخرج وفي  
خصة الشيخ بالبرزبان وعمه نال في الاحتياج في محل اخر وهو مذهب اكثر اصحابنا في سبب  
والوسيلة والجامع والموجز اشتراط البرزبان من المراتب نجس شرح الوجز الى المع ولهم فيه  
سواء نقل عن الشيخ مع ظهور عدم اوجاهة وجارية عبارة نهاية الاحكام صريحة في عدم اعتبارها  
الميزان محتمله او ظاهره في عدم اعتبار البرزبان اصلا فان جهلا ولا بشرط البرزبان من المراتب  
بل النقطة من السماء كانت ولو انقطع الغطاء فاصابته النجاسة كان كالواقعة لا تقطع  
البرزبان اذ النظر ان مراده البرزبان من السماء حتى تنصب العبارة بحرف المشو بعد الوصول  
العقلية والشرعية صحة هشام المتقدمه ومنها انما سبب لثوب من سطح يال فيه  
اذما اصابه من الماء اكثر وصححه علي بن جعفر في ماء المطر المصنوع من لا يابس الا الصاوة  
فيما احتيا قبل الغسل ونسب الكافة عن السماء كاشي ناه ماء المطر قد طهره جبر الكافة عن  
ابي الحسن في طين المطر اربعة ايام ولا يابس الى ثلاثه ايام وقد مر من نظره وتأمل في الذخيرة  
في الاستدلال اثابا بالاول فنانا فيما نقول بمقتضى مواضعة الشبهة الفرق بين الوارد  
على النجاسة وغيره ويكون ورود الماء سبب لعصمة وهي مناقضة ضعيفة وبالكافة بعد

[illegible]

١٢

[illegible]

سقا

آ

مطابق







اعتنا ما دل على الكثرة بغير العموم من وجه يرجع الى اصل الظهارة وحاول الفاضل الجمع بين القولين بغير بل راي مختار الكثرة على انه لا بد من الكثرة بين الاجزاء فلو جرى بين شيئا الكثرة في الحوض ودفع بخار الماء معصوفان مجموعها ماء واحد كثير سواء جرى له سطح يساوي سطحها او لا قال وهو الاظهر عند دفع الخلافات من البين ان الحقن انما يتوحد بين الكثرة والاول من البينة هذا لا ما جرى في الحوض ولا يقول بان البينة اذا نعت عن الكثرة فاعطى الجريان ثم عيى في الحوض يظهر الاجزاء ثانيا للامتناع على انه لا يظهر الماء البقي الا الكثرة والباري فالحصل ان ماء الحمام اذا ملأ في فضاء لم يفيض بملاقات التجاسة وان اجري في حوض صغير ونحوه فسطح سطحه اول ما لم ينقطع الجريان فاذا انقطع ونجى ما جرى منه لا يظهر الاجزاء ثانيا الا ان يجرى البينة كرافضا على ان تعلم ان هذا الجمع تكلفا جدا فان حيلة الحق ثابته والعلماء من تأخر عنه شيئا القول ليرد به فقلوا ما ذكره ووجه ما ذكره من ان يكون المجموع ان في النتيجة ان بعض المتأخرين نقل الامعاء على ان كفاها ببلوغ المجموع كراوليجي ماء الحمام بغيره مما يشا ويرى الكثرة في نهايته والوزن وشبهه وشرح الفاعل وشرح الاستدلال في الشقاع على نقل الامعاء عن الشهيد ويظهر من المع عند الا تخاف لتعليل الحكم في الحمام بلزوم المخرج لولا وفرد في النتيجة وفي كرى وحسب ذلك وك بناء الخلقاق على اشتراط الكثرة في المادة وعند على عدمها ويؤيد الاول ما يظهر من التعليل في زعلاية يكون رواية الفقرة لان هذا اذا كانت لمادة وفي رواية اخرى وفيها ليس بخلاف بل في فقال على ما سار في يقال ان تعليل الحكم على ماء الحمام يوجب بالضرورة لانه كنهوم الصفة لان القوى مخوفة بالقلوب ولا حجة لمنهوا وايضا حكمه بالخصيص ظاهرة اذ لا ينفق ماء بهذا الوصف في الزمان السابق في غير الحمام اللهم الا ان يكون في تمام القدرة وايضا قد اطلع على المبدأ لفظ المادة وورد في البر التعليل بالماء ولا فرق بين علو سطح المادة وانخفاضه ومساواة على القول باختصاص الحكم بالحمام لغاها للامتناع والاولى على ما تقتضيه لصوابه فالحال الغديرين الموضوع بينهما بسايرة فطرية الماء والحريرين ان الغديرين مع الشايرة كالماء الواحد من غير فرق بين العالي والسافل كبرت الشايرة وصغرت فالحكم هنا ان مجموع المادة والحوض الصغير بعض احدهما الاخر لو بلغ المجموع الكثرة كالماء الواحد وهو مختار ثانيا عند ابيض وعلى ما ذكره من انه لو بلغ المجموع الكثرة في السابق باعلى ويزن الحكم فالحكم هنا ان الخواصة اصاب المادة بحسب الكل ولو اصاب ما في الحوض نفوق بها وقضا على الظهارة فحكمة باشرط الكثرة في المادة غريبة لا ان يفرق بين ما يحصل من ذلك

الاسفل بالانحدار كما في أرض المخذرة فيحصل فيه التقوى وبين غيره كالتأويل من المزاج فلا نفوى ومما في الحمام من قبيل الشايرة وفيه يقتيد لكلام الاصحاب بلا مستند ولا فخر مع قطع النظر عن الاخبار الفريخ لواصل بين ما يجعل الماء بين في العرف ماء او احد بين غيره فيقول النفوى في الاول دون الثانية فروع ثلاثة الاول لو وافقت التجاسة الجارية في الصفات وبعد او بعد ما فلو جرح عند الحكم بخار ان كان يتغير بمثلها اي مثل التجاسة الواقعة من على تقدير المخالفة في احد هاتين فلا لان المستند لا ينفعا في التجاسة وقد حصل والحق لا اثر له وايضا لو كان ذلك لزم الحكم ببقائه على الظهارة وان كانت التجاسة ضعيفة والمزاجات التي فيها ذكر القهر والكثرة ونحوها وهل يتغير وصف التجاسة المخالفة لشد او الاوسط او الخفيف احتمالات بل قول وفيه شبهة الحكم الى المياه الغالبة عليها الرخوة واللون والطعم المستلزمات والعارضات فليحفظ فيها التقدير احتمال بد كونه او ثلما ولا يعارض بهما في اخرها والشهور اعتبارا الحية دون غيره الا في القسمين المذكورين فالمرحوف اعتبار التقدير وادراجها في الحكم الحية وقد تم حكمها بما لا مزيد عليه فذكره الثاني لو انقل الواقت لقليل بالجاري واشتد السطوح او على الجاري على رايه ومط على ظم المع اذا بلغ المجموع كرافضا على رايه ومط على راي غيره لا خلافه به ولو لم يتغير بها اختفى المتغير من غير التجانس اذا بلغ البينة من ومن الجاري كرا او اكثر على رايه ومط على راي غيره ولو تغير جميع الجاري بنحو الواقت لقلته وانقطاع اقسامه بالمتنوع ولذا وافق الحقن هنا مع عدم اشتراط الكثرة في الجاري الثالث الجريبات للمادة من الجاري لكثرة على مخالفه ومط على راي غيره على التجاسة الواقت ظاهرة اذا لم يتغير بها وان قلت كل جزء منها عن الكثرة التواصل جماعا كذا في كسوت السطوح او لا لانه متصل متدافع يمنع استقرار الجريز ولدلالة الاخبار الدالة على صحة الجاري وقد تعددت وعن على في ماء الجاري بغير بلعنة والعذرة والدم في ماء مندر وشرب وليس يتغير شيء مما لم يتغير فضا طهر ولو لم يجر خلافا لغير الشايرة والخاله فيجوز من الجريبات ما قل وعوا بالجرى بل من حافظه التمرضا ان في تغير الاسفل طهر من اد الماء عليه من الماء على تحيزه ولو لم يتغير بعضه خضع لغيره ان لم يمنع الشايرة من الاتصال بالمادة ولو شك في كثرية المادة فالاصل العدم ان لم يلوغها او لا فيستحق الاقوى لتحويل على فعل المسكين ووصفهم بانه للاستعمال وكذا شهادة العدلين وتبر الشتم وصاحب الحمام ولو خرجت ساقية من الحمام الى اخر فالظن عن الاسم ولو هم شقق الحمام وبقية تجااض فان زال الاسم بطل الحكم والافلاقي عدم الخلق البين الموضوع على صورة الحمام بالحمام لفقد الاسم وهذه الغرض على تقدير ثبوت الحكم ساقطة الثاني من اقسام الماء الواقت غير البر وهو قسرة على كون



من الواضحات وهو يعطى اعتبار السبلان في الجارحان كان كذا فاضاً على ما أتى الأحكام  
على أشكال بنشاء من أصل الطهارة واستصحاب الحال وبعد الخروج عن الجبهة الجرد  
بالعث على زيادة القوة لشدة الانصاف واختاره في منتهاه واستشكل في غيره ومن  
رواى الاسم والألفاق بالجاء مدواً أن أنصافاً من أستر لا ماز غير واحد والوزن  
التيهم مع وجوده وكذا لو جنى السطح على من الجاهل القليل لم يجز أن يسفل وأخشا  
في نهائيه ووافقه الشهيد وصاحب التتبع ونسب الذخيرة إلى الشهيد وغيره قال ومما  
في النهاية والحق هو الآخر فيجب الكلام لو اتصل الماء القليل المتنجس بالكرامة الجاهل  
بالأنصاف بل يعبر بالأنصاف أولاً ونظر في المنتهى استشكل في غيره بما أوردناه من الجاهل  
فلا يظهر إلا بعد ذلك وإن لم يستدل بأن الطهارة وهو الآتي في اصطلاح الشرح  
النظر إلى الوزن الف وما شارطه الجاهل في التاخرات والأنصاف والغلبة فاع  
وجعله الصدوق من دين المأثرة وفي المذهب علم على الأصل في النقصان في التاخر  
من الأنصاف والنقص من سيرة ابن أبي عمير مع عمل الأنصاف على ما سبله وذكرنا أنه لا يرسل  
عن الثقة وتوافقه جبهة ابن مسلم عن القم سحابة رطل وعمل نحو هذا وظن  
أو أكثر من رواية على ذلك بالعراق وهو ما روي ثلاثون ودرهماً في نهائيه الأحكام  
الفطرة من التحريم والمنتهى وهو المشهور في شري الفاضل والاعتراك وفي زكاة الأموال  
من القير والمنتهى أنه ما روي ثمانية وعشرون درهماً وأربعة اشبار درهم وهو في بعض  
العامرة والدراهم ثمان وأربعون شعيرة كما في الدلائل واعتبار العراق هو المشهور في الأصول  
ومن شرح المع والعتبة عد والذخيرة وغيره من الكتب الشريفة والفاضلين وأبناء العراق  
وجزه وأدرج في الجمع من المتأخرين في العتبة وعليه الفتوى ثم الأقوى ما عليه الجهور  
لمناسبة الأثبات وأصل الطهارة وعموم طهارة الماء وقول القم فنصحه ابن مسلم  
الكرامة رطل لا يجوز أن يعلو على المكي الذي هو عبارة عن رطلين بالعراق والاسكان  
من رطل عند أصحاب كذا كونه الشيخ وبني يده أيمن ابن أبي عمير رواه عن ابن المغيرة  
بل ربما يظهر أن رسالة ابن أبي عمير كذا في هذه بعضاً نقلت بالخط ورسالة ابن أبي عمير  
وفيها لفظ الأرطال وتعمل على العراقة لأن الحكمة تقتضي بأجر النطق على اصطلاح  
الخطاب وأنه لزم أن لا يجرأ بالجهل هذا حاصل ما في من وأورد عليه الدلائل بأن عراقة  
المرسل لا تقتضي عراقة السائل وأشار إلى أن دفعه بأن الظاهر في السائل لعمارة  
المرسل لأن الظاهر من مرسل من صاحب الدقة بما أنه السائل أن جهل اصطلاح البلد  
امكن رعاية الحكمة أما لو علم وعلم المسك بعلم فلا على الحال فكلام كل أحد على اصطلاح  
أن مع قيام الحكمة وفي الشك كفاية مع أن السائل غير معروف ومجرد الخط غير كاف  
يكون سداً للتباعد والتمهيد أن يقال إن نقل ابن أبي عمير لفظ الرطل وفيه ثمار

لا المدح وهو رطل ونصف بالعراق والحكم يكون مدينياً عليه الصدوقان والمرتضى  
للأختاط وربما يعكس عليهم والجماع كما نقله في التاخر وجعله الصدوق من دين  
الأمارة ولكونه مدينياً في كل ما عدا المدح وكان الكثرة من مدينياً حادراً ولا  
عدمها ولا أصل بقاؤه من الأنصاف إلا ما خرج يتبين والكل مدخول بعد ما ذكرنا  
من الأدلة وجعل ابن ذهر المدح الحوط وقد يروج من المع والمنقح وكروى في  
وفي لف عن ابن الجهم ومثلاً وإطلاق الرطل من دون بيان وفي خت في مدين الكرو  
ثلاثة مثقالين الف وما شارطه بالعراق عن الجهم ومدين عند الشهيد وقالوا  
الاعتبار بالثلاثة مثقالين ونصف في عمن وهو مذهب جميع القيين وأصلها  
الحديث قد ثبت حيث كان المظهرات الرطل لعراق ما روي ثلاثون ودرهماً كان أحد  
ويعين مثقالاً شرعياً ولو كان ما روي ثمانية وعشرين وأربعة اشكالاً كان يعين  
فكل مثقال شرعي درهم وثلاثة اشباع وكل عشرة دراهم سبعة مثقالين والدراهم  
الاسلامية ستة دراهم إذا كان البعثة ثمانية والعشرين رطلين ونصفاً درهمين  
والدراهم ثمان حشاً من أو سطحت الشتر والمنوطة من الحش عشرين شحراً من شحراً  
البروز والمثقال الشرعي ثلاثة اشباع الصغر فكل أربعة عشر مثقالاً ثمانية رطل  
العراق الذي هو عبارة عن أحد وسبعين مثقالاً شرعياً ثمانية وثلاثون مثقالاً شرعياً  
ويشكك في الأوقية المعروفة بغداد وثلاثون مثقالاً وسبعين مثقالاً فقص كل رطل  
عن الأوقية أربعة مثقالين صير فيه أربع وكل مائة رطل إذا بسطت وأما نقصان  
مائة مثقال خمسة وسبعين مثقالاً وهي على ذلك الحشاً الحشاً في خمسة عشر مثقالاً  
ولويط الألف والمائتان أو ثمان مائة من أوقية ثمانية رطل ومائة وثمانون  
مثقالاً للشاقيل وهي عبارة عن نصف حشر ونصف أوقية فالألف ومائتان وأربعون  
عبارة عن ثمان مائة حشر من نصف حشر ونصف حشر ونصف حشر ونصف حشر ونصف حشر  
ولوحش الأوقية حشر سبعين مثقالاً كما تيق في بلاد اليمن زادها الله شراً كثيراً  
كان النقص من كل مائة رطل بعد البسط شحراً وأوقية ثمانية وكل رطل سبع مثقالين  
الأربع من المائة ست مائة وخمسة عشر شحراً وأوقية ثمانية عشر رطلين  
حشر وهي ذرة والذرة عشر أوقية وهي رطل واحد نقص ذرة ورطل من الذرة عشر ذرة  
ونصف يمي أحد عشر ذرة ومن ورطل حشاً المين التري الذي هو عبارة عن سبع  
عنايت العنائة عشر من مضوء المروض غازيان الغازي مثقالاً أن فالعنايت  
ثمانون مثقالاً فخرج مائة وثلاثة عشر من وثلاثة اشباع من وأربعة وثلاثون مثقالاً  
صرفاً وخمسة اشباع من عشر جزء من مثقال والكاشا في الواج أدا أن التبريد  
ثمان مائة مثقال صير خال فالكرامة وستة وثلاثون من ونصف ولعله كان في زمان

ونصفاً إذا نقص منها  
ونصفاً إذا نقصت ثمة  
نصفاً أو ربعاً من رطل















وفضلة التعريف في الثابتة لا خير صغوان وفيه سهل في الكفاية وبطريق صحيح صلا  
عن القصة عن النماض بين مكة والمدينة بلغ فيها الكلاب فقال كروا في الماء  
قلت الى نصف الشاة والى ركبته قال فوضاه عن وجه الدلالة لم يظلم شاة بها  
في بيت المياه وصا في احكام الولع في جميع البقايا عن القصة انه سئل عن اسناد  
حتى انتهى الى الكلب فقال نعم وجب من كذا في صا في فضل واصببت لك الماء واضلته  
بالقرب ثم بالما الحديث والا ملة في الحديث بين عن القصة عن الكلب يشرب من الماء  
الدلالة في صحيح ابن مسعود في الحديث بين عن القصة عن الكلب يشرب من الماء  
قال غسل الكلب انا سماع في بيت باب تطهير الشاة في صحيح علي بن جعفر عن اخيه  
موسى عن عن خنزير يشرب من انا قال يغسل سبع مرات ويجري كالا ثم يحقق في عمله  
عاشر صا في زبادات في المياه في القصص عن علي بن جعفر عن اخيه في الرجل يصب  
الماء في سائفة وفي اخره اذا كانت يد نصفه فلما اخذ كفا من ماء بنصفه من خطبه  
وكذا عن اما من الخنزير ووجه الجحمة في حادي عشر صا في الكفا في نوادر الطهارة في صحيح  
ابن جعفر عن اخيه ثم في رصف فوضعت قطرة في انا سماع في كالا في عشر  
في زبادات في رواف في رصف القصص عن علي بن جعفر عن اخيه عن البيت باع في طهارة  
ثم يصبه الماء ابوخذ ثمانية وهو صا من الصلوة قال اذا جرى فلا باس في نقي الباس  
في الخطر وهو دال سواء اريد بالجران الكرة على الشاة او بغير الجران على رائي الشاة  
الثالث عشر صا في الكفا في صحيح شهاب بن عبد ربه عن القصة في الرجل في الرجل الحب  
بسمو فيغيب يده في الا ناء قبل ان يغسلها الا باس اذا لم يكن اصا في عشر صا  
في صحيح شهاب البطار عن القصة انه قال ان شئت فقبل وان شئت فخرت كالا  
له طلت اخر في جعلت خذ الكفا في شاة عن الحسن بن ميمون في الكفا في الا قبل ان يغسلها  
قلت لك جعلت فذا قال اذا لم يكن اصا في عشر صا في الكفا في الا قبل ان يغسلها  
عليها القليل خامس عشر صا في صحيح ابن ميمون عن الحسن بن ميمون في الكفا في الا قبل ان يغسلها  
وهي قدرة قال يكنى كالا شاة عشر صا في بيت باب دخول الحمام في صحيح داود بن حبان  
ماء الحمام هو غير لجرادي في رايين دليل على القصة بين الزاكد وبغزة وظاهر الطهارة  
وخلافها ١٧ في بيت تطهير الشاة في حسن الحصري عن القصة قطرة من تبذ قطرات في حب  
قال لا باس من حلال الخمر وفيه نظر ١٨ في بيت باب الاحداث في الصحيح ابن عبي  
عن بعض صحابة الكرم من الماء الذي لا ينجسه في الف وما اشار رطل ١٩ في باب الاحداث  
في موثق سماع عن القصة اذا ادخل الحب يده في الا ناء فلا باس ان لم يكن اصا في عشر  
من الجنب ٢٠ في موثق سماع في الباب المذكور قال سئل عن ان قال انكار الصلوة في انا دخل  
يده فلا باس ان لم يكن اصا في عشر صا في بيت باب الاحداث في صحيح داود بن حبان  
كله ٢١ في موثق سماع في الكفا في باب المياه في بيت باب القليل من صا في موثق سماع

انجمن فاضل و دانشمندان  
فکر و اندیشه

على الحق

الكلاب اول من اكل  
عسل فلان يمين وعن  
الابوين يكون فخر ماء  
ان يصلي ان يكون فخر ماء

عن القم عن رجل معمران انهما لما وقع في احد هما فخذرا بذكرهما هولا  
عليه عنهما قال بهما جعلا وبشتم ٢٢ في بيت تطهير المياه وباب حكم التيمم  
الزبادات في موقع عمار عن القم ثم مشي ٢٢ في الكاية وفي المياه في موقع عمار  
عن القم ثم غمما شرب من الدجاجه قال ان كان في مقدارها ماء لا شوشا ولا  
شرب ثم قال في كل طهر يتوضا ثم اديب من الا ان ترى في منقاره دما فان رأت  
فلا ٢٥ في بيت تطهير لثاب في موقع عمار عن القم في الدن يكون فيه الخمر هل يصلي  
ان يكون فيه الماء قال اذا غسل فلا ٢٦ في بيت سلا في موقع عمار عن  
القم في الرجل جده انما يطافه بالمنسخر وقد نوحا من دغسل قال الخمر  
واستباح في كل فعل غسل ثابره ولا فلا فلعليه استفت بعد ٢٧ في مياه في موقع  
سبعه الا يخرج عن القم في الخمر سبع شعاعه وطل نفع فيها او فيه من دم شتر  
منه او متسا فان لا والا وفيه على ما في القم اريد ودعها ٢٨ في مياه في موقع  
اي بصير عن القم ولا شرب سور الكلب الا ان يكون حي ضا كبر استفت منه ٢٩  
في الكاية في موقع اي بصير عن القم اذا دخلت بذلك في الاناء قبل ان تغسل فلا باس  
ان ان يكون اصليها فاذ بول او جثا فان دخلتها على هذه الحال فار الماء ٣٠ ما  
رواه الشيخ في فوته اي بصير عنهما ان الجمل يدخل به في الاناء اذا كان فيه ماء  
وعلى الصدوق في موقع عبد الله بن المغيرة عن القم اياك ان تغسل من غل الخمر فيها  
لما اليهود الكفر ٣١ في بيت زواجر عن ابن ابي الحسن لا تغسل من البزق فيها قال  
ابن الجهم ٣٢ في الكاية ماء الحمام عن ابن ابي يعفور عن القم لا تغسل من غل الخمر  
الحمام فيها لثاب التماس الجهم ٣٣ في الرقي والجمل من كاع واحد في هاشم اثر  
دخل على ابن الحسن فسل عن الحمام فقال لا تغسل من غل الحمام فانه يغسل فيها اذا  
في الخمر ٣٤ رواه بكر عن ابن جعفر في المنفعة لا شرب الماء في طهارة الحمام ٣٥  
رواه معاوية بن مبره عن القم في سور الكلب لا قل البوم سبع قال لا والله  
تخرج لا والله انه حبس ٣٦ في بيت حري عن اخره عن القم اذا ولغ الكلب في الاناء نصبه  
٣٧ روى الشيخ في الاطعمه الا شرب خيرا طويلا في مملو ذكره في مرض الاستسكال ما بال  
ليل ينجس جبا من ماء ٣٨ وفي الجمل المذكور عن القم اذا قطر قطرة مسكة في جها  
للك الحية جده في قول لا شاعن على ان جعفر عن اخره في بيت الماء لو وقعت فيه او فيه بول  
يظلم الشرب منه ولا الوضوء اصح في كتاب البصائر والدلائل مولدين لتاخذ من  
الكل عن القم انهم جده لما وقال لا ابغى هذا فان فيه شيئا مشا ٣٩ روى الشيخ في  
الترغ عن ابن جده عن بعض اصحابه عن القم انما خرج ولو خرج فيه فان قال فقال ان  
الخمر في غارة فقال ارق ٣٠ روى الشيخ في المياه عن ابن المغيرة عن بعض اصحابه عن  
ان كان الماء قد فلتن لو تخبث ثم عجب في كتاب المياه لا يفسد الماء الا ما انفس



هـ ع في كتابه باب الشرب عن محمد بن يحيى رفع عن القم عن لا يمس الماء الا ما مضى من الماء  
 باب الاكل عكسا من ذواته ب عن علي بن جعفر عن محمد بن ماء مشرقا انه يدخل فيه ان كانت  
 نطفة في نصفه هـ ع في كتابه لسائل عن علي بن جعفر عن اخيه في المطر الذي يصب على العذرة اذا  
 جرى فلا بأس هـ ع في الكتابين عن علي بن جعفر عن اخيه في الشرب وفي نصفه في الشرب  
 الا ان الذي يشرب فيه الحمار اذا غسل فلا بأس هـ ع روى الراوندى باسناد عن علي بن الماء الحمار  
 لا يجسه ويدل بمقتضى الوصف هـ في نصفه الرضاعة كل غدير من الماء الا من كره لا يجسه  
 وضع فيه من النجاسة الا ان يجره او ان يجره من الماء فيكون من الماء الحمار الذي يصب على العذرة  
 هـ ع ما رواه الحسن بن علي عن القم اذا كان الماء في الركن كراهية في ذلك ذكره الكوفي  
 عن بعض اصحابنا عن القم الكراهية يكون قال في حقه هذا هـ في الكتاب عن محمد بن  
 عن الرضاعة ماء البئر اسع لا يفسد هـ هـ في الراوندى عن رفع عن القم في  
 بسور الحمار اذا كانت فضل يد بها هـ هـ جعفر بن محمد عن ماء البئر اسع لا يفسد هـ هـ  
 الى ان قال ان لم يدا وقلها اخرى هـ روى عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب  
 عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حماره حلال ولغيره حلال هـ ع روى الحسن بن شاذان  
 لا بأس ان شرب من ماء حماره في الدلالة نظر هـ روى في كراهية عن بعض  
 القاسم قال سئل عن رجل اشفا فطرة من طست من وضوء فقال ان كان من بول وقد  
 يغسل ما اشفا ورواه في المصنف عن العيص بن القاسم عن القم في سور الحمار قال في  
 شواء من وضوء من سور الحمار اذا كانت ما من وضوء يغسل يد هـ قبل ان يغسلها الا ان  
 عـ علي بن يقطين عن ابي الحسن في الرجل يشواء بفصل الحمار قال اذا كانت ما من  
 فلا بأس بقول القم في الرجل يشواء الماء الحماري قال لا بأس اذا كان جاريا هـ  
 لأن بك لا بأس في الماء الحماري قرب منها رواية الفضل في دلائلها نظر هـ في  
 حكم الكراهية رواه في كتابه في ذلك مما لو ثبتت كراهية في فطرته  
 ابو القاسم والاسماء وحوال الحمار وغيرها العزب على كراهية الله الموقن في الثاني  
 الا انفعلا انما الشرب الاستماع والبقاء على الحياة الشاكر من الظاهر قوا  
 طهارة الملاية واما الطهارة شغلها ان نسبة قليل النجاسة الى قليل الماء كانت كراهية  
 الى كراهية كان المذاق على العذرة والغير كما يظهر من كثير من النجاسات انما لا يغسل لقليل  
 التعلق بالقليل وطهارة وطهارة ماء لا ينجس ماء من ذواته بعد انفسا القليل وفي النكاح  
 بحث في مثل قوله وخلق لكم ما في الارض من ماء في الارض طهارة الماء ومثل  
 فان لم يجدوا ماء فبهم والنجاسة وهي كراهية الاول انما المستحب المتقول بقدره من القم  
 الماء كل طاهر حتى تعلم انه قد روي عليه انه لا نجاسة بينه وبين نجاسة التيمم في هذا حرم علم  
 شرعي بالتميم وروى عليه بعض المشايخ انهم لم يجهلوا موضع دون الحكم وما عن غير  
 القم الثاني انما المشايخ المستحب الذي ادعاه الحسن فواره عن القم عن ابيه ان

في  
 سائر النسخ  
 القطر في  
 الفطر والنجاسة  
 والله اعلم

الماء طاهر انما غير احد او طهر او راعته وادرك عليه منع التواتر بل منع  
 بل انعت عليه في كراهية في مصنفنا انما حجاب نعم رواها ابن ادريس مرسل  
 في السراة والحسن في المصنف وروى الحسن بن علي عن ابيه انما روي في مصنفنا فقال ابو  
 بوضوء فقالوا يا رسول الله انما بارخ الحمار قال خلق الله الماء طهورا لا ينجس الا انما  
 غير لونه او رجع او طهره في كمنه العدم انما وعلى قدره فانما من ماء انما ولا ينجس  
 ما في المنع من المنع هـ قول القم في صحيح جميل وابن حبان ان الله جعل التراب طهورا  
 ع قوله في رسالة القم وصحيفة داود بن فرقد كان بنو اسرائيل اذا احسوا احدا  
 بول فوضوا لحيهم بالماء يعني في قوله وجعل لكم الماء طهورا فانظروا كيف تكونون وير  
 على النجس انما انما على افضاء الطيب مع الخلوع العوارض ومع ذلك فاقصاها  
 العدم هـ قوله في صحيح جميل انما على الماء رجع الجفنة فوضوا من الماء واشرب فاذا  
 انقروا بقدر العلم فلا ينجس هـ قوله في صحيح القاطع في الماء بغير الرجل وهو يقع في  
 والجفنة ان كان الماء قد تغير جرح وطهر فلا يشرب ولا شواء ولا فاشرب وقضائ  
 قوله في صحيح جميل انما في البصائر في العذرة في جانب الجفنة او شواء او فاشرب  
 وقضائ الجفنة لا ينجس الا ان يغسل الماء الرج فتنق وعن الماء او اكر من البقر قال  
 ما لم يكن فيه تغير رجع غلبه فالتغير قال الصفوة فوضوا من وضوءه وكما غلب كراهية  
 الماء في ظاهر هـ قوله في الصحيح لرجل يجلس على عذرة او فاشرب وقضائ  
 اذا كان الماء فاصرا ولا يوجد فيه الرج فوضوا هـ في صحيح ابن بزيق كبت الى من يشرب  
 العذرة جميع من ماء السماء ويشرب منه من يشرب في الاذن من بول او يغسل  
 ما حله الذي لا يجوز فكت لا شواء من هذا الا من مزورة هـ قوله في الموقن في  
 فيمن يمس بالمسح شواء من الجانب الاخر الا قول القم لسماعه فيمن يمس بالماء وفيه اية  
 فيه قد انفت فقال ان كان النجس غلب على الماء فلا شواء هـ قوله في كراهية  
 الموقن في شواء فاشرب فاشرب بالماء في العذرة من المطر في جانب العذرة يكون في العذرة  
 وبول فيه القم يقول من الدابة ويروى فقال ان عرض في قلبك شاة فافح الماء اسد  
 ثم ترضوا ان الذي ليس بمضيق فان الله ثم ما جعل عليكم في الدين من حرج هـ قوله  
 للعلاء الجاهل بهال فيها فقال لا بأس فيها اذا غلب لون الماء لون البول هـ قوله  
 لعل ابن ابي حزم في الماء الساكن وفيه الجفنة ولا ينجس وفيه الجفنة فقال في  
 من الجانب الاخر ورواه في مرسل هـ قوله في بعض ابن زياد حدث سلمة انما في الماء  
 التيمم ويدقذ في فيها في الماء فقال لا بأس في قوله لا في بقر الماء بقول النجاسة  
 فقال ان تغير فلا شواء ولا فوضوا وكذا الله اذا ساء الماء واشرب هـ قوله في  
 ابن سلم ان النبي صلى الله عليه وآله فاقوه اهل فقا لوانا رسول الله ان جاسنا في ذلك  
 والكتاب البهائم فقال لها ما اخذوا لها ولكم سائر ذلك هـ قوله في حرج سلمة في

في كراهية  
 في كراهية  
 في كراهية











والروايات هناك منه رواة كروي فمن استأقطرة من طشت من ماء الوضوء انما  
من يول او يذرع غسل ما استأقطره في الميعاد على الميعاد من وضع الماء في  
الاناء المتحقق بالمر كرواية ابن ابي يعقوب عن القصة ورواية عن ابي الحسن ورواية  
ابن المغيرة عن القصة وما دل على اشتراط الجريان في ماء وقع على بيت يبال على ظهر  
كعبته على ارجل جعفر ومثل ذلك ما دل على عموم التحصيل روي عن القصة لا يفسد  
انما ما ليرى بالثبوت لا يغير ذلك من الاجزاء وفي التناهي فشرح قولنا ما فوق بين  
ورود الماء على الجفاسه وورودها عليه لا اعرفه صاحبنا هنا نصا والاشاف في فرق  
فاعتبر الغلظين في ورود الجفاسه على الماء لا وورودها عليه ونحو الفرسا في الغلظين والاشاف  
يقوي عندنا جلا الى ان يقع الشامل صحته قولنا اشاف في سوجه في ذلك واستحسنه  
الذخيرة وحقق في الدلالة مستندين الى ان المتحقق من الأدلة ورود الجفاسه وورود  
وهو من اجزاء عند الماء المزال في البحث حين ملاءمة لثبوتها بل في التسلسل واختار  
المحقق الحق في الفاضل التبر وروي عنهم جفاسه من الملاحظات وكان  
مظهر كما في الاجزاء ويفرق بين الجفاسه الحاصلة بالاشاف والاشاف قبلها وبعض  
بناش على ان المتحقق لا يفسد جعله الكاش في سند لعدم جفاسه القليل واخرون للفرق  
بين الوجودين والاشاف فيهما صوابا مستقلا هاديا دليل القصة والاشاف من جفاسه  
القليل حين الملاحظات كما في الجفاسه او من كون المتحقق لا يظهر كاجزاء ومن عموم تحصيل  
المتحقق لعل غير الاشاف او سطحا ولا تفاوت بين افراد الجفاسات في الحكم وما في ان  
امرا لا دليل على اجراء الحكم في سائر الجفاسات من ورودها بالاجماع وتحصلا ونظرا ولست  
المسألة انما كانت المسائل فان اكثر الجفاسات انما ثبتت حكمها بالاجماع على عدم الفرق  
كذا المتحقق ولولا هذا الاجماع لبطل الفقه من صلبه على ان عموم الاشاف واطلاقها  
ايين دلالة كما لا يخفى على الفطن التدبر وكما في الاشاف على المتأخر في الملاحظ الذي يفسد  
البربط ويقال عليه عند بذات الشرع والتدبر للفرق باحد المقدارين تحقيق كما في بروكه  
وجعل في المعاشير وهو المشهور بالاشاف كونه خلافا الى اشاف في تحقيق كما في بروكه  
وخصوصا في ثبوت عليه الطهارة من الاجزاء والاشاف المنوط بها العادات واختلاف في  
الوزن وفي ثبوت اختلاف الماء في ثبوتها ولو سلم فالمراد عدم التقصا من الأقل كما ذكر في مجلة  
عدا وروى في الدلالة ان يترتب ثبوتها كونه وعددها في الماء الواحد وفي نظر الكون  
كشعر بان يقال ان الكون احدى لا يختلف واما الاختلاف في التطبيق على الموضوع كما في  
العتلة لو جعلت عن الكثرة اقل لا يترتب كما حكى عن الشافعي بعبارة كلام ابن الجوزي  
حدود بما يترتب كونه نحو انما يترتب في وعاء لا يترتب في الجفاسه بعض الزائد على الكون  
كما في الباطن كذا فيضا عند التحقيق المتحقق عندنا بالتحقيق لا يكون التفرقا طمعا للعود  
فا صلا بين ما يترتب الكون خلافا لبعض الاشاف في اصل الحكم حيث جفاسه جميع  
وان كان الباطن كذا والاشاف كذا في اعم التحقيق الجفاسه فالتحقق بغيره والاشاف كذا

قليل لا ينجس الثاني لو اغترت دفعة ماء من الكون لا ينجس المتصل بالجفاسه  
غير الجفاسه كان الباطن طاهرا فيه وكذا في الاناء لا ينجس الا بالاشاف من ملاحظتنا  
واستحسانا لهما عند التقصا عن الكثرة فلم يبق لها اثر والتكامل في القسم الاول لو دخل الجفاسه  
الاناء مع بعض الماء جفاسه ذلك وتبقى الاناء على الطهارة الثالث لو وجد جفاسه في الكون  
فما زاد وشك في وقوعها قبل بلوغ الكثرة او بعد ها وكما في الجفاسه او تعلم في  
الكثرة ويجعل تابع الوقوع فهو ظاهر كما في ثبوتها وخرق وتذكير في الذخيرة اما في  
القسم الاول فلا يصل الطهارة شرعا ولا استحسانا في طهارة الماء وثبوت الاحتكام في  
القسم الثاني مع ذلك اصل تاخر الحادث ولو علم تاريخ الاضطرار وجعل تابع الحادث  
قوله لقولنا بالجفاسه لا يصل تاخر الحادث عن الزمان الذي علم تحقق الحادث لا  
ولو وجد جفاسه وشك في بلوغ الكثرة مع عدم العلم بها او لا ومع العلم بها اغترت  
شئ وقبل ما يترتب في الجفاسه الموضوع ويمكن على القول بالثبوت استحسانا في كل فرق  
جزء فيبقى جفاسه كثره هو محقق كما في ثبوتها وخرق وتذكير وكذا في المعامل لان الأقل  
الغلظ وفي الذخيرة فليس في المقصود انما قال ولما تضمنت جفاسه في كون حكمه مطلقا  
المحقق وهو الجفاسه موجود والمانع وهو الكثرة مشكوك فيروا لصل عندنا وعند  
ان هذا المتعلق في غاية الضعف لثبوتها على جفاسه في الامور الواقعة والقول  
برضعف جدا مع انه يمارى اصل الطهارة وبما يجل سبب حكمه بالجفاسه الملاحظات مع  
قله الماء وهو مشكوك فيه فقتضه قول القصة انما كل طاهر حتى يفسد اترق في الطهارة  
فقد برأى الحق ما عليه المحقق والاع واقفا على اشاف الفاضل والفاضل المحقق  
وصاحب الدلالة وغيرهم للاصل المذكور وفي المنع بجفاسه في الامور الواقعة خرج عن اوله الاستصحاب  
العتلة التقليدية اصل الطهارة مقطوع بحصول العلم الشرعي بالجفاسه الحاصل من استحسان  
الوارد على اصل الطهارة القاطع له على ان هذا الأصل متعلق بموضوع الحكم واصل  
الطهارة بنفس الحكم والحكم تابع للموضوع وحدوث حتى يعلم عن ثبوتها اذ ليس المراد من العلم  
الشرعي هو حاصل بالاشاف عليك بامعان النظر في هذا العالم في شئ وهو ان  
الفاضل ذكر لزوم الاختيار مع احتمال الكثرة وهو حق بالنظر الى ان كتاب الطهارة  
الاشاف اربعة مثلا واما بالنظر الى تحصيل ثبوت وعده فلا وكل ما يترتب في ذلك كراهية  
لو تضمنت من القليل روي عن جفاسه وشك هل صنعت قبل الاستعمال او بعده حكمها  
الاشاف كما في المع والفرق مستند في اصل القصة والحكم منه على الغالب العلم جارح الى  
شكنا وجعل تابع الوقوع فلا ينعكس ليرى لو بعد تقديم البطلان ومع جعل الاحتمال  
اصل عدم الفراغ يقوي الاحتمال بالاشاف لان ارجح الى اشاف لثبوتها بعد الفراغ او  
على الاشاف القصة لو افترض الامر لا ينجس من ثبوتها ولو وجد جفاسه في الكون جفاسه  
كروا لثبوتها في خلاف ذلك حكمه باصل الطهارة بخلافه عن المعارضة كذا في  
ها فيجعل من الجفاسه اوله كذلك حكمه في الفرق والمع والمستند فيه انه ان وقع في



علاء الدين

اَصْلُ











والجائز  
مؤيد

واستدل ابنه بمحض دماره عن الباقية انما هترة عن اكل السم الذائب والزيت اذا ما  
جتمعا القارة ويمكن وجوبه عند كل من يتعلق الحكم بغير المعاينة من ان تركه يفسد  
فمن دليل المعوق فيه ما جرت روافقه السكونية عن العلم في القدر المتيقن اذا وجد قارة  
بمراقبته وبفسل اللحم وبكل وحدها وبان المانع قابل للتجاسة والافترس في دس التجاسة  
مما جرت المالك بعضه من هذا ولا يستدل بالانحياز في الاولين الا بغيره الاجماع في  
والتمسك الا بغيره بغيره بغيره في سائر الاشياء التي يفرج الى القول بالشرارة  
ليست هذه الاشياء في العذر بان الشرارة في قارة الاجماع والقصور في القول بالماء  
بغيره في خصوص ما نحن فيه اجماع ولا ضرورة وردت على التجاسة او ردت عليه لقوله الاجماع  
بالمعوق وعلى قول السيد من جواز الارتفاع بغيره في الفرق بين الوردية كافرقة بينهما في العلم  
تسوية سطوة ولا كما هو علم الملاحقة في ذلك ولا في التجاسة مع اختلاف القول في  
الاعل قطعاً بمقتضى اصل السائر من المعادين في الدلائل لوجوبه بعد سائر التجاسة فيه  
بغيره المتصاع مع اختلاف السطوة كما انفق وبما انه كلاً ما بان الدور في التجاسة الاجماع  
وشارة في محل البحث غير معلوم فخرج الى اصل الظهارة في الاول بناء المسئلة على ان  
الشرارة هل هي على الاصل وانما استثنى منها النسخ الوطية لغيره لا بغيره الاجماع او بخلافه  
الاصل فليكن الاول بغيره لغيره بانها العالي بها استثنى السائل وعلى التماسه في نفس الحكم  
وعلى الاول لا يخرج من قوة فان مزج ظاهره بالمطهر فان بقي الاطلاق فهو مطهر وان لم يبق  
وكانه مضاف وان لم يستفرد المجمع فيها العرف وتعلل بغيره باختلافات المتصاع في التمسك  
المقيد بغيره مضافاً اذا سأل في المطهر من المضافات في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
بالبقاء على الاطلاق مع التساوي وانما ناطقه في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
على الاطلاق كان نقل القاضيه اطباء الملة في شهادتهم جعلوا في الاصل في سائر الاشياء  
لتعارف اصل بقاء الماشية واصلاحها المحدث وعقد الفراغ وسود وهو ما بقي بعد الشرب  
كل في المع والمقيد غايه المرام وشرح الخوض في المقصر الغرب وجمع الجرب وبه الا بغيره والتفصيل  
في القاضيه بغيره والفضل وهو ترب من بين بلية الذخيرة نسبة الى اهل القارة في علمه بغيره  
شرح اعم الماء القليل الذي ياشبه جسم حيوان ونسبته الى الشبه ومن تاتر عن ذلك في ذلك  
قليل لا فاه في حيوان في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
وفي السرا مشرب من الجرب او ياشبه جسم من الماء وسائر القلائد في شرح الفاضل في  
القارة هو البقية من كذا او ما يبقية المشاغل من الطعارة الشرايط من الماء خاتمة الفلكية  
فمنه فلا يقال لما يقع في البار والخاص لا في البار وهذا اما بغيره المشاغل او ما بغيره وعلى حكم  
من كل ظاهره وما ظهر بغيره في شواخي موضع ما في من تجاسة خارج كانت في شارة  
بالشرية او غيره في الذخيرة لعل البحوث عن هذا ما ياشبه في حيوان كل حيوان لظاهره اجابها  
كل في القارة في شرح الخوض المحصل المعوق عليه من افعال العلماء ان الاستدلال عليها ظاهرة عند  
سود الكلب المحترق والكافر وهو من هذا النوع في غير علمه في شواخي وافر المقدس في كونه

الاسود

الاشارة كلها ظاهرة الا في بعض العين وهو الكلب المحترق والكافر على الاشياء في الذخيرة نقل  
وكيف كان فالمتشبهين القهقارة ان السور تابع الحيوان طهارة وتجاسة بل هو اجماع من عند  
من من غير حجة المشهور بعد اصل الطهارة عقل وشرا عما وانما الشرب كل بعد ما من  
الاجماع الا بانات ولا يخفى الدليل على طهارة الماء ولا يخفى التجاسة في كونه لغيره في  
صحة الفصل ابن ابي القاسم لا بأس بغيره الشاة والقررة والبقرة والابل والحمير والبغال والاشياء  
والوحش والنبات وذكروا الفصل ليردع شيئاً الا سئل عنه وهو بغيره ما لا بأس به في شاة  
الى الكلب فقال ما انما عجز في قوله في صحيح من مسلم لا بأس بفصل السور وانما هو من السباع  
وقوله في جواب عذارة روافقه مغوية ابن شرح حين سئل عن سواد السور والاشياء  
البقرة والبقر والحمير والغنم والبغل والسباع ان لا بأس بالشرب منه والاشياء بخلاف الكلب  
فانما عجز في قوله في روافقه مغوية ابن شرح مثله وقوله في صحيح درارة القررة سبع ولا بأس  
بشربه ولا بأس بشربه ان ادع طعناً لان القررة اكلت من وفلته عذارة على ان كان  
يقول لا بدع فصل القررة ان سوادها من ليرة سبع وقوله في صحيح من عذارة من اهل البيت  
فقد صاه من سوادها وقوله في صحيح في صحيح من انصار في كتاب علمه في الاشياء  
من طهارة طعم من السور ولا من شراب شرب منه وقوله في صحيح من ليرة سبع من ليرة سبع  
الشرب من سواد الكلب والغم والبقر وقوله في صحيح من طهارة طعمه من الطهارة طعمه في  
الان في روافقه منقاره دماً وقوله في صحيح من ليرة سبع من ليرة سبع من ليرة سبع من ليرة سبع  
اذا شرب من ليرة سبع ان شرب من ليرة سبع من ليرة سبع من ليرة سبع من ليرة سبع من ليرة سبع  
الجنة والوزن في غير ليرة سبع من ليرة سبع من ليرة سبع من ليرة سبع من ليرة سبع من ليرة سبع  
في غير خلافاً لا في الجند والفتح وابن حزم حيث حكموا بغيره تجاسة سوادها وهم يحجون  
بالسور وطم الدولة المتقدمة ويحجج على الله تمام البحث والحلال وبغيره خلافاً لا في الجند  
وبغيره خلافاً لا في الجند والفتح وابن حزم حيث حكموا بغيره تجاسة سوادها وهم يحجون  
المائة في شرح الفاضل ليردع على دليل في كونه سواد الجمل والكل الحب فضل عن تجاستها  
والكل الحب وبغيره خلافاً لا في الجند والفتح وابن حزم حيث حكموا بغيره تجاسة سوادها وهم يحجون  
الفاضل في الهند حيث صنع من استعمال سواد الا في كل بحر من حيوان الحب غير الا في الجند  
الامام لا يمكن القرض عن كاهنه والقارة والجمرة في الشرايط تجاسة ويجوز ان يردع من ليرة سبع  
في بيان من استعمال سواد الا في كل بحر من حيوان الحب غير الا في الجند والفتح وابن حزم  
البر وكذا في الاستدلال في سواد السور والقارة وظهر من قبله انما سواد السور الفاضل  
بمشقة الخراز العمى لكل ما يبق عنده الا في كل بحر من حيوان الحب غير الا في الجند والفتح  
سواد السور بالتجربة عموم الماحر سواد التجاسة في المنع منه قول القوم كلش في  
ليردع منه سوادها وبغيره وبغيره وعلى استثناء ما استثناء خبر عمار الدال على ان لا بأس بشرب  
الطير وبغيره مغوية ابن حزم القررة انها من اهل البيت وخبر في القاص اذ ان على حيوان الوضوء  
بغيره مقلداً بانها سبع هو صحيح بالروايات المتقدمة في القاص وخبر في القاص اذ ان على حيوان الوضوء  
تمام البحث في التجاسات وسواد الفتح وهو الكلب المحترق والكافر وان اكل من ليرة سبع من ليرة سبع  
والخلافة وسبابة الخلاف في بعض انواع الحيوانات في اهل الكتاب وكل من خالف الحق على المستضعف

له

كل



اجماعاً والتمسوا وخبر علي بن جعفر عن اخيه في اليهودي النصارى في يدخل بده في الماء حتى  
من الصلوة فقال لا انه ان تضطر اليه يحمل على الاضطرار وخوف النجاسة وتجنب هذه الما  
يتبين قول الله سبحانه في النجاسات وبكروه مؤلجالات وهو المعتد بعدة الانساج  
بشيء في العرف خلال كاهل المشهور وفيه خن وط الحوان الذي غالب غداة العذرة والواضحة  
الحق سائر النجاسات وبعضهم اكتفى منه باليوم والليل كما رضاء في قوله الذي لا يل وفي  
الصلوات والقائم الجلاله البقرة التي تفتح النجاسات وفي الاثرية الجلاله من الجاهل التي لا يلى  
العذرة والجلة البعوض موضع العذرة وفي الجمع الجلاله من الجوان الذي يكون غداة  
عذرة الجوان محض النقي والجلاله من الجلة مثل البقرة والجمل البعوض الجلاله في الاثرية  
كأن في جمل العلل والعلل المراسم والمع وكروه والقبر ومن المع وغيره ويمكن ان يستدل  
فيه الى قول القوم في صحيح ههنا ان سالم لا تأكلوا اللحم الجلاله وان اصابك من عرقها  
فاغسله وجب كما لا قوى طهاها فاما كراهة وصحة كراهة من لعن كرهت سائر الوضوء  
وهو نظري وكونه في رسالة الوضوء بكرة سورة مائة بول كل شيء واجتهد من بعد ذلك طريفة  
الاجماع وجامع خلاف من جتته وحد من وقع بعض اجزاء اللعاب لان المرجحة  
للعامة على الظن وفي قول الاغلاط في اثبات النجاسة كراهة كراهية بل ربما اجترأ بقول  
الواحد في ذلك وان كل الجيف كراهية المنفعة والمع وبه والقبر ومن غير من وفي كروه وبكروه  
سورة كل الجيف من الطيور وفيها فني كراهة سورة لسورة متسا بالروايات وهو غير بعيد  
والجفة في القوم فيها اقتضاها بل ربما ظهر من الكل المرجحة وان في الاجماع خلاص من خلاف  
الشيء وان في مواضع الاخطا في منطقة النجاسة واجتبا في غيره الطبع وفي رسالة الوضوء  
السابقة كراهة سورة مائة بول كل لحم مع طهارة العزم شرط بالاجماع وكما والمراد الحكم الشرعي  
بالغير وبغيرها وجه في قول ان تمام الجوف في البقرة وبكروه سورة الحائض والمنهية بالنجاسة هكذا  
في سورة البقرة والسرور والمع وكروه والقبر ونهاية الاحكام والاشياء بل ربما ظهر من الاجماع  
كلها في عبارة السورة والمراسم والجامع والمذهب واختارك والذخيرة ولعل المراد بالمنهية  
ذلك في عبارة الاولين بذلك عليه ان من غير بالمنهية كالمع وكروه واجتبا استدل بالاول  
على كراهة سورة غير الما مونية ثم لفظ غير الما مونية لربما على ان كراهة سورة مونية في قوله  
لكنما تنهيه في العرف من غير الاجماع كما استدل بالآخر الذي لا دلالة في قوله كراهة سورة مونية في قوله  
ذلك وفي المع وكروه في التباينة سورة المنهية لا الما مونية كراهة سورة مونية في قوله كراهة سورة مونية في قوله  
في اثبات الحكم قول ان في الحسن في موقفة بعض فوضا من سورة الحائض وفيها من سورة الحائض  
اذا كانت ما مونية وتفسر بها قبل ادخال الاثر في قوله حوائض سورة المنهية ورواها  
قول على الكراهة في يومه ودود بالاجماع بل ربما قبل كراهة سورة مونية في قوله حوائض سورة المنهية ورواها  
ونقل عن صاحب السند وابن الجوزي وبدل عليه قول القوم في خبره سورة الحائض في قوله  
ولا توشوا قوله في رواية ابن ابي العلاء مشرو قوله في رواية ابن ابي بصير سورة الحائض في قوله  
الحائض وجع الاولون بين الاجماع على مطلقها على عقدها ويمكن الجمع بالاشد في الكراهة

ابن تيمية  
ابن القيم  
ابن الجوزي  
ابن عسك  
ابن حجر

منه فيقول الشافعي ذكره في كل مع الاول والجمع بالاشد في داخله في المنع المنع  
والشرب من سورها لم وكانه على طوا هو هذه الاشياء وهو مردود بالاجماع الشافعي  
لروايات عليه وبطريقة المسلمين خلفا بعد سلف بل كل ما لا يرد من كراهية عليه البان  
وبطريق كلام الشافعي وابن ادريس في الحق في الاطعمة والخايرة ثمانية الشهد بن للاحتياط  
وقال في الاجزاء الدالة على ان غير الما مونية هي الباعث على الكراهة وهو في غاية القوة  
وفي اثبات كراهة الشرب وسائر الاشياء كما ثبت في الوضوء احتمال قوله في  
على الوضوء عدم دلالة الاشياء الا على ما هي الدالة على عدم الشرب في الوضوء  
العلم بان سبب اجتناب الشرب هو احتمال النجاسة وهو جازي الشكل والنقص على الوضوء الزيادة  
الا حكام مردود في ثلثه بان الاول لم يزل يرفعه مع ظلمهم على الاجماع ونظرهم في  
الذخيرة وكيف كان انما التعميم على وفاء كراهية في الذخيرة مدفوع وبكروه سورة  
الذخيرة كراهية ط والجماع وكروه وبه والقبر وغيره وفي المع قال في طهارة سورة  
على كل حال وهو حسن ان زاد المنهية كراهية في النجاسة كراهية في كراهة سورة  
بان منقارها لا يجزى في النجاسة ما ذكره كراهة كراهة اللعاب وقد مر في الروايات  
ما يعلل على ان سائر سورها كراهية في بعض النجاسة والذخيرة كراهية في موقفة عمار وسببها  
شرب من الذخيرة فقال انكاه منقار قد لا يوشوا ولا يشرب الا في وضوءه في قوله  
لما في سورة مائة بول كل لحم ولكن لا ينفذ في ثبوت كراهة سورة العظم المؤثر بالاشياء  
واجتبا في قوله مونية غير البصل سائر الاشياء والبقال والحجر كراهية في غير مائة سورة وفي  
الاشياء والمع والمنهية وفي الاجماع انما الدالة في الاضطرار والوسيلة والمنهية في قوله  
وكذا والاشياء كراهة سورة مائة بول كل لحم وفي كراهية سورة العظم المؤثر بالاشياء  
في البقال والحجر كراهة سورة مائة بول كل لحم وفي كراهية سورة العظم المؤثر بالاشياء  
وقر الشافعي بالنعبة طهارة ونجاسة كراهة ولعل المستند في بعد كونه مشهورا في قوله  
عن سما عرقا شلته هل يشرب سورة من قوله ان يتوضا منه قال اما الاول في قوله  
فلا بأس في شرح الفاضل انه ضعيف الدلالة لعدم كراهية من صحيح لبقا وجعل في كراهية  
ان يتوضا ويشرب من سورة الدوا والبقر والغنم وعليه ان الضعف غير مقدر والدلالة ثابتة  
وفي الناس في كراهة الكراهة وفي قوله كراهية واستدل المع في بيان فضلا الله ناعية  
في كراهة الكراهة في رواية اشربت بر رواية الوضوء عن القوم ان كان بكروه سورة كراهية  
لوجه الخروج عن خلاف الحق كراهية والمراد بالجماع كراهية في قوله كراهية في قوله  
والفارة كراهية في الوسيلة والمذهب والجامع وبه والقبر وفيها الاحكام ومن غير من قوله على  
كراهة سورة مائة بول كل لحم وعاسبا من الما مونية في قوله كراهية في قوله كراهية في قوله  
عليه بن جعفر عن اخيه في الفارة والكل في الكلام من الخبر وشمه ابو كل حال بطريقه فانهما و  
بكل الباقية وخبر عمار وعمل على النجاسة بغيره وبين خبره ابن عمار عن جعفر

ج  
بات

حكام



أنه لا بأس بنزول الكل إذا شرب من الماء وإن شرب منه وفي التواتر أنه على رواية كراهية  
 وظاهره الموافقة وفي نهاية الشيخ الأفضل ترك الاستماع بحكمة بأن تقطع الشبان الغارة  
 كالكلب الخبز إذا أضاف بالوطيرة وجعل موضع الماء وصاروا يمشون في الوجع كلامه  
 على ما تيمم الاحتياط لو كذبوا بعد واقعة الغيبة المتعصم بمحضه بن جعفر وبن أبي  
 على الذئب وسور الجنة كما في خبره ومنها رواية وإرشاده وبع والمغوش وغيره وفي نهاية الشيخ  
 الأفضل ترك الماء حيث يقع فيه الغارة أو يمتزج هو قال على الذئب ولست بعد فتوى  
 العظم والتلحاح في أدلة السن وعورته الشاغل ما لا يؤكل لحمه في بعض المقام  
 في جنة دخلت حافضاً ما وضعت من كماله وبعدها وغيره فلهذا وفي خروج عن خلاف  
 الشيخ كآثاره وفي المعنى الكراهية من سور الجنة والغارة وهو يخرج بآثاره ولو كان في الماء  
 والمغوش وغيره وقوله في الخبر ولست رسول الله صلى الله عليه وآله يؤكل لحمه ولو كان في الماء  
 والسمك وجاز في بعضه أن يذهب عن أخفها في الشاغل مع الله أن من غش الله ولو كان في  
 وهو لا يطهر إلا بغير ماء وشبهه رواية حمزة بن أحمد عن الكاظم بن محمد بن عبد الله بن  
 والكل يذبح على كفه وظلم النبي الحسين ومقارنته الكفارة الأولى واجب المتعصم من الكفر والأصل  
 وضعية الخصال سند ولا لا وفيه الإجماع على طهارته والمصلحة على الخوض فيه بنسخ البراءة  
 والوزن في سائر من غير الأول والخروج عن خلافه الصدوق وفي كونه هو مذكور في  
 الطب في صحيحه بن جعفر عن أبيه في الغضائر والجنة والوزن يقع في الماء فلا يتوضأ منه  
 فقال لا بأس وبها على خبره من الغش عن القوم الونع لا يتبع بما يقع في الكراهية  
 والغش لا بأس بن جعفر في خبره بغير ماء أو في الماء لو وقعت فيه الغش مطلقاً ولعل القوم في  
 من الغش بسبب ثلاث مرات من الماء ولو وقع فيه غارة وغيره في ذلك وفي حكم الذئب  
 ما لا يؤكل مما لا يؤكل لحمه الغارة والغش لا مع شك ثلاث مرات كما تغتفر رواية الغش المغش  
 لكن الغارة والغش أشباهها لو وقعت الخوض فيه بسبب ثلاث مرات ثم يذهب خطا  
 غير الونع فائتر لا يتبع بما وقع فيه وإذا كان هذه الثلاثة في التوضئة على الله ما احتسب حوان  
 ظاهره على الشهوة فمن إن يصيبه غش الغش ومعاينه على نظر إلا أن يعقل وهو في ذلك  
 أفرد ما فرغ الأول لو حصل لمضائق بما لا يعرف في شئ من أو سافر ثم استرجع المطلق الخبر  
 فتبرأ إذا سافر ولم يسلم إلا طلاق فالمطلق على طهارته ويظهره كونه إنما تغتفر بالغش في الماء  
 وهو لا يغتفر الغش إلا في الماء وظلم السبب كما تغتفر الغش في الماء وقد تراءت أن يغتفر  
 عن الغش الإجماع على مساواته استرجاعاً واسترجاعاً قد تغتفر المطلق لا السبب وفي قوله لا يغتفر  
 على طهارته فائتر أن أحدهما الإشارة إلى أن ذلك حيث بقي المطلق ثانياً الإشارة إلى أنه لو  
 بقي شيء من المضائق على المربع على الاستعانة هذا الحكم إنما ينقسم حيث يكون المطلق رائد على الذئب  
 لا يكون حيث ينقلب ثم عن المطلق قبل وقوع تمام أجزاء المضائق فائتر أن تغتفر قبل جزم المطلق  
 إلى المضائق التي تنقلب بآثارها الواقعة استرجاعاً كان سلباً لا طلاق خرج عن كونه مطلقاً

29

وهو ظاهر لأن كونه ظاهراً كما في النسخة استعمالاً لظاهره وذلك الكتاب إنما ينفصل عن النسخة  
استناداً إلى ما دل على طهارة الماء من الأبحاث والروايات التي ما قطع به وهو النسخة النسخة  
وهنا لا ينبغي أن يفتقر إلى النسخة الأصل وهو محتار والمصنف في هذا الكتاب وغيره وفي طو  
والبيان والتحرير ونهاية الأحكام الحكم بالنسخة استعمالاً للنسخة الأصل وعدم وصول المطبوع  
كل جزء من النسخة وإن الاستحسان الأول مقصود بتبديل الموضوع قالوا الأصل النسخة  
ذكره المصنف مشكلاً لأن طهارة النسخة متوفرة على متبوع الطهارة بجميع الأجزاء وهو غير معلوم على  
أن الشئ ينفسل أجزاء المطبوع بعضها عن بعض فنزل وصف الكثرة فيخصي بالملاقاة أو  
الاحتكاك يخرج عن الطهارة أيه ويبيح أن يعلم أن موضع النزاع ما إذا انفصل النسخة المطبوع  
فلو انفصل عن النسخة قطعاً لأن موضع المضاف النسخة غير لأجله فلا يطرأ عليه  
والمطبوع يصل إليه انتهى وفي الذخيرة بعد ذكر مذكور النسخة من الاستحسان رده بجمع  
الاستحسان على الإطلاق وأحال في تقريرها هذا الاستحسان ويوجب من تعقبة التمسك بأد  
الطهارة وفي الدلائل لنسخة الطهارة مستند إلى أن المطبوع والنسخة كل منهما كالماء ومكتوبة  
من كرمها وانكسارها مضافاً لظاهرها فمضافاً من كرمها وانكسارها المطبوع من كرمها وانكسارها  
على الفاضل النسخة ما لا يرد عليه تعين على النزاع والذي يوجب في النظر هو القول بال  
النسخة استعمالاً للنسخة الأصل لا يقال هي معارضة بأصل طهارة المطبوع لأن  
نقول أصل النسخة في غير محل النزاع متوجه فإن السلسلة مفروضة عن الأعم قال القارح  
نعم سأل على الفاضل في غير محل النزاع لو أن المطبوع على النسخة وهكذا البحث فتمت في جوابه  
الفاضل ولا فارق عنه بين المصنفين لو أن المطبوع على النسخة الواجب عليه من وضوء أو غسل  
في باب تطهير الماء **النسخة** ولو لم يكن ما يجب من المطبوع على النسخة الواجب عليه من وضوء أو غسل  
فتمت بالنسخة الطهارة وفي الاسم صحيح الوضوء والغسل بكافة النسخة وطو النسخة ويكره وغيره من  
وفي كسر الفاضل النسخة وفي كسر الأجزاء على الاسم لو كان اختلاف المطبوع من كسر  
بعد الاجتماع أي ما في النسخة الأصل والنسخة الأصل على الاسم لو كان اختلاف المطبوع من كسر  
كما يعبر خلاف الحكم في الكتب السابقة ونسب من مختلف واختار قال غفر الله له ما في القول  
الشئ في الاسم المختلط بما لا يورد المتعلق أو النسخة الأصل على الاسم لو كان اختلاف المطبوع من كسر  
بجواز استعمال أصل الأجزاء وازدنا في استعماله وبين وبين الشئ وناسلهما أن مفسد الشئ  
وضع الحديث والبحث دون غيرهما وذكر ما شرطت منه وبين وبين الشئ وناسلهما أن مفسد الشئ  
أصل الأجزاء ونسب من كسر المطبوع بالجملة وصفه ووافقه في كسر ذلك المعيار ووجهه في كسر  
الأجزاء ونسب من كسر المطبوع بالجملة وصفه ووافقه في كسر ذلك المعيار ووجهه في كسر  
بأن الأجزاء عن الاسم سأل للظهور وبهذا المذهب لا يخرج عن الاسم باعتبار الواضحة تصفاً  
فلم يعتبر الأجزاء لتصل ما طلبناه كما تفعل في حكماء النسخة انتهى ونقل عن الفاضل النسخة  
في بعض نوازل أختار هذا القول ونقل عن بعض العلماء أنه حاول تطبيق قول الشئ على قول القارح  
وحكم بأنطافه وأما خلاف ذلك فإن القول العقبى يمنع من شتمه الشئ القول من مرتباً



باسم الله تعالى المبدأ والمآل في المسألة في الثاني بقية الخلاف كتابته في عذرا الزرع به  
استحسانا للمال الأول من عينة المتجرى لبقاء الحد وشغل الذمة بالعادة فلا يفتى على نقد به  
اعتبا الحاشية بقدر الوساطة كما حكى عن الحق في بعض كبر واختاره في كوفي وقيل عن الحق في  
مقلات الوسيط هو المأخذ الذي نص في إطلاق وفيه ويجعل غيبا أو قل قول هذه  
للسنة نظر المسئلة السابقة في التعديل بقدر في صلبك بمراسمتها ولا يجوز التمسك بعد المزمع بقا  
الاسم اتفاقا من الكل كما في الدلائل كما صار واجدا للمط فلا يعد عنه الاضطراب والظاهرة كلام  
الفرع يعطى ان الشيخ لا يوجب لظاهرة من وانما يستعملها فان قال ذهب الشيخ الى عدم وجوب التمسك  
جواز الوضوء مع عدم استلزام الماشية في التحصيل اتحاد الحقيقة والوجوب تابع لاتحاد الحقيقة  
وتحيز الوضوء لغيره كما سلمت في غير كلامه ما يدل على الأغراض بان الشيخ يوجب للوضوء  
بعد المزمع ولو لم يأت أول كلامه ليقطع ظاهره ليرد على الشيخ بغيره وقد كثر من وجوب الوضوء  
ولا يحتاج الى تكليف الجواب بما سلكه والأقرب وجوب التمسك كما في نهضة وقد كثر من وجوب  
والتي ختمها وكذا كذا لعلها لا تفتقر لهذا الحكم لأنه يمكن من الظاهرة المشاهدة  
فيجوز ان يكون مقتضى علمه ما ثبت في الأصول من وجوبه من الواجب خالف منه في المبدأ والمآل  
تعبلا على ان وجوب الظاهرة مشروط بوجوب الماء لا وجوده كالمستطاعة وورد على ان الشيطان  
كان وجود الماء في نفسه فهو موجود دائما او عند المكلف وهو بطر والاربع لطلب التحصيل  
بان الوضوء شرط في وجوب التمسك في حقه وهو لا يستلزم وجوب التمسك في حقه كما كان  
مشروطا بالتمسك وعلل ان الأصل في الأمر ان إطلاقه وقول السيد بخلافه لا يخارجه وقد  
تخصر في الأصول بان من يتبع الأيات والروايات علم بان عزمه ان لا يترك الماشية مع  
امكانها باي وجه فنفق وفي سئل الذمة بالعادة بقية المستدعي ليعين ان الأية كذاية في  
تم ما في أول كلامه من عدم وجوب الظاهرة بعد المزمع فوجب قول الشيخ وظاهر الحق هو ان في  
في عدم وجوب التمسك لا يعتد بعينه من جهة وجوب التمسك بأحق المشرقة وفي الدلائل ما يوجب  
المتأخر على هذا الجواب العلامة وصاحب الوضوء اورد على الشيخ ان كلامه في الوضوء  
الوضوء ووجب المزمع وجب المزمع والملازمة بينهما ظاهرة وتزد في العلم فحكم بوجوبه المشهور  
مواظبة الشيخ وكذا في كفاية الاحتمالين ويجوز استعمال الجمع خلافا لبعض العامة حيث  
ايقاد والمضات الثالث لو تغير المط بطول لشرية احدا وصاحبه الشراة في جهات المخرج  
عن الطهارة اتفاقا من الكل ولا عن الطهارة في كفاية المزمع وكذا في الاجرة اجماع العلماء  
الا ان بين ما لا يوجب التمسك في إطلاقه كذا في غير المزمع وكذا في الاجرة اجماع العلماء  
الحلقة بوساطة من الاذن عند ما جزم من غير وجه التحصيل والظاهر والظاهر المشاهدة  
والجمع ان الماء المتغير الطهر والوضوء لا يوجب التمسك بوجوبه من المبدأ والمآل في  
وهو مقتضى الغرابية كذا في كفاية المزمع وفيه وفي العرف ان التمسك المستند الى القابل  
الفصل الثاني في استعمال الطهارة في الوضوء المستعمل من الاعضاء عند  
فان ظاهره يظهر جمعا كما في كوفي والفرع في كوفي والدلائل وجوب التمسك في المبدأ والمآل

في الاستعمال

في المزمع

في الغيبة وفي المزمع من هذا الكتاب لا علم منه بما في الحاشية العلمية في الخلافات في الغيبة  
لا تعلم منه خلافا وجعل الحاشية من هذا الكتاب لا علم منه بما في الحاشية العلمية في الخلافات في الغيبة  
والغيب عطا والترهي ومكول وابي نور وداود واهل النظر مالك في احاد الروايات في  
في احاد القولين ونسبوا القول بانها من غير علمها احمد والظاهر في احاد الروايات في  
للاشايي والرواية الاخرى عن مالك والمشهور عن ابي حنيفة انه من غير علمها احمد والظاهر في احاد الروايات في  
وضوء المزمع ونسبوا القول بالتمسك الى ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة قال في كوفي وانما كان  
حاشيا للتسبة اليه في وجهه بوجوبه بالآيات والروايات الدالة على ان المظهر جمعا  
وقال المفيد والمفضل بوجوبه بالآيات والروايات الدالة على ان المظهر جمعا  
في الأغلب المندوب واجماعا في كوفي والخلاف عنه في الخلاف والغيبة وعجزها ولكم معلوم  
ظ وكذا فضله اي بقية الماء القليل الذي في حاضيه وفضله الغسل عندنا كذا في الشرح  
في الحاشية في الخلاف في المقامين الى بعض العامة ولما استدعي ما من انه من غير علمها احمد والظاهر في احاد الروايات في  
استعمال فضل وضوء المزمع وهو اخفى من الدعوى مع التمسك بغيره من اجل ظهور  
الرجل بفضل الظاهرة المزمع وادان المنع والكراهة في المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهور  
المزمع ووجهها من نادوا بوجوبه بغيره من اجل ظهوره في المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهوره  
الحديث المكنى بظاهره في خلاف البدن من الحاشية اجماعا كذا في المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهوره  
نهائية الأحكام ولعل غيرهم يثبت المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهوره في المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهوره  
هنا كما نقل عنهم في القول في المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهوره في المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهوره  
سعيد والشهد في الفخر والفاضل المحقق في المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهوره في المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهوره  
وفي كوفي والدلائل في التمسك الى السيد وابن ادریس اكثر المتأخرين وفي الذمة الى السيد وابي  
زهره وادريس كثير من المتأخرين وسندهم في الأصل والاحكام من بعض لوجه والروايات  
في الآيات والروايات وغيره في المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهوره في المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهوره  
في الآيات وبقية الماء من المزمع في المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهوره في المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهوره  
ان استعمال الماء في المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهوره في المزمع والتمسك بغيره من اجل ظهوره  
الطهارة عنه واجتنب لذلك في كافي بعد التمسك بالماء القليل في الطريق في كافي بعد التمسك  
منها بصحة عبد الله بن شاذان عن ابي عبد الله في كافي بعد التمسك بالماء القليل في الطريق في كافي بعد التمسك  
وليس اناء والماء في هذه فان غسل رجلي عن اخره عن الرجل يصيب الماء في كافي بعد التمسك بالماء القليل في الطريق في كافي بعد التمسك  
وتفان عن كفاية من شاة الرواية في كافي بعد التمسك بالماء القليل في الطريق في كافي بعد التمسك بالماء القليل في الطريق في كافي بعد التمسك  
او يستعمل الغسل من الماء او يتوضأ من الماء اذا كان لا يجد غيره والماء لا يبلغ صاعا في كافي بعد التمسك بالماء القليل في الطريق في كافي بعد التمسك  
ولا قد الوضوء وهو في كافي بعد التمسك بالماء القليل في الطريق في كافي بعد التمسك بالماء القليل في الطريق في كافي بعد التمسك بالماء القليل في الطريق في كافي بعد التمسك  
توضوء فلما أخذ قدام الماء بعد الوضوء لم يضره وضوءه في كافي بعد التمسك بالماء القليل في الطريق في كافي بعد التمسك بالماء القليل في الطريق في كافي بعد التمسك بالماء القليل في الطريق في كافي بعد التمسك  
ان كافي غسل يده ثلاث مرات ثم مسح جلده بيده فان ذلك يجره فان كان الوضوء وغسل  
وجهه ومسح يده على ذراعيه واستعمله وان كان الماء متغيرا فقد ران يجره ولا يغسل من هذا  
وهذا فلو كان في مكان واحد وهو قليل لا يجزئ لغسله فلا يغسل ويجمع الماء في مكان واحد

في

تكون



وصحيفة صفوان عن الصادق في الجاهل الذي قال في المني من بعد الوضوء  
يقتل بها الجحيم فقال وكذا قلنا في الوضوء السابق والى الوضوء قال وتساءل منه  
صحيفة ابن بزيع قال كذا في موضع من غير مستحى منه من بول ويقتل به الجحيم ما حذره  
الذي لا يجوز فقال لا يقتل من هذا المني من ضرورة واحتمل في الاستبراء قصره على الضرورة  
على هذا الخبر ثم استدلل بان لم يرد في الحديث بغيره من ذلك الحديث والثاني يعلم قطعاً  
والثالث من ثبوت ما كان من بول في الاستبراء الفوترة الأولى بان من بول الحكمة الصغيرة والجمعة  
الأولى واحد وهو المأثرة وقوة التطهر بان لم يرد في الحديث بالاستبراء في الكبرى لم يرد في  
المستعمل في الصغير والثاني باطل بالجماع وثالث الملازمة ان كل منهما ماء رافض للملح فأنكا  
رفع الحديث على اعتبار بطلانها في الجملة وهذا محمول على ما رافض الله مقامه ولا يخفى  
سنته في الأدلة فالأشياء من حيث هي ظاهرة في الاستبراء والظرف العقلي كله محمول  
وليس المقام في بياضه لأن يكون مقولاً في الاستبراء والظرف العقلي كله محمول  
ومعقد للبحث وثالثاً لكل من كمال برقع الحديث بروح المني فقل بالجماع من غير ضرورة  
لأنه رافض للبحث قطعاً ويلوح من كونه ذلك أيضاً في نيل الخلاف في الحديث في  
كروى بعد أن نقل عن الحماد والشيخ الجواز قال وقيل لا ولعل مراده بعض العامة وكفكان غلبه  
التي هذا لتمام الأصول والعموم بالمعارين والأحوط احتياط في الحديث من وجوب خلاف  
الصدق والاحتياط وابتني منه والبرج واستوجبه في المني وسبقه في كراهية الجاهل  
أما بعد الأسس وأن الشك كان في عدم جواز الزرع بر استحباب اللبس وفيما أشغل الذين  
بالطهارة وفائدة عبدالله ابن شاذان في هذا من هذا عن الله ثم إن ما سألنا من وضوء بالماء  
في الوضوء ما الذي يوجب بالوضوء ويقتل به من الجنابة فلا يجوز أن يتوضأ من وضوء  
ووضوء جرة ابن جهمان في الحسن قال سئل أو سئل فيزي عن الحمام فقال أو دخل إلى قوله  
فقتل من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام فانه قيل فيها ما يقتل به الجنون ولذا الزنا وإن  
أهل البيت هو شرم وصحيفة ابن مسلم عن سعد بن حماد قال أو دخل إلى قوله فقتل  
أخيراً أن يكون من جنس أو كثر أصله فلا بد من جنس لا واستدل لهم أنهم تقدم في جنس المجوزين  
من الجنس والكثيرة والجنس أصله مطلق بالعمومات من الجنس والزنا والجنس من الجنس  
بضعاً السند ونحوه في قوله وأيضاً هو الماء إلى الكراهة ونحوه في قوله أو دخل إلى قوله  
الزنا والجنس عندنا الحكم بالسلافة ونحوه في قوله الحمام عندنا كما ذكرنا من التأويل  
وفي التأويل أن الغالب وجوده بخلافه من الجنس والجنس الكثرة الأولى بان تكون جنس الجنس وبعد  
ذلك في القول بالمنع لا من قوة بعد فوقي هو كذا في قوله ولا يرد في بعض الأحكام فيل الشبهة  
إذا لا أقل من ذلك بذلك وفيه كفاية والأول أقوى في النظر ولا فرق في ذلك بين بول من ذكر  
وعند برهان أن منع من ماء واجزأ من ماء خلافاً للبطون فانه بعد المنع حكم بان لم يرد في قوله  
قال عن حكم المنع واختاره في المني تنزيهاً على المنع وترد في قوله كروى في الوجه المذكور في  
الماء المجمع من الجنس حكمه في المنع ووافقه في الدلائل وقربه في الذخيرة وهو أقوى

لأنها

استصحاباً للحكم على تقدير موثوره ورد الحديث إذا بلغ الماء ثوباً لم يعمل خبثاً من غير لاخت على أنه  
لا دلالة فيه كما سبق من قوله وفي جري حكم المستعمل في استعمال البنية أشكال والبناء على  
أن عباداً من الأغشأ والوضوء وعجزها صحيحاً فواجب واعتدل لوجوبه لا غارة بعد الإباح  
في كونه ولعل الأول لا يوجب من قوة إذا نظر الحكم جريان الطهارة المستوفى وأما الغرض الذي  
في المنع ويحذر ذلك كما نرى جواز فعل ما يتوقف على الطهارة الصغرى لو فعلها والأحكام  
في المني وفي غيره لا ينبغي الشك في الأول ويحقق الاستعمال بالنسبة إلى المستعمل بأنفسه  
عن بدو في الشبهة غير أنصافاً كما في كروى وهذا نوع الأول قال في بول من قبل تمام الأول  
أما في أول الملازمة أو بعد غش بعض البداحتمل ألا يصير مستحلاً كما لو ورد الماء على اليد  
فانه لا يحكم بكونه مستحلاً كما في أول الملازمة كاختصاص بقوة الورد للمأثرة إلى رفع الحديث  
وعرضاً لكل عضو مما وجد به وهذا الحق موجود سواء ورد على الماء أو ورد على غيره  
في المني والدخول الثاني قال في المني وأعتدل من الجنابة وبقيت في العضو لمقتضى غسل  
الذي على العضو إلى تلك المني جاز على ما أخرنا بعض من عد المنع في الاستعمل وليس الشبهة  
نص على أنه من غير بني عبد الجواز أنه ان بشرط أن يفضا ويرى بالشرط لكن الظاهر في  
والأول لم يرد جواز الإجزاء من عضو إلى عضو ولين هذا أحد الثالث من غسل الأجزاء  
ثم أدخل يد في القليل فافضل غسل كل الماء بعد أن جازها مستحلاً وإن لم يقصد تركه مستحلاً  
واستغنى به المني طهر الوقت من الزنا قال المصنف غسل من أفاضل الماء من رأسه  
أو من أفاضل الماء من غير غسل مستحلاً وليس استصحاباً الثاني على قول الشيخ الثاني وفيما ذكره نظر  
الشيخ أو دمج الفضل ورواه في كتابه عن جازاً يدل على عقد الناس القطر من الجنس  
فيما يقتل منه ولو شها ولا أشار إلى مخالفتها والصدق مؤلف أيضاً الحكم على الزنا  
فأما أن يكونوا جازاً عن أصلهم بالأدلة أو لا يرد على المضاف في كروى لو يوجب المني  
في القليل بعد تمام الأمر رأساً ونفع حدثه مستحلاً بالنسبة إليه وإن لم يخرج قال في فضله  
شرطه في صغره مستحلاً بالنظر في غيره لا بالبرهان وظاهره أنه لا بالنظر في القليل أو اثنين  
لأنه لم يكن كان يسيراً لها قبل خروجها من الماء وأنه يقال منه ولم نقل في غسل الجرح بل  
أكتفى بغيره أما ما علم أو مع صدق الوحدة فافضل أحد الاستغناء في حقه موقوف على الأنصاف  
أجزء ضلها ولا أدلة في التمهيد عن ذلك كتحليله مستحلاً من الأنصاف وإن لم يخرج  
فرد في حق غيره وحكم المني يصير مستحلاً بالنظر فيها قبل أن يفضا **الثاني** لو غاص  
جناح في الماء ونوبا ونظر بعد ذلك ما سأل رقع حدثاً ولو انفق بقية المعز من أحدهما فافضل  
نزعاً على القول بالمنع عند جازاً غسلها من ذلك الماء ولو تقدمت نزعاً من أحدهما أو وضوء غسل  
الثاني وبطلان الذي كان في كروى على احتمال ولا يلزم حكمه في استعماله إلا بعد تحقق الجنابة فلا يرد  
الفصل من حديث مشكوك فيه من نفي الجنابة والفصل وشك في السابق لم يرد مستحلاً  
استشكل في بول المني من أصل الطهارة ومن حيث أنه غسل من ذلك معلوم وإن لم يكن  
الحديث معلوماً أن الزنا طاهر من الصلوة فيكون كالمنفق وإن كان في حله والمستعمل في  
غسل الجناسه غش مطر وإن لم يبق في الجناسه طهارة الإصباح وبع والماء والأشياء ونظر المنع



سواء كان من الغسل الأولى فيما يلزم من تعدد الغسل أو من غيرها كما يقتضيه إطلاقها  
 تقدم والتخصيص في الترتيب وكذا في الترتيب في الغسل الآخر وتبين  
 الخلاف في نجاسة غيرها في الترتيب كما كان على يد النجاشي في نجاسة كل ما لم يعمل بها  
 أجماعاً وفي غيرها من النجاسة قال خصوبين المتأخرين وتبين في ذلك عموم ما دل على نجاسة  
 الماء القليل ودابة عبد الله بن مسعود بن بطريق بن أحمد بن هلال عن الله ثم الماء الذي يغسل به  
 الترتيب وتغسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه ويشاءه وما في ذلك والمعنى  
 من خبر عيسى بن القاسم قال سئلت عن رجل أصاب قطرة من طشت فوضو فقال ان كان من يوق  
 أو قد يغسل ما أصاب أو أثار الدابة على المنع من الغسل لا ينجس الحمام ذكره في حق الكلام  
 في الجواز في كل وقت ويجوز جواز الله وأورد على الأول منع كلمة الكبرى إذا ما دل على نجاسة  
 القليل دل على موضع خاصة ولا يجمع على الفرق لا يورث في محل النزاع وقد تقدم منا  
 ما في البحث عن القليل أن الروايات بين ذلك على القوي على أن يذهب بعد ضعفه التأييد على  
 عدم جواز رفع الحدث به وهو أن من النجاسة وعلى الثالث مع ضعفه وأما ما في  
 الخبر فلا يثبت لوجوب لا ينجس عليك أن لا يخرجك الدلالة في الخبر للوجوب حتى في الأول  
 غير منتهية كما بينت مراراً والضعف بجرحه شدة العمل وقد دل على نجاسة أو دلت على خلافه الدلالة  
 في الحكم بطلاناً وتردد على نجاسة دون العكس استحسنه الترتيب في السد على ما في من  
 أنه لو لم يكن الورد عاماً عن الأفعال لسأوى عند اللاديم بطلاناً وتردد لوجوب الورد  
 لزم أن لا يظهر المحل أصلاً واللازم بطلاناً وإحاطة لمنع الملازمة فأنه يظهره الملازمة  
 الملازمة ونجاسة بعد الفصل وأورد عليه من أنه يقتضي الباعث على النجاسة ملازمة  
 النجاسة لا مفارقة فأنه لو توافقت الملازمة لرتب في المتأخرين بطريق أولى من غير متخلف  
 الميعول عن علمه التامة خصوص التلخيص يمكن باختصاص الماء على الطهارة كونه مستحلاً في  
 بعد أبعث بالنجاسة ولم يظهر المحل خرج بالاجماع كما في الأحكام التي مضى عليها والقول بطلاناً  
 حكم كما هو ظ كرى وشرح الأثر في موضع من طوعه وذلك لفاسل المتغير في بعض قوله  
 قبل دبرها إلى جماعة من متقدمي أصحابنا وهو من هذا في النجاسة وأما المتقدمين من أصحابنا  
 المستعمل في الكبرى وتلخيص السد وابن أودين الشيخ في طوقه بأن لك منه ما في  
 وسبب جواز الله من هذا في شرح المذاهب أن عليه قوي شيخ المذهب السد والشيخ ونا  
 أودين جرحه وإبعث قبل وأبعث قبل أصل الطهارة وعده في الأول مثل هذه الفتوى والكفر  
 إلى استدلالها السد والجواز في غير ما في كاختلاف لفظة تكون بعد نجاسة الفتوى  
 أن ذلك على سبيل العمودين الطهورة أو تكون باقية على الطهورة أو حكمها كذا في رفع الحكم  
 قال بطلاناً في الأولى وكنت كما قال في قوله بطلاناً في الطهارة حين الاختلاف في الفصل وقبل النجاسة  
 فيما وقيل بالطهارة حين الاختلاف وقيل باختلاف الورد وقيل باختلاف الفصلات وهي  
 عدة أقوال أو لتقصير في الفتاوى كما يعلم من طوعه في بعض المواضع في طهارة فتوى الطهارة

في كل وقت  
 في كل وقت  
 في كل وقت

مطل وجعل النجاسة على الإطلاق لحوط وفي موضع آخر لا يوجب غسل من غسل أنا الولي  
 سواء الأولى والثانية وإن قلنا بغسلهما يكون من الغسل الأولى كان لحوط وفي خيف  
 الحكم بنجاسة الأولى من غسل الثوب دون الثانية وفي غسل الثوب من ولوغ الطحس في الماء  
 على الإطلاق وفي العهد ولا بن أودين قول بنجاسة الأولى من ولوغ دون الثانية وإنما  
 ويجزئ من أن ما لم يظهره لا يكون نجساً وقد مر ذكره بعد كل البعد لما بين من الأدلة  
 المتقدمة في إثبات النجاسة بالاحتياط ولا حاجة إلى الإعادة فيها وبعد منهما القول بجرحه  
 الفتاوى ما زاد على الواجب حكى هذا القول عن المعصومين بنجاسة كل ما في النجاسة قال عليه  
 فممن قوله آخر أو المتخلف في الثوب بعد عصره ولا دلالة فيه وبطلاناً في العهد بسبب الغسل  
 عن الحق والنع وغير المتقين وفي رفع الموجب غلط المسألة في هذه النسخة التي أوردنا  
 رداع الخلاف من قوله والحق بنجاستها بغسلها من طهر أو لو يظهره ولا في من قوله  
 وإن يكون نجساً لم يغسل من الغسل المطهر أولاً ولا دلالة له فيها وبطلاناً في العهد لسان  
 الخارج إلى المعصوم والحق ما حقه في الواجب بعد إمكان أن يقول مثل هؤلاء الأجلة  
 أن المحل بعد طهارته يغسل الماء إذا وقع عليه ولذلك قال في النجاسة والطلاق موضع  
 الخلاف ملة الغسل المعقبة التلخيص دون ما سواه وشاها حال المغسول قبل الغسل فليس  
 القدر فيها استغناء عما في التعدد سواء في ماء الغسل أو في الثانية كما في نهاية الأول  
 لأن لغة العامة بالنجاسة قام فيها المعنى حكماً خلافاً للتشديد حيث كان كل غسلة محال  
 الغسل قبلها فمما يوجب غسلة إذا أصابها غسلة الثانية مشاغل غسلة واحدة  
 أو الأولى غسلة واحدة واختار في العامة أجزاء الغسل الواحدة لم يبق من بعض ما في  
 المعاصر وهو فوق النظر لأن المذاهب في التعدد على الاسم وليس حلاً فيها في غير النجاسة  
 الأحكام أجل كون الفتاوى المحل بعد طهارته على ما هو الحق في هذا الباب خصوصاً  
 في غير المتغير ما المتغير يغسل جماعاً كغيره من المتغير ويخصه هذا المقام الإجماع في قوله  
 الموالد في شرح المصنف وغيره وفي الخلاف زيادة الوزن بالمتغير أشكال في نهاية الحكم  
 أو في الخلاف زيادة الوزن بالمتغير انتهى وفيه عيب لأن دليل طهارة الفتاوى لم يرد  
 ما ذكره تخصصاً بلاخصص لم يجعل الدليل الإجماع أو في وقت التلخيص ما ذكره  
 لأن محل البحث ليس هو الإجماع ولا في غير من قوله حديثاً أو في الفتاوى بطلاناً في العهد والمعنى  
 علمه أن الغسل لا ينعى أنه من بطلاناً في حديثاً أو في الفتاوى بطلاناً في العهد والمعنى  
 الإجماع عليه قد مر في رواية بنجاسته عليه صريحاً في نهاية الأحكام ولا يرفع بها  
 الحديث عند القائلين بالنجاسة هو في ذلك بعد الإجماع وتبين أن كلامه الذي ورد  
 عنه بوجود الخلاف لا ينعى فتلقوا في الطهارة وقولاً بطلاناً في العهد في العهد في العهد  
 القولين أن يكون القائل بالطهارة قائلًا بجواز التلخيص في بطلاناً في العهد في العهد في العهد  
 الآخر من خلاف قولين في ذلك التلخيص وجود القائل بطلاناً في العهد وهو الذي ينعى على  
 ماء الاستحباب للغسل والذين من القول والغسل فما كان من الدم والبقع فقط عليه ماء  
 استحباب ولا يجري عليه الأحكام كما في قوله ونهاية الأحكام وغيرهما فأنظر طهارة في بطلاناً في العهد

رد

شأن

حكم  
 في كل وقت  
 في كل وقت  
 في كل وقت



والسائر ونحوه وبما لا يطو وكوه والغروب والارثا وشرح الوجوه وعلية ومعها  
والمنتهى وغيرهن وفي الثلاثة الاخيرة المجموع وفي السائر ولك والذخيرة والدلائل  
المجموع على القدر المشترك بين الطهارة والعفو والنجاة من بعد الاصل مجموع عند التكرار  
عبارة لها معنى في القصة ان لا يحصل التوثيق او وقع على ما لا يستحقه وحسنه القول عن الله  
انه قال لا يأسى لثوب يقع على ماء الاستنجاء وشكها وانه القول عن جوارحه استدلال كونه  
ايضا بلزوم الشقة لانه يقلل به وهو اتم من المدح كما يخرب الاخرين وقيل بل مجرد عيبه  
في ذلك والمجامع واليا وكري وسيله لها صل الى المنتهى والذي في الدلائل وض وعجزها  
ان في المنتهى الحكم بالطهارة بل المجموع عليها واسباب القول بالعفو الى التبداهة وكلا في  
الصالح اجمل الاخرين وجعله في المذهب دالة على العفو ونقل عن الصحابة الا يأس بما ينفع تعالى  
الاستنجاء على التوثيق اليك قال وهو صريح في العفو انتهى ولا يخفى ما فيه وفيه وحاشية  
المدح وكري سبيل العفو الى التفتي في المع ونقل صاحب والمعالج عن المذكور في حقه ذلك اليه  
خلا ولم يرد فيه وفي المذهب الدلائل انه نعم من قوله الاستدلال على الطهارة انما  
شاق فسوغ العفو عن انتهى والمدح في التمهيد في كونه نقل عن المع التفتي بان ذلك انما  
على العفو دون الطهارة وما ادرى من ان ما فيه وكلا من فيها شقة نقل ما في المع فانه بعد  
نقل المجموع على المدح في آخر كلامه فلو قيل في نجاسة اخرى لم يثبت العفو وشي  
العفو خصوصا اذا كانت نجاسة لم يحصل الا لغيره ولا يخفى على المذنب ان زيادة الحكم في  
اصل الحكم بطهارة الماء لا توجب تلمع نجاسة المدح والمع وتوافق مع الحكم والبيان  
المنتهى في ولا يفتي بغيره الا كرى وكيف كان فالقول بالعفو قولنا درج ورسد فيه  
الاحتياط فيها تيقنا شغل المذنب وما دل على نجاسة القليل والعفو انما قلنا بل مقام المدح  
ومعظم البعض في التفتي الذي فيه غشا من قول او قد رتب لثوب فامر بفعل التوثيق العفو  
مدفع بعد قيام الدليل بالخبر الشهرة العمل بل بما يعرف من المجموع وكل من يعرفه حاكم  
بعد نجاسة ما لا يثبت نقل الاجماع عليه المعالمة والذخيرة وهو الذي دل عليه الوجه الثالث  
لكن دعوى اتفاق العالفة على ذلك على ما لم يرد في العفو عند امره ولافق فيه من  
غشا المذكور والذخيرة في الحاشية انه لا يثبت في الذخيرة انه منقضة اطلاق النقص  
وكلام الاستحسان في ان شتمه لا يستحق هو صريح كرى والمع وض للمعالم والدلائل والاحكامين  
والمذهب ان كثرة لفظه وسند هر جن ما دل على تطبيق الحكم على ما في الاستنجاء ولا يثبت  
المنتهى وعجزه كناية كرى والبيان في المذهب والمعالمة وض والدلائل وغيرهن وفي ذلك  
والذخيرة انه طه اطلاق النقص وكلام الاستحسان في العبدن والمعالمة ولك والدلائل والذخيرة  
استدعاء حال النقص وهو في حمله لك في دخوله تحت اسم الاستنجاء او القطع بعد في  
اطلاق الاستحسان منزل عليه ولا يثبت الطهارة في كناية الدلائل لك والذخيرة وحاشية المدح  
وغيرهن وفي اوله في اشتراط الاستحسان في غير الطهارة وهو في حمله لندرج في اسم الاستنجاء  
ولا يثبت العفلة الاولى وعجزها كما هو نقل السائر وخصه في بالفسلة الشانة وكما بعد

عن دخول الأجزاء وتوضعا بين هذه الأجزاء ومقتضى البعض الحكم بدود بالأجزاء  
والدليل على بقاء العارض معلق من أحد الأجزاء تحت لامة ماء طهارة كذا والماء الطاهر  
وفي الذخيرة أن الفارق بين العود والظاهرة أما بطريق إزالة البحث وأما دفع البحث  
بمقتضى سبق الإجماع على صحة ذلك أن المقتضى للإجماع على عدم جواز دفع البحث بما تارة إلى التمسك  
بمقتضى قاعدة الخلاف في جواز إزالة الخامسة من ثباتها الأصل بخلاف ما صرح المذهب وطريق  
والخامسة عموم العبرة والظن بينهما أن على القول بطلانها يكون مقتضى البحث كما يقتضيه  
كلامهم ومورد الإجماع غير الاستحالة ما يقتضيه الخامسة من أحد مقتضى العود من مقتضى دفع البحث  
عموماً وخصوصاً وبوجه التمسك ما يقتضيه غيره وأوقع على الخامسة خارجاً كما في ذلك كونه مقتضى  
غيره وسقط والشاكري وغيره من التسديد أن أقصى ما دل على الدليل عدم مخالفة  
والأحكام الخامسة من مقتضى الاستحالة يبقى لبقاء مندرجاً حكم ماء القليل الملازمة  
للخامسة وفي شرح الفاضل وكأنه لا خلاف في وجوده بشرط إرسال الأصول عن التمسك في  
الباس من الوثيق الذي يقع على ماء الاستحالة معللاً بقاء الماء أكثر من العود وانقضى البقاء  
على النور وكأنه قصد المثال ومقارنة كذا الفرج دم من السيلين متصل بالحدثين كما  
في كونه وحاشية المدق والدلائل وكذا الذخيرة وغيره من في الأخير من أسناده الإجماع  
من الاستحالة والتمسك لوطو التسديد ما ذكرناه في المسئلة الأولى التي يكون مقتضى العمل مع  
كافة شرح الفاضل والعقبات والدلائل والذخيرة والتسديد ما ذكرناه في المسئلة  
السابقة أو يفضل مع أجزاء من الخامسة من كذا في شرح الفاضل وضرب العقبات  
وفي ذلك والذخيرة في بعض الأحكام اشتراط عدم مخالفة بخامسة خارجاً وعند نقضها  
أجزاء من غيرها ثم قال واشترطها أحوط وإن كان للتوقف من مخالفة العموم ومثل ذلك  
في الذخيرة في الدلائل قوى الشرط الأول وجعل الثانية أحوط وأوردت الماء بعد  
بدول أجزاء الخامسة من فلو زاد الانضمام ومنه وعنه لم يكن مؤثراً وهذا الشرط اعتبر  
كروى في نهاية الأحكام اعتباراً في مقتضى القول واستظهاره من حاشية المدق عند غرض  
واستدراك ذلك والذخيرة ونفاها في الدلائل ولا يفيها ذلك في عدم الاشتراط ولا لزوم ذلك  
بمقتضى بطلانها أكثر من غيرها أما مع اشتراط العلم بعد الزيادة في الظهارة كما ظهر من  
بعض الفضلاء وأما مع الاكتفاء بعدم العلم فيها كما يلوح من بعض آخر فلا بحث يكون  
مستحقاً مع بقاء شيء من الخامسة على العمل لا بد من زيادة في الوزن وكهنا كالعموم  
المستقيم من الأصل في بعض أعضائها هذا الشرط أو سبق الدلائل على أشكاله لا بد من تغيره  
أو تناقضه وهذا الشرط ذكره الفاضل في نسخة الذخيرة لبعضهم وفي حاشية المدق  
القول وبما رده وفي حاشية المدق أيضاً لا أرسل في التمسك فيجب نقض ذلك  
بما إذا كانت بخامسة من الدلائل للعسل فلو لم يكن لذلك فلا عود وفي أحاديثها التمسك  
الآن يخرج عن ظاهره في اعتبارها من الدلائل فلو لم يكن كذلك فلا عود في الدلائل بعد الثالث  
من الخامسة الخارجة من مقتضى الحكم ما يقتضيه الخامسة من مقتضى العمل على ما على الخرج من الغاطس من  
في اندراج هذه في مفهوم الاستحالة ولو وضع يد كمنع على ما على الخرج من الغاطس من







صحة رواه عن الباقر لا تسحق الماء البت وقول القم في مرسيل بجموع ابن بن بد لا  
تسحق للتأخر لا تسحق لماء النار وقوله ما لا تسحق البت ماء جمل ولا تسحق جمل ماء  
شراء العلة المنصوص في الروايات وذكر المدقق في حاشيته انه على في الأخشاب ان فيه اجزاء  
تقبل البت وان فيه قفاك الجهم وان بعد بدين الميت خروج من القفاك سالمة برجمه ومن  
ذكر الحلال الشك في ذلك في ذلك وفي المراسم فانه يغيره الا مع الحاجر كما في شدة البرد في الصيف  
الا مع الصلابة وفي كرمه لا يضره الغسل وفي ذلك استثناء الصلابة وقوله ما لا تسحق  
الغسل من البرد على نصه في كرمه ونهاج الأحكام والبيان استثناء خشة الغسل من البرد  
وكذا الشك في كرمه لا يضره الغسل وفي ذلك استثناء الصلابة وقوله ما لا تسحق  
نجاسة لا يضرها الا الحار وفي المذهب او لم يكن اعضاؤه واطلاق النار شاد واما الكرم  
والذي في الروايات اطلاقها وموافقة كلام الأصحاب المخرج على دفع الجرح وادخال القرم  
فوتبه كل القوة ويجوز في البرد على الميت منها او لا احتمال ان طم كرم خلافة وقد مر  
من كلامهم وقال علي بن بابويه في رسالته ولكن فائروا وهذا روي عن الرضا ع وفي رسالته  
ولا تسحق الماء الا ان يكون شاة باردا فوافقا الميت مما يوافق من فضلك وظاهره ان الميت يفرز  
بالماء البارد وقال الفاضل ويمكن ان يواد بعد من فضله ان يمكن القائل في قوله  
واسباغ غسله يمكن ان يراد ان نفس جثته ما تجتبه عن فضلك راجع او يواد ان تجتبه عن فضلك  
من التثام او يواد بجسد الميت يخرج القفاك انتهى واما ما يروى من ان الميت يفرز  
بالقوة في السنين ذكرها السطر والآن المشرك المستعمل وفيه شطط على ما هو وضع  
الفرق في التبيين للبركة فيبقى الا حقا على ما اشار في الصلابة وبنينا عن قول الفاضل  
لعله لا يبركه في غير غسل الأقوات كما في من ذلك وبره على اتفاق الكل للأصل والعموم في  
خت الاجماع على عدم البركة في كرمه وذكره مجاهد المتين في الطهارة واحدا بالنجاسة  
وردها باعتبار حاله من الغسل بالمستن فاجره ولم يكره عليه وانه قد دخل الحمام  
هو عزم في اشتداد النجاسة احتمال كراهته في كرمه لما في الروايات انفقوا في فضيلة  
وبكره استقبال الأجن في الوضوء وربما يلحق به الغسل وسائر أفعال الطهارة في الصحاح و  
العاموس والتمانية المشهور والجمع من الماء المتغير الطهر والوقد يكرهه بكونه من قبل نفسه  
وهو مأخوذ من الأجنون قال ومنه في الغراب ميت أكثر من الأجنون ذب وظهوره انه  
مستند الى البقاء وتمازى القدر على الحجارة فيبعد ما دل على رجحان القراهة وانتباه القدر  
قول القم في حسن الحجلة بوضا من الأجنون ان تجد حرمه فتره عن وجهه للمع كراهته مع الاستحسان  
في الأجنون في كرمه والبيان مع الطهارة في الأجنون بما لا يكره وهو كرمه كما في البياض  
وغيرهما وفي كرمه الاجماع خلافا لآل عمران عوان العاصي لا يبرأ من الأجنون او ان  
ان الحيات لم يفرسوا عليهم بعد الاجماع قوله في خبره في كرمه من لم يطره لم يبرأ من كرمه  
بما ذكره في كرمه البياض وكرهه احد الروايتين الطهارة به لقول القم في كرمه الغسل لكن

شاذ

شاذ بل حل وقيل على قلة الماء لكنه الشاذ يمكن ان يقال بكذا استعماله في الاستحسان  
واذا لم ينجس لشراها من دخل في القطن وحري مشقة سائر المياه الشريفة والنجاسة من الماء  
المغسل بها مع بعد ما عن محلها وغسل النجاسة وهي الماء المستعمل المجمع من غسل الأجنون  
وبنينا بجموع مشددة وفي نهاية الأمر فيقار على المستعمل وفي من السفع في الفصل عن  
المقتلين وفي السائر المستعمل الذي يسمى الحجرة وبالحجرة لا يجوز استعمالها كما في الفقهاء  
على ابن بابويه وبهذا النافع والشرار وكرهه ونهاية الأحكام والقرابة والبيان وفي كرمه  
الى ابن بابويه والشع وكثير من الأصحاب في الشرار الاجماع عليه انه وردت بذلك روايات  
اجمع على صحتها والحجرة فيه بعد ذلك قول أبي الحسن في ضعف حجة ابن احمد لا تغسل من  
البشر التي يجمع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها غشا الحية ولدان ناء والنجاسة مثلها  
ابن أبي يعفور في الكرم عن القم ع وزاد فيها ان ولدان ناء لا ينجس بها فافهم ان  
ابن يعفور في العلل عن القم ع ومثله من رسالة علي بن الحسن واما ضعفة خبر  
علي بن جعفر عن الرضا ع ان الغسل بها يورث الجذام ولا يلزم الغسل الا في شدة البرد من قال  
ان فيها شاة للعين كاذب لأن فيها غشا الحية من الحرام وانما صلب لا يبرأ من كرمه  
مع ذلك انه لا ينجس قال في المسئلة انه راد في النجاسة قبل تيمامه بعض من تأخره في شرح  
قول المصنف بانه هذا هو المشهور وادعاه عليه ابن ادريس الاجماع ومثله في صحيحه الذي نقل  
بعد بيان الأصحاب انما قالوا لا يجوز استعمالها قالوا في النجاسة بالجملة وكلام الأصحاب  
من غير دليل وفي حاشيته المدقق انما قال في بعض المسئلة لا يجوز استعمالها ولم يصرح بالنجاسة  
لعدم التصريح بذلك في الأصحاب الى ان قال وقيل بنجاستها استنادا الى هذا الذي لا يخفى  
ضعفه قول لا ينجس على انما في علمائهم ان القوم ان المسئلة لو قبل بقاءها بالنجاسة فافهم في  
مقام الرد على الماء فحين يتكون باصل الطهارة كما هو صريح المع وظهنا في الأحكام  
المتنهي صريح الروض مع ان التدبيل باستثناء حالة العلم بعدم النجاسة مؤذن بما قلنا  
بل ربما يقال بان الذي يقتضيه ظالم النجاسة مع ان تلك الروايات اذا سلمها  
وجدتها صحيحة في التبيين ومحمكة للأصل على الظاهر ويظهر لك بادق تأمل وعلى قول النجاسة  
من ان القوم كانت في ثبوت النجاسة في النجاسة ثبتت نجاستها وربما يقال بخصو العلم بالعدا  
بنجاسته الحجرة غالبا وعليه عمل الأصحاب بنجاستها اذا علم فلا يكون حكمها كحكم النجاسة  
فضعف القول بالطهارة وجواز استعماله وهو الذي في حاشيته المدقق مع كون كرمه  
احوط ومنه ان لم يثبت الاجماع على خلافه والمعاد والدلالة في نهاية الأحكام  
بعد ان ذكرنا ما نقلنا عنه قال وفي رواية لا بأس وتعتقد بالأصل وحكمه في المسئلة  
وجواز استعماله لظن المبر وكوي وحجته بعدا اصل الطهارة في الأشياء ونقصها في الماء  
وان الأصل يغلب لظن كون الأجل حجة دون ذلك ما دل على طهارة الماء بجموعه  
خبر أبي يعفور الواسطي عن بعض أصحابنا عن أبي الحسن انه سئل عن جمع الماء في الحمام من شاة  
الأناس فذهب لثوب قال لا بأس ونقله الصدوق عن أبي الحسن من سئل عن ذلك ايضا ان البق

وشاهما

جناب

ره







المدقق نسبت الى المشايخين والحق في الاستصحاب مع الشك في حصول الطهارة استصحابا قاطعا  
 ونفيا شاملا ولا يحتاج الى التمام وهي كثيرة ولا يمكن ان نذكرها كلها على تقدير العلم بها صريحة وعلى العكس  
 فلا يلزم انما فهم منها من تأثير تلك المساءة وتبطل طهرها ثم يخصصها لظاهره وفي كونه  
 وحاشية المدقق الى بعض الأصحاب في شرح الفاضل صوابين جزء في الدلائل والقليل  
 جزء وكان خالفه ان بلوغ الكثرة لم يكن رافعا للنجاسة فلا أقل من ان يكون حافظا للطهارة  
 الطاهرة فاذا انقضت الطهارة فقد انقضت الكثرة انفعال بعضه انفعال ذلك بناء على  
 ولا يخفى ضعف الفرق وتبطل نظم القول بالظهور في رتبة السبب والنتيجة والمراعاة لهذا  
 والظاهر والوسيلة والأصباح والجامع والاشارة وفي حاشية المدقق والدلائل المتبادرة  
 ونسبته الى الشيخ والذي في طحمت في السرائر والاجماع وفي الحاشية المذكورة انه قول  
 أكثر المدققين محققين باصل الطهارة وعلى الفرق فان الكثرة كانت لها قوة رافعة  
 اثره مطلقا والحق في طهره باننا لو فرقنا بين التقدم والاشارة لم يكن بطهارة التكرار  
 وحدها نافية للنجاسة لاحتمال تعدد ما على الكثرة وهذا يستلزم السبب وكل هذا دل على  
 الطهارة في الماء وبعبارة ذلك على الاذن في استعمال الكثرة في التغير بصحة حيزه عن  
 الصفة كما لا يخفى على الماء وجه الحقيقة في قوله في واضر بها وهذا الذي قوله في الدلائل عليه  
 دليلا قبل وبقره ان الماء كذا لو جعل جذا وهذا الوجه يجمع عليها عند المخالفين  
 المؤلفين وعليه قول ابن ادرج رده المحقق باننا لم نذكر عليه كونه في النجاسة ولو وجد كان  
 مائلا بل ذكره السيد مسائل منفردة وبعبارة اثنان او ثلاثة من انما يعرفون الاجماع  
 والتبديد والشيخ نقله من مسلا واما المخالفون فلم يعرفوا بما لا شؤنا على ان يبين  
 وهو زندي متعظم المذهب ثم تقرر من دعوى المحقق اجماع المؤلفين والمخالفين وفي من كان  
 يقال اجماع المتأخرين بخلاف الواحد فلهذا التمسنا الى الاستدلال بما يتبين لو كان من ضابط  
 للأخبار لا من مثل هذا الفاضل وان كان غير متكورا للتحقق فان لا نجاسة في دعاويه بها  
 سطر في البر القديس وقد علم من ترويض لك جماعة من فضلائنا من اهل عصره وغيره والله متوك  
 اسر عباد الله اني وفي ذلك ان الاجماع معتد به في زمن ابن ادرج وما شاكلا من شأن القطع  
 بنحو العصبية في ذلك انتهى ولا يخفى ضعفه قال في حق الحديث التي هي حجة العامة وصحة حاشا لهم  
 وانهم انما هو قوله انما بلغ الماء قلتين لم يحمل خطا يريد اننا لا نقول بمضمون ثم في ذلك  
 ضعفت فان الظن من عمل الخش لا ارد عليه بعد الكثرة ولا أقل من الشك حيث يمكن الاحتياط  
 نعم في الفاموس من اجل بحث الظاهر منه لعل خطا في الاثر لم يحمل خطا في الظاهر ولم يعلق عليه  
 من قوله فلان لم يحمل خطا في الاثر لم يحمل خطا في الظاهر ولم يعلق عليه  
 يقال فلان لا يحمل خطا في الاثر لم يحمل خطا في الظاهر ولم يعلق عليه  
 بل في الماء قلتين لم يحمل خطا انما اردوا لظهوره في البحث فاولا او يقول العرب فلان لم يحمل خطا في  
 يظهر غرضه فيكون في الخبر ان لم يكن خطا في الحدوث بعد الكثرة فلا أقل من الشك والرجوع الى  
 الاستصحاب ولا يظهر بالبيع من التكرار في وقت من خطا او ندر رجاء بان بعضا ليس بخارة  
 في داخله حيث لا يرفع بالقرآن في غير ذلك من علو وجها لانهم ضايعا لغيره في الخبر ما هذا

في خبر

وفي خن لا يظهر ان لا يرد عليه كونه ماء وهذا اشبه بالمدقق فان التامع بغيب بلا فان النجاسة  
 وقال في الملع ان اردا بالتابع ما يوصل به من خطا ان يكون ناعسا ان يرضى فهو صواب ومثل  
 قال في المدقق في نهاية الأحكام ولو بيع من خطا فان كان خطا في التدبير لودعه والاطهر وفي كونه  
 الماء من خطا لودعه خلافا للشافعي فانه لا يشترط في المظهر في كونه ماء فنعته وفي كونه ولو بيع  
 من خطا كالعقارة فاصح طهره بغيره وانما واحدا اما لو كان ترشحا لودعه لعدم الكثرة والغلبة  
 وفي البان والفتاوى ان كالمبيع الجاري مع دوام الاقلها وظهر بالماء وغيره ما يوردها عليها  
 وفي من ولو انقضت الواقف بالجاري مثلا مع مساوات سطحها او كون الجاري علا لا العكس في  
 في العلل فخران الجاري من خطا الواقف فقد علت ما في كلامهم من الاختلاف والذي يقر في  
 النظر ان البيع ان كان من الأرض حكم بطله لا كونه الجاري والا فان كان عن كونه فادنى على  
 تسمية ماء التمام لغيره فان قلنا بالشرع في حكمه هذا واحدا لخصيصه بكونه السطح حيزه عن  
 عموم التعبد وعدم تبعه الماء لا يورث لعدا عتبا ولا لعدا في الأدلة فلو شربنا الدرة لغيره  
 البرود فنعته ومقتضى المدقق في الاشارة استصحاب النجاسة وان الشك كان في الحكم ببقائها  
 لعل الاول اولى وان كان الاطراف في الشك فيمكن ان كان طلاقا للنجاسة مقتضى بعض لوجه  
 بخلاف الثاني الكثرة فانما لا يكون وكذا في الملع وخلافا للملكية وموضع من تذكر على ما نقل  
 بخلاف الثاني الكثرة فانما لا يكون وكذا في الملع وخلافا للملكية وموضع من تذكر على ما نقل  
 عنها وغيره وشبهه في خبره بالانصاف ومقتضى ما في الوجز شرع ومضى في الفاضل في انما  
 من سريان حكم التمام لغيره انما لا يكون في المادية المستفاد من مقتضى فاشا كما التمام ومن فاشا  
 هناك بطله من خطا ان يفرق بين المادية المستفاد من مقتضى فاشا كما التمام ومن فاشا  
 بل في الاستقراء مادة والفارق العقل في النظر ان كان الاتصال بالنافع في خذرت النجاسة  
 كما في الملع وفيه الغدير ان الطاهر ان اذا وصل بينهما نافذة صار مع الساقطة ماء واحدا فلو بلغ  
 الملع كذا اعطى من النجاسة وشبهه في الترويض بنهاية الأحكام والمنتهى ولم يفرق بينهما في الاصل ولا  
 وفي روي ولو كان الملافة في الغدير بعد الانصاف ولو بصفة لم يجز لقليل مع مساوات  
 السطحين او علو الكثير كماء التمام ومثله في روي ولو انقضت الواقف بالجاري مثلا مع مساوات  
 سطحها او كون الجاري علا لا العكس ومثله عبارة البان وقد مر تحت ان الأقوى الوجوه انما  
 في ماء واحد لغيره انما لا يكون في المادية فاشا نعم ما في فاشا التمام ملحق به في انما لا يكون لقليل  
 في غير المادية النجاسة وان لم يفرق بينهما في المادية فاشا نعم ما في فاشا التمام ملحق به في انما لا يكون لقليل  
 واما الكثير فلو كان في غير المادية فاشا نعم ما في فاشا التمام ملحق به في انما لا يكون لقليل  
 وجه لعدا في الخبر على ما في الاشارة في هذا الخبر في قول كافي في نهضة وعبره وارشاده وبس  
 والبان وغيره من وجه في الشرط الدقة وكيفية الاقل واعبارا بالبيع وغير ذلك على نحو  
 ولا يظهر من ذلك التغير من فاشا وتبين في الرابع او موضع اشارة ظاهرة في المادية فاشا لعل  
 والشرع والمهند والغير والمنتهى وكذا في جامع المقاصد ونهاية الأحكام وفي الأجرة احتمال الطهارة  
 من روال التغير من قبل نفسه في المنتهى وكذا في الأجرة فاشا في استصحاب النجاسة وعلا في التغير  
 استصحابا الى ان يعلم ان روال بديل شرعي لان النجاسة تستدعي ورود مظهر شرعي وخلافا للجامع

سفل

انما انما لا يكون  
 من المادية فاشا  
 التمام



الظلمة في القلوب والنفوس  
والظلمة في الدنيا والآخرة

في الماء المغنا

الوزير

في شهر ربيع الثاني



في ضرره ومن ذلك واستخرج الفاضل ليس عليه دليل قوي يثبت أكثر الأمرين فبالاقتدار وفي غيره  
الجمع واستدل في من يجمع جماعين أحداً القدير والتعبر في الاعداد وما ليس عليه دليل قوي يثبت  
استخرج له الجمع قلت وأجيب أن التعبر فاضل عليه في السراة فإن كانت الجملة المقترنة  
مخصوصة بمقدار فالتواجب في الجمع بغير خلاف لأنه داخل في حكمه والبرهان في بعض النسخ في  
ما فيه وقيل في الفاضل بعض المعاصرين لصاحبه لما عليه ما نقله عنهم وفي الأثرية وتبين  
في الجمع وقيل في الفاضل عليه من القدر بل هو ما يزيل الجدل ولا يفسد السقاء المقدر بقدره  
أن كان مقدراً وأنه فالحجج وإن تعدت ما استخرج وتقدم فيه الجمع بين الاختلاف في القدير  
الزوال والحقاق لغير المضمون مع التعبر مع عدمه بطريق أولى وقيل والفاضل صالح في العالم  
ونسب بعض المتأخرين واختاره في الأثرية بلزم أكثر المتأخرين مع القدير والأقول في التبر  
جماعاً بين أخبار القدير والتعبر مع التصديق وعلا ما نسبنا التعبر مع عدم المعارضة وهو  
لولا شهادة أخبار التعبر على خصوص ما في القدير وقيل والفاضل الشيخ في بعض ما نقله عنه  
الأثرية يثبت الجمع فإن تعدت ما زال التعبر خلافاً لخال الزوال على ذلك وجد ما يبين وبين  
أخبار القدير وتظهر بالأقسام الجارية في قول التعبر في شرح الموجز قال وهو المشهور في  
فيه من الذين كان الكرمي مشغولاً بالشرح ولم يحصل له محمل لموافق ما أوردوا من وجوب الفاضل عليه  
في قول التعبر وفي شرح الموجز والخلاف في الجاري ويوافق في قول القدير في طلب الأخبار  
في قول القدير في شرح الموجز والخلاف في الجاري ولا يظهر في الأثرية في طلب القادر  
الجميع في طلبه عندنا وطريق تظهره عنهم يحمل من أخبار القدير فيما يزيل التباين أصعب  
ورجح الجمع في شرحه عن التصريح وأما الأول في الموجز ولذا في شرحه في جعل التباين في هذه  
المطاب كلها لا يثبت على قولنا فإن عني فإن ماء البر كالجاري يظهر بعضه في قول  
التعبر في قولنا يظهر فوجب لقائلون بخلافها بالمطاب في الجمع لوضع المسكوك في ماله  
وغيره وإرشاده ومن كوى وإلبان والمعدوع واللع والموزع في كره نفسها الجارية في المصنعة  
وبه ولا نقضاً والسرارة والعترة والمذهب وقول المسكوك ولعل مراد الجمع واحد في ذلك  
ففيه الحاق المسكوك بالعملة الثلاثة وإتباعهم قال في المقتصر في أخبارهم لغيرهم وعدم أخذ  
صريحهم في قوله في كل مسكوك مثله الملع وشرح الموجز والمذهب وفي العترة والسرارة الأجزاء  
في الشراب المسكوك في كل معطى لأصحابه لغيره في أخبار المسكوك في هذا الحكم وفي الأجزاء  
والمذهب لا يبعد الفرق بين المسكوكات مذهب كثير الأصحاب وفي الأثرية معظم الأصحاب لا يفرق  
بين المسكوكات وفي شرح الفاضل فعل الشبهة في ذلك والجملة فيه ما في كثير المتأخرين أنه لا خلاف  
ظاهر في شرح الفاضل قال إن شاء الله تعالى فكذا لا خلاف في بطلان أصله وصحة الجارية عن أم  
في قول الجارية في البر قال في شرح في الاستبصار الماء كله وصحة ابن سنان عند قوله  
الثور وصباح في شرح الماء كله وصحة ابن عمار عنده في قول أبيه وصباح في شرح الماء كله  
وفيما ضعف الأثر في الجملة مذهب الجارية في قول القدير لأنه كان باقياً على أحكام  
الجواز الصغير أحدية لزوم منع ذلك في صحة عبد الله بن شاذل في الدلالة في صحة الجارية

والعذر عن ذلك بان اشغال الحديث على الحكم الخالف لا ينافي العمل مرة في الحكم الواحد على  
ان التعبد في الخبرين ههنا باسكان تنزيلهما والمستند في تسمية الحكم الى كل مسكن بعد الاجماع  
والاصل قوله كل مسكن هو قوله ما اسكنه فاجزه من غير وعول له من غير ضرورة العبر  
من الحكم المتبع من اريدك التبع في العمل والمراد من الشبهة ان يثبت من التزم وقال المصنف ما  
فعل فعل الخبرين وقوله ما عاينه عاينه الخبرين وهو ورد في ان الاطلاق اعم من الحقيقة  
والمجازين من المشترك وفيه ان الاطلاق في الحقيقة وذلك لا ينافي العول والحق ان الاطلاق  
يقتضي تعبد وما في هذا الخبرين هذا العمل فتوجب ما لك نعم يمكن توجيه الاستدلال بفضاء  
التشبيه العول الاول التعليل على الاجماع وبعد ثبوت نجاسة المسكون وعدة النجاسة فعدمه والقول بفتح  
الجمع غير المنصوص بفتح الميم ونقطة تامة في المانع بالاصالة لا في ذلك وضرو وكروى وعليه يقع  
عدو التبع والدلائل وكذا وتقلد في الذخيرة اذ من بعض المناخون ثم قال ولا يخفى ان اكثر جماع  
الاصحاب من الغيبة اذ في وهو غريب فان الناطقة كلام الاصحاب بعد ثبوتها بشارية  
ثارة بالخبر مرة ينص على المانع ولا يبق له تأمل في ارادة المانع بل في الشك كماله بعد ثبوتها  
اصل القطرارة لعدم نجاسة مثل الحشرة كما في ذلك ومن في حاشية التدقيق والدلائل لعدم  
نجاسة الجماد وسأعمله تمام البحث ولا فرق بين القليل والكثير كما في كروى ومن ولا يفتي  
في الترائف المتأخر عليه في ان فيه صريح المناخون وفي المنهك ومن ولا يفتي في شرح المجرى  
قول الأكثر ويقضي به اطلاق الاصحاب وفتح الخبرين ان لفظ الصك ان يكون متصفاً فمجرد  
فيل على عدد الفرق اجماع الغيبة حيث نقل على وقوع الخبر واستندوا في ذلك الى اطلاق اصحاب  
القبيل المنقولة واردة في المذهب ان لفظ الصك بعد الكثرة قال في المع ويمكن الفرق بين  
وغيره بعقل الفرق كما عقل في الدم وان لم يكن من القطرة كاره الكثرة الشروع وتأثير النجاسة  
اي ان لفظ الدلائل يمنع دلالة الصك على ذلك وقيل والقائل المقدون في القطرة عشرون  
دلواً وسند قولهم في خبر زارة من سئل عن من قطر فيها قطرة دم او نحو ذلك وهو  
المستريح والخبر في ذلك كله واحد ينج من عشرون دلواً ورواه الضعيف ومخالفة الشبهة  
وعلم العالم بمقصودها في تمام ما عد مع الخبر في نجاسة الدلوون هو خبر كروى عن ابي الحسن البدر  
ثمة فيها عدة دم او يند مسكون او جوف او جوف لخرج منها ثلاثون دلواً وبلغ من المصالح  
العملية وبغير القرن جملة على التفاضل وقال الشيخ هما خبر واحد لا يفرح لها الا نجاسة العمل  
بما قلتم يقضي العمل بهما والعمل بهما يقضي طرحة الاثنا وفي كذا الذخيرة بعد اثبات ان الأدلة  
الاولى لا تشمل القطرة وان هذين الحديثين ضعيفان فلا يبعد الحاق القليل من المنصوص اقلها  
بنجاسة المجرى وفيه ما عرفت والقضاء كما في كتاب التبع والحق واول الشبهتين وثانها ما لم يكن  
بعد الشئ بقاها الا القليل في الترائف والغيبة اجماع عليه في كذا وشرح التفاضل في  
التبع ومن تأخر عن استدلاله على انه خبر وهو واردة في عدة اجزاء وفي بعضها  
من مجهول وفي بعضها خبر استصغرها الناس او وروى في ان الاطلاق اعم من المجرى  
ربما يقول في الدلائل على عموم التشبيه كما مر والبحث في محل آخر يجيبه جمل الله وهو الشاهد من الخبرين







التي رويها عن علي بن ابي طالب

في اطلاق اسم لعل على الثور الصغير فلا يثبت له حكم الله الا ان ليل آخر وقال المصنف  
ان الشخص لو لم يركب حكم الثور وكذا انما عداكم اوجبوا في كل بقرة وفعل صاحبها  
الطلاق بقرة عسرة ولا يخفى ان عرت البقرة لا يرافق ما نقل من الصغار ولكن جعل في هذه  
العرف بعد زمانهم ولو كان فردا من البقرة جرى عليه حكمها الا ان القطع عدم الفرقة وعن  
ادريس بن ابي جابر كونه من الثور وسبب ما بين بهر حال حول الله وكيفية ما يحتمل من الصغار  
البعير صفة عبد الله بن شاذان السابعة وادواتها مثله على ما لا يقول به من حكام من ذهب  
سبع ذوات في علم الذابة الصغيرة ومن شرب من سم الثور في نوح الجميع مما يشهد به العذر  
بان علم العمل ببعض من لا يسلل العمل ببعض الاخر في عدم العمل على الزواجر  
لما قلنا في التهمة ودفع المدعي ان الشرح منكرة فان الشرح من هذا الحكم على اثره  
عمل المصنف بعد ان شاذان السابعة الى ما يشبه لثمة ولم يذكرنا عن هذا الحكم على اثره  
البقرة فان تعدد نوح الجميع لغزارة الماء دون غير ذلك لعل المراد بالتعدد زمانه في التفسير  
الظم من قلة في خبره فان غلب عليها الماء فزاد في غيرها اربعة رجال في علم الشيخ  
ونما به والسر الركونه ونما به الحكم والشرع والاعمال والبيان في خبره في العلم  
في اثنين اثنين وهو يعطى في الرجال فابتنين بوجه فلا يخفى ان كل ما اقتضت العبادات  
التي اقر وصرح به في التفسير والعلين وفي ذلك السورة اجزاء الفل واستقر  
في التمهيد على اجزاء الفل ويجوز الاكثر كما في من ومن التفسير والعلين في ما لا يوافق  
الذكاة واستظهر ان علمنا اطعم الطول في كوى الظم اجزاء ما في الاربعة من باب  
مضمون الموازنة ما لا يتصور بطريق الاكثر اما الاثنان الذمان فالاولى من العلم في الذمان  
غير الرجال من شاذان او شاذان كما في ذلك والعلين ومن شاذان في التفسير  
كذلك لا يخلو من التهمة في ذلك وفي الموضع كونه جاز من هذا الرجل واستدل في التفسير  
المع والمصنف واستدل كونه والمصنف الى حدق اسم القوم على اربعة صيفا واربعة ذوات وروى المصنف  
فان في القوام القوم الرجال الذمان في الاشارة القوم من العلم في الرجال وفي  
النساء وما في القوام من اطلاق على النساء كما في الذمة واستدل في التفسير  
الرجل وغاية القوام وغيره من قوله لا يستقيم من قوم ولا شاذان في الاشارة يقول زهير  
اقوم الى حصن ام شاذان ويمكن ان يثبت بان المصنف والاصل في القياس والشك كما في  
فالمصنف على اللبس ولا المصنف من المصنف وان زاد على التمهيد كما في خبره في التفسير  
وصلة والعلين وغاية القوام وهو الذي يتغير اطلاق البقرة في علمهم مع التفسير في كثير من  
العبادات كما يستبين من قوله اقتضاه على المصنف كما ملأوا من العلم في التمهيد في الاشارة  
والمع والشارادير واليتروين وغيره من اطلاق البقرة في الاشارة الى اللبس في طعن  
القدوة الى العداوة في نهاية التفسير من القدوة الى العداوة في الاشارة الى اللبس في طعن  
فالصدق والسند من القدوة الى اللبس في الاشارة من القدوة الى الزواجر في الموضع  
وحاشية الصدق والمصنف يوم الصدوق والمصنف والمصنف وسلاوة من ادريس بن زهير من  
اول التمهيد الى اخره قال في التمهيد وقد توجد في بعض كتب صاحبنا من القدوة الى العتبة

قال في التمهيد  
في الاشارة الى اللبس  
في الاشارة الى اللبس  
في الاشارة الى اللبس

وفيه

ولا ينافي ما ذكرنا من القدوة والقدوة عبادان عن اول التمهيد بل خلافه في الاشارة الى اللبس  
واحد ويشمل الكثرة عند الاكفاء باليوم العنة وان احقله بعض عبادهم في حاشية اللبس  
اعتبار اليوم والصورة والظن من كذا الاشارة احق في ان اليوم العنة وفي التمهيد كما في الاشارة  
المراد باليوم من طالع الفجر الى الغروب ولا بد من ادخال يومين من الليل ابتداء وانتهاء كما في  
كوى والتفسير والعلين وغيره من قبل والقائل المدقق في حاشية التمهيد  
الشاذان اليوم استظهر المدقق في الاشارة مع حاله في ذلك فوجبه تقديم التمهيد  
وصرح بوجوب التمهيد في من وفي وجبه تقديم ادخال الاشارة دون اخرها كفاية على الظن وقسنا  
فهم الصلوة الصلوة كما اعرف الاجتماع الاكل كفاية كوى والموضع والعلين وفي ذلك لا يرد  
المتأخر وفي خبره باستثناء صلوة الجماعة من اشتراط الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
وقيل في كل مكان مستثنى عن كفاية في كل مكان خصوصاً في الزواجر خلافاً للصلوة  
التفسير على كفاية في من في صلوة الجماعة لا يجمعها في الاشارة الى اللبس في الموضع  
بعد استثناء التمهيد الصلوة والكل اجزاء ما في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
الاجتماع اذا ضرورة البر ولا ذكر في الزواجر وفي الاجتماع في غير الجملة اشكال ادخل الجملة  
انهم من دليل التراجع من وجوه الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
لذلك فضاء مساهمة المؤمن في شيع الجماعة وفي ذلك بل في خبره في الاشارة الى اللبس  
الصلوة من التفسير على اربعة اجزاء في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
الاشارة في الموضع والاشارة في الموضع والاشارة في الموضع في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
لا تدر مدلول الزواجر في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
وهو علم عبادات الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
وقد التمهيد بالذلة والاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
شرح الفاضل ولا لعل في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
غيرها قلت لا بعد ان يقال ان التمهيد من الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
الا على قول التمهيد في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
الى ما لا يشك في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
اصل الحكم فتدبر في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
كالقدوة وكوى وط والمصنف في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
خلافاً في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
انما في التمهيد الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
في التمهيد الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
ذلك ما روي عن القوم في حديث طويل يشتمل على احد اربعين عن عبد بن سعيد عن  
عبد بن ابي رافع عن عبد بن ابي رافع عن عبد بن ابي رافع عن عبد بن ابي رافع عن عبد بن ابي رافع  
فان علمها المصنف في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
الى اللبس وقد طهرت والعب من جهة السند مد فوجبه على هذا الرجل على ما في الاشارة الى اللبس  
وفي المع وما بالصف اولاً فاجاؤنا منهم ثم قال لكن لا عيب ابو عبد هان وجبه احد

استاذنا في الاشارة الى اللبس  
في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس  
في الاشارة الى اللبس في الاشارة الى اللبس







ففي عموم كل مركوب ما لا يول فظوا ما الزيادة فالتعليق الحكم على الماهية يستدعي شوية في  
 جميع صور وجودها ولا لو تكن علتها هذا خلعت واذا ثبت للعلوم دخل الحمار والجمل والفرس في  
 الشغل والفرس نادرا عن الاول والثور حراما مالا على ان يجمع جميع الباشا فان قلت تلتزم في  
 بين المعد وذلك المستثنى خارج وسبق لنا في عدم المعارض وايضا المساوات حاصلة من  
 الحكم يجوز ان لا يلا وان افرقت بالعلية والكثرة وذلك في لو يفرق عما له الا لما قبل ان يفرق  
 ما ذكره لا يدل على بلوغ الكثرة ويمكن التحمل لربان تحمل الدلالة على ما يبلغ الكثرة جميعا  
 والمتن خصوص الامتنان بجمع الكثرة لا يقال ان حمل الجمع على الكثرة استحالة ارادة الفلانة  
 او على الفلانة استحالة ارادة الكثرة والاولى الجمع بين الحقيقة والحجاز لا ينافي لان  
 الشان سلبه لكن ان حمل على ارادة مطر الجمع وهو متعين بخاذاي لو لم يرد ما ذكره على ان  
 كون الصنع المذكور حقائق او محاذات في الفلانة والكثرة فظن النبي واعترضه ان بان  
 طلاق اعم للصنع وقد اشترت الدابة منقوله عرفا الا ان العوائق الاربع من التحمل والبعث  
 والجحر ذكر جماعة انها غشيت بالفرس على تقدير ما قال فالبشر يادروا كونه كذا وكذا  
 على المعارض وبان تعليق الحكم على الحقيقة لا يستقيم لعلته ولو استعملها لكان المفرد  
 للقول ولا يقول به احد وما ان دعوى خروج الاول والثور بالادلة يستلزم خروج مثله لوجده  
 الدليل وبان عدم الخيرة المنصوص عليها ما لا يوجب له هو حقيقة يخرج وبان التلاوي في  
 اصل شدة الدلالة لا ينافي فكون الدابة اعم وبان تحمله ينزله لانه على الكثر من جهة زيادة  
 ولا نقض بل على القليل بالهدى والهدى لا يجوز نسبة الى مساواته فامام ومع ذلك فالمسند  
 الذي ادعاه لو ثبت لا يخفى عن هذه الكلمات عروبان منع استحالة الجمع بين الحقيقة والحجاز  
 لولا ان تارة الاصول مغلوبة بالافان بين الفرض المانع عن ارادة الحقيقة وبين ارادة الحقيقة  
 حيث وبان قوله بان مكان ارادة من الجمع هو متعين بخاذاي لا يجعله لتوقفه على العلاقة  
 بين الكلية والجزئية وقد صرح المصنفون بانها لا تغني مطر القليل ما شاع الاخلاق الارض على  
 مجموع التلاوي وقد اختلفوا في الشرايط المتوخى وبما يحتمل المسئلة في المصنفين  
 ما في ذلك وفيه من الضعف ما لا يخفى من عدة وجوه تظهر بالاشمال ويمكن ان يفرق بين حقبة التلاوي  
 بصفة الانفكاك حيث شملت المركوب ودخل الحمار فيها يساوي الكلا ما عداه مما يتركب بعد  
 وقد دل الدليل على الكثرة حيث في غيره قرب المقام فيقول الشورى في البرقة في كلام الشيخين  
 انهم لو لم يكووه ونقل صاحب النظم اطلاق البرقة عليه وقرب في النجدة والدلالة على ذلك  
 بالتلاوي بجمع ما ثبت في الشورى داخل في ذلك قال في ذلك ومنه الحاق اقبل والحمار يادروا  
 ما ذكرنا من الجمع والنسب الجبر بالشرية بل في حق صاحب شدة في الفعل والدابة بالشرية  
 لكن القائل بان طهارة عن هذا البعث ونزع سبعين ولو لم يلا لاشكاله في مساواة كونه  
 القدما والمشاخرة في البسة الاجماع وفي المتن من قال بان الخيرة في الجمع هو متعين بخاذاي  
 من اوجه لفرج وفي الدلالة على هو من اهل علمه لقالون بوجوده في الجمع في كونه  
 الى ان الاشكال اذا ما ثبت في الشورى فخرج منها سبعون ولو لم يلا لاشكاله في كونه ومن الجمع  
 ايم اتفاق اصحاب علم العمل بدولنا في رواية الدابة عليه في الشورى الشهيرة والتدبير

فيكون ان يفرق بين التلاوي والاشكال  
 فيكون ان يفرق بين التلاوي والاشكال  
 فيكون ان يفرق بين التلاوي والاشكال  
 فيكون ان يفرق بين التلاوي والاشكال  
 فيكون ان يفرق بين التلاوي والاشكال

عنود

بعد ذلك قول البقرة في موطنه عمار في رجل فخرج طرأ فوقع بدرة البقرة فخرج منها كذا قال  
 هذا اذا كان في كذا هو هكذا وما شئت ذلك مما يقع في بئر الماء فيموت فيه فأكبره الا انك انتج منها  
 شئ ولو اقله العصفور يخرج منها ولو واحد وما شئت ذلك فيما بين هذين واشما اقله في  
 غير محل بعد الحكم بوجاهة بل في الانجبا بالعلم كقائمة كما بين في الكتب انما يفرق واستند في المنة  
 في رجحان العمل به بغير عار في حقله خذ ما اجتمع عليه اصحابك وحدث ذرا من العلم في الد  
 والخز والميت في الحزن بقل واحد منج من عشرين ولو لا يصلي للمعارض بعد عمل الفقهاء  
 بالاول فال في الشقائ ان اصحابنا ارجعوا بالاعراب فيكون المستدل بالما ساقط انتهى وكيفكا  
 قالوا ان في النديب في عمن من ذلك كله وربما كانت في قوله هو وما شئت ذلك فيما بين هذين  
 دلالة على التسهيل في الامر وحالة على التفرقة في المع نقلنا عن المشقة المتقدمة قال وان  
 مات انسان في بئر او غدير ينقص عن مقدار الكرو ولو بغير بدلك الماء فليخرج من بئر او غدير  
 علمه بان لا يصفى كذا القدر هذا الا ان يرد ما للمادة من منع لكن لو ارد ذلك لا غناه لفظ الشر  
 انما هو ارادة في كونه لكن لا بد من تنزيل كلام الشيخ في ما يقول به الا في الجملة في عدم  
 للمسلم والمخاف او اختصاصا صريحا في كل محل اخر لا يجوز لغيره العذرة هي فضلة الانسان كما في تذييل  
 القدر في العصبين وتهدب النساء في القطر العذرة فناء الدار سميت بذلك لان العذرة كما  
 تليق في الافنة وفي القاصفة العذرة فناء الدار وحل العدم واداء ما يخرج من الطعام وفي كركب  
 العنتماء اطلاق لفظ العذرة وتنزل على الادبي ويقف ابن ادريس على عذرة الادبي في كونه  
 القطار العذرة فضلة الادبي كانه كانا يلحقان في العذرات اي لا ينسب قال والظنهما  
 الشيخ في بئر في فضلة غيره احتمال قال ولا فرق بين فضلة المسلم والكافر فظنهما مع  
 احتمال الزيادة القياس بجا ورواية انتهى وفي المع انما والخي مفردان بعمان فضلهما  
 جوا و قد ظهرت في كونه في اختصاصها بفضلة الانسان في غير الما كونه بغيره في بئرين  
 بطريق اولي او يلحق بغيره في كونه في فضله في كونه الكافر كلام في مثله  
 في بئر وفي دعه وانما يجب المحو للعذرة الرطبة كما في بئر وطو والمراسم والوسيلة والاشكال  
 وبما في الاحكام والبيان والمع وفي مكي السند ومع والتافع والمع وكوه وكري اعتبار  
 الدوابان في لفت نقلنا عن الشيخين وفي الصلاح وسلا واداء القربح وادريس جزء  
 جوا بخبر مع اعتبار الدوابان وعز الصدوق من ادريس الى حين مع ذلك في الخبر  
 وس اعتبار احد الامن اما الرطوبة والذوبان وفي المنفعة والسرور اما الرطوبة والذوبان  
 والمنفعة وفي الموجز الاقتصار على المنفعة ونقله في شرح الفاضل عن علم السند في العذرة  
 الجامع والمذهب الكافي الاكفا بالقطع او الرطوبة والظن ان الاختلاف لفظي ومن الجمع  
 واحد وهو الذوبان بجملة اشتراط بعض أجزاء العذرة في الماء ولذلك نشأ في الشهور  
 ابن ادريس اعتبار الذوبان وقد رأت عباراته وفي المتن في شرح قول المقام فان رأت ما  
 بغير فضل الذوبان بالرطوبة فمثل كما ذكره الشهيد والمصنف في مساواة كونهما المتقدم والمخوف في  
 شراعه وفي الموجز والسرور وطو والمراسم والوسيلة والاشكال والحق والمنفعة اعتبار  
 ذلك في الدلالة هو مذهب الشيخين والسند وفي الصلاح وسلا واداء القربح في  
 ادريس جزء انتهى وفي كونه مذهب الثلاثة واتباعهم وكذا في النجدة اية وفي المنفعة اجماعا عليه

نشا

بان



وفي المبيسة وكوفي والدالة نقل الشرة فترية من اسناد الحكم هذا الى المصنف عذرة بحسب العين  
 وصححه مشاهير ما حول الله في حكم الدم ونقص على خروج الحق والصدق وفي الشرائع ونهر بعد  
 ابن آدم الرقبة والباسية المذابة او المتقطعة خذوا وانكاث باية غير مذابة ولا متقطعة  
 فصرح ذلك بغير خلاف انتهى فقولهم بغير خلاف ان يعلق بالحكمين فاداء اجزاء فها وفي بغير الحكم عند  
الكافر استمال بنشأ من اقضاء اطلاق العزم كفاية في استناد ومن غلط في الاستدلال في  
بهم ما وبين ان يكون خلافا للصدق وابعد وانما في المع وهو اجناس من وشرح للوجوه العقل  
في الاخر من المشقة والسند الجاهلين قول الصدق في صيغة ان يصر بعد الله ابن جرة العلة  
لغير في الشرائع منها عشر دلاء فارقا في فاربعون او ستون وظاهرها الموافقة للراي المخبر  
 في ان ان اجابا بحد ما يستلزم اجابا لا كثر لعصل البقن ونحوه في ذلك وفي حكاية ان الاخير  
 يظهر من مخالفة الشهود على ما ذكرنا ورد في ذلك بعد معقولة التبرير بين الاقل والاكثر فغير  
 حمل الزائد على النسخ حصل البقن بالكلية وقرب من ما في النسخة وفي الدلالة وفي القاض  
 ان التردد في حمل ان يكون من الراوي فيلزم الحكم بالبقن ولكن يظهر من الصدوق ان او من  
 انما ما تم وفي بعض النسخ على الخ ان والتشويك لا يقتضي اذ مع طهارة الماء بالكلية خلوا في الزائد  
 عن التطهير فيجب الاكثر اخذ موضع البقن وفي رواية من الواجب طهارة الماء لغيره  
 عند هذا لا يخرج نكثها الضعف سند هذا لا يمكن اثبات حكم بخلاف المشهور بخبر ما قاله ان يطرح  
 ويستدل بالاولين بالاجماع او باقول على نحو ما ذكره فيهم ادعى بوضع الكلام في القول في  
 الذنب فيقول ان الامر برفع التعارض بين تلك الروايات وبين صحة على ابن جعفر وحسنه عن  
 الدالة على ان الباقين من الوضوء من الشرائع موقوف على دليل عذرة وطهارة او البقية فان فيها ما  
 كثير وروايتهم وروايتهم الى الحسن الدالة على لزوم خلافتهم في المداخل ماء المطر الى الشرب منه  
 البول والعذرة وعد عنهما والصدق قصيرا لا ينيل على عذره كما قلنا في الف والشرع  
 ما دل على الباقين وفي العذرة بالتقصي بما اذا فوج منها مشهود في الدم الكثرة كما في  
 بروط والشراب والبنية والوسيلة والمراسم وكما علم وقطع وكذا في الشراب والماء والماء  
 وحاشية المدعي منسوبة الى المشقة والتأصير في النسخة الى الشرح وان التبرير اسنادا ودين ادريس  
 وفي حاشية المدعي الى الشرح والتأصير في النسخة الى الشرح وان التبرير اسنادا ودين ادريس  
 وفي كوفي وشرح الفاضل من نقل الشرة من وقال لعندة القليل من الكبر عشر وقال السيد  
 المتجاف من فابين او احد الى العشر ولم يعصل بين القليل والقيل في الكبر وفي المع والنافع والمتمنى  
 وعن النسخة في كوفي على ما في شرح الفاضل وليس فيها ما لا يحسن في الكبر من ثلاثين الى اربعين  
 وفي الحديث والعقد في القليل دواء في المذهب عن الحق ان في القليل عشرة وقال اسنا  
 باوية القطرات من الدم ينزج منها دواء في كافي لعن ولم يعنا القليل في فصل بين القليل والكبر  
 وان كان معقولا منها بطل القليلة في كافي من اطلاق الدم الكبر في رواية الحكم والاشارة  
 والبايع والشراب كدم الشاة في الشرائع كدم شاة وفي كافي من رواية الحكم والاشارة  
 لك وفي النسخة وكوفي على القول في لعن واواني على اختلاف حديث الشرائع قال في النسخة  
 وبنسب لظهور الشارح باختلافها في تمام اضافات بخلاف اعتبارها بالاضافة الى الحمل المتعجل  
 عنها انتهى فقولهم كان دم الطير كثيرا في مريض في اخرى كما يشهد في وهو بعد عن الحق  
 والاشارة الواردة في هذا المقام عدة منها ما روي عن الرضا في كتابه ان يبيع العجوة

في هذا الحديث  
 في رواية علي بن ابي حمزة  
 في رواية علي بن ابي حمزة

في رواية علي بن ابي حمزة  
 في رواية علي بن ابي حمزة

انه مثل عن الشرائع في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من دم او بول او بقطر فينا من  
 عذرة كالبقرة او غيرها مما الذي يقطر صانحة على الوضوء منها للملوسة فوقع في كافي  
 ابن اسمعيل بخطه الشرائع ينزج منها دواء وبما اخبر الشيخ المفيد من جهة الاستدلال بان قال  
 ينزج منها دواء واكثر عدد بضاف الى هذا البقن عشرة فيجب ان يؤخذ به اذ لا دليل على ما ذكره  
 واعرض من علمه بان لا اشعار في الخبر على الكثرة التي هي مورد البحث بل ظم في اداة الفلانة كما اعترفت  
 به في الاستصحاب وان كلامه في كافي الاستصحاب في البحث عما يجب لولت الكثرة بان حمل الدلاء  
 او خمسة وليس فيها من كثر كما في الاستصحاب في البحث عما يجب لولت الكثرة بان حمل الدلاء  
 على جميع الفلانة يقتضي الاخر باقل مدلولاته وهو ان لا يتبادر من الاطلاق دليل المباشرة  
 ما في روايتهم وادركه المحقق في الشرح باناسم ان اكثر عدد بضاف الى البقن عشر لكونه مستمرا  
 ذلك مع البقن من الاضافة فانه لا يعلم من قوله عندك وراهم انه لم يخرج من زيادة عن عشرة  
 وقرب المصنف الى ما في الحديث قال في تفسير الشيخ نظر كافي انما يتبع حيث يقع هذا البقن ثمرة العقد  
 يمنع ذلك ورده في التخييل ان الاضافة هنا وان سرت لفظا لكها مقدرة وانه لم يأت به  
 البيان عن وقت الحاجة وح لا بد من اضمار عدد بضاف الى البقن على عشرة التي هي قولا  
 بصلح اضافة هذا البقن الى البقن وهو الزيادة على اصل من رواية الدائرة واعرض من علمه  
 ما لا يلزم من عدم التقدير بالخبر انما يلزم لو كان يدق التقدير في وجه البقن وانما يصح  
 الجوع الواضحة في افعال هذه المقامات في بياضها ودين في مقدار كان ما قصد له  
 ولوا فلهذا على تقدير وجه التقدير في بياضها ودين في مقدار كان ما قصد له  
 اذ العشرة هي الاكثر عند الشيخ فكيف يجعلها الاقل ويوجب كلام الشيخ بما لا يلزم واجتبه في لقب  
 بان هذا جامع كثره واقله ما زاد على العشرة فاحد قول عليه معني هذا الاحتجاج لزوم احد  
 وان المدعي من هذا الدليل او قل على قول المفسر في كافي الدم لا يدل على قوله في كافي ومن  
 روايات الباب مجمعة على ان جعفر عن ابيه قال سئل عن رجل ذبح شاة فاضطربت فوقعت في  
 بئر ماء واذا بها شربت ما هل يتو شاة تلك البئر قال ينزج منها ما بين الثلاثين الى اربعين  
 دوايا يتوضأ منها ولا بأس وهو الجهر للصدق والمع والنافع والنفق لعن وغيره من وجوب  
 الى مضونها وشرية الحكم لا يلزم كثر الدم بالاجزاء المركب والمناط المشقة فلا معنى لقول من نقل  
 عنه صاحب النسخة من ان مقتضا على مضونها والحاق غيره بغير النص في غير تقدير بعد الدخول تحت  
 الشرح بدخل تحت غيره وقد روي الشيخ صحيحه على ان جعفر يستدل في ارباب بايات مع زيادة  
 وسئل عن رجل ذبح دجاجة او حمار فوقع في البئر هل يصلح ان يتوضأ منها فقال ينزج  
 دواء بيرة وعن علي بن جعفر عن اخيه ايضا في الوضوء دواء بيرة وفي رواية كوفي في قوله الله  
 ثلاثون دوايا في حرم ناله المقتضى في حكم الحرام في قطرة الدم عشرون دوايا ولعلها تخر السبلان  
 قول كلامه على ما بين ومنها ما قد عار الدالة على وجوب نزح الدماء في الدم الطير عند مرئ  
 مسئلة من السبعين لولت الاضافات فلهذا في هذا الحكم جهة طاهرة حتى اجزاء الغنم وظهر واجبا  
 الشرائع وروى في كافي بالاجزاء وانما اقصى بالاصح وما ذكرناه من الحكم غير الدماء الا  
 فيها الكل كما عرفت وفي تفسير الحكم في دم يحس البقن استمال بنشأ من اطلاق في صاحب

في رواية علي بن ابي حمزة  
 في رواية علي بن ابي حمزة











بنات اخرى اعلم المسافات للماء الغد في قوله وان كانت بحيرة انتهى وفيه ما لا يخفى لان ظاهره  
 ارادة البحر بترك وفي الغد مكان ماء المطر ماء العرب وفي طه في قوله وفيه ما لا يخفى لان ظاهره  
 شيء من النجاسات مثل ماء المطر الباقية وغير ذلك نزع منها اربعون ذلوا البحر في السراويل  
 ان ما في طه قول غير ما خفي ولا يحكي بل يعتبر النجاسة الحارة للماء فان كانت منصوبة الى المصنوع  
 وان كانت غير منصوبة الى شيء من المصنوع والنجس من الذهب الا قال المصنوع بالاجماع والنظر  
 والاعتناء وانما خفي نزع جميع ماء البرق مع التعذر التراجع ثم شافنا هذه المقالة وفي شرح  
 الفاضل واطلاق النقص الغد يشمل كل قول واستهلاك ما ذكره الماء وامتناعه وانما لا يلحق  
 بهما غيرهما اذا لم يأت الماء المطر ولا ينسحب حكمه اذا انقضى انما خفي واحتمل في كونه انما اصل  
 الحكم ما روي بطريق صحيح ان كرويه المذابة اليه ان لم يكن كثر كرويه وعلى تقدير ذلك قال في  
 ك والذليل لا يخرج الرواية عن الضعف لجملة صريح انهم وجدوا ظهورا في كرويه من كرويه  
 على من نظره كتب الرجال ورواه كرويه عن ابن الحسن في الشريد خالها ماء المطر في البول وفيه  
 وايضا في الدار في ارواها وخود الكلاب قال نزع منها ثلاثون ذلوا وان كانت بحيرة وفي الدار  
 انما صيغة مستند كرويه ومسايات كل واحد من المذكورين بوجه كرويه من الثلاثين كرويه  
 فكيف يكتفي بالثلاثين لهما مع خرو الكلاب عن كرويه ولا بعد وصفه لجملة على دفع ماء المطر النجس  
 في السراويل في البرق من غير جودته منها في الماء الواقع فيه كرويه الحية والبسطة على الوقوع ولا خلا  
 في الدار في كرويه وانما في هذه الرواية من مؤيدان للذي يفتي وهو ما يرد ذلك ان الغد  
 في نفسه لا يختلف اقسامها واعتد الشدة في اورد على الحق باثرهما اما انقضاء الماء المطر  
 زيادة تقوية وان يمس مسائل البرق على اعتد النما ثلاث ولتعلق التماسك ثم في ذلك الذي  
 والحق طرح هذه الرواية والعمل بالاجماع في النجاسة على المقادير التي تعلق الذي يمس على  
 نجاسة البرق هو الاقضاء على مود الكرويه ان عمل بكرويه كرويه فلا يمس حكمه مع عدم العمل حكمه غير  
 المنصفي ولا قوى العمل بمضمونه على ذلك التعذر لصحة وانما بالاشارة مع الاجماع في النجاسة  
 الا ان ما فيها احوط في فراغ الدار على راي النجس للبناء في هذه النجاسة بعد بطلان الكلاب  
 واشتغالها وعشر العذرة الباسية كرويه في البحر وبر كرويه والاشارة وكرويه ورسق والمغفرة وط  
 وبر وفي نزع والمخرج عشر العذرة الباسية كرويه في ضفة شرح قول المصنف الباسية العذرة صريح في انها او  
 رطبها اوها على الاقوال في الملع والنافع التعلق على كرويه وانما هو انك لول النقص في البرق  
 عدم الخلاف في العذرة الباسية غير الذائبة او غير المنقطعة وفي الغد الاجماع على الباسية المنقطعة  
 وفي الدار في العذرة نقل الشبهة في الباسية في شرح المخرج الباسية كرويه والجمع بين كرويه يمكن بجملة  
 الباسية على البحر وهو واضح بما دل على حكمه من رواية ابي بصير في الشبهة والاجماع المنقول وقد  
 مر ذكرها في بيان حكم العذرة وهذا ما يوضح هذا المقام والذين اقلوا في نفسه وبالنظر الذي  
 على الخلاف المتعذر غير المدفاه الثلاثة كرويه للندبة الغدرة والبرق والجماع وفي الغدرة الاجماع في  
 البرق في الخلاف من عدم المنع وفي منعه عنها نقل الشبهة في ذلك وفي مصابح الشريعة  
 للدم ما بين ذلوا وحدا في شرب من غير تفصيل وفي المنفعة عشر الكرويه في كرويه في القليل في المنع  
 وان قلنا في البرق من دم فاسق منها عشر لول ثم قال وان وقعت في البرق قطرة دم او جمل ومثله

حكم الغدرة

او لم يخرج فان خرج منها عشر ذلوا وهو مضمون في زاده ولعله جعله كرويه كرويه في الشربة  
 وما لا دل على ذلك الشاة والرواح القليل وما دون ذلك كقطرة وقطرة وفي صحيح على اجماع  
 في النجاسة والجماعة المذبحون اذا وقع في البرق في الوعاء في البرق كرويه في صحيح بن بريح عن  
 الرضا عليه السلام كرويه في القطر من الدم وحملوا القطر الذي لا يعلو على عشرة ابرص بالجمع ولا  
 يخفى سبعة وعشرون ذلوا وصفت البشر بغير زيادة الاقل بخمسة زاده في قطع من الدم عشر ذلوا  
 قبل فلو جعل مثله لما ايجل من الخرب لم يكن نجسا وقد مر من الكلام ما يخفى تكراره وسبع لول كرويه  
 الطبر كرويه من النجاسة وما يمسها وهو يمسها عبارة القوي بغيره والاشارة في صحيح بن بريح  
 المخرج وشجرة والي وصرة في نزع والمغفرة وطلقات الطبر كرويه في نزع بن بريح في صحيح  
 بالجماعة والنجاسة وما يمسها وفي كرويه مود الطبر كرويه والنجاسة وفي النجاسة لول الطبر كرويه  
 نجاسة كان او غيرهما من كرويه او صفارة ما عكس العصفور وما في قد روي في كرويه ما لا خلاف في  
 في نجاسة سبع وللصنف وما اشبه المقدار ولو اوجد كرويه في النجاسة وفي النجاسة في  
 الشربة ونهاية ذكر الجماعة والنجاسة وما اشبهها وشبهها في النجاسة واكثر الصدوق في النجاسة  
 على الجماعة والنجاسة زاد الشخان وما اشبهها وكرويه في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 وهو كرويه الطبر من كرويه من كرويه في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 الى النجاسة في الملع ولا نسبت الى الثلاثين وانما علم كرويه في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 وقد اختلفت الرواية في هذا الحكم في رواية اسنادها في نزع بن بريح في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 اورد كرويه في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 وشاهدا روي عن النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 الطبر في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 على نزع كرويه وطريق البع لول على ملة كرويه في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 على النجاسة او على النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 فان النجاسة الاولى وان لم يمسها من كلام بحيرة بالشبهة بل اجماع على نزع ما تقدم في النجاسة  
 من القول في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 كرويه في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 الجماع هو مضمون في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 والافضل على النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 انما في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 ولما في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 انتفاخها وهو غلط قال في شرح المخرج وعلمه بن ادریس في هذا التفسير في شرح المخرج  
 ولك ان الروايات خالصة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة  
 المشو الخاف في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة

الذي

ل

ف























النَّعْمَ

من حاتم وطلحة  
التقريب  
في النسخ للأصل  
التي تجارة

تذکرہ

في أحكام الجاهل  
والغفلة في الغنى  
والغفلة في الغنى

۱۰۰



















في مشيئة الخبير الشافعي وعونها مع استعمال الجنب بالصلوة ينتج الفراغ القبيح من تركه  
والقيل بان من علم وجوب النجاسة على الذوات بعد من قسم العلم بالذوات فاعلم بان  
اولها ان وجوب النجاسة والزم العلم بالفراغ انما هو بعد القطع بالكلية ولا يثبت التكليف  
في مسألة الشك المشترك بل لا تكليف بقينا لعلم العلم والعلم بحصول التكليف لعلمنا  
باجتناب الجنب انما هو مع حصول العلم في حادهم فليس من ذلك القيل وقرئ بين وجوب التكليف  
وجعل محل التكليف لعدده وبين وجوب التكليف لعدده على انه لو فرض في  
المرتب كان مسألة الواجب خارجة بالجماع وعرفنا بانها لا فرق بين ان يشك محل الذوات  
في جهة صحتها او شيئا المشروط بالطهارة كما بين او غدا بين او يوثق بالثبوت في الصلوة  
ما هو خلاف ذلك اذ يمكن ان يكون في القسم الاول قد علمنا وجوب اجتناب الجنب في الطهارة او  
الشرب او الكل او اللبس في الصلوة وقد شغلنا الذمة باجتناب الجنب في ذلك في اجتناب  
الجماع وهذا خارجة عن الشك في النجاسة اما لو اشبهت الحال بين الارض والنجاسة فلا خلاف  
القول بوجوب اجتناب محل النجاسة في سجودنا قد علمنا محله اجتناب الجنب في سجودنا ولا  
لا علم بوجوب اجتناب شيء في الطهارة واما الاشارة حيث هو شغلنا عن محظورات استعمال  
الجنب غير حرام ويمكن ان يكون العلم حاصل بوجوب اجتناب شيء منها فيما ناهل لم يجز  
يمكن ان يدعي ان محض تعلم وجوبه يشمل مثل هذه الصلوة ويدل على الطهارة هذا بخلاف  
الاول والى قولنا في العبادات الغائبة بالجماع كما اعتز به من ولولة الجماع في الصلاة بالمساوات  
وغيره القول بوجوب اجتناب التراب في التيمم اذا دارت بينهما في النجاسة فيكون كل منهما مطلقا  
او مجزا وظننا ان صاحب عدم الفرق بين الثالث بان غير المحصور يصفه من اجزاء النجاسة في  
فراجه يحصل النظرة الشاملة في طهارة الافراد المستقلة وتكون كالمعلومة الطهارة وتكون  
على وجه يوجب كسر غير المحصور ونصير لما قبل بالمساوات كما اذا جاز من اكره مياه البلدان كل ماء  
قطرة وكان فيها النجاسة شرب ما جاز من غير لزوم اجتناب غير المحصور لزوم الحج والوضوء للغيرين  
ثم في البركة والجماع كفاية واجتبه الحق في وجوب اجتناب ما يثبت في طهارة في كل منهما  
معارض يبين ان النجاسة في غير المحصور لا يوجب هذه البركة وكشفت ان الشارع اما ان يحكم  
بطهارة كل من المائتين ولا معنى له او بواحد معين فلو لم يترجح الامر في حقنا في الثالث ربما  
يختار الشك الاول والحكم الظاهري في الثاني والواقع في الاول على ثبوت الظاهر في الحال  
المستترة بسد على الحال في المستترة من غير شدة الاستصحاب فيهما معا فلو في احداهما فقط  
بلا مرجع والى نشأ الى ما دل على طهارة غير العلوم لا وجه للشك في اندراج مثل هذا في عمومها  
ونحن من الرواية مؤثرين عار عن التعميم في حديث طويل سئل عن رجل مرانا ان فيها ماء فخرج  
في احداهما فادركه يدك ايتها هو لليقين على ما عره قال يهرقها جميعا ويقيم ودونها ساعه  
عن التعميم في المائتين وقع في احداهما فادركه يدك ايتها هو ولا يتركها على ما عره قال يهرقها  
ويقيم ودونها وان لم يسلط احد الصحاح لا يدين العلم بما يقبض اليها في انفسهما مع الاجتناب عن العمل  
والى مخلصا باصل بقاء الحديث وعند صحة الصلوة وبقاء شغل الذمة بها ومثل قوله في

النجاسة

الى ما لا يتركه وقوله عليك بالاحتياط لذكرك وقوله اجنبوا النجاسة لئلا تتعاقب لها ذلك  
وهو ذلك ولا فرق بين المائتين والاكثري كما نفي عليه استحسان والافاضلان للجماع او لا صول  
واقصا الشامل على المائتين كما ينبغي زيادة الزائد والمائتين والذميرين والمانا والغدا  
للجماع والاصول وان كان ما في الروايتين مقصودا على المائتين ولو اشتهر عند المشايخ بعد  
اقتلاب الاثر وبيده بظاهره لا يثبت اجتنابها كما صرح به في المنهى القول في ذلك على الاصول  
والضوابط الشافعية واستشكل بعضهم بان خارج عن محل النقص الاصل الطهارة ولا يثبت بطلان  
لما تقدم ولا يجوز التحريم للاصل النقص والجماع ونقله عن محل النقص والجماع ولا يثبت بطلان  
العمل بالظن الا ما دل عليه ليل لا عدل الطاهر ولا خلافا لبعض العامة حيث حكى بالحق  
اذا زاد عند الطاهر ولا فرق حيث وجوب التحريم وطه والكليل بما تروى ان نقله حدما في الحديث  
فلا يستعمل الباقى بقاء المانع خلافا لبعض النجاسة حيث حكوا بلزوم التحريم مع انقلاب  
بعض الروايات من عدم حكم بلزوم استعمال الباقى لعدم القطع بوجود النجاسة والاصل الطهارة  
بل علمنا بيبقى مع قد علمنا اجزاءها كما في لف ونخت وكوه ونهاية الاحكام وظننا ان  
ثم كل ان الاجزاء مظاهرة على استعمال الغرض في التيمم واجزاءه والى ذلك تقدم مضاعفان  
الوضوء بالماء النقي من غير نجاسة اجزاءها كما كانت بالانصاف وكشف الحال ان النجاسة  
اما ان يقع بين النجاسة وبين ما علة التي فيه على صحة العبادة به وما علة من غير ذلك  
الجماع والاحتياط من ليل الا قد والمشتبه بالمشايخ من الثاني فينبغي للاجتناب ولو انكر  
الطهارة والصلوة اذ لم يثبت من عند النجاسة عدم صحتها على اعضاء الوضوء في كل طهارة  
سواء في الاصل او في المحل من النجاسة مما في ليل الا قد والمشتبه بالمشايخ من الثاني فينبغي للاجتناب ولو انكر  
الجماعات المستقلة والادلة الشافعية في التحريم بطهارة من عمل ذلك وقرئ في كرم  
من العامة من اوجب الوضوء في ذلك النجاسة اذ لا يثبت من الصلوة بطهارة مستقلة  
واحتمل المقام في بر في النجاسة يمكن الاستدلال على وجوب هذا التحريم والطهارة بالانكشاف  
وعمل الاجتناب في ذلك ما يظهر من ليل الا قد هذه الطهارة والتحريم ما تقدم ولو امكن ذلك  
النجاسة بواحد منها لكان لا يحصل برقتين الطهارة واحتمل المقام في وجوب ذلك مع  
عدم انكشاف ان شك النجاسة اول من يثبتها حال ومع الاشارة اشكال وقال ابنه في وجوب  
استعمال احداهما في ازالة النجاسة هل يجب الاجتناب ام يستعمل ما شاء منهما القوي الاول خلاف  
يجوز لخذ احدهما الا بعدا من تقصير في طهارة او نجاسة وترك تعارض صل الطهارة  
وهن النجاسة وعرفنا ان ذلك الاصل من ذلك اما في هذا الاثر في النجاسة والتحريم  
عد من ذلك الذي يقيد بالاستعمال غير معلوم النجاسة والاصل طهارة واما ما علة في النجاسة  
وهو مشترك بينهما الحق ولا يخفى الا في ذلك على المقام والحق والحق والشهادان في سائرهم  
بل اسند في الدلائل الى اكثر المتأخرين وفي نهاية البحث والمنفعة ايجاز في ذلك ما علة في النجاسة  
ونحو الاثر في الاشارة التيمم المشروط بغيره وعبادة به في ذلك بل فيما يثبت عبارة  
المنفعة عليه فيكون القول بوجوب الاثر في زيادة التيمم والظن من المع والحق وكفى  
وغيره ان القول بوجوب الاثر انما هو لمصلحة التيمم حيث استدلوا بالوجوب في الاثر بان التيمم

ورد



أما هو عند قتال الماء ولا يكون إلا بالراحة وروى عليه بأن المنع الشرعي بمنزلة العقول والحد  
أي بعد ثبوتها من الماء وروى به بانه كناية عن عيشة الماء وانه ذلك هو روى ذلك في  
أصح الأدلة في الماء وكذا فاعلم بجواب الأثر في الماء وقد بينت بالراحة من النجاسة في  
كثير من النجاسات التي في الماء فاعلم بجواب الأثر في الماء وقد بينت بالراحة من النجاسة في  
والمعنى وجب راحة والوضوء في آخره فيكون موجباً لها مع عدم النية وكيف كان فلا فاعلم  
في دلالة النجاسة على وجوب الأثر في فتنى بالاصل وتبين بانها على ذلك شرط في صحة النية  
شرط العادة بل إن النجاسة معلومة بانها وبجملتها في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
التي تم في الاستحالة بعد ذلك فيكون أمرها في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
على كون الأثر في الماء بعد ذلك فيكون أمرها في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
وتحريمه في الأثر في الماء بعد ذلك فيكون أمرها في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
أما هو في النجاسة والنجاسة في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
مع طهارة الماء في كل منهما طهارة كائناً ما كان وطهارة في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
والوجوه وشرط وجوب النجاسة في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
قد قطعوا بوجوب الطهارة بكل منهما وإن لم يلقوا أحدهما وجب لوضوء بالآخر من النجاسة في  
بنائية الأحكام ولو اشبهنا الماء بالماء في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
الخلاص من خصائصها وكانت في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
في الكون فالأصل في الاستحالة معاً وليس ذلك في هذه المسئلة مع مسألة النجاسة في الماء  
نسب القول بالمصداق في ابن إدريس قال في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
المستعمل ويجوز على قول ابن إدريس في النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
من ذلك في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
أما في الماء المعلوم بالاطلاق في علم بل من الترتيب بالنية بل من الوضوء في الماء وهو  
صحيح في علم النجاسة في الماء في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
من الماء في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
بالمنع في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
من أشكال الزيادة في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
واحتمل في بنائية الأحكام في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
أما في وجوب عند الاضطراب في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
في كف كرى ومن بنائية الأحكام ولو اشبهنا الماء بالماء في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
يجوز بها من العادة ووجوب الوضوء بالنية في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
يجوز بها من العادة ووجوب الوضوء بالنية في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
قبل ذلك في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
الذات بالصلوة مع طهارة الماء الملعوب والنية مع عدم ثبوتها في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر

نحو

يحقق في الطهارة بالنية والنية معاً لا مع عدم أحد الأمرين من الطهارة بالنية والنية  
يحصل بيقين الفراغ لا بظن أو رجحان بل بيقين التبرع وعدم فساد الوضوء انتهى مقتضى ما بينا  
أن تعذر العلم بوجوب الماء كعدمه في وجهه فيجب التبرع في قول ابن إدريس في النجاسة في  
النية بوجوب الأصل بل هو جاز على العكس بيقين الفراغ حاصل بالنية على هذا الرأي  
ولو اشبهنا النجاسة في وجوبها بغيرها في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
واشبهنا ذلك وهذا أحد محال في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
وكري وضع النجاسة في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
ولو ضد أحد المشتبهين في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
الصلوة في النجاسة في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
مع احتمال وجوب النجاسة في المسلم من بعد النية والنية في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
العلم بيقين الفراغ لا بظن أو رجحان بل بيقين التبرع في قول ابن إدريس في النجاسة في  
وجوب طهارة البحث شرط علمه فيما هو بيقين الفراغ لا بظن أو رجحان بل بيقين التبرع في قول ابن إدريس في النجاسة في  
لزم بيقين الفراغ لا بظن أو رجحان بل بيقين التبرع في قول ابن إدريس في النجاسة في  
بتدريج المراد في النجاسة في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
المقتضى للتوقف على ولا ينافر مع قوله في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
أمرام بعينه وكذا في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
بما في لوجوه الطلاق لله في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
ونظرهما في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
مملوك مباح في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
وشدة شرح الفاضل في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
الحرام عند من لا يوافق في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
بالنية في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر في غير محل بل قد تم في الأصل في الاستحالة لأن مجموع الأمر  
عن نفس المكان والباس في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
وقد شرع في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
الحرام بعينه وما في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
كنايته في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
أما في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
والأقوى أن نجاهل النجاسة ما لم يكن متها في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
بعضه ويستدل على عدم وقوع الخطأ في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء  
الذات في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء

حكم

منه في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء في كف بعد ذكر حكم النجاسة في الماء







فيحكم بطهارة الماء وفي ذكره نظير ما هنا فتعبر بالحاق بالمسألة وهو المفعول عن ثمانية الشبهة  
وفي حاشية المدقق لو حصل التعارض في الآراء والاختلاف في الطهارة فكل جمع بين الطهارة  
بالماء والنجاسة والنجاسة من جملة النجاسة على المزدحم والمخالفة بالمسألة لكانت البينة  
أحوط وإن كان القبول بالطهارة لأجل من وجب انهم ومثله نعم والذم على من رجع إلى الطهارة  
في الأخير ولو لم يخالف الفاسق بنجاسة ماءه أي ما يده ويحت قعره وطهارة من النجاسة  
يحمل لأجل صدق المسلم وأما لا يعلم حال ماءه من الأمر قبله فبالإمكان طهارة مذموم  
بنجاسة إنما يعلم من لزوم المخرج لو قبل قوله الطهارة فبقوله يده وقطع في كونه نجس  
أحكام بالقبول بالطهارة واستغفره بالنجاسة المذكورة واستظهر فيها في المباحث وقرن  
في المتن فاستمر في الأخير دون الأول ونقص في كونه على أن إخلاله بالنجاسة إمكان قبل  
المسألة قبل ذلك فلا بد من اجتماع في النجاسة كماله في قوله الماء بعد البيع وقال  
أن المبيع منقى القبر في الذخيرة قطع الشايع القائل يقول قول ذي اليد مطبق في  
النجاسة ونقل بعد ذلك التهمة بين المتأخرين عليه في حاشية المدقق مسائل قول  
اليد لشهادة العدلين في المعصية وقطع في الوجوه ومشرجه بمقتضى أخبار ذي اليد في  
النجاسة وزاد في الشرح سواء كان فاسقا أو عبدا أو أميرة لا يصح أن لا يقبل قوله لأن  
إبصار الحدوث وقع بالباب في الدلائل استدلالا إلى حكم المالك بالنجاسة فبعضه من الغير  
عن الاستعمال ولأن النجاسة من ماله وهو كذلك وأعيى من هذا أنهم من قول الطهارة  
قبل الطهارة الأصلية وهو بعيد وكيف كان فلا ينبغي الشك في مقبولية قول المالك في  
الطهارة والنجاسة لمقتضى في الآية والخبر وعينهما من الأحكام مع قيام أوله لشرائط  
العلم فحين ويستأنش السطر فإن كان أمره في الوجوه ومشرجه وإن كان الفاسق أمره  
في الشرح وهذا كما يعلم من التهمة فأن عادة الناس تها إلى جلاءه لا يباشرون غسل  
شبابهم وأولادهم وغيرهم مع أن الصغير أصل في أفعال المسلمين والمسألة غرض عن الشايع  
أصاب أحد الأئمة المشبهين جسمه طاهر لم يزل طهارة كائنات عن تلك المشبهين والظاهر  
المدقق واختاره صاحب وصاحب المعالم استنادا إلى استحباب طهارة مضاعف الإرات  
الأصل إنما قصد شك النجاسة ولا يقبل على الشك فها قد أخذوا في القديم من النجاسة  
الذاتية على شرائط العلوية الحكم بالنجاسة وفي المتن الحاق بالمسألة في لزوم الاحتساب  
قال وهو واحد وجب في الجملة وفي الأخير لا يثبت في الحل طاهر ينجس فلا يزل ذلك  
النجاسة الجارية لا تغاير بين علم النجاسة وشكها فها عظام جرمه انتهى وما عاود  
قوله بأن الأمر بالاهراق دليل عدم المنافع ولو لم يفعل الملاءة لا حدها لا يمكن نظيره  
الثاني من المتن وكذا الأمر في غيرهم وهي عظم منعة مع بقاء أن يقول الشك في إن  
أحدا من المؤمنين ينجس للملح على مناساته في الصلوة ليدنو من ثيابه وإنما حصل في  
باجتماع الجميع مع أن غسل الأئمة بالصلوة بغيره فاشك في الفرع كانه في لزوم الاحتساب  
بل ربما قلنا بأنه من ذلك المسألة من فاته لوقوعه بأحد من الزمان الحكم بطهارة اليد  
وهو ملازم لطهارة الماء لغيره الوضوء وفيه نظر والمسألة قوية الأشكال قول المخرج

فيكون قوله

لا يخرج من قوة إذ لو فرض أصابة الأئمة لثبوت جرمي فما مسئلة وجوب المذمة وقبلة  
الترجيح بالمرجوع ومع فقد أحدهما يكون كعدم أحدهما في وقاية الأمر يخرج من استحباب المخرج  
وأما من السبب عدم الحكم بطهارة أحد الأئمة مع حكم بطهارة الآخرين والاحتياط لا يرد  
والمسألة المتأخفة بطهارة المصا وهو كونه في عدم جواز الاستعمال ولو جاز أحد الأئمة  
واشتد جزمه على نجاسة أحدهما بقية غسل كما تقتضيه ملازمة من مقبولية خبر العدل  
وفي خوف وط عدم القبول وحكي في خوف بعد الحكم بذلك عن بعض العامة القبول واستند  
بما دل على الأثر من الاحتساب دون تنبيهه إلا أن خبر العدل قال وأيضا وقد علق وخبر الأ  
خلاف بالاجماع القوية فاجاب القبول من العدل بخلافه دليل انتهى وقد ظهر أن الرجوع  
في النظر قبول خبر العدل فان المقبولية في الأحكام تقتضي المقبولية فيها ما ضعف منها من  
الموضوعات مع أن استغارة العدم من أدلة النجاسة عن بعد ولو خاف العطش جئت في الآراء  
شأن لا شواها في المخرج ولا يثبت النجاسة كإيهامه قال لا مضمض فباع له الشايع انتهى  
ولا بعد لزوم الاحتساب ما روي في نجاسته بعد رضاه باستعماله في الماء وأما العقل في  
كرويه لا يخرج في الشبهة لغيره في البعد من النجاسة استظهره المخرج ولو لم يكن في  
شبهة طهارة في ذلك الصبي وبغيره كونه في جاز الماء الذي سوغ به الطهارة في شواها  
خاف العطش في ثبات الحال حتى الطاهر كان وجود العين كعدمه عند الحاجة إلى الشرب في  
الحال فكذا في المثال كإيهامه وهو عند بعض المتأخرين وقال بعضهم جبريل النجاسة  
غير محتاج إلى شرب في الحال وفي المثال يسوغ لمشرطه كنجس صورة الحال متيقن من الماء الطاهر  
وبعد لا ينبغي أن يكونا معا مع ما سبق من الطهارة لم يثبت استعمال النجس والمضات كإيهامه  
أحكام وطو المتيقن وحسب لزوم التهمة في البينة وهو اختيار أبي إسحق المروزي عن الشايع  
وقال أكثرهم هو مخير بين استعمال الميقن والخبر ولو أمكن بلوغه ما كان المخرج لا ينجس  
للزوم بجملة الجميع وبجبي على القول بأن الكربة تمنع المسند من النجاسة والمسند كما هو  
ابن إدريس يلزم المخرج والمخبر خلافة وقد تم البحث فيكون في المشبهين بين ما أصل  
طاهر وكذا وبين ما أضعف أو لا أحد الأئمة في شرب اشتد في الحال اشتباها بين النجس والظاهر  
وبين النجاسة كالبول كذلك واحد ولا تفاوت بين حصول الاشتباه بعد العلم وحصول  
استدلاله وجعل الفرق في ذلك بين سبق العلم وعدمه محتملا وهو خلاف الخبر والمخبر والأمر  
تفصيلهم ولو انحطاط العلم بمضائق فلا بد من الاستدلال على المذمة ولو ساء وما  
ينبغي أن نقول بخلاف استعماله في الأصل لا باع وان قلنا استعمال ذلك وبهم كان الخط  
ونعم حصول الخطئة بالنجاسة من غير اشتباه قبل شرب الماء قال في كرويه سبقت الاحتساب  
السبب لظهور كتمان العدل وأما ما روي ولو علم بالنجاسة بعد فعل الطهارة وشك في  
سببها عليها فالأصل الشايع وهو يقتضي الصحة كإيهامه والخبر وبهذه الأحكام وغيره من  
الاصول تأخر الحدوث وكذا الماء لو علم بغيره في المصنوع الأول فتدبر في عموم كل شيء أو  
كل ماء ظاهر حتى تعلم أنه قد روي لا شك بعد الفراغ من العمل فلا بد حين الفعل في  
واحظ وقد مر في مسألة الشك في سبق جفئة الميز ولو علم سبقها في الطهارة وشك

المتن

ص







في سائر كثر حيث اعتبر في السبع مجموع اربعين الزخاوة وفوقية البالوعة واختاروه في سائر  
 الزخاوة مع المساوات من قسم الخمس فلم يبق السبع سوى واحد وظالم القطر اذ اذلة القوس  
 والجهة النظر الى القوس وقسمت في كل من ضرس اذ ربع الى فقرة لجهة وعينها وان لا اذ  
 القوس ايضا الكون في جهة الشمال واسمها الدكة والوجه والوجه الى جهة الشرق  
 فالأول اربعة وعشرون لأنها اربعة اقسام في جهة الشمال والجنوب هما اقسام في جهة الشرق والغرب  
 وهما اقسام اربعة فطر من السبعة الاول بلكه اربعة بطلع اربعة وعشرين الى اربعة اقسام  
 البقية جهة الشرق والبالوعة جهة المغرب وبين العكس فترجع الى ثمانية وعشرين وثمان  
 ان الشان كانت في جهة الشمال فصورها ست حصة من واحد سبعة وان كانت في جهة  
 جهة الجنوب فصورها ست اربع منها ثلثان سبعة وان كانت في جهة الشرق فاصول  
 انصوب في اربع حصة في اثنان سبعة كذا حال العكس القضايط ان فقرة العنق حصة  
 تغلب فقرة الجهة ووجهها حيث شغلها وكل منها الوافد كان معبر وبشكل ذلك يتابع  
 في العنق فقرة القرب من اذ اذ فصل الاقسام وحدها في الروم والاصل في جهة الشرق  
 الزوايا هي رابعة مجازين ثلثا عن الحسن رابط عن القوس في البالوعة ان كانت اسفل  
 البهجة اذ ربع وان كانت فوق البهجة اذ ربع من كل ناحية وذلك كبر ورواية قد امر  
 ابن ابي زيد الكمال عن بعض اصحابنا عن القوس قال مسئلة كرامة ما يكون بين البهجة والبالوعة  
 فقال اثنان سبعة اذ ربع وان كانت جلا في جهة الشرق فاصول في جهة الغرب الى جهة الشمال  
 وتجرى من بين القبلة الى جهاد القبلة وتجرى من جهاد القبلة الى بين القبلة ولا تجري من بين  
 القبلة الى بين القبلة وكشف الحال ان بين الشرطين الاولين من الجرح عموما من وجه  
 وكذا بين الجرحين منها ان لا يشدا في اثنان باول الاول واثنان في اثنان ثمانية اثنان  
 اذ في بالاصل اذ يتحقق حكم السبع بصور اجتماع فقرة البالوعة وسهولة ان في جهة  
 اثنان من الجرح الاول مع الاول من اثنان من جهة الشرق فطرة واحدة فكانت قبل ان كانت البالوعة  
 فوق الشرق كانت الارض سهلا فبسطت اذ ربع فيكون في البواقي خمس في كل بقعة والاصل  
 عدم الكيف الزائد ولو عكس الامر فاول الاول والثاني اثنان في البواقي خمس في كل بقعة والاصل  
 كان مجموع الشرطين الاول من الجرح اوله والوجه من اثنان من جهة الشرق فطرة واحدة ويكون  
 الحاصل اثنان البالوعة اسفل من الشرق والوجه جلا في اذ ربع في البواقي سبع ورواية  
 بعض نسخ الاصل واذ ذلك في ان الاصل البهجة من الزايد وحاصل التماس من منظور  
 الى اثنين واحدهما مع الاخرى ومنظوق الاخرين كل اثنين مفهوم الاول من الجرح  
 الاول ومنظوق الاول من الثاني فبقينا مفهوم الاول من الاول ومنظوق الثاني من  
 الثاني ومنه يظهر ان تساوي الشرطين من جهة البالوعة ومفهوم الثاني من الثاني من  
 الاول والاصل ان منظوق ما دل على الجرح في اثنان على حالها ومفهوم كل منها مقيد بمنظوق  
 صاحب منظوق ما دل على السبع مقيد بمنظوق ما دل على الجرح مفهومها في كل حال  
 كل ذلك للاصل فيقول لعظم النظر عدم اعتبار المفهوم في كل مفهوم كل واحد منهما  
 فتكون صورة المساوات من اكثر فيكون جوي حكم الخمس فيها اذ في بالاصل قال في

وحكم القوس في مذكور فيما ذكر قرب ما يعطى الحاقه بعلوا البالوعة لانه اوفى بال  
 واعتبر في الدخيرة بان صورة المساوات ان لم يدخل في الجرح الاول دخلت في الثاني فكن  
 بها سبع مع السبعة وحسن مع الصلابة ووجهنا فاقيدنا السهولة بقوسية البالوعة في جهة  
 المساوات ان انهم ان قلنا الاصل على الجرح بعد وصولها البالوعة ومع المساوات في  
 فصولها وما اعتبر في القوس الشمالية فربما اخرج لها بذليل ورواية قد امر ووجهنا في جهة  
 القبلة واذ اقول على الدخيرة ونحوها فاستفادت الحكم من شكل اذ في بالاصل فبقية قد  
 الحال بالنظر الى جهة الشمال فزيادة على السبع لو كانت البالوعة اعلى من اذ كفاء باقول  
 القليل كالدخيرة والثلاثة بالنظر الى الشمال لو كانت البهجة في جهة الغرب ذلك في جهة  
 الدخيرة في جهة ما يدل على جهة الشمال تسمى فوق والجنوب اسفل لكن المطلق اعين  
 الخصصة في السبع اربعة البهجة اربعة عشر وراعا مع الزخاوة وعلو البالوعة ويسبق  
 مع علو السبع الى الارض او العاوي حصة القبلة وفي الناس مع علو البهجة فبقية  
 عشر الشان الفاضل وحكي صاحب المعالم عنة ذكر في محتمل ذلك وفي الدخيرة ان الشر  
 في القوس وهو الذي يحكم المعبر وغيره ان الارض لو كانت رخوة والبهجة البالوعة  
 فليكن بينهما اثنان عشر وراعا وان كانت صلبة وكان في البهجة البالوعة فليكن سبعة  
 ووجهنا رابعة مجازين ثلثا عن الحسن رابط عن القوس في البالوعة ان كانت اسفل  
 ان تجري العنق كلها من جهة الشمال فاذا كانت البهجة في جهة الشمال والكيف اسفل  
 لم يبق لها اذ كان بينهما اذ ربع وان كان الكيف فوق النقط فاذ اقل من اثنان عشر وراعا وان  
 كانت تجاهها اذ ربع القبلة وهما مسويان في جهة الشمال فبسطت اذ ربع ولا دالة في جهة  
 كانت على القبلة اما الاول فلا تترك بعد الناس مع علو البهجة في الرواية اعتبار الاذ ربع  
 واما الثاني فلا تترك سبعة اذ ربع مع فقرة البهجة في الرواية مطر الاذ ربع ثم اشتغالها على  
 اعتبار الصلابة والزخاوة والرواية خالصة الصدوق في المنس على صفحتين الرواية في  
 احد النما من قبل ووجهنا من اختلاف كل من البهجة والكيف وليس كذلك فاما اذ  
 في مقام الحكم عند صلابه الارض ورواية في اخرى الحكم عند القوسية وعد منها ورواية في  
 النسب على السبع والوجه الزخاوة او الصلابة ثم اربعة الجرح على ان الشمال فوق القبلة  
 الجرح فاتها كان في جهة الشمال كان اعلى من الارض اذ كان في جهة الجنوب وان تساوى القوسان  
 ووجهنا الصدوق بمفهوم علم اعشاره لذلك ونحوه ابو علي ورواية في جهة من البهجة  
 ان الاصل جري الى القبلة العين ويجري من بين القبلة الى سائر جهات تجري من سائر القبلة الى  
 بينها ويجري من القبلة الى برها والنظر ان المراد بالقبلة قبلة طلوع الامام ونحوه من السلاط  
 التماس وببعضه الاعتبار اذ معطى الجرح في الشمال وانما الجرح في الارض في الماينة  
 له الزخاوة في الجرح من قبل بطوري والاختار في هذا التماس فبقية قد امر في بعض النسخ السبع  
 مع سفل البهجة ونحوه مع علو حارة اخرى اعتبار السبع مع الزخاوة والوجه مع الصلابة ووجهنا  
 تحت البهجة في الجرح الثاني قال في الدخيرة والاختلافات القبلة في الجرحين منها اربعة  
 من الجرحين منها الثاني من جميع التعدي بالسبع فيها الثالث والرابع من جميع النسخ في احد



























بفتح و في كونه انما هو بغير احد من الائمة وفي هذا الحكم هو الذي يظهر من  
 اهل البيت ومثله حاشية يع وفي المع اما الخواص فمن يقدحون في جعله من علم من الدين  
 فمهم ذلك فهم بهذا الاعتبار داخلون في الكفر ومنهم من الخواص وهم المعنويون بالنسبة  
 وكلامه انما يخص من مبغض اهل البيت ثم ولا ريب ان العلم من تتبع الفقه واقتل اعني  
 ان الناصب مبغض اهل البيت ثم صرحوا اولوا وما وبعضهم يعتقد في ذلك وجعل مبغض الشيعه  
 ناصبا قال في الجمع بعد ذكر تفسير السابق وزعم اخرون ان الناصب نصب للعدوه لشيعه  
 وفي الاحاديث ما يبرهن بغيره نعم ليس الناصب نصب اهل البيت لانك لا تجد احدا يقول  
 انما البعض محمد وال محمد ولكن الناصب نصبكم وهو يعلم انكم مؤمنون وانتم من شيعتنا  
 بعد تفسير السابق نقل هذه الرواية وظهره عند العمل على ما في شرح المفاتيح ويطبق على حاشية  
 او هو الجاهل الناصب في علمه لا يحكمه وجه الدين سقط ولا ينبغي لنا ان نل في ان المراد  
 انما هو الخلق الاول لما ذكر في الشك انما كفاية بعد اصل الطهارة وما دل على طهارة  
 المسلمين وعدم جريان احكام الكفار عليهم والحديث منزل على المساوات في العقوبة  
 وحالهم كمال السابقين في الجاهلية والحق بالانجاس في الترتيب  
 وكروه التبرؤ والمنفى ونهاية الحكم والمعم وفي حاشية المذهب والدلائل لا كلام في حاشية  
 الاربعه والارواح والعداوة والنواصب الجاهلة في المنفى ويرى التبرؤ من الانجاس في حاشية  
 الناصب من مكرهه وراى من الدين سقط فان اراد بالناصب بخارجي كافي المعنى كونه  
 مكره لزم مودة عليه في طهارة فلهذا من نصب للعدوه لم يعم لغرض ديني واطراح حاشية  
 كذا القاسين واخرهم فلا يصدق عليه انكار الضرر الذي ان جعل من جعل كافر الجود او  
 العداوة على ما من نفسه وكون العلم بوجه المجتهد عدمها بمنزلة عدم العلم بل العلم بالعدم  
 وفي كونه بعد الانجاس الى جعل الضرر من اليهود والنصارى على ذلك ما منع الطهارة الا  
 وهو عام ومنع الطهارة وهو عام في جميع الخصال انما انكر جلاله شان اهل البيت ثم وعلو  
 شانهم فقد انكر ضروريه من ضروريات الاسلام وان اعترف بذلك الا انه بعض لغرض ديني  
 يكن مكره لغيره حكم المتكامل اذ ذكرنا اول الدليل الكافي وفي شرحه انما انظر الى النواصب  
 الغلاة بل الخواص غير اخلاقهم وفي حاشية مع ذلك ومن الحكم من غير فعل خلافه والاشهاد الحكم من  
 الوشاحين الضرر ثم انكره مؤرولان في اليهود والنصارى وكل من خالف الاسلام وكان اشد  
 ذلك عنده سوء الناصب ولا يرد بعد انما انظر الى صفة لفظ الكراهة في المنع ودخول سؤدد  
 الزمان في الضم استعمال لفظ الكراهة في معنيين بعد فائدة الاية لا يرد في رواية خالد اللطيف  
 انه علم ان النبي الذي فيصالحه فقال اسمها بالنسبة الى الحاد طحال فالناصب اسمها الذي  
 الكراهية ايما في ان العزل دفع لفرقة وان السن مع اليسير ولا يرد في انما حكمه في النواصب  
 الا ان يقتضي منها بغيره عليه هذا الشدة بداد فتقول تراى بعض الرواية لا يوجب ذلك البعض الاخر  
 يكون فرض السؤال مع الزكوية ورواية جزة ابن احمد عن ابن الحسن الاول في غلظة ما الحكم لا يقتضي  
 منها فانه يسل عنها ما يقتضي بغيره ولذا فينا والناصب اهل البيت وهو شرهم ورواية ابن  
 معنوع عن الضرر انما لا يقتضي من اهل البيت جميعه فمما عشتا الخواص فانما عشتا اول الزمان وهو  
 يظهر الحاشية انما وفي غلظة الناصب هو شرهم فمما عشتا الخواص ولذا فينا ذلك وقبيل ان

الوجه

التي تنتمي لبي بعد استلزام المشترك في معنیه والذلة في حقيقة وعجازه مع انه ذهل البغض الى  
 ان غلظة الجاهل لا يجوز استعماله على اهل البيت والحق من تعرض لما زاد على ذلك ووجبا  
 يجب ان يكون هذه الحاشية على النبي وتكون في رواية الغلظة ان الله لم يخلق خلقا احسن من النبي  
 والناصب احسن مع ان ما في الخبر لا دل من جعله شر من اليهود والنصارى مثبت لحكمه بالحق  
 وخبر ما لا يخفى كنهان فالناصب بمجره الجاهل وعنه كافي صريح المع والناصب والناصب  
 التي تبحث في صفة من غير ذكر الخواص والعداوة وظن الرواية فان مرة شر من الله الانسان  
 طاهر عند الكافي الخبر والناصب ذكر الناصب ما من عطف الخاص على العام  
 ويبدو لظاهر المسلمين كونه نصب للعدوه في اهل البيت ثم انما هو او اظهر انفسه لهم  
 اول وما اكراهه ذكره في الملام او كراهه شيعه على عهدهم وفي رواية اخرى بالناصب الخواص  
 ويطبق من النص انما تارة مرة بدو الناصب مع الجاهل مرة يقتصر على الجاهل كافي موضعين  
 ارشاده وموضع من قوله مرة مرة مع بعضا قال في المنفى قد وقع الاتفاق بين العلماء  
 على طهارة مؤر المسلمين على الخواص والعداوة وان احسن من كل ما عشتا المراد بالناصب  
 بهم مع الناصب بغيره يقتصر على المذكور بان المراد بالناصب المبغض لان محذوف قال في الدلائل  
 في شرح قول الله الخواص والعداوة لعل مراده بالخواص مطر النواصب التي حصل نصب خطالة  
 فيراد ضمير البغضين خاص كل ما للعدو من الكفار وغيره بغيره كان زهري  
 منهم من حكم بحاشية البغضين ومنهم من افق على ذكر الكافر وبغيره بغيره كان زهري  
 في اكثر كتبهم وغيرهم وان ادريس بن علي بن ابي خنيس مال الناصب ناصب حرب بغيره قال الصدوق  
 لا يجوز النظر بفساد الخواص لان فيها غلظة اليهود والنصارى والبغض كافي في طهارة لفظ  
 وقرب منه ما في رواية لكن ان الصدوق يمنع عن ذلك  
 ورواية الناس لو اصابا التوب فلو حكم حالهم كما لو بطلوا دينهم ما لو بطلوا دينهم ما لو بطلوا دينهم  
 ورواية الناس لو اصابا التوب فلو حكم حالهم كما لو بطلوا دينهم ما لو بطلوا دينهم ما لو بطلوا دينهم  
 وان المسلمين على الطهارة وان العداوة اشدة العداوة كافر المؤمنين ثم والاولى ثم سبها الجاهل  
 بعد من يسل في رضى كراهة اشدة العداوة كافر المؤمنين ثم والاولى ثم سبها الجاهل  
 الجاهل ومنه بل كافة اصل الناصب من يتبع الشر التواريخ لم يكن بعد ان لم يكن  
 لو تكن منكبة عند الشيعة اصلا كما لا يخفى على من يتبع الشر التواريخ لم يكن بعد ان لم يكن  
 او كما لا يخفى على الخواص من قول العظمى بعد ما ذكرنا من ظهوره بغيره الجماعة ودلالة  
 بدو الروايات وان لم تكن ناصبة في غاية البعد والله اعلم وكفاية المجتهد في طهارة التبرؤ  
 المنفى من السابقين ولك حاشية يع وفي حاشية المذهب والدلائل لا كلام في حاشية  
 المنفى من السابقين ولك حاشية يع وفي حاشية المذهب والدلائل لا كلام في حاشية  
 في شرحه انما انظر الى خلافه في رواية نهاية الاحكام حكم الشيخ بخاتمة المجرة وفي  
 ابن ادريس بخاتمة غير المؤمنين والوجه عند الطهارة ويمكن ان يسل على اقرضه لهما  
 غير المؤمنين واقرضه لهما الشربيل جبار وفي كونه حاشية الحكم بخاتمة المجرة وبخاتمة  
 ابن ادريس بخاتمة كل من لم يقتل الشربيل جبار وفي كونه حاشية الحكم بخاتمة المجرة وبخاتمة  
 لا يؤمنون ثم قال ولا قرب طهارة غير الناصب علما لا يعيب مؤمن من باهر من الناصب

ذكر

نل

الخالفين

صل

ط  
والعلم  
عند الله



لكن ظاهري على الشبهة وكذا ظاهري المع وكري ولا ريب ان القوي هو القول بالقياسية لان المع  
 ليس يؤمن منكون كافر لانه عند المؤمن كفاية التمسك والقاموس وكل كافر غير ان جماعا التمسك  
 وان لا يملك الماضى القنينة لفاضة كل كافر الا ان يدل الدليل على خلافه ويمكن ان يرجع الجسم الى  
 الجاحد لا منكون لان يكون له غير جسم فهو منكر للصانع وتعالى استدلال بقول الرضا ع من قال  
 بالشيعة ولم يفرق بين كافر والمبشيرة كفاية طاعة الحق والبيان لا يتم منكون لغيره من الدين  
 ولا طلاق الكفر عليه من قول الرضا ع من قال بالشيعة لم يفرق بين كافر وغيره كفاية طاعة طاعة المع  
 وكري عدم التجسس بالحقبة والجسم بالحقبة هم القائلون ان الجسم كالا جسا وبالمعنى من قالوا  
 ثمة جسم كالا جسا كفاية حاشية المدعي وشرع القائلين والذين وفي الأخير ولا يفرق بين كافر وغيره  
 التمسك بالجسم بالحقبة بثبوت لدرجته جميع لوانه الجسم كفاية طاعة طاعة المع والتمسك بالحقبة هم  
 المشكوك لدرجته الحوادث القنينة المعنى هكذا في الشرح المذكور وبالمعنى والتمسك بالحقبة  
 هم القائلون بانهم جسم كالا جسا كفاية الكثرة المذكورة فتبين عن لوانه الحوادث كفاية الشرح وانما  
 المبشيرة بالحقبة فلا يثبتون لوانه الحوادث لدرجته والحكم بخاتمهم على الاطلاق طاعة طاعة المع  
 ومن لا ان الاخر انما ذكره في المحجة وفي البيان في نقد الحق من الاشغال والمحجة بالحقبة  
 والمبشيرة كل وفي ذلك وفي حكمهم بعض الخواص والغلاة المحجة بالحقبة وفي حاشية المدعي الحكم  
 بخاتمة الجسم بالحقبة وبالمعنى من قالوا في حاشية المدعي الحكم بخاتمة الجسم بالحقبة  
 وفي حاشية المدعي الحكم بخاتمة الجسم بالحقبة وبالمعنى من قالوا في حاشية المدعي الحكم بخاتمة الجسم بالحقبة  
 اصطلاح الاكثر من حكم بالحقبة لان الجسم لا يخرج عن التشبيه وان كان مجتمعا بالاسم والشرع  
 انهم من منكون كافر لان الكفر عند المؤمن وكافر منكون لغيره من الدين ورياءات الدين والحقبة  
 على قول بعضهم هو الشريعة وما لبس الشرايع القائلين في حاشية المدعي الحكم بخاتمة الجسم بالحقبة  
 في الكفاية نقل الشريعة على الطهارة وقواه وسعته المع في ذلك كونه وفيها طاعة المع في حاشية المدعي الحكم  
 ان يكون مأخذا الشريعة في تجسس سور المحجة المحجة قوله نعم كذلك يجعل الله الرحمن على الدين  
 لا يؤمنون ولم يرتضوه ويمكن ان يجمع للشيخ بالاشهاد انفاضة على كفره كقول الرضا ع من  
 قال بالشيعة والجهر هو كافر وقوله ع والقائل بالجهر كافر ونظيره الخ لا يفرق بين كافر وغيره  
 في الكفاية ان على كفر الجهر بقوله نعم سمعوا قول الذين اشرعوا ان الله ما اشرعوا ولا انالوا  
 حرمنا من شيء كذلك كتب الدين من قبلهم حتى اذا فاسلوا بها اتبع كافر المعنى وطاعة  
 انما يحتاج بها ان قوله نعم كذلك كتب الدين من قبلهم اي كتبت لهم هذا القول الرسل ان الشريعة  
 من اشرعوا العباد يمكن بك الكفار الذي سجدوا به الياسر في الغلاب الذي لا يصح الا بالكفر  
 عليه لانه يمكن ان يرجع اشارة التكنيد بقوله نعم فان كانت فعل وتكم دور حجة فيكون من الدين  
 انهم على الحق الموضع عند الله لا عند من ادعاه هذه الاشياء بارادة الله ولا ريب ان طاعة المع  
 هو القول في ذلك على الكفر نظر وعلى تقدير ان لا يفرق بين كافر وغيره كفاية طاعة طاعة المع  
 الله الطاعة عندهم وفي شرح الفاضل ان تجسس اهل الجهر اول من تجسس الجسم المشبهة بل  
 اكثر الكفار لان الجهر يتبع الباطل البتات والتكليف راسا انهم الحق الذين لا يفرق بين حجة

الجهر ليسوا اناس في شيء اقول وتعالى عن الجهر منكون من دين وفي الجمع ثابته  
 ولا يلزم من اصل دعوات طهارة المسلمين كحديث الوضوء من فضل جماعة المسلمين وخوفه في  
 الموضوعة احتمال نبشانه من اطلاق اسم اشرع عليه في قول الرضا ع القائل بالقبول مشرب  
 والكثرة قول الرضا ع ان الناس في القدر على ثلاثة اوجه رجل يفرق بين الله عز وجل لغير الناس  
 المعنى بهذا فدل على الله في حكمه فهو كافر ورجل يفرق بين الله عز وجل لغير الناس المعنى بهذا  
 سلطانا فهو كافر واصل الطهارة والعمومات وطاعة الفقهاء على خلاف ذلك وقبل الحق  
 على المؤمن طاعة وقبل الا المشقة والاول والى السيد المرتضى والثاني راي بن ادريس  
 الجهر لهما قوله نعم ان الدين عند الله الاسلام وقوله نعم من يتبع غير الاسلام وبما قلنا يقبل منه  
 واليمان هو الاسلام فغير المؤمن غير مسلم فهو كافر وورد عليه قوله نعم بل لفرق من لا يفرق  
 قولوا اسلاما ولا اخبارا ولا اثارا لانه على ان المسلم بطلان على المعنى الخاص والمبشيرة  
 اكثر من ان يحصى يظهر ذلك بالشرح وفي السراوان الايمان التصديق بالشيعة وكل ما جاء  
 به يعني ان خلافه كفر الا المشقة واتبع لهم ايضا بقوله نعم كذلك يجعل الله الرحمن على  
 الدين لا يؤمنون واورد منع كون الايمان في ضد الشريعة جمعة في المعنى الاضيق على غير  
 القبول فمع كون الرحمن يمنع التجسس بل فسر بالعداب وربما يستدل له بالاخبار المتأخرة  
 الدالة على خلاف وصف الكفر عليهم ولا اقل من ارادة مؤلفي الرواية وهو كفاية المطلوب نحو  
 ان الواو انهم كالكفار في العقوبات الاخرى غير طاعة طاعة المع في حاشية المدعي الحكم بخاتمة الجسم بالحقبة  
 انما ان الخروج عنها للاجتماع لانه وهو جواب عما في بعض الاخبار من قولهم من كان قدام البيت و  
 الطاعة هو ثبوت الشريعة فيحتاج الى تناقل بل طاهره الاجماع يخرج معلوم التسبب كونه ثبوت  
 وغيرهم وثبوت الشريعة فيحتاج الى تناقل بل طاهره الاجماع يخرج معلوم التسبب كونه ثبوت  
 بالاجماع صلح طاهره في الطهارة بعدالة سل ولزم الرجوع الى اجماعهم على عدم اشراف الامامة والى  
 منهم من من الا زمنة بل يعلم على انفسهم انهم لا يخرجون عنهم في ما كل ومشرب بل كان كثير من  
 خدمهم واتباعهم من الخلفاء الذين كانوا في الطون وبغداد وبنو هاشم بل كان كثير من  
 المع ان النبي ع لم يكن يجتنب سوادهم وكان يشرب من الموضع الذي يشرب منه عاشره  
 بعده لم يجتنب طاعة سوادهم من الصحابة مع منابذهم لانه لا يقال ذلك فبشره كافر لا يفرق بين كافر وغيره  
 الا مع الدلالة انهم اتبعوا راية الفقيه في الوضوء بفضل جماعة المسلمين وبوابة عامه من القصة  
 ان رسول الله ص كان يقبل هو وعاشرة اياه وبان القنينة حكم مستفاد من الشرع فيقع على  
 الدلالة وكذا في كونه استدلالا حال عدم مع الصحابة ومثل ذلك في كونه من الاستدلال  
 في القدر ولكن لا يخفى ان الظاهر انهم سلوات الله عليهم عالمهم معا ملا اهل الايمان في التمسك  
 والتمسك وغير ذلك شيئا في زمر النبي ص فانه لا يثبت على المناقذين وكان عليه ان يعلمهم معا  
 المؤمنين ان الحكم في بعض مجازهم ع يمكن لكن في مسئلة الشورى ينقطع بعد التمسك بغير  
 الشك في انما كانت ويدخل في الكافر كل من كفر عن راي من حوز رايات الدين في حق القرآن  
 الكافر كل من جحد ما يعلم من الدين ضرورة سواء كان فاسقا او اهل كتابا ومرددين وكذا  
 التواجب الغلاة والخواص وفي البيان الكافر عيسى سواء جحد الاسلام او انقلبه ووجد بعض

في قوله  
 في قوله  
 في قوله























الأعلى لم يقسم بذلك إلا أن تكون الجملة حضا أو منبذات قلبها وكثيرا ما سألوا ويؤتى أن على الأرض  
العنيفة في ذكر الحوض والكثير من ذكر الخوف في كونه أنه استدلل بما روي عن عائشة أنها كانت لا تحل لها  
توضيئها قط من دم فقصصه ويقعها أي تضعف وفي رواية تسلم ويقعها أي تضعفها بضعها ويقعها أي تضعفها  
أن اجتمع قد رجعت فاعلموا فلا وهو ضعيف لما فيه الإجماع والضعف لغة معذرة الغسل أي  
وفي المجمع أنه إن استدلل بحدث الضعف فلا ولا لغيره إذ ليس فيه ذلك بل على أن الضعف على الضعف وكذا في  
الرواية وإن استدل بحدوث الخصفات إلا أن ذلك الغسل لا يسلط الطهارة انتهى ويمكن أن يزيل  
الأول على دم غير ذي نفس وأما ما نسب الصدوق فاما أخذ من عبادة الغنيمات فهو والله إذا  
أخذ الثوب فلا بأس بالصلوة فيه ما لم يكن مقدار درهم وفي رواية ما كان دون الدرهم الخاف قد يجب  
غسله ولا بأس بالصلوة فيه وإن كان الدم دون حصته فلا بأس بأن لا يغسل إلا أن يكون دم البهيمة  
يجب غسل الثوب منه ومن البول الخفيف فلا بأس وكثيرا ما حملنا من خبر الشيخين الصريح في خبر  
وقد تقدم أو رواية الجليل عن الصدوق في دم البهيمة يكون في الثوب هل ينعى ذلك عن الصلوة فقال  
وإن كثرت ولا بأس به بشبهه من الرطوبات فيغسل ولا بأس به ولا لغيره من الرطوبات ما لا يتنجس من غير الغنيمات  
لما تضمنه الأدلة الكثيرة ويمكن تنزيل كلام الصدوق على أن قدر الحصص ما كان دون الدرهم  
المراد من قوله قد يجب غسله يعني إذا كان دم جوفه ونحوه أو يزيد زيادة الفضل في غسله أن الغسل  
على القصد وكما قاله في كلامه على غسله مقام تكثير ما كان أو جربا كما فيفتح الخاف في ذلك كونه في الأدلة  
يعبر استنادا إلى العمومات والإجماعات وقد مرارة في ظاهره منعت طهارة ميتة الجوارح والماء في ذلك  
شكول الأول له وروايات أخرى شله تكن قد تقدمت في تنزيل كلام الشيخ أن أكثر روايات البر عن غيره  
نفوس وكذا ما في أي غيره من الأضليل ظاهره كفاية النافع وشره ومع الأصل وعدم العموم ولا يعيد  
فيما ستعرف في الأدلة الإجماع وليس هذا من محله في كونه ومنها في الأحكام التي لا يطهره غير ذي نفس  
أو ميتا والنجاسة من نجاسة حكمه وأطلق أكثر في نجاسة النجاسة ويمكن تنزيهه على المحذور والسلسلة بنحو  
بعض الشيخ كفاية الدلائل وكذا ميتته والحكم بطهارة ميتة غيره ذلك التقدير مذكورة في تمام كتب  
ترويح العبيد والسرور والمتنوع المعظم والناسية وكوه وصريح كثير من الفقهاء نقلوا الإجماع  
الذميمة وقد تكررت نقل الإجماع من السند فيه بعد الإجماع ولزوم الرجوع والضيق في اجتناب سبب  
ما هو من البق والبرص والدم والدماء المقلد في الماء وغيره قول الصدوق مؤيد بما أرسل من الخصا  
مراد والدلائل المتكثرة وشبهها في الوقت والدم شبه كل ما ليس به دم فلا ينافي قوله في صحيحه  
كل من التمن والدهر والطعام إذا وقع فيه الذباب روي عن أبيه أنه استأنا بما علمنا من أن  
أبى له في نفس الماء فهو حلال كله وشبهه والوضوء منه وعنده أن إذا وقع الذباب في الماء أحد  
طرفه وعقل الذباب قد حصل برصه وفي بعض الأخبار أنه إذا وقع في الماء وقع فيه العقر فهو منزه على  
أن الشيخ في الترويح والعقر هو وقال الصدوق إذا ما كانت العصابة في اللبن حرم ولعل خوف السم عليه  
فيما مر في إجماعه وتقبل على الكراهة وصرح في الجزء والبرج في نجاستها وقال الشيخ في كل ما وقع في الماء  
ليل تمامه ليس ينسب سائر فلا بأس باستعمال ذلك الماء إلا في موضع العقر من خاصه فإنه يجب أن  
يقع فيه وغسل الأواني وتكامل طهره على الشرع عن السم والكراهة الشديدة كما في قوله عليه السلام

الحقوق

[illegible]

3



وسبقت نحو استعادة وفي رواية علي بن جعفر عن اخيه عن ابيه عليهم السلام ان الحق لا يشرع في  
والدب ولا ينجب العقب العنكبوت والدمعوس البرقي والوطواط والردة والخنزير والثرثرة  
سهيل قبل باب رسالته ما كان يستخرج هؤلاء فقال القيل كان رجل جارا لزيد بن ابي الدب فخشى  
الرجل ان يفسد الكرويت من رثته ولا تقتل من يبيع في لاخرة والعرب تهازل والقيل اعراضا في الجبال  
تجني العنكبوت من رثته سميت زويجها والدمعوس رجلان ما يقطع بين الحجرة والبرقي في ليل الجبال  
على حلاله والوطواط سارقا يفتي الرب من روث الجمل العفوة اليها وتعتد في البيت الخنازير الضاحية  
سلوا المائمه وكذا وبعد ما وسهل كان عشرا بابا بين والثرثرة من رثته سميت ناهيد والناس يقولون  
هي التي افسدت بها هارث وماروت وفي العلل عن ابي الحسن ان السوخ اشعث وذكروا البثور والبرقي  
والدمعوس روي في العلل عن الرضا ما ذكر فيه الخنازير والفاو والبعوض والقمل والورع كخفاة  
وفي التفسير لا يجوز اكل شيء من السوخ وهي الردة والخنزير والكلب الفيل والذئب والفاو والكرية  
الضئ الطاووس والتمارة والدمعوس البرقي والسرطان والسمكة والوطواط والقمل الضئ  
والقمل الذئب البرقي والغنق وبعد الجرس الخنازير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير  
واختلاف الخنازير ما من منقول فيقصد الشيخ بقدر الامور والثرثرة ليس بالمراد الواحد شئ من  
او انواعا وما في عبارة الفقيه من ذكر الثعالب غير موافق لشئ من الاخبار وكذا الاستجماع ان نظام  
الا نعان على ابا جعفر في كتاب الحج في بحث الصيد ومن كان بالوطواط عند الحرام ولو كانت  
سبحا لذل لما جاعل صريحه ان عبارة الفقيه لا علم ما وجد ما ونقل عن بعض نسخ الفقيه انها  
بغضها لا ابا الموحدة والغين المحر ولا عرف معناها والله اعلم ولعل المراد بالبقعاء الضعيف  
لعل البقاء سمك في ريشه صفراء طبع الارض عليها تسمى الحفرة والدمعوس كبر عتوث وديرة  
سبحا لغرض في الماء ويكون في الغدران والبقعاء في الجمع انها مذكورة في الرواية في غلظ  
ولعلها معتدلة العقاء وهو الطائر الغريب الذي يبيض في الجبال انتمى بها شاعرا وعلم ان البقاء  
عبارة عن الثعالب والبقعاء سميرها والوطواط قبل هو الخنازير وجمل هو الخنازير وما في  
بقعاء لعن كانا لوطوطا نظير اجفها على ما نقل والبرقي والبرقي واحد السرطان خلون  
خلو الماء وقبل هو ابو الجنب في جنوة الجوان اشعث في الماء وقسمه في الغنق الضئ معونة  
بل لا ينبغي ان يشك في طهارتها كما علمت من الكلب الحكيمة بقطرة في كنت لعمري والحق في  
واكثر الفقهاء وفي الغنق الاجماع طهارة الخنزير من ذي الاربع والبطور عند الكلب الخنزير الكافر  
والكلب الاثرب وخبر البقاع عن الصفة التي تسلم عن فضل الحرة والاشاة والبرقي والاذيل و  
الحمار والجمل والبغال والوحش الكافل انك شئت ان تسلم عن فقال لا بأس تحت الخنازير  
الكلب الخنزير والكافر والناث هو قول اكثر علماءنا وفيه ان الاظهر من علمنا طهارة الثعلب  
الثرثرة الفارة والوزغة وفي الناجية عن عبد الله بن سور جمع البائنه من ذوات الاربع والبطور  
ظاهر هو الكلب الخنزير وفي شرح الموحدين المشهور الطهارة وقول الشيخ مذكور في الثعالب والبقعاء  
لك والخنزير وروي القاضي والاشاد والحمار وغيره من نقل الصفة في الذئب والسند في الكلب  
بعد الاصل وما ذل على طهارة ما لا يفسد من الاجنات والاذيل واكثر مما لا يفسد من الاجنات  
خباء انما يطر على طهارة سورة العفوة والفاو والوزغة والعلاج وفيه في الاجماع جواز التعطيل  
بالعلاج واتخاذ المائمه منه وفي الوهلة والمراسم والاصباح فاستلهاها وفيها من لا يجوز

المؤمنين في الدنيا والآخرة

[illegible]

七











[illegible]

521

الرقص بأن المذاق على النصف وكتمان هذا الحكم معلوم من المختار وإجماعات الفقهاء ولا مخالفة بها  
إلى استيفاء أدلة الحكم وما خرج من غير المأثور من دون السخانة كاحتية والنواة وعملها كما في شرح  
الموجز ومن ذكره ومنها الأحكام وغيرها من الأصل عند صدق اسم الحرف والعدة على يد  
ذوق الدجاج غير الجمل كما في الاستصار والمواضع والقائمة والتهمة ومنها الأحكام والمنهي وهو  
رأى الشهدين وكافة المشايخ وفي لف نسبة القول بالطهارة إلى الصدوق في القصة والمريض  
إلى الصلاح وسلاسله وأبناء الأراج وفي عقبه وأورد في الشيخ الاستصار كونه والكفاية وك  
اللائل والذرية وغيرها نقل الشبهة في شرح الموجز أن الخلاف فيمنزلة لأجل علة في كتاب  
الصدوق في إجماع الطهارة ذوق الدجاج وغيره ما يورث كل شيء من الجذبة في ذلك بعد الأصل والجماع  
الدالة على طهارة فلوله ما كوال للصدوق على طهارة ما يخرج من مأكول اللحم كونه فلوله  
القمم ورواية هبة في حق الله أن لا يأكل من غير الدجاج والجماع بسبب الشبهة وأنها لا تدق  
على نقل الفاضل إلى بخانة مسندين في الضعيف فلوله في حاشية الغالب للمصنف نقل الكتب عن  
الفضل أثر من الكتابين المشهورين وهو مع الضعيف والأشعار وخالفه الشبهة بل الإجماع من موافق  
إدخوله في الشافعي مما قام مدحه على الخلاف وقد ترك على الجلال فيه ولا عدل في الشيخ عن العمل بها  
في كتاب الحديث ولما قيل إن الرأي من خواص المفسرين فلوله في الضعيف في حاشية الغالب للمصنف نقل الكتب عن  
في المشهورين الظاهر وكتمان فلوله في غاية الظهور وفي المتن أن القائل بنسبة خذ الدجاج الحي غير  
الأوفد البطاني والله أعلم بذكره قول البغداد والجماع والذوق أو أنها كما في كتب الشيخ وأما غيره  
الحق والمقام والشهدين والموجز وغيرها في شرح الفاضل أن على العظماء في المات منها قولين فيجب الشيخ  
والذرية والمنازع وغيرها في نقل الشبهة في شرح الفاضل أن على العظماء في المات منها قولين فيجب الشيخ  
والجند والكراهة للشيخ في غير عامة الأحكام في شرح الفاضل أن على العظماء في المات منها قولين فيجب الشيخ  
السند بعد الأصل للغير الشرعي وإجماعات الدالة على طهارة حكم إخوان مأكول اللحم والذوق  
الدالة على خذ ذلك خبر في الأغصان التي قال للقمم أنه أعالج الذوق فيما خرج بالليل وقد كانت  
وراثت فلوله أحد ما يورثها وأولها ما في شرحه على ذي فقال لأبي جابر بن عبد الله بن خنيس بن أبي  
يعقوب ما كان في جنازة وقد مات جابر قال في كتابي في باب الأشياص صاعين ابن رباب في مسألة  
إني عبد الله ما خذناه فقال ليس عليك بأس رواية الجوزي في باب الأشياص صاعين ابن رباب في مسألة  
عن الروث بسبب تيمره وهو رطب فقال إن لم يقدح فلوله من وعاء في إن صغرة مثل شاة من  
الذاتية يقول بسبب بولها المسجود وأما فلوله في حاشية الغالب للمصنف نقل الكتب عن  
عن الثوب بوضع في مربوط الذاتية على بولها أو دفن ما قال أن خلق به شاة فلوله من إصبعه وإن إصبعه من الروث  
أو الصغرة التي تكون مع فلا تغسل من صغرة ورواية البرزطي في قوله من إصبعه من إصبعه من إصبعه من إصبعه  
قال للقمم طاه على الروث لو طبل لأبي جابر والله تعالى أعلم قلت عليه أصلا ولا تغسله ورواية  
كتاب مسائل على أن صغرة مثل خاة عن الحسن بطريقين في باب المسجود واليت عليه  
قال لأبي ربيعة أبي جابر عن عده في جواب الدجاج أو أنها قال أنها أو أنها غسل ما أصابك  
أما روايته في كثر من ذلك وغيره خبر عبد الله بن أبي عن عده في جواب الجوزي والغالب وليس في  
الأكثرية كثيرة الخامسة بل إنما أكثر من أن جعل في النجاسة لأنه الحق ورواية الجليل عن القم  
الأكثرية كثيرة الخامسة بل إنما أكثر من أن جعل في النجاسة لأنه الحق ورواية الجليل عن القم



لأنه خلق الله خلقا في طهارة وروايت زائدة عن أحدهما في إبطال الدواب تعبد الموت  
فكوه فقلت ليس بموتها جلا كمال بل ولكن ليس مما جعل الله للأكل وفي ذلك ما لا يحصى نعم لو لم يكن  
يثبت الشجرة هنا انقض الحال ولا يمكن أن يقر بأن الفادة القوم بل فقط الكراهة بعدة لأن  
مقام القتل يقتضي التعبد بالصبر فالأشياء بل فقط الكراهة التي يمتنع عمل المراجعة دليل على  
وهو دليل الكراهة ما لا وفي حكم الاستحباب بالروث كما تقدم في بحث الاستحباب أيضا شاهد على  
الروث وبصية عند القائل بالفصل ثبت حكم الروث بل هذه الأحكام في الفاضل في معونه  
لا فارق بين الروث والروث وبات جواز الروث أن قلنا لها فاما ذلك الذي هو ظاهر في كل  
موضع وقد تفضل الإمام على الملازم بين حكم الروث والروث في جواز جوارحه في كل  
الحجر والبقال والدواب أو أنها وفي كنف القائل بالفصل وفي الذخيرة فيمنع على ما يظهر في الفاضل  
أن يتم الإجماع المركب بها والافاق والقصير لأنهم في مكان فالعلم من يقع على الاستحباب  
عند القائل بالفصل علم أنه قد تم في مسنده على الضيق من رجاله من أصحابه الإجماع على ما  
وابن أبي عمير مع أن هذا الحكم مما يقع به اليقين فلو كان ثابت الاستحباب من الإجماع والظاهر  
لكثرة المباشرة وكان حاله في الظهور حال قول القائل في الفاضل ولا حاشية أن الاستحباب في كل  
من أمته لو جاز في الروث لكان ما كونه العلم أن مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في كل  
على الجواز وفيه ما لا يخفى أن لم يرجع إلى ما ذكرناه وأقله زاد ذلك وقيل والعالم في خبره في  
على فيجاء بها أما أنها من غير ما كوله في الخبر وأما الاستحباب في مقتضى الفاضل في خبره في  
وصححه الجليل وصححه عبد الرحمن ابن أبي عبد الله وعنه ما جاز على الأمر بالفصل عن إبطال الجواز  
والجواز كالأخبار الدالة على جواز الروث وأن الروث أكثر من ذلك بغير غشاة للملازم بينهما في  
الحكم وهذه الأخبار معارضة بأقوى منها مع أنها إنما انتزعت من إجماع مروية بالأصل في  
لوا في عمل العامة كالأخبار والشافعي يوجب بدنه شرح الأحكام المعروفة من مذهبه في  
إبطالها ويخرج مجموعها وما لا يرد على صلاحها والدلائل والكلمات في إبطال الروث  
أن عام الإجماع على إبطال الفاضل والآفاق في غشاة الروث دون الروث وقد مر ما فيه كفاية في  
قوة بعضهم في روث ويؤيد ذلك كل ما ذكرناه وهو مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
الذي يرفع سنة القول في إبطال الجواز في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
غيره في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
فتبين أن أحد قولنا في إبطال الروث في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
الذي يرفع سنة القول في إبطال الجواز في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
وكيف كان فالذي يظهر من ذلك في هذا الحكم أن أهل الخلاف والحق فيه ما ذكرنا من أن الحكم في  
والجواز في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
الدود المتولد من الميتة أو من العذرة أو من غيرها من النجاسة الظاهرة كونه ميتة قال ما يستعمل  
في العذرة من النجاسة الظاهرة كونه ميتة أو من غيرها من النجاسة الظاهرة كونه ميتة قال ما يستعمل  
ظاهر في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في

التي خلقت في طهارة ودون الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
لأن الحكم لا يقتضي الصورة النجاسة وقد قالوا لا يكون المتولد من سائر النجاسة لا يكون  
الأمم يتأثر من العين ومن هذا ما يذهب إلى مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
الإصل الشرعي القليل والإجماع كما يظهر من الأخبار الدالة على طهارة ميتة في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
الدالة على بل ما دل على طهارة مثل الفارة والوزغ والعرق حتى متولدات من ميتة كان  
على ابن جعفر مثل ما أنه عن الدود يقع من الميتة بطلان كونه ميتة قال لا بأس أن تترك إذا فاضل  
لأن مقتضى الجواز في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
بل في ذلك وأحق المقصود القياس في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
مع بقاؤه في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
حكم إقتل الجوز وعنه الثالث الذي يوجب الموت خلافا للشافعية إجماعا في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
وقيل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
ورواية ابن جعفر في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
عنه حصة الجليل عن القوم في الرجل يصيب ميتة في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
على حال الروث لأن كل ما ليس في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
للذين السابقين رخصها والحكم بعد البر وطهارة أشكل يشاء من أن بقاؤه الحرارة في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
علية الروث والدالة في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
أو يقتضي مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
لفظ الموت يصدق في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
والدالة في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
التي روي لنا عن العامة أنه رسل عن إمامنا عليه السلام في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
من مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
وكذا روي لنا عن العامة أنه رسل عن إمامنا عليه السلام في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
التي في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
الفصل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
وخرج به المقصود في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
أنما يقتضي بالروح بعد البر وطهارة أشكل يشاء من أن بقاؤه الحرارة في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
خصوصا صاحب الطاهر وقد أطلقوا القول باستحباب إبطال الجواز في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
توقف على البرد مع أن الموت لو توقف على إبطال الجواز في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
وقيل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
البرد وكل حديث دل على إبطال الجواز في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
ابن شاذان وغيره في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في  
الميل إلى ذلك وقوى الجواز مع مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في مقتضى الفاضل في خبره في

ضل



[illegible][illegible]



أما على التبعة على مقدار الشاة للهرث والعلول بالحق استوفى وأما علم ولين الصبة الخارج منها  
بعد ذلك وتما ظاهر كما في كتب المص والحقق والشهد بن وغيرهم والتم اتفاق الكل على أن ابن حزم وقوله  
أنه سلكه وظل الصدوق نقل الرواية وظاهر العمل بما نقله لأن بناقش في ذلك أنها أوجب له ومنه  
بين النقل والعمل والمسلمة كتابه منته على غالب كما يظهر بالمتبع بل يشرح الأستاذ نقل الرواية  
وهو في علمه في نقل الرواية وقد عدها شاة وفي الكفاية قلت والدخيرة وشرح الأستاذ ونظره  
وفيها نقل الشبهة في التطهير بلوح من ينفع كلامه أن فصلًا الظاهر ما خرج من ظاهره  
استثنى والحجة بعد ما مر الأصل وعند قرائن النقل وتطامع مع قوله ما ذكره على علمه وأنهم المصنفين  
على التبعة لأن اللبن لا يكتا وينفصل عن الشدق وينفصل قليلًا من غير أن يغيره وإنما هو المصنفين  
الآثار التي لا يخرج من رطوبة تقيب شاة لا مع الغالب خصوص العرق الباعث على التوبة مع أن  
غسل الشدق كما قبل يباعث على فطر اللبن وإنما مع أن الزمان أن يكونوا المسلمين تغدون بالحق  
العبيد وإنما يستند ولد الزمان الكيام من رضاع الذرية وإن جاز مع أن يترتب عند مفارقة القاسية  
عن الأثر في الصلوة والطواف وسائر ما يشترط في أظهاره ولو قلنا بعد جواز دخول القاسية المسجد زاد  
الاشكال في الطواف ونحوه لأن اللبن لا يخرج غائبًا ولا يمكن أن يخرج عن ذلك كلمة يخرج رطوبته وأما  
أن تعلم كون لبنها يخرج من شاة أم لا ولين الغالب في فصل من التوبة ولا يولد من لبنه لأن لبنه  
من الضدين ورواه في العلل ورواه الصدوق ومسلم مع أنها مشقة ظاهرة على العبارة بول الشاة ولين  
لرواها وأما الخارج لها عن ظاهرها مع أن هذه الحالة ظاهرة الضعف لأن المخرج من الشاة لا يكون  
بما للتخصيص مع أنها خارجة للواقع الظاهر أن اللبن على ما ذكره بعض الأئمة وكنت بعض القول بأنها  
من دم بعض من ضعف الاستدلال بها في المسقطات والأصح في العلم فيضن الظاهر والعلل على التبع  
والثقة لأن الرواية التي تضاف إلى الطبخ لأن الحامض لا يخرج من لبنه من أجل أن لبنه على التبع  
في بناء الأحكام وشرح المعجز والبسمال في كاختصاصه على موضع التبع قال مع أن الزيادة في قوله  
بعد انتهى وهذا التبع هو الملقى في اللبن الغاموس المخرج من الرأوس وأما علمه لك والضعف في قوله  
شاة المذني وشرح الأئمة والفاضل والدلائل أنها من لبن الرأوس من أجل أن لبنها من اللبن والضعف في قوله  
في نقله من لبنه أولى وهو لا يباي اللبن وهو من لبن الرأوس من أجل أن لبنها من اللبن والضعف في قوله  
قوله لا يخرج من لبنه لأن لبنه من لبن الرأوس وهو من لبن الرأوس من أجل أن لبنها من اللبن والضعف في قوله  
شرح الفاضل أنه الملقى في اللبن وأن قد ذكره في الرواية والكفاية في الكفاية من لبن الرأوس من أجل أن لبنها من اللبن  
ما ذكره في القول بغير اللبن من لبن الرأوس من أجل أن لبنها من اللبن والضعف في قوله  
قوله الملقى على ما نقله الأستاذ لم يتكون النزاع بطل الرواية على هذا الوجه لأن الرواية  
رواه في شرحه الفاضل والأستاذ نقل الأحكام ونقله في التبع من لبن الرأوس من أجل أن لبنها من اللبن  
وأما في جملته وأورد على ذلك الفاضل ما وجد في ك والدلائل أنها من لبن الرأوس من أجل أن لبنها من اللبن  
الفاضل وفي التبعة عند معرفة الخلاف والحجة في هذا عند ذلك علمه بأنه لا يخرج من لبن الرأوس من أجل أن لبنها من اللبن  
وأما التبعة في قوله صحت جزمه والحجة في ذلك عند معرفة جزمه ورواه في التبعة في ك  
في التبعة في قوله صحت جزمه والحجة في ذلك عند معرفة جزمه ورواه في التبعة في ك  
في ظاهرها من لبنه وقوله لوفى بالتعاطي وما استدلل به المذكورين من إطلاق الآية لا ينافي ذلك

الحق

[illegible]















أصلاً منه دون سعة الدرع الواجة المضروب من درهم وثلاث وبعضهم يقول دون قدر الدرهم  
 البغلة منقولة من دية بغير بيان لها قبل فدية من بابل بينهما قريب من فرسخ فتمسك ببلد الحجاز  
 بجديهما الحفرة ودرهما فاسعة شاة من درهمين تلك الدرهم وهذا الدرهم أربع الدنانير  
 المضروب بدية السلام المقادير بغير سعة من سعة أهل الواحة وقال بعض من علمه من لعلم  
 باخبار الناس أن الدية والدرهم منقولة إلى ابن أبي البعل بعل من كبار أهل الكوفة  
 أخذ هذا الموضع قديماً وضرب هذا الدرهم الواح فذلك الدرهم البغلة وهذا غير صحيح لأن  
 الدرهم البغلة كانت في زمن الرسول وقبل الكوفة انتهى وبما جاء في آيات وجودها سابق  
 نسبتها لأخوة لنعلم على قدرها فوجع كلامه في القيمة والضعة والعترة واعتبار الواجة الذي  
 من درهمين تلك كما في قتر الرضاعة والظم واليغلة واحد وظم عبارة التمر المتكسر بعض  
 المتأخره لكن في حق ذكره والمع والكرت الشاخر اعتبار الواجة المضروب من درهمين تلك  
 باليغلة فظاهرهم الاتفاق على المواضع من عهد ابن ادریس اعتل سبعة دنانير وقد سمعت عاترة  
 في مسائل على أبي بصير عن أحمد في الدية يسئل من القيم كذب يصنع قال ان كان غلاماً أو فخره خلط  
 من دم فاعطى كل يوم ربع غداً وعشرة ولا يقضى ذلك الوضوء وان احتل ذلك فثوبك قدر  
 دينار من الدية فاعطى ولا يحل بخرجه فاعطى ما قبل على زائل من كرامة التام لا على الحجاز  
 من حكم دم العترة والبرج أن تهره واعتبر أبو بعل سعة العترة على من أهدى ما عليه المهر  
 الكل مقاربت القسمة الأولى بغير تنبيه بالدرهم والشاخر بغير اعتبار سعة العترة على من  
 والوسطى في الوضوء فصر على نقل عترة الوسطى مع تلك الأقال قال وقال ولا تناقض بين  
 المتقدرات يجوز اختلاف الدرهم من الضارب الواحد كما هو الواقع واختار كل من ورد في ذلك نقل  
 عن ابن ادریس أنه شاة فوجع بغير من أخفى الواحة وشاة فوجع قد وهو وهو يعطى  
 اختيار هذا القدر وفي جميع باختلاف الضارب بغير تنبيه الضيق أنه جازا خلفت المقادير ولم  
 يظهر بعضها رجحان على بعض آخر فاللأنه المقصود على الأقل احتياطاً في دفع الدية البغلة بعد  
 الشغل كل ولعل الدنانير كما لم يقطع به رجحاناً مقابلته الجدة كما في من ملاحق ومباين أنه على  
 قدر بعلم الرجحان في أحاد القياس فتمسك بالأصل في عدم بلوغ الدرهم درهمين وهو ضعيف  
 وفي حيث جزم لا قال ببلوغ من اختلاف الدرام كان العمل على الجمع فيجمع العترة كل مرتبة لأن  
 لفظ الدرهم من ذلك معنوي والاحتياط بالاحتياط وفيه في هذا وهو أن الاختيار ما ذكرهنا  
 أنه الدرهم عن مقتضى البغلة ولا يفي حاجته التقييد بلامه مضافاً إلى ما ذكره في كونها  
 أن البغلة والدية من عبد الملك وهو مقدم على من القيمة قطاً فكذلك نقل التصور الواردة  
 عنهم في علمه هذا أصل ما ذكره والده إليه أن أحكامهم في ثلاثة من القيمة وقد وردت  
 صراحاً بأنها مشروعة من جهة ما لا والله رسول الله خطاهم المؤمنين ثم ذكره كثيراً في بعض  
 القيمة لا فأنه جل الاختيار عليه انتهى مشهوراً في بعض ما في منع الجواب أن يكون لهم ثم يردوا  
 للزوات أن كلاً منهم الدرهم على غلظة الأولى وأنه لما لو ذلك لقتل من الكفاية الأولى  
 أن الظاهر في كلامهم على اصطلاح زمانهم والأول التمسك في الشر بل منهم التمسك ذلك  
 حديثاً وحديثاً والأجاعات المتعولمة لا يجوز جرحه الرضاعة المقسرة بالوالة وإن الواجة مقدار

درهم وثلاث وخبر الدنانير وغير ذلك والمسئلة فكان أن تكون من العلل لا لا يضاف على من يتبع  
 لسان القدر ما كان ثوباً أو نقداً كما هو ظاهراً في القيمة والدية أو أصاب ثوباً فلا بأس  
 الصلوة فيه ما لم يكن قدر درهمين والوالة ما يكون درهمين وثلاثاً وما كان دون الدرهم  
 الواجة فعد بغير علمه ولا بأس بالصلوة فيه وإن كان الدرهم دون خمسة فلا بأس أن لا يفسد ويظهر  
 من أن ما دون الدرهم بغير عقوبة وما دون خمسة ظاهر وعلمه من غير المشقة على ذلك وجمع  
 بينهما وبين الأجزاء في القيمة نظراً إلى القيمة حرقاً ونقصاً أو على أنه لا يحل بثوب غير الغنص  
 عن سعة الدرهم الذي يفسد بعد الإكمام الأعل من كل خمسة أدم الجفوف المني وهاهنا يجوز ما لا يحل  
 والأجزاء المطلقة في ثبات الدية والخاصة في القليل كرواية ابن أبي بصير وغيره كما كان في حكم  
 فيجاء منه وإن قل كما أن يحد من الضرب بالثوب في حال التخييد بعد نجاسة الثوب بدم اعتد  
 الإكمام الأعل وهو خلاف الجماع لا فأنشأوا في الدرهم كما في حق وظم مع وكث المقص والشهدين و  
 سائر ذلك لا تأمل والآخر أنه لا يحد من الضرب على العترة دون الدرهم والسكرت على حال  
 الدرهم كما في العترة وهو ذال على ما ذكرناه أنهم حيث حكموا بنجاسة الدية وإطاب غنصه واخرجوا  
 الدية كما في المساوي مندرجاً في الحكم السابق وفيه من الإجماع على عدم العترة المساوي  
 في كل ثوب كما كثر والمساوي مندرجاً في الحكم السابق وفيه من الإجماع على عدم العترة المساوي  
 وفي الكثرة فثبت أن ما قبله في الشرح وشرح الموجز ولك وغيره من نقل الشرح فثبت من هو  
 إلى الشرح وبيانهم وبيانهم بآبويه وابن ادریس ابن البراج كما في الأصول وذهب لستدائير  
 سلقاً إلى العترة المساوي في أن ذلك بلوغ من كلام السيد وفيه كنبته إلى الشرح  
 والقياس عند من نسخة التمسك بغير موافقة المشهور وفي شرح الموجز فثبت أن السيد وفيه  
 الدية في الظاهر السيد واقتصر على التمسك على النسبة إلى سلقاً وفيه من الإجماع على النسبة إلى  
 المراسم قال وجب غلظة السيد وكيفية المشهور أو الجرم عليه عند العترة الخاف معلوم التمسك  
 منجوباً لجماع وملحق به وهو الحق للعوامات الدية على وجوه غسل النجاسة وغسل الدية  
 أصل شغل الدية البغلة المستدعي للفرغ كل ولا جماع المغنول والمغنول والروايات المعتمدة  
 كحديث ابن أبي بصير عن الصادق الدية على وجوه غسل مقدار الدرهم بمقدار من سلقاً جمل على ما  
 والقيمة أنه لا بأس أن يصبى الرجل في الثوب وبه الدية منقراً شبه لثوبه وإن كان قد راه شبهه  
 قبل ذلك فلا بأس ما لم يكن بمقدار الدرهم وفي قتر الرضاعة من أصاب ثوبه درهم فلا بأس  
 الصلوة فيه ما لم يكن قدر درهمين والوالة ما يكون درهمين وثلاثاً وما كان دون الدرهم  
 الواجة فلا يحل عليك غسله ولا بأس بالصلوة فيه وإن كان الدرهم دون خمسة فلا بأس  
 بأن لا يغسله وروى الجفوف عن النبي أنه قال إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يغسله أصلاً  
 استعمل الجفوف عن أبي بصير في الدية يكون في الثوب قال إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يغسله أصلاً  
 وإن كان أكثر من قدر الدرهم كان راه الغسل بعد سلقاً الحديث وطريق الاحتياط للسيد  
 أكثر من الغنص الشرطية الأولى وهي أن اعتباراً من مذهب الشافعية أن المارء بالدرهم  
 وأصل بقاء شغل الدية وكذا التمسك بعد التطهير جميع الشرطين أن المارء بالدرهم  
 فإن زاد فله رداءة من السيدات مفقود الشرطية الثانية مؤيداً بأصله الطهارة لضعف  
 وعدم الظهارة الجائزاً ومعارضته بما راجع الخاف بالأصل وهو ضعف وعوامة الصلوة

ع











ولو اصاب هذا الدم نجاسة خارجية فلا يغتسل في ماء شمس قليل الدم وكذا شمس  
وفي شمس الاثنان من اجزاء النجاسة يغسل الشدة والضعف اولان ذلك يبعث على  
الشك في تناول الادلة لروى محمد بن عيسى في اليوم مرة في مائة الكلام والمتفق العربي  
وشرح المعجز والبيان ومنه في ذلك الدلالة ان كل من الاضحية والذخيرة الى المقام عدة  
من كبره ونسب من الحكم الى كل نجاسة لازمة ومستند اصل الحكم رواية سماعة قال سئل عن  
الرجل يهرج والهرج فلا يستطيع ان يبرط ولا ان يغسل دمه قال يغسل ولا يغسل غيره  
كل يوم مرة فانه لا يستطيع ان يغسل غيره كل ساعة وفي الشرايع جامع لم يخطئ عن العلان  
ابن مسلم قال ان صاحب النجاسة لا يستطيع ان يبرطها ولا يغسلها بقليل ولا يغسل بغير  
اليوم اكثر من مرة وهما اتمان ذلك على خصوص الوقت من غير ان يحكم بالبدن ولا يحل بالبدن  
تغسله بغيره الوقت فقط فبذلك لا يغسل عليه ويمكن التغسل بغيره وقتها وفيما فيهم من قوله  
لا يستطيع الحكم الى كل نجاسة لازمة كما في قوله في ذلك وقتها وشك في كونه من جرح او  
حكم بانفساء الجرح للاصل وكذا لو علم الجرح وشك في كونه من جرح او  
لو صل شغل الذم مع احتمال القول على اصل العدم وكذا لو علم الجرح وجوده لم يشك  
في انه من جرح غيره ولا يبعد القول على اصل العدم في مثل ذلك اما لو شك في الانقطاع  
فلا يجزئ العمل على الاستصحاب لاصل النجاسة السيلان ويمكن القول بتقديم اصل السيلان  
الفحص عما يلهي في ذلك من التكليف وكلام النجاسة هذا فقلت قال في علي ان النجاسة  
حكما واحد فبذلك لا يغسلها الا يغسلها في ماء شمس من دم البق والبراغيث فان تغسلت في  
الزاد او جرحه النجاسة كلها راعى فيها مقلد الدم فاذا زاد وجب اذا نال الدم هو  
البقيع الواسع وان لم يزد فهو معقوف هكذا في جرحه من اية جرحه ان النجاسة العاطفة  
ازالته ما زاد على الدم منها والنجاسة لا يجزئ ان تغسل في شمس من دم البق والبراغيث فان تغسلت في  
ربع الوقت وبعضهم زاد في ذلك وادعوا بكون الرازي شريفة في شمس من دم البق والبراغيث فان تغسلت في  
كلها ان النجاسة ليس بعقوف ولا يغسل في شمس من دم البق والبراغيث فان تغسلت في  
قدرة الدم غير معقوف ودون عقوفه كره من مالك لا يجلد النجاسة الوقت قال وقال القاضي  
ابن عباس في الرجل يهرج ولا يبرط ولا يغسل دمه قال يغسل ولا يغسل غيره  
وكلامهم يختلف كل الاختلاف وليس فيهم من يوافقنا في جرحه من دم البق والبراغيث فان تغسلت في  
في الجرح يبرط ويغسل في ماء شمس من دم البق والبراغيث فان تغسلت في  
النجاسة الا يبرط وفيه ان النجاسة لا يغسل في ماء شمس من دم البق والبراغيث فان تغسلت في  
صحاب في الذخيرة والكنايز وشرح المعجز في العلم اصل الحكم خلافا بين الصحابة عن النجاسة  
فيما لا يبرط الصلوة للرجل من صفة العدم مثل العودين كالشدة والجورب والنجاسة والنيل وعينها  
كالقلنسوة والشارب والنجاسة من اربعين السنت والسكنج وقلدرا وما يلبس من السنت  
والنجاسة لا يغسلها ولا يغسلها ولا يغسلها ولا يغسلها ولا يغسلها ولا يغسلها ولا يغسلها ولا يغسلها  
وجعلها الرازي في علمها صفة لا يشترط العودين وقده في ان يغسل على العامة الصلوة  
التي لا يشترط كره حمله على ذلك ولا يحسن لبعض الملايين دون بعض الحكم في الملايين  
تماما الصلوة وعدمه عليها جامع خفت والشارب وكذا وانما تصادك وعجز عن التوافق

الاشارة

لها

وعليه كافة العتقاد في سائر كتبهم سوا ذلك حيث قال ما يلبس على ضرب من احد هما النجاسة الصلوة  
منفردة وهو نجاسة الصلوة والنجاسة والنجاسة والنجاسة وكل ذلك اذا كانت من نجاسة  
جازت الصلوة فيه وما عدا ذلك من الملايين ان كانت من نجاسة فلا يجوز الصلوة فيه الا بعد  
وظاهر الحصر بالنجاسة وعين من يلهي على اعادة حصر الغالب في قوله وما عدا ذلك من غير ذلك الجاني  
فما من رأي العدم ونقله الاجماع على النجاسة دون غيرهما قد بناه وان بعد السند اصل الحكم بعد  
الاجماع على النجاسة الاكثر منها صحيح مما دون الصلوة فلا بأس ان يبرطها في الرازي  
في النجاسة لا يغسل في وقتها اذا كانت من نجاسة فلا بأس ان يبرطها في الرازي  
حما وسفوان والظاهر ان لا يبرطها ما عدا ذلك من الملايين ان كانت من نجاسة فلا بأس ان يبرطها في الرازي  
عن احد هما كل ما كان لا يجوز الصلوة فيه وحده فلا بأس ان يكون عليه مثل النجاسة  
والنجاسة ورواية زياره عن القرم سئل ان قلت وقتك بول فاحذر منها وضعتا على راسك  
فقال لا بأس ورواية ابراهيم بن ابي البلاد عن القرم قال لا بأس في النجاسة التي لا يجوز الصلوة فيها  
بجهد العذر مثل القلنسوة والنجاسة والجورب ورواية الجليل عن القرم ان قال كل ما لا يجوز الصلوة  
فيه وحده فلا بأس بالصلوة فيه وحده فلا بأس ان يكون عليه مثل النجاسة  
بجهد غيره ورواية عبد الله بن ابي ابيان عن غيره وان كان من قدر مثل القلنسوة والنجاسة والنجاسة  
الصلوة فيه وحده فلا بأس ان يغسل في ماء شمس من دم البق والبراغيث فان تغسلت في  
وما اشبه ذلك وفي فقر الزمان ان النجاسة لا يبرط في شمس من دم البق والبراغيث فان تغسلت في  
ادوم او غاطظ فلا بأس بالصلوة فيه وحده فلا بأس ان يكون عليه مثل النجاسة  
الخيار كره فيها من السند صحيح مما دون الصلوة فلا بأس ان يبرطها في الرازي  
العلامة والاجماع على النجاسة الاكثر منها صحيح مما دون الصلوة فلا بأس ان يبرطها في الرازي  
بالصلوة في ذلك من شمس النجاسة في مقام العبادة مشكل فيها في مثل هذا العام ولا يخفى عليك  
انها صريحة بطم العذر الذي ذهب اليه الرازي وهو موافق لراي المشهور في النجاسة التي لا يغسل  
انها صريحة بطم العذر الذي ذهب اليه الرازي وهو موافق لراي المشهور في النجاسة التي لا يغسل  
العامته وهو موافق لراي الصدوقين ولا يخفى لفاضل ولا يشاء واجل في الدلائل  
والجمل على انها لا يجوز الصلوة بها في عماله كما فعلت شمس لفاضل ولا يشاء واجل في الدلائل  
والذخيرة بعد كل البعد لان الظن من الاحتياط المذارع على الصغر وعقد فالبينة السنت الصلوة كالناب  
عن قوله في النجاسة اذا كان مما لا يبرط ولا يغسل في ماء شمس من دم البق والبراغيث فان تغسلت في  
وفي رواية عبد الله بن ابي ابيان عن غيره وان كان من قدر مثل القلنسوة والنجاسة والنجاسة  
ان الذي مع غلبا على النجاسة الصلوة في شمس من دم البق والبراغيث فان تغسلت في  
الصغر ولو يبرطها على الرأس وفي وسط البطن او غير ذلك مضائق الى ان يغسلها على عكس من  
الصغر ولو يبرطها على الرأس وفي وسط البطن او غير ذلك مضائق الى ان يغسلها على عكس من  
كما هو من قوله في ذلك بعد ذكر ان الصدوقين ذكر ان العامة واستشكلوا بحالها في كتاب  
الح وكذا لا وجه في ذلك والذخيرة والدلائل من قصاري ما استفيد من هذا ولا يجوز غسل كتاب  
في الصلوة وهي شاملة للعامة وضارة ان يغسل في ماء شمس من دم البق والبراغيث فان تغسلت في  
عن شمس ما على النجاسة ان يغسل في ماء شمس من دم البق والبراغيث فان تغسلت في  
اصل في ذلك ولا يخفى ان النجاسة لا يغسل في ماء شمس من دم البق والبراغيث فان تغسلت في  
الحق والجورب وعجز عن ذلك في النجاسة لا يغسل في ماء شمس من دم البق والبراغيث فان تغسلت في



مع ان تلك الحجة صريحة ان سبيل الجواز الصغر لانما ثبت ثوبان من الاصل بعينه من غير  
ما لا يتصور دليل على جواز استحقاقه الا ان السماع العادة موضوع للصحة منها وان الاصل فيها  
الوقت وعدمها وعكس ذلك الاصل وفيه نظر وكيف كان فالأدلة قائمة على المنع من الصلوة بها  
للناس العتيق عما من شأنه ان يتخير فيه الرجل وحده في ستر الصلوة وان كان شاملا للرجل والمرء  
وفي صحيحه العتيق عن القوم ان الرجل يقيم بخارج المزدحم فيصلي اذا كانت مأمورة بذلك من غير ان يلبس  
تخافه كما في نهاية الأحكام المتيق والوزير وشهره والبيان والوزير وشهره والبيان والوزير وشهره  
لتمتع بخاتمة الملايين ذكر العتق لبعض الأحكام وظلمت واستندت الاشياء الغاضلة على الظاهر  
والاطلاق في الغيبة والامتناع والمردوع واكثره كماله العتق في الصلوة فيمنع من الصلوة  
التي لا يكون في الحيل وفيما قبل ان الظن من الصلوة بالشيء هو اللبس بل ربما قبل ان يترك  
اشراط اللبس من مثلهما في غير موضع في القوم وكذا في الاصل في الكون في الحال وبعد شرط  
اللبس في ذلك من ذلك والظاهر انما يشترط المتيق والوزير وشهره والبيان والوزير وشهره  
المشاورات التبرع بشعور العتق للملايين واستندت في التبرع والظاهر في الغاضلة العتيق  
ان قال كل ما على الاصل او مع ما لا يجوز الصلوة في ذلك من ذلك وفيه من ذلك من ذلك من ذلك  
للأصل والصلوات وقول العتق كما بينت سابقا مع ان قوله انما يجوز الصلوة في ذلك من ذلك من ذلك  
بارادة الملايين فيكون المردوع على ما سئلوا او يجوز ذلك او ما ينافي في الصلوة في ذلك من ذلك  
على ذلك الاشياء والظاهر انما يشترط المتيق والوزير وشهره والبيان والوزير وشهره  
في الملايين مع ان القبول بذلك الاشياء وما كان من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
اخبايا الغاضلة في الصلوة لا بعد القول بعد العتق من الصلوة في ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
وظلم الاخير على وجهه وعلى القول بعد اللباس في ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
الفاودة اذا كانت في محالها كما في القوم وكذا في الاصل والوزير وشهره والبيان والوزير وشهره  
اطلاق المطلقين بالشيء الذي هو في ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
الى الحال وخرج من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
قد مر مع الاستدلال بها لكن الظن من جميع الاخبار شمول جميع الملبوسات كقفلان وياقوت وديرة  
لولا ان تلك الاخبار لا تشمل على اشكال فيقولون في ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
صدده او قيل ان ذلك بالاعتراض الصفة في ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
وهذا الخاتمة في شطر منها في تصانيف الكتاب في ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
في ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
بالطهارة من الاجاث وان لمصلحة وقت من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
سبيلها في ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
اذا كانت ظاهرة فان ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
عنه ورواية الشئ والصدوق في ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
المصلحة في ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك  
اما في ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك

المستشفى

[illegible]



في الرجل يصلي ومعه دابة من جلد حمار او بقول فان لا يصلح ان يصلي وهو معه وهو عبد الله  
عن الصلوة كل ما كان على الاذن او معه ما لا يجوز الصلوة فيه وحده فلا تأمر ان يصلي فيه ومن جازي  
عن الصلوة الدال على وجوب طلع الثوب القبيح الصلوة على ما لا يكون عنده صلوة فيه  
في ذي الثوبين اذا كان احدهما خشناً حراماً بطريقه او على الاذن او لما كان الحكم خاصاً  
بجلد الميت وتكون الميتة خشناً على الظاهر وعلى الرابع والخامس ان القبيح في الصلاة لا يكون  
الذي يزع بطريق والمرسله ظاهرة في المنع من صحتها الخامسة والثالثة التي هي الأصل في الصلاة  
بعد حصول الشك من قولي هو كذا لا سأل من في المنع وشيخنا في الأصل في الصلاة لا يكون في الصلاة  
عدم المنع من القبيح للصلاة في الصلاة كانت أقصاه ما ركت عليه لا دلت في الصلاة وما الصلوات ما ركت  
ذلك فلا حاجة في المسئلة الى ادخال الفارورة فيها لانه الصلوة بجملة الجوزين اصل الجوزين  
المنع وان لا دليل على المنع ولعلنا لا نحتاج الى المنع من الصلاة بعد الدليل على المنع بل  
بالمنع والوجوه فان المراد بعدم الدليل عند النقص من الكتاب السنة لا سيما مستند من اصل  
غيره وفي كوفي ان في خبره ابن جعفر عن ابيه جازي في الطول والنبوة الصلوة وغيره عليه  
من جعل التجاسة فيها وورد عليه ان القوي عندنا كما تقدم في صلاة هذه الآية الصلوة  
اذا انفصلت من البدن واستقر بها دل على جواز الصلوة بالانتماء للصلاة وفي عموم النص  
وقد تقدم البحث في ذلك فلا يصح القول بوجوبه في ذلك وانما اعتبار شد الراس فانما  
هو على طرفة اهل الخلاء حيث انهم يحكموا بعدم جواز الصلوة بالجلد القبيح ما لا يتم الصلوة به  
واستثنوا الجوزين المحمول وناسوا الفارورة عليه ولا يتم التماس في بقية الراس كما مر في كوفي  
شيخنا في الأصل وطائفة المدنفين وكثير من كتب المتأخرين وكذا المحمول المذكور في كوفي  
المدنفين وطائفة المدنفين مع وجوبه من دهر الى الجوف للزوم جعل التجاسة فيه في الفارورة وهو المتيقن  
كونه فيها لو حمل جوازاً مذبوها وقد غسل موضع القدم من مكان ما كوالا التي تحت صلبه فلا  
لشافع هو يعطى ان مع عدم حمل التجاسة في الجوزين سيما في دخول القدم داخلها ولا خلاف ان  
الجوزين والفارورة لعدم حمل التجاسة في الجوزين سيما في دخول القدم داخلها ولا خلاف ان  
والجوزين للذبح من غير المأكول وان غسل من الدم كما مر في كوفي فان كان للمدنف  
غير المأكول لم ينع الصلوة كان باطن الجوزين لا يحكم به اذا كان تحتها وفي ذلك المأكول فضاكه  
الظاهر القبيح كذا وورد في الجوزين الفارورة ان في نظره في كوفي والمؤيد لهذا القول القليل والقليل  
التم في خبره ان الصلوة في دهر كونه حراماً على الفارورة الصلوة في دهره وشعره وحلقه وبوله  
وروده وكل شيء من فاسية واستفاد الحكم من هذا الخبر شك في الاحتياط لانه من اركان عدم  
المنع هنا اقوي الخاص كوشرب خمر او اكل ميتة كوجب عليه القبيح في كوفي وكوفي والمفتي والعقرب والسا  
والجوزين وورد في نهاية الأحكام وكوفي ومن في الجمع في الصلاة في الجوزين لا يتم مع استصحابه  
شك الجوزين فان هناك الحكم فيها دون غيرها من الجوزين فلهذا كوفي ومن في هذا موضع المسئلة في  
والجوزين وطائفة المدنفين وورد في البان فغيره وسئل في طم العقب ايم وهو القوي اذ في المفتي كوفي  
الى ان يغيره الاذوال الى الجوف شلتهم حرمة الاستئثار وهو يعطى عدم الفرق بين الجوزين والقبيح

الكل والشرب وط و يمكن ان يكون مستند الجوزين ايضاً على خلاف الأصل انما فانما  
لما دل على حرمة استئثاره فيكون صريحاً كرواية الحسين بن خالد عن ابي الحسن الذي دل على ان  
شارب الخمر لا يقبل جلوده او يبيع يوماً لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استأثر هذا القتل ووجه عقاب  
الأعمال بسبب اتصاله بالصلوة في القبيح ان شارب الخمر لا يقبل منه صلوة ما دام في عرق  
منه ان في العرق لك ولعله عرق على ما يقرب من ذلك في كوفي المستند وعليه ان مثل ما ورد في كوفي  
والمستند وورد في اكل الحرام على ما دل على ان فريضة الجوزين حراماً وعلى يد من عليه كذا على  
العقاب لان تعلقه بين التجاسة من تكون الحرام جزء منه كاد ان يكون مما اوجب العقل فضلاً  
عن الشرع فلا يصح القول بوجوبه ان لا يبلغ حد الضرر العظيم ولم يكن ان وجوبه لغيره  
وناق في الذبيرة في الوجوب متمسكاً باصل البرائة ويظهر من الاستئثار بالبراءة ولعل القوي ما ذكرنا  
وفي نسخة الصلوة وبطلانها مع عدم القبيح اشكال فينبغي ان الصلوة في الجوزين  
والامر بان ينع يقضه النبي عن حقه وان مع عدم حامل التجاسة وعصاها لا تكون صلوة  
كاسية ومن ان القديس انما ينع في بعض الصلوات ووجوبها بمكة المصلي من القبيح انما ان  
الاستئثار بالمعد للعلم في الصلاة او شرب العلم ما كان مطوعاً لغيره فهو حرام  
على الاستئثار وان انتهى النبي يستلزم القضاة وقد مر بحث فيه وانما يمنع بطل الصلوة بحمل  
التجاسة وقد مر مع المنع الا ان بن ارضها من البواطن ودليل العفو عنها من الجوزين  
وفي حاشية المدنفين في ما دل على كوفي ان في الجمع بين بطل الصلوة منها وصحتها مع حمل الجوزين  
الغير المأكول بعد قولي في ذلك والذبيرة وشيخنا في كوفي بطل الصلوة ولو قلنا بوجوب الجوزين  
الشأن لو ادخل ما جازاه في حلقه وجب من عدم الكسرة في كوفي وكوفي وكوفي وكوفي  
وزاد كوفي وبطل كل صلوة صلاً ما مع ذلك الدم في كوفي ومن لم يرد ذلك وقوي في كوفي  
والذبيرة وشيخنا في كوفي اللزوم استئثار الله انما صار بمنزلة البدن وانما من البواطن وهي  
معتوقةها والله لا بد من الفرق بين ما يكون جزء من البدن وجزءه اذ ينبغي عدم التماثل في  
الحاق الأول بغير البدن والحكم بما في كل تجاسة كافي من ينبغي استئثاره في مثل هذه المفاسد  
على ان اصل الشغل او اصل البرائة في كوفي فعلى القول بطلانها في كوفي والشأن في كوفي  
السابع لو احتقن الدم بفسحة الجلود وجعل في الشر كافي في المؤخر وشعره كافي في البواطن وهو  
وفي البان وجوبه من غير المأكول مع المأكول في كوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي  
جلده دم غير حمل وجوبه في كوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي  
ضعفها كافي في كوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي  
اذا لم ينع عليه بطلان كافي في كوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي  
والبيان ومن كوفي والمؤخر وشعره واستأثره في كوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي  
وفي حاشية المدنفين وفي كوفي في كوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي  
بالأطراف واستأثره في كوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي وكوفي  
جعل التجاسة معند الصلوة وقد تقدم الكلام في هذا مضافاً الى ما لا ينع تجاسة الفارورة في بعض











فصلته ثم يذكر بعد ما شئت بعد صلواته قال بغير صلواته ان يكون مقدار الدم  
 مجتمعا بغير صلواته وبعدها صلواته عن الازمة والتمتع انما كانا باسنان بيطي اول  
 في الثوب وفيه الدم منفرقا شبه النصف فان كان هذا صالحا قيل ذلك فلا بأس ما لم يكن مجتمعا  
 قد لا يدرى ولا يضمن بلهما صنعت الدلالة ليرى انهما على من هذا المشهور ان لا يستأد  
 قد لا يدرى مجتمعا ان اريد به الفرض والتقدير صار الاستثناء مقصدا وجب الكلام على الحقيقة  
 بان لا يخرج من الدم المشرق وان اريد حقيقة الاجتماع وقت الاتصال على ارادة التقدير في كل واحد  
 من النقط مثلا وهو بعد عن النقط وبقده انهم قيلوا شبه النقط لفظ النقط في غير النقط  
 وازادة الانقطاع خلاف مع المجازية خلاف علم اللفظ فازادة من الاجتماع يحصل من صدق  
 كونه في المكان مجتمعا كما يجوز كونه غير مجتمعا على دعوى كونه حاكما مقدرة فلا يفي فيه كماله  
 واعتبر من علمه من حيثية المشرق بان لا يحسن كون الحال مقدرة لان شرطها اختلاف زمانها  
 مع زمان علمها كزيت برجل مع صغر صالدا غذا وهذا لا بد من اتحاد زمان الحال على علمها  
 والا فلو كونه حاكما محتملة وتقدر على اجتماع بدل علمه صدر الحديث وتبين كماله على التحقيق فيه  
 الاجتماع من باب التعمق انتهى وجوب علمه من العلم صالحا كالتجربة وصالحا للدلائل وهو كذا  
 جيد لان الفرض كما اخذ في الحال اخذ في علمه فيكون معناه ما لو كان في حال من الاحوال مجتمعا  
 والمقدرة ما يؤخذ الفرض منها دون علمها ولا يرد على ان الفرض يمكن الرجوع اليه  
 النقط المنتشر بقيا انتشارها فلا يمكن اجتماع ذلك مع الاجتماع وهو لا يكون في  
 مقدرة ولو اريد الحال المحتملة لو كان يدرى ارادة عدم وجود الدم بمقتضى الحاد التفاضل ويكون  
 الاستثناء مقصدا وكما كان فلا وجه للاستدلال بهذه الفرض لانها لو كانت باسنانا علمها  
 ودعوى الظهور فيك والتجربة في الاجتماع التحقيق على ما قل حجة اشتراط عدم التفاضل في سنده  
 بعض الاستدلالات عن الصادقين في انهما استثناء في النسخا ليس الدم ومن سائر النسخا  
 مثل في الراعي واشباهه لا فاضا فاضا غسل وهو مع الفتنة لا نقول بركه شيئا على سائر  
 النسخا ونجاسته المزاغة والكل ظاهر في ادعاء الفرض وهذه الحجة ذكرنا جاهل ولا فائدة من  
 بها قال كذا انما لو فرض علمه من احادث النسخا كان دليله من احادث الغائبة  
 ولا يضمن عليك ان بناء تفسير لفظ النسخا على الفرض يعطى في غير النسخا فيكون انما  
 بان الاختيار حيث ذلك العوض من الفرض باقتضا ومنع من خصوص الجمع انما في النسخا  
 الاجتماع فيجب الباقى في المبدأ والبيع الزنايات ما يدل على حكم النسخا وتلقا نظر ان كونه  
 جديا من العوض مع النسخا الزنايات المذكورة وللأصل وبين عدم مع النسخا في الاستثناء  
 واستحاشا والربط عليه في الحرمة لتلقا بغير علم النسخا انتهى وعلى كل حال فالحق مع  
 الاولين وانما العالم **فروع احاد** ان المقدار الذي يعنى غيره مقابله لم يخلت فيه الحال بين  
 وسعة الثوب مقدرة ووجوده في البدن وسعة في الثوب فلو بلغ مجموع مال الثوب والبدن  
 وفي البدن دوما وكان مال في كل واحد قل من الدم فهو ليطبق كل واحد على الآخر فيكون  
 الكلي عموما وينزل من مال الثوب لواءا حقيقا وعلوه في الاجتماع فلا عوض في ذلك  
 وخاصية المشرق والدلائل والموجز اعتبارا من الاجتماع ولو تعدت الثوب وكان شرطها

وبين البدن لا يصل شغل الدم وهو على عدم الفرق ظاهرا وان علم الزنايات ان المقدار على  
 بلوغ الدم على قدره والاجتماع وانما هو العلة في عدم العوض وهو في الاختلاف لفظا  
 محلي على المثال او ارادة الفرض الحاد في البدن والاجتماع عدم الفصل كما يلوح لمن يتبع وماله في  
 الموجز من مواز الصلوة في الثوب المقدرة مع نجاسة الدم نفس كل واحد من الدم اريد  
 نفس كل واحد مجتمعا في الاجتماع كما يلوح من جعله نفسا لكلام المتصريح بما ذكرنا ولو لم يكن  
 مافي الثوب المقدرة او مافيها وفي البدن عن الدم فلا خلاف في العوض واجتماعه في الاجتماع  
 والتمتع مع اية العدد من زمن الدم مجتمعا وكذا الحكمين لا شك في هذا **الثاني** لو استأد الدم في  
 الثوب فهل يحكم بوجده في غير سعة او احدا وتعدده في غير سعة الوجهين والظاهر ان المبدأ  
 على الفرض في العلم والدم في سعة وفي سعة الموجز والدلائل وكذا الفرض في سعة في سعة  
 الحكم ان المبدأ على النسخا وعند فان اصل ما في الجاهلين خراجه والافاضات وفي عار  
 شرح الموجز لهما باعتبار الزمان ايضا حيث قال ولو ظهر من وجوب ثوبه وانصل لغيره ان الثوب  
 فرائضة وان لم يتصل فمقدرة الا ان المفهوم فيها ما ذكرنا في النسخا والتجربة في النسخا بان  
 النسخا في التحقيق موجب اتحاد المبدأ في النسخا وعند من كذا في السابقين وفي كذا في السابقين  
 الفرض بين الزمان والصديق وانما في الاول دون الثاني واختاره المبدأ وفي كذا في  
 حسن وفي الدلائل وفي قوة الاول والرجوع الى الفرض وليس لمذاهب الاستدلال والوجه على غير  
 الفرض والصفاقة فانه في اكثر افراد الصنفين بعد واحد لا يلو كان متناهية في النسخا مثلا  
 استثنى وكما كان في انما في الفرض فهو الحكم فيه وما شئت في النسخا **الثالث** لو فرض  
 الظاهر بالدم لم يدر في المبدأ بل في حال النسخا في سعة الدم كذا في النسخا والظاهر ان  
 وفي مبادئ الحكم ولو تضمن ما وعنه بالدم في استثنائه احتفل اعتبارا بالدم في كذا في  
 عرض النسخا عن زنايات عدم الاستدلال في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في  
 المسئلة المستندة الى كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في  
 كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في  
 على الدم واستند في النسخا الى الأصل وان الباعث في العوض انما هو المشتقة الشبهة المسئلة  
 على كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في  
 العوض في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في  
 وكذا في الأصل عدم وجوب النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في  
 في مشهور اوله انما في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في  
 الصورة واسئل شغل الدم في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في  
 الدم فلا عموما في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في  
 انما هو هذا ولما استند ذلك الحكم من استثناء الدم الى عدم زيادة الفرض على الأصل في النسخا  
 على الفرض وفي شرح الموجز اعتبارا بعدم تعدد من الدم ونظامه ان لا عوض مع النسخا في النسخا  
 عن الدم وهو عوي ولو قيل بعدم النسخا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في النسخا في كذا في  
 يكون الدم في البدن لو لم يكن بيطي بل بيطي بل بيطي بل بيطي بل بيطي بل بيطي بل بيطي بل بيطي بل بيطي











الماء بقدر الغليظ كما في كثره ولو كان بقدر النسيان والقطع كما صرح به بعض أصحاب الكتاب  
ولعل سندهم ان المطهر انما هو الماء وصلبه من قوة خصوصاً اذا كان عوياً الفضل ما أشبه  
الموت في كثرة الماء وهي جارية من خروج عن ظم النقص وكلام الأصحاب في شرح انما  
ان يكون مع الاتصال والامتداد الزائد الكثير يصدق عرفاً بعد الغليظ ولا يقصد النقص  
ولا يثبت الحق مع المستوجب كما ذكرنا فما إذا كان حال باقية التماسات حاله كونه الملع والماء  
معلقاً في المذخرة بان يتجسس من البول امسك وبما يمكن فيسقط على ما في الترتيب والمشي  
من الاثر لا صلاحة في حق من يتردد في المرة بعد زوال العين وروى في البول مرتين فيقول غيره  
وفي شرح الفاضل ان هذه العادة فيقول المزدحم في وجوب مرتين في غير البول علم اعم من ان  
غيره وزوالها من ورودها في البول علم وغيره اولى ومن منع الا لو تيقن وجوب البول  
البول انما للثبوت في البول وفي قول اعدان يريد ان لا يثبت في التماسات الغليظة ويجعل البول  
لزال العين والآخرى بعد هذا فقد روي في البول مرتين انما في التماسات الغليظة من مرتين احدهما  
انما هو جازي للثبوت في علم التماسات واحدة لا زوالها والآخرى في العلم من البول في حق كل اثنان  
مع وجوب المذخرة الحكم بلزوم التعدد في سائر التماسات الباقية لتمامها كاصح بنية كرى وفي كل  
الموافقة او انما في بعض الاخبار وكما في قوله تعالى انما هو جازي لتمامها كاصح بنية كرى وفي كل  
وكما اشار الى الوقتية وسندهم في التمسك ورواية الحسين ابن ابي حمزة ولا في علمه من قوله  
البول مرتين معلقة بالماء ومثلهما ورواية البرقي فيدخل فيها الغسل من انما الماء المتنجس  
الغسل من الماء المضاف ونحوه بالمشاط المتنجس من غيرهما بطريقين انما الماء المتنجس  
والدلالة في ذلك والتسوية في كفاية بالمرقة في غير البول ومنع اولوية غير البول كمن قد يفتي عن الدم  
في بعض صوره ولم يفت عنهما التعليل في الروايتين فانما هو القصد عند الاحتجاج بالفرق  
العلاج في ذلك وفي الاحتجاج كتابه وهو كلام وجيز قد علمنا جازمة قالوا لا كفاية بالمرقة مطبوخة  
من الرزق في طه الشهادة في البان وغيرهما في التمسك انما ما لا يفي في قوله كفاية وعنده اول من البول  
التعدد في استدلال بالخبر العقل الحكم البول يكون ماء وقد عرفنا من غير قوله كفاية وعنده اول من البول  
المجدوده ويجعل اشد من البول وفيه ان الفلانة في التماسات وغليظها في كفاية اهل الخلاف وبقي  
الاحتجاج في كفاية فالحق ان كفاية بطل الغسل وتكفي في حق المرة في سائر التماسات وما في التمسك من  
ما ثبت في التماسات في الغسل بكن من المرة لتقصي الاسم وانما ما ثبت في التماسات بالجماع فيجعل استصحاب  
حكم التماسات في حصول البقعة بالتعدد ثم استضعف الاستصحاب قال ويجعل في الزائد ما يصل الى التمسك  
او فيستار على محل التوافق ويرد عليه ان اذا رتبت التماسات في الجملة غير في التمسك بطلان  
للمرارة ثم ان رتبت بالجماع في ذلك كفاية بالمرقة كفاية بالمرقة كفاية بالمرقة كفاية بالمرقة  
الاحتجاج في كفاية على الامر بالغسل من موطئ الفخذ كما لا يخفى على من تتبع جهته ولا يفي على كفاية بالمرقة  
بني سائر ان في نفسه في كفاية العيون هذا اشارة الى عدد وجب انما في الحق كفاية بالمرقة كفاية بالمرقة  
وفي الملع ان عليه جماع العلماء وفيه بعد الاصل وانما في الاحتكام باسم التماسات ولا يثبت على بقاها  
حيث لا يفي سوى الامور من حيث ان المذخرة في حد الاستصحاب انما في سائر التماسات ولا يثبت على بقاها  
وايضا يصح على ان من يتردد في البول على صمغ لون وما يحصى في حق ولا يثبت على بقاها  
بول ومنع الملع في المذخرة ويرد على ان اللون مع الامكان وغيره في الزائد الطقة انما في البول لزاله  
وفي كفاية بالمرقة في المذخرة لزاله في الملع وفيه ان المذخرة في الملع وفيه ان المذخرة في الملع وفيه ان المذخرة في الملع  
وكما جاز في البول والاحتجاج في ذلك والفرق في المذخرة في الملع وفيه ان المذخرة في الملع وفيه ان المذخرة في الملع

والا العين وادواتها ولو بقي القطر لم يظهر من بين معجزه مع الصغار او من غير السجود الى الارض  
وان بقي اللون سفوفاً فافضل من ذلك وان عسر كدم الحصى لم يوجب نقي وهذه العبادات كلها  
واضحت عبادات القربى والمشي ويمكن تزييل الحصى ان سرعة الزوال في نقي العين هذا كفاية  
عليك بطريق من اورد على المسئلة ان يخرج من لا يشغل بمرقة عن كفاية التماسات في ذلك او لا  
على تقديره فلا يملك على الوجوه الحكم على تقديره فاجتماع والنقص ابطالاً عنه هذه اعلم  
ان اسم البقعة في كلام الفقهاء على ما في حاشية المدقق والظاهر ان طين على ثلثة من ماء الحما  
تبعك في اسم مع الزوطة وهو الخش وبقاها الحكة وهي ما شققت زوالها على التمسك بالمرقة  
لا يثبت كذا الدم والبول قبل الخش وبقاها الحكة كالبول الحما في التماسات ما كان عوياً  
كلاهما في التمسك كالتمسك بما في الحكة والماء وهذا اوسطها بقرينة المقابلة في التماسات في ذلك من  
غير فائدة للتطهير كما التمسك بما في الحكة والماء وهذا اوسطها بقرينة المقابلة في التماسات في ذلك من  
انما في ذلك علماً بالاحتياط في ذلك لا يفي في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
في اعتبار شهادة العدلين والعدلية في البول في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
قول صاحب البنية التطهير في البول في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
من الكلام في مفسرنا واما التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
الماء الحما في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
العين والفتاة في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
يجعل بالمرقة في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
الاحتجاج في كفاية في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
التمسك في كفاية في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
ان كانت في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
هذا التمسك في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
بلاذني بين البان في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
العصر في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
فيما في الاحتكام والاحتجاج في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
والتمسك في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
انما في الاحتكام والاحتجاج في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
عدد في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
عندما في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
العين في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
مرة واحدة في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
وشلة في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
البان والاحتجاج في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية  
واظهر في البول في التماسات الحكة كالبول الحما في التماسات في ذلك من طريق شرعي حيث ظهر في التمسك في الوقتية

زواله

مضافاً































[illegible]

العربان

کتابت سنه ۱۲۸۵

10

[illegible]

١٢٤

الوسيلة











في وضعها بحدود **احدها** ان يراود بالطهارة بالنسبة اليها المغن اللغوي ان يحق لها من اصلها  
 بقول ان الحصى هو قد عليه حبس الحصى وان من شأن ذلك وهذه المظنة غير جارية بالنسبة لكن  
 الماء والتأثير يبدان تنزهها **ثانيها** ان يبقى معنى الطهارة على حاله في المغن السابق ونزله العذرة  
 على الطهارة او الشهية بها وكذا عظام الدابة **ثالثها** ان يبقى على المغن السابق ويراد بالعذرة  
 العظام النجسة وما يتبعها ويستفاد الطهارة من الاذن المسفاد منه في التخصيص الجوزي ويراد  
 الابسار والعظام كل مع الاستحالة **رابعها** ان يراود بالنسبة الى الماء المغن اللغوي والنسبة  
 الى النار الصنعي وتكون من باب استعمال اللفظ في حقيقة ويجازه وتكون النجاسة على هذا باقية  
 فطهر الحصى لخالطها باحالة النار وفي الحقيقة ان الطهارة لذات الاعضاء المسجلة وانما استندت  
 الى الحصى لما اذبحه **الخامس** ان يراود المغن المتقدم الاستحالة لظهور الحصى على طاهره ويكون  
 الرمل منفصلا بالعذرة واحالته حصى بالحق فيكون في الطهارة بقية على هذا بعض **السادس**  
 ان يراود بالماء والمطر ويكون المطر الحصى امرين **احدهما** النار باحالة الاعضاء **والثاني** الماء لا يراود  
 انفعال ذات الحصى بالعذرة الرطبة او يراود مع المغن الجازي الحصى او اراودة الجازي فيما يستفاد  
 حكم الطهارة من جواز التخصيص **سابعها** ان يراود بظهور الحصى بالماء وتكون الغشاء طاهرة وتظهر  
 بالانوار التي الاعيان ذكره في الجاز **ثامنها** العمل على مضمون الزاوية وهو ان الحصى الحصى يظهر  
 بالماء والتأثير مع ذكره في النار وهو مخالف لقواعد الفقهاء ولو بنى على ظاهره لم يظن ويمكن  
 فلا يمكن التمسك بهذه الزاوية في اثبات مثل هذه الحكم وان كان المقام اراودة نسبة الطهارة الى  
 النار باحالة النار الى الماء بالنسبة فينبغي ان لا يراود في تمام الطهارة ويحتمل في غير ذلك  
 بها بعد الاجماع والحدود السابقة وكلام الحق في اطعمة مع جعل التردد في الجمع فانه قال  
 الامعان البصرة عند طاهره وكذا اكل ما احالته النار فصره رما او دخلنا او فخرنا على تردد  
 جعل فاعلم بالحق في القول بقايسة ضمان الدهن الحصى معلا بانه لا بد من تصاعد بعض  
 اجزاءه قبل احالة النار لها بواسطة التحنن وفي التعليل نظر وقال الحق في بعد الحكم بطهارة النار  
 مع الاستحالة كما الرما دامة واستحب شيئا من اجزاء النجاسة باعتبار الحرارة المنخفضة للصحة  
 ضيق لهذا ينبغي ان يستباح بالدهن الحصى تحت الظلال لعدم انفكاك ما يستحيل من الدخان عن  
 استحباب جزيه وهبته اكتسبت حرارة اوجب ملاقات الظل وانه كامل وفي المنهي ان النجاسة  
 من الماء الحصى ان اجتمعت منه ندوة على جسم صلب ونفاط فانه يحسب ان يعلم تكونه من الهواء  
 كما الطرائف الموجودة على طرف انا في اسفل جدد ضيق ثانيا طاهرة **فروع احدها** في حاشية المدعي  
 ونظر حاشية مع والدلائل احد وجهي لشرح وصالحا في الفيزياء مادة الطهارة الاستحالة البروتية  
 الذخيرة والنجاسة الى البعض وفي المعامل الى بعض المتأخرين وربما لاح من المتأخرين على الخلاف فيه  
 وفي المعامل نسب لتوقف الخ الله انه تم قال والتوقف في تحمله ان كانت استحالته عن غير النجاسة  
 اما اذا كان مستحلا عن منفي كالحطب لبعض فليس بالبعد طهارة وقوف في النار ايضا في النار  
 وذلك وتطهر النار ما احالته رما او دخلنا النار واجزا ونزولا **ثانيها** ان يراود في المعامل الحصى  
 بالحق وبشيء الذخيرة الى البعض ولعله الظاهر من اطلاق الفقهاء بل يستفاد منهم الاجماع على ان  
 غنة من رواية الحصى ميتة وانما حصل الشك فيه من جهة حصر الدليل في الرواية السابقة **ثالثها**  
 في حاشية في نهاية الاحكام وموضع من المنهي والبسا والمعالر وفي كره الحكم بان استحالة الطين الى الخزن

خاصتها  
سادتها

والجوز

والاجز مطهرة له مستند الى استحالة الطهارة وصحح الحسن بن محمد المتقدم وانه فاجز في حاشية  
 ولك وشرح الجوز الصحيح بعدم الطهارة في المع وموضع من المنهي التوقف في الحكم وفي كره  
 وسبب القول بالنسبة الى الطهارة في الشك مع عدم بيان النجاسة ولكن في حاشية القول بعدم الطهارة  
 الى الشهية بها على بيان النجاسة في منع الطهارة لا يستفاد الشك في بقول الموضوع وانما النجاسة  
 فورة او جذا فكاها كالا سخالر رما او ربا او خرقا وتطهر الارض كما في كتب المفسرين  
 وغيرهم في العزيم ومع التراب وشبهه في عبارة المهند ولعل المراد واحد وظن ابن الجند لطفا  
 بالمع بكل جسم طاهر اذا زالت العين والاثر واحتمل الحق في بركة لا فرق بين ذلك والمنهي  
 كما في المنهي حاشية مع ذلك وشرح الجوز والمهند ومن به وعجز من وظن حاشية عند طهارة  
 الحصى بالذلك ولا يصح في حاشية وفي كره عن ابن الجند اعتبار حاشية عشر راعا وهو مردح ولا  
 الحصى بالذلك بين التراب والحق والحق كما في حاشية المدعي وحاشية مع الجوز  
 فرق في الارض بين ذلك ما بين رطبة او باقية اما لو وطئ وحلا فاما لا فرق عند  
 في نهاية الاحكام ولا فرق بين ذلك ما بين رطبة او باقية اما لو وطئ وحلا فاما لا فرق عند  
 الطهارة وشرط ابن الجند طهارة الارض في حاشية المدعي وحاشية مع الجوز  
 يخرج عن اسم الارض وهل يشرط طهارة الارض في حاشية المدعي وحاشية مع الجوز  
 وشرط بعض اصحاب طهارة الارض في حاشية المدعي وحاشية مع الجوز  
 الرطبة والحق عليها اسم الوحل وهو حسن في حاشية المدعي وحاشية مع الجوز  
 الرطبة والحق عليها اسم الوحل وهو حسن في حاشية المدعي وحاشية مع الجوز  
 على القولين باطن النقل واسفل القدم كما في الارشاد والمع والمختصر الاحكام وسواها  
 لعل المراد بالنقل ما يقع الحصى وغيره مما في الرجل كما في حاشية المدعي وحاشية مع الجوز  
 وكذا زيادة الحاشية والنقل وبعض اصحابنا الحصى اسفل القدم وتدل عليه رواية  
 في المنهي ان المنهي الحصى والنقل والنزهر الا فصلا على الحصى والنقل وفي العزيم  
 وعند من رقت وفي المنفعة والزاسم والجامع والنزهر الا فصلا على الحصى والنقل وفي العزيم  
 وعند من رقت وفي المنفعة والزاسم والجامع والنزهر الا فصلا على الحصى والنقل وفي العزيم  
 في ذلك ان في بعض نسخ بعد قوله في القدم اشكال ان الصنع طهارة النار في الوسيلة  
 في حاشية المدعي وحاشية مع الجوز في الاشارة والتخصيص الا فصلا على النقل وفي حاشية المدعي وحاشية مع الجوز  
 البصرة الا فصلا على الحصى والنقل وفي حاشية المدعي وحاشية مع الجوز  
 المراد بالنقل ما يجعل اسفل الرجل للشيء وقاية من الارض ونحوها ولو من خشب وحاشية المدعي وحاشية مع الجوز  
 كالنقل وفي حاشية المدعي وحاشية مع الجوز في الاشارة والتخصيص الا فصلا على النقل وفي حاشية المدعي وحاشية مع الجوز  
 بالرجل او النقل ولا يلحق به اسفل العضا وذات لرج وما شاكل ذلك وفي كره الحكم  
 القضاء حكم النقل كما انها منتقل والمراد بها القصاب كما في شرح الجوز وصالح الجوز  
 اضاف كالحاف والظلل وقال شارحه ولواحد ذكر لها غيره وفي حكم كالحاف القصاب  
 ونظر في الحاف خشبة الزمن والحق قطع وقطع بعدم الحاف اسفل العكاز وكعب لرج  
 وما شاكل ذلك ونحوه في الدلائل وقال ان ما يوجد في بعض النسخ من الحاف مسكة الى  
 ونحوها من الحافات وفي حاشية المدعي الاجماع على ثبوت الحكم في باطن النقل واسفل القدم  
 واسفل الحصى وما ينقل عادة كالقصاب المراد بالباطن ما اشتره الارض حال الاعتماد  
 عليها فلا يلحق به حاشية المدعي وفي حاشية المدعي وفي حاشية المدعي وفي حاشية المدعي  
 وعند من رقت وفي المنفعة والزاسم والجامع والنزهر الا فصلا على الحصى والنقل وفي العزيم

حكام  
وه  
قطع







